السوق العربية المشتركة

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السوق العربية المشتركة

(المجلد الأول)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم 1 السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادى العربى فى سبتمبر			
-----	الاهرام	١	٩٧-٠١-٠٣
التعاون العربى فى ظل عولمة الاقتصاد			
حازم الببلاوى	الاهرام	٣	٩٧-٠١-٠٦
الاقتصاد العربى فوق صفيح ساخن			
عبد الجواد على	الاهرام	٧	٩٧-٠١-٠٨
السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية			
عبد الناصر محمد	الاحرار	٩	٩٧-٠١-٠٩
السوق العربية المشتركة .. ضرورة !			
ابراهيم نافع	الاهرام	١٠	٩٧-٠١-١١
السوق العربية المشتركة ضرورة !			
ابراهيم نافع	الاهرام	١٢	٩٧-٠١-١١
رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك القيام السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	١٧	٩٧-٠١-١٣
الوقائع والأوهام .. فى مؤتمر رجال العمال بعمان			
حسن عامر	العالم اليوم	١٨	٩٧-٠١-١٣
منطقة التجارة العربيةالحرة .. خلال ٣ سنوات			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٠	٩٧-٠١-١٣
التعاون العربى المصرى			
يحيى المصرى	العالم اليوم	٢١	٩٧-٠١-١٤
استعداد رجال الاعمال للمشاركة فى جهود احياء التعاون الاقتصادى العربى			
-----	الاهرام	٢٤	٩٧-٠١-١٤
المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستركز على اقامة سوق مشتركة			
-----	الحياة	٢٥	٩٧-٠١-١٤
منطقة تجارة حرة المدهل العملى للسوق العربية المشتركة			
سيد عبد المجيد	الاهرام	٢٦	٩٧-٠١-١٥

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التكتل الاقتصادى العربى .. ودور البنوك			
كمال سرور	الاهرام	٢٩	٩٧-٠١-١٨
المجلس الاقتصادى والاجتماعى يناقش الشهر القادم مشروع اقامة منطقة تجارة عربية حرة			
-----	الاهرام	٣٠	٩٧-٠١-١٩
السوق العربية المشتركة .. كيف ؟			
لمعى المطيعى	الوفد	٣١	٩٧-٠١-١٩
مبارك والمشروع الاقتصادى العربى			
ابراهيم عياد المراغى	مايو	٣٢	٩٧-٠١-٢٠
سوق عربية مشتركة .. ام منطقة تجارة حرة ؟			
سالم وهبى	الاهرام الاقتصادى	٣٣	٩٧-٠١-٢٠
تفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية			
حسام زايد	الاهرام	٣٧	٩٧-٠١-٢٢
امريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق اوسطية			
-----	الوفد	٣٨	٩٧-٠١-٢٢
مواجهة ساخنة "حول السوق العربية المشتركة و "مجلس الاعمال			
فاتن عبد الرازق	الاخبار	٤٠	٩٧-٠١-٢٣
الاقتصاد العربى يتجه نحو الاصلاح			
سيد عبد المجيد	الاهرام	٤٢	٩٧-٠١-٢٥
اجتماع فى مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لانشاء منطقة التجارة الحرة			
-----	الاهرام	٤٦	٩٧-٠١-٢٥
المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لانشاء السوق العربية المشتركة			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٩	٩٧-٠١-٢٧
الأمل العظيم			
جمال بدوى	الوفد	٥٢	٩٧-٠١-٢٨
الإرادة السياسية وحدها غير كافية لاقامة منطقة الجارة العربية الحرة			
نصر زعلوك	الاهرام	٥٣	٩٧-٠١-٣٠
السوق العربية المشترك .. رؤية مقترحة			
-----	الاهرام	٥٥	٩٧-٠١-٣٠
لا سوق عربية مشترك بدون العراق !			
نصر نصار	العالم اليوم	٥٧	٩٧-٠١-٣٠
السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانيين العرب			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	٥٩	٩٧-٠١-٣١

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى فى يونيو القادم			
-----	الاهرام	٦٠	٩٧-٠١-٣١
السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الاساسى للتعاون العربى لمواجهة التكتلات العالمية			
شفيق الاسدى	الحياة	٦١	٩٧-٠١-٣١
السوق العربية المشتركة ضرورة لاحياء المشروع القومى			
-----	الاحرار	٦٣	٩٧-٠٢-٠٣
لماذا تعثر التعاون الاقتصادى العربى ؟			
سالم وهبى	الاهرام الاقتصادى	٦٥	٩٧-١٢-٠٢
نظرة مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى			
-----	الاهرام	٧٣	٩٧-٠٢-٠٧
الفرصة مهيأة لاقامة سوق مالية عربية مشتركة			
علاء الدين مصطفى	اخر ساعة	٧٤	٩٧-٠٢-٠٧
المجلس الاقتصادى العربى يبحث الاحد القادم			
بدر الدين ادهم	الاخبار	٧٧	٩٧-٠٢-٠٩
ابعاد التكامل الاقتصادى العربى المنشود			
-----	الاهرام	٧٨	٩٧-٠٢-١١
اتفاقيات مصرية - عربية لانشاء مناطق تجارة حرة			
-----	العالم اليوم	٧٩	٩٧-٠١-١٣
مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية			
صبرى الجندى	العالم اليوم	٨٠	٩٧-٠٢-١٥
اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة			
ابراهيم حسن	العالم اليوم	٨١	٩٧-٠٢-١٥
اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط اقامة منطقة حرة عربية مشتركة			
-----	الاهرام	٨٢	٩٧-٠٢-١٧
السوق العربية المشتركة اولا وبعدها نفكر فى الشرق اوسطية			
خيرى رمضان	الاهرام	٨٣	٩٧-٠٢-١٨
الية تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية يبحثها المجلس الاقتصادى والاجتماعى غدا			
رشا ابو المجد	الاهرام	٨٤	٩٧-٠٢-١٨
نائب رئيس وزراء اليمن يحذر من مخاطر عدم تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	٨٥	٩٧-٠٢-١٨
وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة			
عماد السويفى	الاحرار	٨٦	٩٧-٠٢-١٨

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وزراء الاقتصاد العرب والمهمة الصعبة	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٨٧	٩٧-٠٢-١٩
الموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية التبادل التجارى بين الدول العربية	محمد مبروك	الاهرام	٨٨	٩٧-٠٢-٢٠
غباش : قرار اقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة	شفيق الاسدى	الحياة	٨٩	٩٧-٠٢-٢٢
كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ؟	عبد الناصر عارف	الاهرام	٩١	٩٧-٠٢-٢٣
منطقة تجارة حرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة	على المغربى	الاخبار	٩٥	٩٧-٠٢-٢٣
التكتل الاقتصادى العربى حلم يتحول الى واقع	محمود الشندويلى	الاهرام المسائى	٩٧	٩٧-٠٢-٢٣
لماذا فشلت الدول العربية فى اقامة سوق اقتصادية مشتركة ؟!	-----	السياسى المصرى	٩٨	٩٧-٠٢-٢٣
انشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخى	يوسف هلال	العالم اليوم	١٠٠	٩٧-٠٢-٢٣
مصر أول من دعا الى التكامل العربى والاسلامى والافريقى	-----	الاهرام	١٠٣	٩٧-٠٢-٢٣
التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج فى تجمع اقتصادى	حسن عبد المنعم	الاهرام	١٠٤	٩٧-٠٢-٢٣
تنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك بدعم من المنظمات الشعبية	فتحى محمود	الاهرام	١٠٦	٩٧-٠٢-٢٣
تشكيل امانة عامة مؤقتة لجبهة الاتحادات المهنية العربية	-----	الاهرام	١٠٧	٩٧-٠٢-٢٣
المجلس الاقتصادى والاجتماعى يوافق على خفض الجمارك والضرائب	محمد مبروك	الاهرام	١٠٨	٩٧-٠٢-٢٤
اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البينية ومشكلات المياه والجمارك	حسن عبد المنعم	الاهرام	١١٠	٩٧-٠٢-٢٤
برنامج لازالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية	عماد السويفى	الاحرار	١١١	٩٧-٠٢-٢٤
القبلات حارة والنتيجة محلك سر !	احمد مراد	العربى	١١٣	٩٧-٠٢-٢٤

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق المشتركة .. مزيد من المناقشات			
عصام عبد الحميد	العربى	١١٦	٩٧-٠٢-٢٤
اتحاد الغرف العربية يصدر اعلان القاهرة الاقتصادى			
-----	العالم اليوم	١١٧	٩٧-٠٢-٢٥
نحو سوق عربية مشتركة			
المحرر	الاهرام المسائى	١١٩	٩٧-٠٢-٢٥
اسرائيل تسعى الى خنق الاقتصاد الفلسطينى واحكام تبعية لاقتصادها			
محمد عبد الجواد	الاحرار	١٢٠	٩٧-٠٢-٢٥
خطوة ايجابية للامام			
-----	الجمهورية	١٢١	٩٧-٠٢-٢٦
منظمة العمل العربية تدعو مجددا للتكامل الاقتصادى			
-----	الاحرار	١٢٢	٩٧-٠٣-٠١
جذب رءوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة			
عبد الناصر عارف	الاهرام	١٢٣	٩٧-٠٣-٠١
خطوات نحو السوق العربية			
حاتم فاروق	المصور	١٢٥	٩٧-٠٣-٠٣
الاعلام المنى .. لماذا ؟!			
سمير توفيق	اخبار اليوم	١٢٨	٩٧-٠٣-٠٨
لماذا تقرر "تأجيل" الاتفاق مع مصر حول منطقة التجارة الحرة ؟!			
-----	اخبار اليوم	١٢٩	٩٧-٠٣-٠٨
بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية فى بداية ٩٨			
فاتن عبد الرازق	الاخبار	١٣١	٩٧-٠٣-١٣
منطقة تجارية عربية حرة ؟			
عصام شلهوب	الحوادث	١٣٢	٩٧-٠٣-١٤
سرور يطالب بتفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الاقتصاد العربى			
بدرالدين ادهم	الاخبار	١٣٣	٩٧-٠٣-١٤
مجلس الجامعة العربية يبحث اجراءات اقامة منطقة التجارة الحرة			
-----	العالم اليوم	١٣٤	٩٧-٠٣-١٥
منطقة تجارة حرة عربية كبرى .. كيف ؟			
سليمان المنذرى	الاهرام الاقتصادى	١٣٥	٩٧-٠٣-١٧
السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصيرية			
انعام رعد	الحوادث	١٣٦	٩٧-٠٣-٠٧

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الدعوة لانشاء مجلس عربى للحبوب والاسراع باقامة السوق المشتركة			
محمد مبروك	الاهرام	١٤٠	٩٧-٠٣-١٧
منطقة التجارة الحرة العربية ومصيدة العبور على الحدود			
عبد اللة نصار	الجمهورية	١٤١	٩٧-٠٣-٢٣
الشراكة تجتاح المنطقة والسوق المموحد هو الاهم			
ابراهيم عياد المراغى	العالم اليوم	١٤٤	٩٧-٠٣-٢٦
خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى			
-----	الاهرام	١٤٦	٩٧-٠٣-٢٨
١٣ منظمة لم تنقذ العمل الاقتصادى العربى من الفشل المزمن			
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	١٤٨	٩٧-٠٣-٣١
الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرق اوسطى			
-----	الاهرام	١٥٢	٩٧-٠٤-٠٢
اين القيود واين الايجابيات ؟			
-----	الوطن العربى	١٥٣	٩٧-٠٤-٠٤
منطقة التجارة العربية الحرة .. فى الطريق			
محمد باشا	الاهرام الاقتصادى	١٥٦	٩٧-٠٤-٢١
الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة			
-----	الاهرام الاقتصادى	١٥٩	٩٧-٠٤-٢١
الاقتصاديات العربية فى حاجة للتجارة الحرة			
-----	الاهرام	١٦٠	٩٧-٠٤-٢٣
المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية			
احمد البطريق	الاهرام	١٦١	٩٧-٠٤-٢٣
تكامل الثقافة .. وثقافة التكامل !			
ابراهيم نافع	الاهرام	١٦٣	٩٧-٠٥-٠٢
البرلمانيون العرب يناقشون اوضاع السوق المشتركة			
خالد حسن	العالم اليوم	١٦٧	٩٧-٠٥-٠٣
كيفية تفعيل السوق العربية المشتركة			
خالد حسن	الاهرام الاقتصادى	١٦٨	٩٧-٠٥-٠٥
البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة			
رغيد الصلح	الحياة	١٧١	٩٧-٠٥-٠٨
عبد المجيد يطالب باقامة قاعدة اقتصادية			
عماد السويفى	الاحرار	١٧٣	٩٧-٠٥-٠٨

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
النفط العربى .. ونقطة البداية !	ابراهيم نافع	الاهرام	١٧٤	٩٧-٠٥-٠٩
مشروع منطقة التجراة الحرة العربية	رؤوف قبيسى	الحياة	١٧٨	٩٧-٠٥-١٠
اين نحن من حلم الوحدة العربية ؟	راجى عنايت	العالم اليوم	١٨٠	٩٧-٠٥-١٠
السوق المشتركة على اجندة البرلمانيين العرب	فؤاد سعد	الأهرام العربى	١٨٣	٩٧-٠٥-١٠
هل ينجح البرلمانيون العرب فى اعادة الروح للسوق العربية المشتركة ؟	بدرالدين ادهم	الاخبار	١٨٥	٩٧-٠٥-١٢
مناقشات موسعة حول التضامن العربى والسوق العربية المشتركة	-----	الاهرام المسائى	١٨٦	٩٧-٠٥-١٢
مصر تتقدم بورقتى عمل حول تعزيز التضامن العربى والسوق العربية المشتركة	-----	الاهرام	١٨٨	٩٧-٠٥-١٢
رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	عبد الجواد على	الاهرام	١٨٩	٩٧-٠٥-١٣
السوق العربية ضرورة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية	-----	الاخبار	١٩٠	٩٧-٠٥-١٣
نائب بالكنيست : مبارك له المكانة الأولى	أ.ش.أ	الاخبار	١٩١	٩٧-٠٥-١٣
دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام ١	-----	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٣
بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام	-----	الاخبار	١٩٣	٩٧-٠٥-١٣
القمة الافريقية فى زيمبابوى	-----	الاخبار	١٩٤	٩٧-٠٥-١٣
لبنان يدعو الى منطقة للتبادل الحر	-----	الحياة	١٩٥	٩٧-٠٥-١٣
التكتل الاقتصادى : قادم	مازن محمود الشوا	الاخبار	١٩٦	٩٧-٠٥-١٣
البرلمان العربى يناقش وقف التطبيع واقامة السوق العربية المشتركة	عبد الفتاح فايد	الشعب	١٩٧	٩٧-٠٥-١٣

مجلد رقم ١ السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصاعب السلام ويركد ضرورة التضامن وانشاء السوق العربية			
-----	الاهرام	١٩٨	٩٧-٠٥-١٣
مجلس الوحدة الاقتصادية يعدل اتفاقية السوق العربية			
بهاء الدين على	العالم اليوم	٢٠٠	٩٧-٠٥-١٣
السوق المشتركة تواجه غياب الارادة السياسية والالغام التشريعة			
عاطف عبد اللة	الاهرام	٢٠٢	٩٧-٠٥-١٤
حمادى : السوق المشتركة هدف المرحلة القادمة			
-----	الاهرام	٢٠٣	٩٧-٠٥-١٤
قيام السوق العربية المشتركة يعنى الرفاهة والتقدم والمشروعات الكبرىلجميع الدول العربية			
-----	الاهرام	٢٠٤	٩٧-٠٥-١٤
حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع			
-----	العالم اليوم	٢٠٥	٩٧-٠٥-١٤
اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلمانى العربى			
مجدى عبد الحميد	المساء	٢٠٦	٩٧-٠٥-١٤
مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى			
-----	الاخبار	٢٠٧	٩٧-٠٥-١٤
تحويل القمة العربية لمؤسسة دائمة والاسراع بانشار السوق العربية			
-----	الاهرام	٢٠٨	٩٧-٠٥-١٥
المؤتمر البرلمانى العربى يطالب ببذل الجهود لانشاء السوق المشتركة			
محمد المختار	الجمهورية	٢٠٩	٩٧-٠٥-١٥
السوق العربية المشتركة . ضرورة قومية			
-----	الاهرام	٢١٠	٩٧-٠٥-١٥



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٧

عام 97

المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادى العربى فى سبتمبر

تجرى الآن اتصالات واسعة للدعوة إلى عقد مؤتمر «التعاون الاقتصادى العربى» ليجمع بين المسئولين الحكوميين ورجال الاقتصاد والمال الأعمال العرب.

وقد برزت الحاجة الى عقد هذا المؤتمر خلال اللقاءات التى تمت بين الوزراء ورجال الاعمال العرب أثناء حضورهم مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى ١٢ نوفمبر الماضى وبالذات خلال اجتماعهم الخاص الذى عقدوه فى ثانى أيام المؤتمر. وكان مجلس الوزراء برئاسة الدكتور كمال الجنزورى قد دعا الى هذا خلال استعراضه لنتائج مؤتمر القاهرة، كما تحدث عن أهميته السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى تصريحات صحفية. وإجتماعات وزارية.

وفى الوقت نفسه فإن ضرورة التعاون الاقتصادى العربى - العربى كانت محور ندوة «الاقتصاد.. من أجل مستقبل عربى» التى دعا إليها «الأهرام» ونظمها فى الثانى عشر من اكتوبر الماضى. قبل مؤتمر القاهرة بشهر كامل. واستمرت ثلاثة أيام وشارك فيها مائة من المسئولين ورجال الفكر والاقتصاد والأعمال العرب وانتهت إلى بيان مهم طالب بعدة امور منها توصية هامة وعاجلة الى الرئيس حسنى مبارك، بصفته رئيسا للدورة الحالية للقمة العربية بالدعوة الى عقد قمة عربية اقتصادية

د . كمال الجنزورى



عمرو موسى

تختص بمناقشة الاوضاع والقضايا المتعلقة بالاقتصاد وكل مايتصل به» ودعت الندوة الى «ضرورة التنسيق العربى - العربى واستمراره فى المجال الاقتصادى» .. كما تبنت ووافقت على اقتراحنا بإنشاء «المنتدى الاقتصادى العربى» ليكون مركزا للتفكير الاقتصادى الاستراتيجى لكل الأمة.

وبالفعل تم تأسيس المنتدى ووضع النظام الأساسى له الذى جاء فى مادته الثامنة : «ينظم المنتدى بمفرده أو مع جهات أخرى «مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى» سنويا يجمع مابين الحكوميين وغير الحكوميين سعيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية العربية».

وعندما نشر «الأهرام» الذى تبنى هذا كله - وتابعه فى هذه الصفحة، تلقت «ندوة الأهرام» استجابات قوية وعديدة من مسئولين ورجال اعمال واقتصاد عرب.

وستشكل خلال أيام لجنة للاعداد لهذا المؤتمر الضخم والمهم وتنظيمه.. ومن المرجح.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ - يناير ١٩٩٢

حتى الآن - فى ضوء الاتصالات المبدئية ان يعقد فى شهر سبتمبر القادم بالقاهرة ويستمر ثلاثة أيام .



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٧

التعاون العربى فى ظل عولمة الاقتصاد

د. حازم الببلاوى

بالرغم من حساب الزمن - بالأشهر والسنوات - فقد بدأ القرن العشرون، عمليا، مع بداية الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ لينتهى بعد ثلاث حروب عالمية - اثنتين ساختنين والثالثة باردة - فى التسعينات من هذا القرن. فبعد مائتى عام بالتمام والكمال منذ قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩، أسدل الستار على القرن العشرين بمشاكله وقضاياه مع سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وإزالة الحواجز المذهبية. وإذا كان ذلك القرن ساحة للصراع الأيدلوجى - من شيوعية وفاشية ونازية ورأسمالية - للسيطرة على العالم، فإذا بالتكنولوجيا، بتوجهها العالمى وتجاهلها للحدود والفروق، تجتاح الحواجز الأيدولوجية وتفرض واقعا جديدا أقرب إلى القرية العالمية. وقد ساعدت منجزات الثورة الصناعية الجديدة - وبخاصة فى ميدان الاتصالات والمواصلات - على القضاء على سطوة المكان والزمان. فمع انخفاض تكاليف النقل، من ناحية، وتحسين شبكات المعلومات، من ناحية أخرى، اقتربت المسافات واختصر الزمن، بحيث يكاد يعيش العالم أجمع فى لحظة واحدة.

ولسنا بحاجة إلى التذكير بقدرة «الثورة التكنولوجية» على تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والانتقال إلى مواد جديدة مخلقة بدلا من المواد الأولية النادرة أو النافدة، وهى فى توسعها وتقدمها تحتاج إلى أسواق أكبر لإضافة المزيد من المنتجين والمستهلكين.

وفى خلال العقود الثلاثة الأخيرة أدى تلاقى ثورة المعلومات والاتصالات، من ناحية، والحاجة إلى غزو الأسواق، من ناحية أخرى، إلى «ثورة مالية» لا تقل خطورة وأهمية عن الثورة الصناعية فى مراحلها الأولى. فإلى جانب الثروة العينية من أراض ومناجم ومصانع وبنية أساسية، أصبحت الثورة المالية - التى يعبر عنها فى شكل رموز (أسهم وسندات وأوراق مالية متعددة) تمثل حقوقا ومطالبات على هذه الثروة العينية، وتسهل من حركتها وانتقالها. وقد ساعد على ذلك، وارتبط به، تعدد الأوراق والأصول المالية، فظهرت أشكال جديدة وتطورت الأشكال القائمة من خيارات أو حقوق أو رخص فى عدد متزايد من المشتقات المالية، وقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات فى نقل هذه الأصول والثروات فى لمح البصر دون أن تدركها عين أو تمسها يد رقيب. فالأصول المالية تتداول الآن على مستوى العالم، وهى تنتقل من مكان إلى آخر، أو من عملة إلى أخرى فى شكل ومضة كهربائية أو نبضة الكترونية. وهكذا أدت هذه الثورة المالية الجديدة إلى تقريب أجزاء المعمورة قفزا على الحدود السياسية وتجاوزا للمكان واختصارا للزمن، ولكن هذه السيولة العالية للاقتصاد العالمى، وهذا الإفراط فى التداول المالى ساعدت بالمقابل على زيادة حدة الاضطراب وعدم الاستقرار فى الأسواق.

وجنبا إلى جنب مع ثورة المعلومات والثورة المالية، وربما بسببهما، بدأت تفتعل ثورة أخرى على المستوى النفسى، وهو ما يطلق عليه «ثورة التطلعات». فالجميع يتطلع إلى المستويات المعيشية الأعلى. وبقدر ما فتحت ثورة التطلعات الآفاق لمزيد من الأمل والطموح، وهى عناصر ضرورية للتقدم، بقدر ما شكلت أعباء وضغوطا وبخاصة على دولنا النامية، نظرا للرغبة المحمومة فى القفز على الزمن والإلحاح فى طلب الثمرة قبل، أو حتى دون، الحرث والبذر والجهد.

وفى هذا العالم، الذى كاد أن يصبح قرية عالمية، أصبحت المشكلات أيضا عالمية سواء من حيث أسلوب طرحها أو طريقة علاجها . فالإنتاج الصناعى - ومخلفاته - أصبح عبئا على البيئة. والبيئة ليست موارد بلا حدود، ولا هى مستقر دون قاع نلقى فيه مخلفاتنا وعوادمنا بلا حساب. البيئة وديعة فى أيدينا ينبغى أن نسلمها للأجيال القادمة سليمة صالحة. وإذا كان العالم - غداة الحرب العالمية الثانية - قد غلب عليه هاجس الرعب النووى، فإن إهدار البيئة أو الإخلال بالتوازن السكانى لهو المعادل لحرب نووية أخرى، وبالتالى فلابد من التنبه والإعداد والتدبير لحماية كوكبنا من تدمير البيئة ومن خطر الانفجار السكانى، الذى قد لا يكون أقل وبالا على الإنسانية من حرب نووية. وتهديد البيئة لا يقتصر على ما يلحق كوكبنا من تدمير أو إهدار لموارده المادية، إذ لا يقل جسامة أو خطرا ما يلحق القيم والعادات من تلوث سواء بانتشار الجريمة المنظمة أو المخدرات أو شيوع التعصب أو التمييز العنصرى.

ولم يقتصر الاتجاه نحو العولمة على هذه الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية، بل انعكس ذلك أيضا على الإطار المؤسسى، خاصة فى مجالات النشاط الاقتصادى. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد اتجه التفكير إلى وضع أسس النظام الاقتصادى الدولى الجديد على أساس ثلاث مؤسسات عالمية: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة عالمية للتجارة. وقد صادف إنشاء هذه المؤسسة الأخيرة عقبات، حيث لم يمكن التصديق على ميثاق هافانا ١٩٤٧، وبالتالى لم تتمكن هذه المؤسسة من الظهور فى حينها، وتأخر الأمر ما يقرب من نصف قرن حتى أمكن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبدأت نشاطها منذ ١٩٩٥.



ويقوم صندوق النقد والبنك الدولي - إلى حد كبير - بمحاولة ضبط السياسات المالية والنقدية لمختلف الدول، فى حين عهد إلى منظمة التجارة العالمية العمل على ضبط ورقابة التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة وعدم التمييز.

ولعله من المناسب هنا التأكيد أن دور هذه المؤسسات العالمية فى ضبط ومراقبة السياسات المالية والنقدية والتجارية، من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية فى القواعد والمعايير المستخدمة فى مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة للقيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادى بين مختلف الدول، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة فى سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

والحديث عن عالمية الاقتصاد والتكنولوجيا، إنما هو حديث عن اتجاه أكثر مما هو حديث عن واقع. فلاتزال أغلبية سكان العالم يعيشون فى دول نامية تنتمى إلى الماضى أكثر مما تعيش فى الحاضر. وهناك أكثر من بليون نسمة يعيشون تحت مستوى الفقر المطلق، أى بمتوسط دخل فردى أقل من دولار فى اليوم الواحد، ومع ذلك، وعلى الرغم مما نشاهده من تزايد فى الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، فإن هناك بصيصا من الأمل، ويكفى أن نلقى نظرة على تاريخ الدول الفقيرة - التى يطلق عليها تأدبا الدول النامية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونظرة إلى تاريخ هذه الدول خلال العقود الأربعة الأخيرة يبرز لنا أن هناك تمايزا إقليميا بدأ يتبلور منذ الستينات. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة تمايز بين ما كان يطلق عليه «الدول المتأخرة» سواء فى آسيا أو فى إفريقيا أو فى أمريكا اللاتينية. وخلال نصف القرن الأخير بدأ التمايز بين هذه المجموعات، فدول شرق وجنوب شرق آسيا الواقعة على المحيط الهادى خرجت، أو كادت تخرج، من مجموعة الدول النامية لترتفع إلى مرتبة الدول الصناعية الجديدة، وأضبحت منافسا يعتد به فى التجارة العالمية. وبالمثل فإن دول أمريكا اللاتينية - أو معظمها - فى سبيلها هى الأخرى إلى التخرج لتلحق، فى وقت لا يتوقع أن يكون بعيدا، بمجموعة الدول الصناعية الجديدة. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء فقد تدهورت أوضاعها حتى قاربت مستوى اليأس، وقد تحتاج إلى ثلاثين، أو أربعين عاما حتى تسترجع المستويات المعيشية التى كانت عليها عند بداية الاستقلال فى الستينات، ومن خلال هذا التمايز الإقليمى، فإنه يبدو أن المنطقة المرشحة للدورة القادمة للتخرج هى المنطقة العربية الواقعة جنوبى وشرقى البحر المتوسط فدول هذه المنطقة لم تبلغ بعد مرحلة التنمية ذاتية الدفع، كما هو الحال بالنسبة لدول مجموعة حافة المحيط الهادى، أو حتى اقتربت منها، كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول أمريكا اللاتينية. غير أن تلك الدول لم تقع بالقطع فى مستنقع اليأس، كما هو حال العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء. فمنطقتنا العربية تقف الآن على مفترق الطرق بين آمال النجاح وتخوفات الفشل. فهى تتمتع، من ناحية، بمقومات النجاح لكى تجتاز هى الأخرى امتحان التخرج والالتحاق بنادى الدول الصناعية الجديدة، ولكنها بالمقابل لا تتمتع بالحصانة الكاملة التى تحول بينها وبين احتمالات الفشل.

ولا يمكن الحديث عن عولمة الاقتصاد دون الإشارة إلى غلبة أيدلوجية اقتصادية وسياسية جديدة على عالم ما بعد الحرب الباردة. فقد عرف القرن العشرون تنافسا أيدلوجيا بين نظامين تمثلا فى المعسكر الرأسمالى، ويدعو إلى اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية من ناحية، والمعسكر الاشتراكى ويستند إلى التخطيط المركزى وسلطة الحزب الواحد على السياسة من ناحية أخرى. وبسقوط الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتى تحققت الغلبة للمعسكر الرأسمالى مما دعا فوكوياما إلى اعلان «نهاية التاريخ» وانتصار اقتصاد السوق والليبرالية السياسية. ولسنا هنا بصدد تقييم أفكار فوكوياما أو ابداء رأى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل. ولكنه يبدو - رغم أن التاريخ لايعرف أحكاماً نهائية - أننا نعيش فى فترة تغلب عليها ايديولوجية اقتصاد السوق والاتجاه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان - ومن هنا ظاهر «الاقتصاديات الانتقالية» التى تتخلى تدريجيا عن اقتصاد الأوامر والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص ومع التوجه نحو مزيد من الديمقراطية.

إرهاصات السلام ومحاولات التعاون الإقليمى : إذا كان نصف القرن الماضى بالنسبة لنا هو عصر محاولات التقارب العربى على مختلف الجبهات. فقد طغى عليه الصراع العربى - الإسرائيلى بحيث أصبح بحق عصر الصراع الذى ألقى بظلاله على جميع مظاهر الحياة العربية : سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومنذ نهاية السبعينات وخاصة فى بداية التسعينات بدأت إرهاصات إنهاء هذا الصراع، بدءا بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ومرورا باتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فضلا عما أرساه مؤتمر مدريد للسلام فى ١٩٩١ من فتح نافذة للمفاوضات بين إسرائيل وبين سوريا ولبنان.

وبصرف النظر عما ترتب على هذه الاتفاقات من مظاهر محدودة للتعاون الاقتصادى بين بعض هذه الدول وإسرائيل، فقد طرحت عدة مبادرات للتعاون الاقتصادى الاقليمى سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو البحر المتوسط فظهرت فكرة بنك إقليمى للشرق الأوسط وشمال افريقيا فضلا عن عدة ترتيبات أخرى فى مجالات السياحة أو تجمعات رجال الأعمال. وفى نفس الوقت طرحت أفكار المشاركة الأوروبية للبحر



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٦/١/١٩٩٧

المتوسط. ومع تعثر مسيرة السلام وتشدد الجانب الإسرائيلى اعيد طرح صيغة إحياء التعاون العربى باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل المنطقة.

ومع ذلك فقد يكون من المناسب إلقاء نظرة عامة على بعض الأوضاع العربية المعاصرة. هناك ثلاث دول عربية تخضع لشكل أو آخر من أشكال المقاطعة الدولية أو الحصار الاقتصادى، فكل من العراق وليبيا والسودان يخضع لشكل من العقوبات الاقتصادية الدولية أو التهديد بها. ويعرف العراق - والسودان نسبياً - نوعا من الحرب الانفصالية يهدد وحدة الدولة (الأكراد فى العراق والجنوب فى السودان). وبالمثل فان العلاقات الثنائية العربية العربية تعرف توترات غير قليلة. فعلاقات دول الخليج مع العراق مقطوعة، فضلا عن الأزمات المكبوتة بين مصر والسودان وبين سوريا والعراق وبين قطر والبحرين وبين الجزائر وجيرانها.

كذلك تمر معظم الدول العربية بمرحلة مخاض اجتماعى وسياسى. فمعظم الدول العربية تأخذ باصلاحات اقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق مما ترتب عليه ظهور توترات اجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة وقسوة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة. وفى نفس الوقت فان التحول التدريجى إلى مزيد من المشاركة السياسية وظهور الأحزاب لايتم دائما فى سهولة ويسر. فتعرف الجزائر شبه حرب أهلية من الجماعات الإسلامية، فضلا عن تزايد الدعوات الأصولية المصطحبة أحيانا بأشكال العنف فى بعض الدول.

دروس المستقبل : لعل الدرس الأول هو انه فى ظل عولمة الاقتصاد فانه لامكان لاقتصاد غير تنافسى فالدول - وخاصة الدول الصغيرة - ليس أمامها خيار كبير فى اختيار النظام الاقتصادى بل عليها أن تتبع السياسات وتنشىء المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانات الكفاءة والرشادة. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بنظم صارمة للانضباط المالى والنقدى، وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة.

لايتطلب الامر مجرد الأخذ بالتخصيصية وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات المناسبة فى وجود نظام قانونى واضح وسليم، ومكاشفة كاملة وتوفير البيانات والمعلومات السليمة والرقابة على الأسواق وسلامة المواصفات ومنع الاحتكار وغير ذلك مما هو مطلوب لسلامة النظام الاقتصادى.

على ان اختيار النظام الاقتصادى السليم لإمكان المنافسة العالمية لن يقدر له النجاح ما لم يصطحب بتوفير قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد. وهذا وذاك يتطلبان قدرا من الحرية والمساواة وتثبيت أركان دولة القانون. ولابد أن يكون لذلك انعكاساته على النظام السياسى والنخب الحاكمة.

والدرس الثانى هو ان التعاون الاقتصادى العربى ليس مجرد اتفاقات تعقد، فإذا لم تتوافر المقومات الحقيقية لذلك التعاون تظل هذه الاتفاقات حبرا على ورق. فقد عرفت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضى العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادى والمشروعات المشتركة والتى لم يترتب عليها اية نتائج عملية. بل لعل توقيع مثل هذه الاتفاقات وهزال النتائج المترتبة عليها كان وبالا على فكرة التعاون الاقتصادى العربى، لأنها ساعدت على ايجاد أزمة ثقة فى فكرة التعاون الاقتصادى العربى ذاتها. ولذلك فانه من الأحرى الدراسة والتريث بدلا من الاندفاع فى توقيع وثائق نعرف مقدما أنه لن يكون لها أى حظ من التطبيق.

وقد أفادت تجربتنا فى هذا المجال أن انعدام الارادة السياسية كان دائما الصخرة التى تحطمت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادى العربى. فالدول العربية - ورغم ماتطلقه من شعارات للتعاون الاقتصادى - كانت مهووسة بالدرجة الاولى بقضية أمن النظام فاتفاقيات انتقال المواطنين بين الدول العربية دون عقبات وقفت أمامها اعتبارات الأمن التى كان لها دائما الغلبة. وبالمثل فكثيرا ما كانت تغلق الحدود أمام البضائع والافراد لتقلبات أهواء السياسة فيما بين الدول العربية.

ولعل الدرس الثالث وهو مرتبط بما تقدم يفيد أن نجاح التعاون الاقتصادى انما هو رهن إلى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية فى الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد نجحت فى تحقيق تقارب اقتصادى ناجح خلال نصف القرن فإنما يرجع ذلك إلى أن الوحدة الاوروبية انما فتحت فقط لتلك الدول التى تشترك فى قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان فالتعاون الاقتصادى يأتى لاحقا للإصلاح السياسى فى الدول العربية. الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة دولة القانون فى كل دولة عربية هو الخطوة الاولى للتعاون الاقتصادى العربى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١/١٩٩٧

أما الدرس الرابع فهو أن العديد من الالتزامات والاتفاقات الدولية التى تعقدها دول المنطقة اما فى إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، واما فى اطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية - هذه الالتزامات سوف توحد إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادى فى الدول العربية وفقا للمعايير التى تفرضها المنظمات الدولية او الاقليمية (الأوروبية) وبحيث ينتهى الأمر وتتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادى فى هذه الدول. وفى هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادى بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وبذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادى العربى - عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجى - مافشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول. وبذا يتحقق نوع من التعاون الاقتصادى العربى رغم أنفنا نتيجة للتحرير الاقتصادى العالمى.

وأخيرا فانه اذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادى كامل بين جميع الدول العربية فى الوقت الحالى، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون فى قطاعات معينة أو فى مجالات محددة. والله أعلم.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١ /١٩٩٧

قضية أمام البرلمان

الاقتصاد العربى فوق صفيح ساخن!

وجه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلمانى الدولى دعوة عاجلة، بعد الاتفاق مع السيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبنانى، إلى الاتحاد البرلمانى لعقد دورته العادية القادمة بالقاهرة فى منتصف شهر مايو القادم لبحث رؤية برلمانية عربية حول إنشاء السوق العربية المشتركة، وواضح من توقيت هذه الدعوة أنها جاءت فى أعقاب سلسلة المقالات العلمية والموضوعية التى كتبها الأستاذ ابراهيم نافع بالأهرام تحت عنوان «التعاون الاقتصادى العربى» وهذا ان دل على شىء فانما يدل على الدور الوطنى الرائد الذى تسهم به الصحافة فى قيادة حركة التنوير والتطوير، والحرص على المصالح القومية العليا للأمة العربية، لأن الصحافة هى ضمير الأمة وروحها المتعطشة إلى الحرية والنهضة.

عبد الجواد على

والحقيقة أن هذه المبادرة البرلمانية ترمز إلى أن هناك إلحاحا شعبيا على مستوى العالم العربى كله فى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.. وأن ممثلى الشعب فى البرلمانات العربية يحملون أمانة التعبير عن رأى الشعب ولو لم يكن هناك تيار شعبى قوى للسير فى هذا الاتجاه لما جاءت المبادرة البرلمانية تعبيرا عن ذلك بكل الصدق والمسئولية. ولعل من الأمور التى لاتغيب عن الأذهان أن هذا التحول فى الفكر العربى ليس إلا ثمرة من ثمار النهضة الصحفية فى العالم العربى. وهذه اليقظة الجديدة تستوجب ان تستغلها المؤسسات الرسمية فى البلدان العربية للخروج من دائرة الجمود والاستفادة من الإمكانات والطاقات العربية بشكل افضل، وهو أمر تتحقق فاعليته فى إطار تجمع اقتصادى قوى فى العالم العربى على غرار التجمعات أو التكتلات التى نشأت فى جميع مناطق العالم واصبحت تحاصر العالم العربى. وكأن السوق العربية بالنسبة لهم باتت هى الهدف والمقصد لاستنزاف الثروة العربية من خلال تكبيل النشاط الاقتصادى العربى وقصره على أن يكون نشاطا استهلاكيا لمنتجاتهم فقط وبالسعر الذى يرونه بصرف النظر عن مدى قدرة المواطن العادى على تحمل هذا السعر من عدمه لأن هدف هؤلاء أولا وأخيرا استنزاف الأرصدة العربية من أموال النفط بالذات حتى لاتستغلها الدول المنتجة له فى تنمية مجتمعاتها أو تقديم المعونة للأقطار العربية أو الاسلامية الفقيرة حتى تظل مصائرها فى أيدى دول الاستعمار العسكرى القديم الذى حول مجاله إلى النشاط الاقتصادى ليفرض سيطرته ويستنزف الثروات بعد أن اصبح الاستعمار العسكرى مقيتا وبغيضا لدى شعوب العالم كله!!

لقد أصبح البرلمانيون العرب يدركون مدى الأخطار الاقتصادية المحيطة، ولا أدل على ذلك مما أثير من نقاش طويل داخل لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبداللاه حين كشف الأعضاء عن قصور الفكر العربى زمنا طويلا عن استيعاب حركة الاقتصاد العالمى وظلوا فى غفوتهم الفكرية منشغلين بالثروة البترولية الضخمة التى هبطت على كثير منهم فصاروا كالعطشى الذين يسعون للارتواء دون تفكير فى ترشيد استخدام المياه، وبعد أن عادوا إلى رشدهم متأخرين وجدوا انفسهم محاصرين بتجمعات اقتصادية قوية تسعى لإفتراسهم ومنها «الآسيم» الذى يضم دول آسيا وأوروبا وامريكا - وهو تجمع التجمعات، وكذلك تجمع «الآسيان» الذى يضم الدول الصناعية السبع فى جنوب شرق آسيا، والتى تسمى بالنمور الآسيوية، وتجمع «السارك» الذى يضم كلا من الهند وباكستان وبنجلاديش وسيريلانكا والمالديف وبروناى، ثم تجمع «الآبيك» ويشمل الدول المطلة على المحيط الهندى فى آسيا وأفريقيا، بالاضافة إلى تجمع دول السوق الأوروبية المشتركة والتجمع الأمريكى المكسيكى، وتجمع دول أمريكا اللاتينية!

إن نواب الشعب فى مصر يضعون حقائق الموقف العام أمام البرلمانيين العرب فى اجتماعهم الذى دعا اليه الدكتور فتحى سرور، وهذه الحقائق تكشف عن أن هناك دراسات متكاملة لاقامة سوق عربية مشتركة، وتنفيذها يحتاج إلى ارادة شعبية قوية تساند القرار السياسى فى هذا الاتجاه وعليهم ان يستلهموا تجارب الماضى القريب أو البعيد لادراك أن العرب مستهدفون من قوى معادية كثيرة، وعليهم أن يفوتوا الفرصة على هؤلاء الأعداء وأن تجتمع كلمة العرب على رأى واحد، وأن يتخلوا عن الفكر



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ١ / ١٩٩٧



فتحى سرور

المحدود والنظرة الضيقة والخروج من دائرة القطرية إلى الدائرة العربية الأرحب، لأن كل دولة عربية بذاتها لن تكون قوة إلا فى اطار تكاملى يجمع العالم العربى كله لأن الاتجاه فى العالم كله الآن هو التجمع والتكتل لمجموعات من دول تستطيع ان تشكل كيانا واحدا يكون له قدرة على مواجهة القوى الأخرى على الساحة الدولية سياسيا أو اقتصاديا فى ظل عالم أحادى القطب بعد اندثار الثنائية، وهذا القطب الأحادى لم يعد يعنيه إلا الاحتفاظ بالقمة وليذهب الأخرون إلى حيث التهلكة!

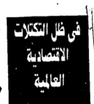
وبنظرة علمية محايدة نجد أن العرب فى موقف تحد حقيقى وقد أفاقوا من غفوتهم التى تسببت فيها الأموال المنهمرة على رؤوسهم من عوائد البترول بدون أى جهد أو تفكير فى استثمارها، وهذه الصحوة العربية.. قوامها الآن العمل والجهد والفكر الخلاق لمزيد من الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتحقيق المنافسة بالتصدير فى السوق العالمية، خاصة أن عوامل النجاح فى هذه المنافسة موجودة لدى العالم العربى سواء فى الخامات المحلية المتوافرة او فى الأيدى العاملة والعقول المفكرة التى على استعداد للعطاء فى اطار وطنى وحس قومى يدرك حركة التاريخ ويقدر الأخطار والأضرار التى يريد الأعداء الحاقها بالأمة العربية لطمس معالم دورها الحضارى الرائد فى التاريخ الانسانى، وبخاصة على الحضارة الحديثة.

ان خروج فكرة السوق العربية المشتركة عن اطارها الرسمى أو الاكاديمى إلى المستوى الشعبى الجماهيرى من خلال تبنى ممثلى الشعب لهذه القضية فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى القادم الذى دعا إليه الدكتور فتحى سرور، إنما يعنى أن الشعوب بوعيها وإدراكها بخطورة الموقف تبادر إلى تحويل الفكرة إلى واقع حى بالعمل والجهد الخلاق، لأنه اذا كانت هناك دول لاتربطها روابط تاريخية أو ثقافية أو حضارية أو أى علاقات عرقية، قد استطاعت أن تنتظم فى عقد المصالح المشتركة وتشكل عديدا من الكيانات التجمعية التى أصبحت تحاصر الأمة العربية من كل اتجاه حتى تكاد تخنقها ، فان العرب وهم أمة واحدة بجميع المقاييس المعروفة فى ذلك، أولى بمثل هذا العمل وان يجمعهم إطار واحد فى كيان اقتصادى اسمه «السوق العربية المشتركة» على الأقل مادام يتعثر أمر الوحدة السياسية حاليا لأسباب عديدة داخليا أو خارجيا، لأن استمرار العرب فى وضعهم الاقتصادى المهترئ، يجعلهم عرضة للضياع فى هذا العالم الذى لايرحم، لانه عالم بلا قلب تحكمه قوى الاقتصاد ومصالح السوق، حيث يكون التكالب فيه على المال، والتجارة هو سيد المواقف والأساس الذى تنبنى عليه العلاقات بين الدول وتتحدد فى ظله مصائر الشعوب بين الوجود أو العدم.. فهو عالم بلا رحمة ، وغابة بشرية يكون فيها البقاء للأقوى.. أو ليس الأمر كذلك يا أمة العرب من المحيط إلى الخليج؟!



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٧



السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية

دعا الرئيس مبارك مؤخرا الى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لاقامة السوق العربية المشتركة حيث إنها اصبحت ضرورة ملحة خاصة فى ظل وجود تكتلات عالمية هدفها تحقيق مصالح على حساب العرب وحذر الرئيس من عدم قيام هذه السوق مشيراً الى ان هذا الوضع سوف يؤدى الى مزيد من الفرقة بين الدول العربية ويؤدى ايضا الى انهيار كافة الانشطة الاقتصادية العربية فضلا عن زيادة معدلات البطالة فى البلدان العربية .

وقال الرئيس انه من المصلحة العامة لكل الدول العربية ان تقوم السوق العربية المشتركة باسرع ما يمكن لان فيها صالح جميع الدول بلا استثناء .



مبارك

تقرير :
عبدالناصر محمد

وحول الخطوات التى اتخذت لاقامة السوق العربية المشتركة واهميتها بالنسبة لكل شعوب الوطن العربى يقول الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان القرار رقم ١٧ صدر بإنشاء السوق وانضمت اليه ٧ دول من اعضاء المجلس وتقضى قواعد السوق بالتحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول الاطراف من جميع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وقد تحقق ذلك من خلال جدول زمني الي جانب بعض القواعد الاخرى الخاصة بحرية المنافسة وعدم التمييز ورفع كفاءة تدفق التجارة بجانب بعض القرارات المكملة لتبادل الافضلية وتنمية التبادل التجارى .

منطقة تجارة حرة

واضاف الدكتور حسن ابراهيم ان السوق فى جوهرها تمثل منطقة تجارة حرة ولم تتجاوز ذلك الى مرحلة الاتحاد الجمركى . ويمكن القول ان ما تحقق فى اطار السوق من قواعد وتدابير لتحرير وتنمية التجارة لم تصل اليه اية اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول العربية فى احكامها او قوائمها السلعية المرفقة او فى ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين دول الجامعة العربية

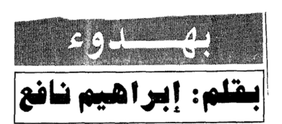
واكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان اقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية سوف تشكل المرحلة الاولى من بناء تجمع اقتصادى عربى تكاملى يقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل الرسوم والقيود وتامين المناخ الملائم والظروف الضرورية التى تؤدى الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية مشيرا الى ان هذه المنطقة العربية الحرة ستحقق نتائج ملموسة ومنافع متبادلة فورية لكل الدول العربية والتى تحتاج وتتطلع قطاعاتها الانتاجية المتنامية لاسواق تصديرية لا تفي بها حدود الاسواق القطرية الصغيرة وهو ما تنتجه السوق العربية الواسعة التى تضم ما يقرب من ٢٥٠ مليون مستهلك

وطالب حسن ابراهيم باتخاذ تدابير خاصة لمعالجة اوضاع الدول العربية الاعضاء الاقل نموا بحيث تكون التزاماتها فى اطار المشروع اكثر مرونه من حيث مدى الافادة وحجم الاعباء وفترات التنفيذ الى ان تتمكن من المشاركة المتكافئة فى المشروع مع الدول الاخرى .

قوانين

ويقول مامون ابراهيم حسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار انه يجب توفير اطار قانونى لتحقيق التعاون العربى المشترك باعتبار ان قانون الاستثمار هو الاداة التى تعبربها الدولة عن رغبتها فى الاستثمار وتعلن فى انضباط عن كيفية معاملتها للاستثمار وتلتزم قانونا بما ينص عليه التشريع وبهذا تكون الاقطار العربية قد توحدت فى مبادئ معاملة الحد الادنى .





السوق العربية المشتركة.. ضرورة!

حاولت فى المقالات الخمس الماضية أن أقدم إجابات جديدة وصريحة على السؤال القديم عن ضرورة العمل العربى المشترك. وبقدر ما عرضت للتاريخ المتعثر لمسار هذا السؤال المصيرى، والعقبات السياسية والاقتصادية التى وقفت فى طريق فتح القنوات التجارية والاستثمارية بأقصى طاقاتها بين الدول العربية، فلقد طرحت أيضا مجموعة من الأفكار المبدئية التى يمكن أن تنمى هذا الاتجاه أو ذاك لتحقيق تطوير أكثر واقعية وفعالية للعلاقات الاقتصادية العربية.

وأعتقد أنه قد آن الأوان فى نهاية هذه السلسلة لأن نضع جميع هذه الأفكار ضمن منظومة استراتيجية واحدة تحدد الهدف بوضوح كامل، وتطرح الوسائل العملية للوصول إليه انطلاقا من الواقع الذى نعيشه، وليس من الأحلام التى نتخيلها.

وفى اعتقادى ـ كما سأشرح بعد قليل ـ أن هناك ظروفا عالمية وإقليمية تلح علينا الآن



لكى نطرح هدفا لايقل طموحا عن إنشاء سوق عربية مشتركة حقيقية وفاعلة تساهم فى دفع التنمية العربية، وتساعد على وضع العرب فى المكان الذى يستحقونه على خريطة العالم عموما، وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصا. فهل يمكن إنشاء هذه السوق العربية حقا؟

إن الظروف العالمية معروفة للجميع، والهدف الرئيسى الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو توسيع الأسواق أمام تجارتها واستثماراتها، فيما هو معروف الآن بالتكتلات العالمية، التى بدأت إقليمية فى غرب أوروبا وشمال أمريكا وجنوب شرق آسيا، فإذا بها الآن قد أصبحت عابرة للأقاليم والقارات، وذلك من خلال منطقة التجارة الحرة بين الأمريكتين الشمالية والجنوبية ،وعبر المحيط الهادى من خلال التجمع الاقتصادى الآسيوى - الباسفيكى الذى يضم ١٨ دولة على جانبى المحيط، ويسعى إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينها فى عام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الفقيرة، وفى عام ٢٠١٠ للدول الغنية، وعام ٢٠٠٠ للجميع فى السلع المتصلة بالمعلومات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة ضرورة!



ومع هذا الاتجاه الإقليمي وعبر الإقليمي ثم الكوني، هناك أيضا نزوع لدى كل دول العالم بلا استثناء لتأكيد هويتها وثقافتها وحضارتها وتميزها الذاتي القيمي والمعنوي، خوفا من خطر الذوبان والاغتراب في كونية ثقافية مهيمنة وطاغية أفرزتها الثقافة والحضارة الغربية والأمريكية.

والظروف الإقليمية أيضا معروفة للكافة، فهناك مشروعات عديدة لإعادة تشكيل الإقليم الذي نعيش فيه تتخذ لها مسميات مختلفة من «شرق أوسطية» «ومتوسطية»، وغيرها في منطقة المحيط الهندي، وكلها تتجاذب العالم العربي من أطرافه وقلبه أيضا.

وهذه الظروف العالمية والإقليمية تدفعنا دفعا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تكون حجر الزاوية في بعث الفكرة العربية، وتكون السد المنيع لحماية المصالح العربية وفقا لمتطلبات نهاية القرن العشرين. وفي تقديري أن هناك الآن ظروفا مواتية لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق. فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها، لتحقيق مصالح قطرية ضيقة، لم تكن إلا وصفة للانكماش الاقتصادي والثقافي لا تتحمله ولا تقدر عليه، كما أن الجري وراء نظم إقليمية بعيدة عن العروبة لا تعني إلا العيش وسط الاختراق والذوبان دون عائد حقيقي على صعيد التنمية.

وإذا كان الهدف الاستراتيجي هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية واقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس أيضا سهلا ولا مفروشا بالورود، بل إن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية، وبين النخب الفكرية والسياسية، وبين مراكز البحوث والدراسات العربية. وحسبي هنا أن أشير إلى بعض الخطوط العامة التي أظنها ضرورية لتمهيد الطريق للوصول إلى هذا الهدف.

□ أول هذه الخطوط أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في الحالة الأوروبية وفي حالات التكامل الاقتصادي الأخرى، تحدث بين دول قائمة لها مصالحها الخاصة، وليس عبر الدول أو من فوق رؤوسها. فمشكلة المحاولات العربية السابقة للوحدة والتكامل أنها استندت إلى فكرة ساذجة تعتقد أن الدولة العربية المعاصرة ما هي إلا ظاهرة عابرة نتجت عن الاستعمار، ومن ثم فإن تجاوزها من خلال الحركات السياسية العربية التي تتحرك عبر الأقطار ومن وراء ظهر حكوماتها هو الكفيل ليس فقط بتحقيق التكامل العربي ولكن أيضا بالوصول إلى الوحدة العربية. والآن، وبعد تجارب مريرة، تكشف خطأ هذه النظرية، وتأكد للجميع أنها في النهاية فرقت العرب أكثر مما وحدتهم، بل وخلقت أوهاما لدى كثيرين بأنهم يستطيعون تجسيد الفكرة العربية أيا كانت آراء باقي العرب فيما يعتقدون ويحاولون بالكلمة أو بالقوة المسلحة. ونقطة الانطلاق إذن هي أنه لا بد من الاعتراف بأن الدول الوطنية القطرية العربية هي ظاهرة أصيلة وباقية، ومن ثم فإن كل خطوة على طريق السوق العربية المشتركة ينبغي لها أن تحقق مصالحها الآنية والمستقبلية، وتحقق عائدا مباشرا لاقتصادها وثقافتها أيا كانت في أطراف الوطن العربي أو في قلبه.

□ ثاني هذه الخطوط هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لايمكن أن تنشأ إلا بين دول تنمو اقتصاديا بالفعل وبمعدلات عالية، لأنها في هذه الحالة تتولد لديها دوافع ذاتية للخروج من سوقها الضيقة إلى أسواق أوسع، تفتح آفاقا جديدة لنموها الخاص، وإلا فإنها تحكم على تجربتها بالاختناق والضمور. ولعلنا جميعا نتذكر أن فشل تجربة إقامة السوق العربية المشتركة في الستينيات كان يعود



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٧

في جــزء منه إلى ضعف القاعدة الاقتصادية العربية، مما وفر القليل جدا من السلع والبضائع التي يمكن للعرب تبادلها.

ومن حسن الطالع أن غالبية الدول العربية الآن بدأت تخرج من مرحلة الانكماش الاقتصادي إلى مرحلة النمو الإيجابي، كما أن هناك مؤشرات قوية على أن النفط الذي لايزال عصب الاقتصاد العربي قد بدأ يخرج من مرحلة الانكسار في الأسعار التي عاشها منذ منتصف الثمانينيات إلى مرحلة ترتفع فيها الأسعار، كما أن البنية التحتية العربية المادية والتعليمية والصحية قد حققت قفزات كبيرة في خلال العقود الماضية، وتستطيع وضع أساس متين لانطلاقة اقتصادية قوية.

□ ثالث هذه الخطوط، وأظنه أيضا أهمها على الإطلاق، هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال أيضا في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تقوم إلا على أكتاف القطاع الخاص واقتصادات السوق. فجميع التجارب العالمية التي اعتمدت على تقسيم العمل بين القطاعات الحكومية في الدول كما حدث في تجربة «الكوميكون» انتهت إلى الفشل التام والانهيار في نهاية المطاف. وتشير التجربة العربية ذاتها إلى أن ربط الفكرة العربية بالفكرة الإشتراكية قد أدى إلى عقمها ومحدودية نتائجها، لأن الاشتراكية في النهاية لم تكن سوى نوع من القومية الاقتصادية التي تقوم على احتكار الأسواق الوطنية، ومن ثم العجز التام عن التكامل مع أسواق أخرى. أما إذا كان التكامل يقوم على أكتاف القطاع الخاص، فإن طبيعته تدعوه دوما إلى توسيع السوق أمام منتجاته، سواء كان ذلك داخل الدولة التي يقع فيها أو خارجها. ولا شك أن القرب الجغرافي بين الدول العربية والتقارب الثقافي يخلقان مزايا نسبية في حد ذاتها تجعل السوق العربية أكثر إغراء من أي أسواق أخرى في المنطقة.

وكما أن الغالبية العظمى من الدول العربية بدأت الآن في التحول إلى اقتصادات السوق، فقد أصبح القطاع الخاص أكثر فعالية من أي وقت مضى، وأظن أن لهذا الاتجاه أسبابا كثيرة متنوعة، وسوف يستمر ويتعمق، وقد كانت له انعكاساته بالفعل على كثير من العلاقات الاقتصادية العربية الثنائية، كما هو حادث على سبيل المثال في العلاقات المصرية - السعودية



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٧

التى نمت فيها التجارة والاستثمار نموا ملحوظا خلال الأعوام الماضية بسبب الدور المتنامى للقطاع الخاص فى كل من البلدين.

☐ الخط الرابع للسوق العربية المشتركة، كما هى الحال أيضا فى التجارب التكاملية الأخرى فى العالم، أنها لا تنشأ إلا بطريقة تدريجية، فالتجربة الأوروبية وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عندما ستكتمل فى نهاية القرن سوف يكون قد مر عليها أربعة عقود، كانت فى البداية منطقة للتجارة الحرة، ثم اتحادا جمركيا، ثم طبقت مبدأ الحريات الأربع لانتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال، وأخيرا - طبقا لاتفاقية ماسترخت - فقد حققت إنشاء بنك مركزى وعملة موحدة.

وهنا فإننى لا أدعى أننا سوف نحتاج إلى الفترة نفسها لإقامة السوق العربية المشتركة، لأن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن تساعد على تقليل هذه المدة، ولكن ما أدعيه وأؤمن به هو أن مشروعا بهذا الطموح لا يوجد فيه مجال لحرق المراحل، كما كان ذائعا فى الفكر العربى التقليدى، والذى انتهى بحرق الفكرة ذاتها بدلا من حرق مراحلها، فإنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب من الدول العربية عملية تكييف هائلة لاقتصاداتها، وكذلك فإن مجتمعاتها كلها تحتاج إلى فترات زمنية للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

☐ الخط الخامس لإنشاء السوق العربية المشتركة هو أنها تحتاج إلى قاطرة من دول عربية رئيسية تؤمن بها وتسعى بالإرادة السياسية إلى إقامتها. فمن المؤكد أن الدورين الألمانى والفرنسى كانا القاطرة التى دفعت المراحل الأولى للتجربة الأوروبية، وبعد ذلك فإن الأدوار البريطانية والإيطالية أصبحت محورية.

وفى الحالة العربية فإننى أغامر باقتراح أن تكون مجموعة إعلان دمشق هى القاطرة التى تقوم بهذا الدور فى التجربة العربية. فهذه المجموعة التى ولدت من رحم حرب الخليج الثانية، وإن حافظت على تماسكها وارتباطها خلال الأعوام الماضية، فإنها لم تنجح حتى الآن فى نقل العمل العربى المشترك نقلة كيفية. وأعتقد أنه آن الأوان لكى تقوم بهذه الوظيفة، خدمة لأهدافها الجماعية والخاصة بكل دولة، وخدمة للعالم العربى كله بشرط أن تضع استراتيجية متكاملة لإنشاء هذه السوق، تجعلها مفتوحة لكل من يؤمن بهذه الاستراتيجية وعلى استعداد لتبنيها. ولعلنا لا ننسى أن التجربة الأوروبية قد بدأت بست دول، وأصبحت الآن تضم ١٥ دولة، وسوف تزيد على ذلك بعد انضمام عدد كبير من الدول فى شرق أوروبا وفى البحر الأبيض المتوسط، كل ذلك وفق الاستراتيجية والرؤية التى أقرتها معاهدة روما فى مارس ١٩٥٧.

☐ الخط السادس هو أن إنشاء السوق العربية المشتركة، إلى جانب الخطوات التدريجية المعروفة للتعامل مع التجارة والاستثمار، يحتاج إلى عدد من القطاعات الاقتصادية القائدة التى تتحرك بأسرع مما تتحرك القطاعات الأخرى، شريطة ألا تضر بمصالح أية دولة عربية. وهنا فإننى قد أقترح أربعة قطاعات قائدة أعتقد أنها تستطيع القيام بالدور الذى قام به قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية فى التجربة الأوروبية.

* الأول هو الصناعات الثقافية التى أدعو إلى إقامة السوق المشتركة فيها فورا، لأنها فى النهاية هى الصناعة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالهوية العربية، وهى العنصر الفاعل حتى الآن فى ربط الدول العربية من المحيط إلى الخليج برغم جميع العقبات التى توضع فى طريقها من رقابة إلى جمارك



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١/١٩٩٧

وضرائب وغيرها من القيود.

* الثـاني هو صناعـة المعلومـات، وهي من ناحيـة صناعة ناشئة ومحدودة في معظم الدول العربية، ومن ثم فإن رفع القيود عنها لا يسبب ضررا لأي دولة عربية، وهي في الوقت نفسه القطاع القائد في التكنولوجيات العالمية المعاصرة، كما أنها بحكم طبيعتها المكلفة لا تزدهر إلا في ظل سـوق واسعة.

* الثالث هو صناعة الطاقة التي لا تشتمل فقط على النفط والغـاز، وهمـا أهم الثـروات الطبيعية العربية، ولكنها أيضا تشـمل الناقـلات وشـركـات التوزيع. وهنا فإن سوقا عربية مشتركة بجدول زمني متسارع في هذا القطاع المهم تبـدأ بتنشيط منظمة أوبك تستطيع خلق روابط واسـعـة بين عـدد كبير من الدول العربية.

* الرابع هو صناعـة البنيـة الأساسية من طرق ومواصلات واتصـالات وكـهرباء وغـيـرها والتي أدعو إلى رفع كل القيود على حـركـة القطاع الخـاص فيها، بل ومنح الدعم اللازم من إعفـاءات ضـريبيـة وجمركية مـادامت هذه المشـروعات تربط بين أكثر من دولة عربية.

وقـد أدعـو في هذا المجـال الحكومـتين المصـرية والليبيـة، اللتين تزمـعـان إنشـاء خطوط للسكك الحديدية بين مصر وليبيا، إلى تقديم المثال على هذا الاتجاه بطرح المشـروع على القطاع الخاص العـربي، ومنحـه جـميع الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لكفاءة وربحيـة تشـغـيل هذه الخـطـوط، ولـعـل ذلـك



بقلم:

إبراهيم نافع

يكون مثالا لهذا القطاع تحـذو حـذوه باقي الدول العربية الأخرى.

هـذه هي الخـطـوط السـتـة التي أتصـور أنهـا يمكن أن تحـدد مـعـالم الطريق إلى تحقيق السوق العربية المشتركة وجعلها أمرا واقـعـا، وأظن أن الحـوار العربي العام الذي أشـرت إليـه من قـبل سـوف يضـيف إليهـا، ويصوب منها. والمهم هو أن نبدأ هذا الحـوار الآن وليس غـداء، إذ لم يعـد في الوقت مـتـسـع، والظروف الدوليـة

والإقليميـة لا تنتظر أحدا وهي تطرق أبوابنا وحدودنا كل يوم، وتدعـونا لأن نعمل على إنقـاذ هويتنا من الضـيـاع، وأن نحقق التنمية العربية الشاملة لكي نستطيع الصمود لتحديات هذا القرن الجديد.





رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك لقيام السوق العربية المشتركة

وصف الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية دعوة الرئيس حسنى مبارك لقيام سوق عربية مشتركة بأنها تدل دلالة كبيرة على أن هذا المطلب القديم سيخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن أصبح ضرورة .

وقال إن أهمية هذه السوق قد تأكدت فى المرحلة الأخيرة لما ستحققه من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء وللحاجة الملحة لقيام تكتل اقتصادى عربى يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأضاف الدكتور حسن إبراهيم أن ملتقى رجال الأعمال العرب الذى حضره فى العاصمة الأردنية عمان واختتم أعماله يوم الأربعاء الماضى ـ رحب بدعوة الرئيس مبارك إلى قيام السوق العربية المشتركة، وأكد أهمية العمل على تنفيذ مراحلها من أجل مصلحة الأمة العربية وشعوبها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١/١٩٩٧

القطاع الخاص يشارك فى صناعة المستقبل الاقتصادى للعرب

الوقائع والأوهام.. فى مؤتمر رجال الأعمال بعمان

إسرائيل منقسمة على نفسها وليست جاهزة للاندماج فى المنطقة

□ **عمان - حسن عامر :**

عقد فى عمان بالاردن المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب فى الفترة من 6 — 8 يناير الحالى وحضره رجال الاعمال بكل من مصر والاردن وفلسطين وسوريا وقطر واليمن.

وتعهد المشاركون باحياء السوق العربية المشتركة والالتزام باحكام البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورؤوس الاموال.

واتفق رجال الاعمال العرب على تحويل الملتقى إلى مؤسسة ذات نظام اساسى وبرنامج عمل واختاروا له اسم مجلس رجال الاعمال العرب وانضم اليه جمعيات رجال الاعمال فى مصر والاردن وفلسطين وسوريا وقطر واليمن.

وانتخب المؤسسون حمدى الطباع الاردن رئيسا للمجلس لمدة عامين وسعيد الطويل مصر نائبا للرئيس وثابت ظاهر الاردن امينا عاما وأسماعيل عثمان وطاهر الشريف مصر امينين مساعدين.

وكشفت مناقشات المؤتمر عن سبع وقائع:

أن برامج الاصلاح الاقتصادى اعادت تشكيل خريطة القوى الاقتصادية فى عدد من الاقطار العربية اتسعت قاعدة القطاع الخاص البشرية والمالية. وتقدم بمبادراته الخلاقة إلى مختلف القطاعات، بما فى ذلك قطاع الخدمات والبنية الاساسية والمصارف. وتجاوزت حصته نصف الناتج القومى.

إن القطاع الخاص انشأ لنفسه منظمات اعمال ذات قدرات متنامية. تتخذ اسماء متشابهة فى معظم الاقطار (جمعيات رجال الأعمال). وهى تختلف عن المنظمات التى نشأت تحت مظلة الحكومة ورعايتها مثل اتحادات الصناعات والغرف التجارية.

إن معادلات الاستثمار امام القطاع الخاص عالية المخاطر. كما إن خياراته محدودة وحادة. فهو امام مخاطر المنافسة الداخلية من المنتجين الوطنيين. وأمام المنافسة الاجنبية القادمة عبر قنوات التحرير الاقتصادى. وأمام شروط التجارة الدولية غير العادلة التى تعانى منها الدول النامية. وأمام التكتلات الاقتصادية. وامام الشركات متعددة الجنسية.

إن الإرادة السياسية العربية اختارت بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادى الموحد. اختارته فى قمة القاهرة الذى عقد فى يونيو 1996. وحددت معالمه الاولية فى قيام منطقة حرة للتجارة العربية، لتكون نواة لمزيد من التعاون الاقليمى. ونواة للمواجهة أو التعاون مع التكتلات الإقليمية الاخرى. كما قال الدكتور غصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية.

إن الضراوة التى تتميز بها المنافسة الدولية لا تنفى أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد يتيح قدرا متزايدا من التعاون الدولى. إن هذا النظام يقوم على «عولمة» قوى الانتاج والخدمات. فما ينتج فى امريكا يمكن انتاجه فى الصين بنظام تراخيص الانتاج. كما أن المنتجات التى تحمل الهوية الفرنسية أو الالمانية أو اليابانية ليست بالضرورة انتاجا وطنيا خالصا. بل يشارك فى انتاجها قوى بشرية رخيصة فى دول العالم الثالث. ويتم التجميع فى بلد المنشأ.

إن الاوضاع الاقتصادية تتحسن باطرد فى معظم الاقطار العربية باستثناءات محدودة. ونتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا والعراق والسودان.

إن تجربة السنوات الماضية لم تضع هدرا. بل اسفرت عن ايجاد شبكة من البنية التحتية للتعاون الاقتصادى العربى فهناك ثمانية صناديق للتنمية هى : العربى والكويتى والسعودى والاماراتى والليبى والجزائرى والأوبك والتنمية الزراعية العربية.

وهناك نحو 800 مشروع عربى مشترك برؤوس اموال قيمتها 30 مليارا كما قال الدكتور على عتيقة الامين العام الاسبق لمنظمة الأوابك.

على نفس المستوى من الاهمية كشفت مناقشات المؤتمر عن اربعة أوهام:

إن التجارة البينية العربية لاتتجاوز 8٪ من اجمالى التجارة الدولية للاقطار العربية. والارقام صحيحة. لكنها لا تقرأ على نحو صحيح. فالبترول يشكل نصف التجارة العربية مع العالم الخارجى والدول العربية لاتتبادل البترول، لأنها منتجة له باستثناء الاردن ولبنان والسودان وموريتانيا والصومال والمغرب. وبالتالى لايجب إدراجه ضمن بيانات التجارة الخارجية كما يقول برهان الدجانى الامين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية.

إذا اخذنا بها المعيار فإن نسبة التجارة البينية تتجاوز 25٪



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١/١٩٩٧

وترتقع بمعدلات كبيرة إذا اضفنا إليها القيم المالية للخدمات البشرية والثقافية وهى مكونات لم تدخل بعد ضمن احصائيات التجارة البينية.

إن اسرائيل تتمتع بعبقريات ومواهب غير مسبوقة فى التاريخ. وتمثل قصة نجاح غير قابلة للتكرار. وأن الاسرائيليين واليهود بوجه عام يشكلون قوة الابداع على مستوى العالم. ولديهم وحدهم مفاتيح التمويل الدولى.

إن اى تكتل اقليمى فى الشرق الأوسط غير قابل للنجاح والاستمرار بدون اسرائيل. وأن التحالف بين الابداع الاسرائيلى اضافة إلى المال العربى والقوى البشرية العربية شرط اساسى للمعجزة الاقتصادية فى المنطقة.

لكن ما يحدث داخل اسرائيل لايحقق شروط الاندماج بين الاقتصاديات العربية والاسرائيلية فالدولة العبرية لم تحسم أمرها بعد على قبول شروط السلام العادل والشامل. الدليل على ذلك أن نصف الشعب الاسرائيلى لايقبل شروط السلام. ولا يسعى إلى تحقيقه. ولا يبدو فى الافق ان معسكر السلام قادر على حسم المعركة لصالحه. وبالتالى فإن الدعوة إلى انتظار اسرائيل مضيعة للوقت والجهد والفرص.

إن القوى الدولية لاتسمح بالنهضة فى المنطقة العربية. بل تسعى إلى الابقاء على العرب فى حالة فقر وضعف وارتباك مالى وتنظيمى واجتماعى».



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد لـ « العالم اليوم »:

منطقة التجارة العربية الحرة.. خلال 3 سنوات

□ عمان – عاطف فهيم:

أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن ثقته فى خروج منطقة التجارة العربية الحرة إلى حيز الوجود قبل عام 2000 لتساهم فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى وتنشيط التجارة العربية البينية.

وقال فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» خلال حضوره الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب فى عمان ان تقريرا مفصلا حول هذا الموضوع سوف يناقشه وزراء المالية والاقتصاد العرب فى اجتماعهم القادم لتذليل جميع العقبات التى تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة.

وانتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية سياسات اسرائيل التى لا تظهر رغبة حقيقية فى السلام ووصفها بانها تنذر بعواقب خطيرة وقال إنه لا يمكن لأربعة ملايين اسرائيلى أن يفرضوا أو يحاولوا فرض هيمنتهم على 250 مليون عربى وأنه لا اسرائيل ولا أى قوة أخرى تستطيع تهميش دور الجامعة العربية.

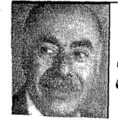
وأعلن الأمين العام أن جامعة الدول العربية سوف تدعم مجلس اتحاد الأعمال العربى الذى أنشئ الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب وذلك حتى يؤدى دوره فى العمل العربى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

التعاون العربى المصرى



يحيى المصرى

كتب الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام عددا من المقالات مؤخرا تضمنت آراء جديدة بالمناقشة والدراسة والاضافة إليها حول قضية من أهم القضايا التى تشغل المواطن العربى المسئول ـ وهى التعاون الاقتصادى العربى بدءا من التعاون ووصولا إلى الأسواق المشتركة والأشكال المختلفة التى تعبر عن التضامن والتقارب العربى. ويشارك الأستاذ يحيى المصرى الخبير الاستراتيجى العربى المعروف فى الحوار مع الآراء والأفكار التى طرحها الأستاذ ابراهيم نافع و "العالم اليوم" تدعو أصحاب الآراء بالاشتراك فى هذا الحوار المثمر.

نتابع باهتمام المقالات القيمة التى يكتبها الأستاذ / ابراهيم نافع عن "التعاون الاقتصادى العربى ـ محاولة جديدة لطرح سؤال قديم" وهو الموضوع الذى يشغل اهتمام أغلب أبناء الشعب العربى باعتباره يمثل أملا ويجسد شعورا للملايين الذين حطمهم الواقع العربى الراهن والذى يبعث اليأس فى النفوس التى كانت تتوقع تعاونا عمليا وواسعا فى المجالات المختلفة خاصة منها المجالات الاقتصادية حيث تتوافر الموارد الضرورية والبيئية الخصبة والصالحة لقيام التعاون المطلوب ولاينقصه إلا العمل الجاد والنوايا الخالصة والفكر السليم الذى يؤدى إلى صالح الجميع، يضيف إليهم ولايقطع منهم.

وبصفتى أحد المهتمين بتحقيق التعاون الاقتصادى العربى، حيث عملت خبيرا فى عدد من المنظمات العربية المشتركة، وأتابع باهتمام ما يكتب عنه فى الصحف العربية والأجنبية، لأنى اعتبره الملجأ الوحيد والأقوى لمعالجة المشاكل التى تعيش فيها الأمة العربية، بينما لا أجد من يعطيه حقه لا بالعمل ولا بالكتابة، بينما يعطونه كل الاهتمام النظرى والإعلامى والخطابى ـــ بهذه الصفة يهمنى أن أوضح بعض النقاط الاقتصادية المشار إليها فى مقال الأستاذ / ابراهيم نافع المنشور بجريدة الأهرام الغراء يوم الجمعة 27 ديسمبر الماضى.

فقد أشار المقال فى مجال تبادل الأموال والعمال العرب بين الدول العربية إلى خطأ ما يتم حاليا حيث يقول " إذا كان من المفترض على عكس مما حدث بالفعل ـ أن يتم انتقال رؤوس الأموال إلى حيث يوجد العمل الوفير، حيث يكون العائد الانمائى أكبر بكثير وأقوى، فإذا ما أخذنا فى الحسبان محدودية الموارد المالية لدى الدول المرسلة اتضح لنا على الفور مدى الضعف الذى أصاب قدرتها على خلق فرص عمل بديلة بداخلها، مما أدى فى النهاية إلى سوء استخدام العمالة بشكل ملحوظ وأحدث العديد من التشوهات بأسواق العمل العربية ككل، وأهدر أحد العناصر الرئيسية المتاحة للمنطقة العربية وبدد جزءا مهما من الثروة البشرية المتاحة ".

وليس هناك اعتراض على هذه السطور، ولكننى أرى أن ذلك يتوقف على الهدف المحدد للتعاون العربى، فهل يهدف التعاون المطلوب والذى بدأنا نقرأ عنه منذ الخمسينيات من خلال المواثيق والاتفاقات المعقودة من الدول العربية ـ هل يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة كما هو الحال فى منطقة التجارة الأمريكية الحرة التى نشأت بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، أم يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق عربية موحدة كما هو الحال فى السوق الأوروبية الموحدة، ولاشك أن كلا من الشكلين يدخل تحت بند تعاون اقتصادى اقليمى، غير أن هناك فرقا كبيرا بينهما.

فالتعاون الاقتصادى الأوروبى بدأ التخطيط له منذ أواخر الخمسينيات وقد انقسم إلى قسمين: فعدد من الدول الأوروبية اكتفى بانشاء منطقة للتجارة الحرة وقد ضم هذا العدد بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك والنمسا وسويسرا، وهى الدول التى قررت فى عام 1959 أن تمضى فى اقامة منطقة التجارة الحرة، على أن تكون هذه المنطقة الحرة هى الهدف النهائى للتعاون ، وقد وقعت هذه الدول فى يناير 1960 اتفاقية استوكهولم لانشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أو ما يسمى بالافتا وتقوم هذه المنطقة الحرة على بعض القواعد المتعلقة بترتيبات



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارية وتيسيرات جمركية متبادلة بين الدول الاعضاء، ولم يكن من الممكن تصور أن تكون هذه المنطقة خطوة في سبيل اقامة سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية، وقد تم التركيز في المنطقة الحرة على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية، في حين أن الدول الأعضاء كانت حرة تماما في وضع الحماية الجمركية على السلع الواردة إليها من الخارج.

وعلى عكس ذلك كان القسم الآخر في التعاون بين الدول الأوروبية الذي ضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والدانمرك وأيرلندا ولكسمبورج، وهي الدول التي أنشأت فيما بينها سوقا مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق أوروبية موحدة، لاتضم مجرد ترتيبات تجارية وجمركية بل تضم أيضا حرية تبادل كامل بين السلع والأموال والأفراد وتنسق فيما بينها كافة السياسات الاقتصادية بهدف الوصول إلى توحيد كامل للسياسات التجارية والمالية والنقدية، وهو ما يتم حاليا وفقا للبرامج الزمنية المتفق عليها، ولم يتبق سوى توحيد النقد وانشاء عملة أوروبية موحدة هي "اليورو" التي ستنشأ وتتبادل عمليا بين الدول الأعضاء في أوائل عام 1999.

وإذا كان ما أشار إليه المقال يمكن أن ينطبق على تعاون اقتصادي عربي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة حيث تنتقل الأموال العربية إلى فرص الاستثمار في الدول العربية الفقيرة، شأنه في ذلك شأن أية أموال أجنبية تأتي للاستثمار المباشر في دول تتوافر فيها فرص استثمارية ناجحة تؤدي إلى أرباح يبحث عنها المستثمرون إلى جانب ضمانات ضرورية لأموالهم فإن ذلك ليس شرطا ضروريا لقيام تعاون اقتصادي عربي يهدف في النهاية إلى انشاء سوق عربية مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق عربية موحدة وقد تضم في مرحلة متقدمة توحيدا أيضا في سياسات الأمن والدفاع والخارجية، وهو ما تهدف إليه السوق الأوروبية الموحدة بعد أن انضمت كافة الدول الأوربية الغربية إليها.

أن خطوات الوصول إلى سوق مشتركة لاتتطلب بالضرورة نقل الأموال من الدول الغنية في المنطقة الاقليمية إلى الدول الفقيرة فيها، وإن كان ذلك يساعد على التعاون بين دول المنطقة وبين غيرها أيضا من الدول الأجنبية، بل وقد أصبح مباحا ومطلوبا وفقا لاتفاقية التجارة العالمية التي تضم عددا كبيرا من الدول العربية، ولكن المطلوب - لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي بشكل علمي - هو أن تساهم الدول الغنية في تنمية الدول الفقيرة حتى يتقارب الجميع في المستوى الاقتصادي ولايكون هناك تفاوت كبير في الدخول بين أقل الدول العربية فقرا وأكثرها غنى، وهو ما لجأت إليه الدول الأوربية الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة أثناء الأعداد للترتيبات الأولية لانشاء السوق المشتركة.

فلقد أنشأت هذه الدول الأوروبية الصندوق الأوروبي للتنمية الاقليمية عام 79 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الاقاليم الفقيرة داخل المنطقة الأوربية وهو ما كان يطلق عليها اصطلاح "مناطق المشكلات" وقد أنفق هذا الصندوق في عام واحد فقط هو عام 1981 ما يقرب من 791 مليون وحدة أوروبية على 2759 مشروعا في الدول الأعضاء الفقيرة وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت قبل ذلك صندوق التنمية الاقليمية أو ما يسمى "بصندوق التعاون النقدي الأوروبي" عام 1973 من أجل تضييق الفروق بين قيمة عملات الدول الأعضاء وكانت خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة المالية والنقدية الأوروبية، خاصة أن العملات الأوروبية كانت تختلف في قوتها بين دولة وأخرى، وبالاضافة إلى ذلك كان هناك صندوق التنمية الأوروبية الذي يمنح القروض القصيرة الأجل للدول الفقيرة المرتبطة بالدول الأوروبية في تجارتها الخارجية وفي تبادل مصالح اقتصادية أخرى تفيد الطرفين.

أقول أنه ليس من الضروري أن تنتقل الأموال من الدول العربية الغنية إلى الدول العربية الفقيرة للاستثمار فيها، وإنما يمكن لهذه الأموال — شأنها في ذلك شأن الأموال الأجنبية — أن تتحرك في اتجاه الأماكن التي يتوافر فيها مناخ الاستثمار الذي يتضمن فرصا أعلى للربحية، وإن كان أعضاء الأولوية لهجرة الأموال العربية إلى الدول العربية الفقيرة هو واجب قومي على المستثمرين العرب بالنسبة لاستثمار أموالهم داخل المنطقة العربية وطالما لايوجد ما يزعجهم ولايخيفهم على ضياع أموالهم وهو المناخ الذي يتوافر حاليا داخل أغلب الدول العربية الباحثة عن الاستثمار، غير أنه من الضروري أن تساهم الأموال العربية الفائضة لدى الدول الغنية في مشروعات للتنمية العربية تنتشر في الأماكن الفقيرة بالمنطقة العربية طالما كان الهدف من التعاون هو اقامة سوق عربية مشتركة، وبما يؤدي إلى تضارب في مستويات المعيشة داخل الدول العربية والقضاء على الإجرام والإرهاب والتطرف الذي نسمع



عنه فى بعض الدول العربية بين فترة وأخرى، لأن ذلك يساعد فعلا على تحقيق السوق العربية المشتركة التى ننادى بها ونأمل فى تحقيقها منذ الستينيات والتى سبق توقيع اتفاقيتها فعلا بين خمس دول عربية بعد أن وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم "17" من دور انعقاده النهائى الثانى بتاريخ 13/8/1964، وقد تصل إلى سبع دول بعد أن تقدمت مؤخرا كل من الامارات العربية المتحدة والسودان للانضمام إلى السوق العربية المشتركة وفقا لما صرح به منذ أيام السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن تحديد الهدف النهائى من التعاون الاقتصادى العربى لم يكن محل بحث من الذين وقعوا اتفاقياته داخل وخارج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية !! وهو ما يحتاج حاليا إلى تجميع للمفكرين الاقتصاديين المهتمين بتحقيق التعاون الاقتصادى العربى وذلك فى شكل مجموعة عمل لاعداد شكل التعاون وهدفه وكيفية تنفيذه ومنهاج زمنى للتنفيذ، على أن يتم التوقيع عليه من ملوك ورؤساء الدول العربية دون الحاجة الضرورية لعقد مؤتمر قمة أو حتى مؤتمرات فرعية فى هذا الصدد، طالما توافرت النوايا التى يتعين أن تصاحبها خطوة جدية.

وأنه يسعدنى أن يهتم الأستاذ / ابراهيم نافع وغيره من السادة رؤساء تحرير الصحف بهذا الموضوع الحيوى، فقد كان التعاون الاقليمي هو الشغل الشاغل للصحافة الأوروبية فى الخمسينات وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التى جعلت الشعوب الأوروبية تنادى وتصر على تحقيق التعاون العاجل ونبذ التفرقة والقضاء على الحروب التى راح ضحيتها مايقرب من خمسة ملايين شهيد وعانى الباقون على قيد الحياة من ماساة فقد أبنائهم وأخوانهم وأقاربهم وقد ظلوا جميعا خائفين يعانون من ذلك حتى رأوا أمامهم خطوات جدية للتعاون الفعلى بدأت بتوقيع معاهدة روما أوائل عام 1957 بين حكومات كل من فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ثم اخذت الدول الأوروبية الأخرى تنضم تدريجيا لهذا التعاون حتى أصبح الجميع أعضاء فى السوق الأوروبية الموحدة التى كانت الهدف المخطط منذ بداية عمليات التعاون الاوروبى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

الملتقى الثانى لرجال الأعمال العرب.يعقد بالقاهرة العام القادم

استعداد رجال الأعمال للمشاركة فى جهود إحياء التعاون الاقتصادى العربى

اكد الملتقى الاول لرجال الاعمال العرب فى ختام اعماله يوم الاربعاء الماضى بالعاصمة الاردنية عمان ضرورة اعلان قيام مجلس لرجال الاعمال بعمان بعد ان وافق روساء الوفود المشاركة على النظام الاساسى للمجلس كهيئة مستقلة تستهدف ايجاد التفاعل وتعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الاعمال العرب فى اطار التكامل الاقتصادى العربى.

وقد تم الاتفاق على عقد الملتقى الثانى لرجال الاعمال العرب فى القاهرة فى الربع الاول من العام القادم.

كما اكد الملتقى اهمية التعاون الاقتصادى فى مواجهة التحديات الدولية والاقليمية تأييدا لما جاء باعلان القمة العربية بالقاهرة عن استعداد رجال الاعمال العرب بالمشاركة مشاركة فاعلة مع الهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة فى جهود احياء التعاون الاقتصادى العربى ودعم مؤسساته ، بالاضافة الى مباركة وتشجيع السياسات الاقتصادية التى تتبناها معظم حكومات الدول العربية لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص فى جميع مجالات العمل الاقتصادى. ودعا الملتقى الحكومات والمؤسسات التشريعية والديمقراطية فى الدول العربية للعمل من اجل سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العربى والاقليمى والدولى، والمطالبة بأن تتسم السياسات والتشريعات المتعلقة بالخصخصة بالوضوح التام، والعمل على انشاء شبكة بيانات ومعلومات بين جمعيات وهيئات واتحادات رجال الاعمال فى الدول العربية. واوصى بالعاون مع المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية فى تبنى برنامج لتوحيد المواصفات القياسية للدول العربية ، وتبنى برنامج عربى لتدريب ورفع الكفاءة فى مجالات التسويق وادارة المشروعات.. كما اكد دور رجال الاعمال العرب فى تمثيل مصالح القطاع الخاص على المستويات القطرية والقومية والدولية فى المفاوضات المتصلة بالاتفاقات التجارية والاستثمارية و ضرورة مشاركتهم واتفاقات المشاركة مع الاتحاد الاوروبى. واشار الى ضرورة العمل على دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطينى وفتح قنوات تعاون مكثفة مع رجال الاعمال الفلسطينيين فى الاراضى الفلسطينية بما فيها القدس بما ينهى ارتباط الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الاسرائيلى، والسعى لرفع الحصار الاقتصادى وانهاء المقاطعة المفروضة على الشعوب العربية فى العراق والسودان وليبيا.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/١/١٩٩٧

تلبية لدعوة مبارك والملك حسين الاسبوع الماضي

المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستركز على اقامة سوق مشتركة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قال الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين في مصر ان المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستركز على دعوة الرئيس مبارك والملك حسين يوم الاربعاء الماضي الى اقامة سوق عربية مشتركة.

واشار جويلي في تصريحات صحافية امس الى ان ٨٠ في المئة من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض في الوقت الذي يعاني الاقتصاد العربي من ضآلة حجم التجارة عموما والبينية خصوصا والتي لا تتجاوز ثمانية في المئة من حجم تجارتها الخارجية.

واوضح ان اقامة السوق العربية كانت مطلبا قديما، الا ان الحاجة الملحة لاقامتها الآن تأتي في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية اذ اجازت الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) منح تلك التكتلات مزايا خاصة في المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض، مشيرا الى ان تلك السوق يمكن ان تضاعف التجارة البينية عشرات الاضعاف في غضون سنوات قليلة.

من جهة اخرى قال السيد عصام فراج رئيس جهاز التمثيل التجاري في مصر ان وزارة التجارة والتموين اجرت محادثات مع الوفود العربية المشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي استهدفت التنسيق في شان عقد اتفاقات المنطقة الحرة العربية ومواضيع شهادات المنشا واقامة المعارض المتخصصة.

يذكر ان التكتلات الاقليمية تتمتع بمزايا عدة في اطار اتفاقية «غات» التي لا تمنع اقامة تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الاوروبي والسوق العربية واتفاقات النافتا والافتا.

كما تتيح «غات» الحصول على استثناءات بينها اعفاء الدول المتقدمة من شرط الدولة الاولى بالرعاية اذا كانت الترتيبات الاقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموع من الدول المنتمية جغرافيا الى تكتل اقتصادي معين.

وتقول دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية ان التكتل الاقتصادي يتيح للدول العربية اتخاذ اجراءات مضادة للاجراءات التعسفية التي قد تتبعها بعض الدول المستهلكة للنفط سواء من حيث التقييد الكمي لحركة الخام الدولية او من حيث الضرائب الباهظة التي قد تفرض على خام النفط او البتروكيماويات ويسري سواء داخل «غات» او خارجها.

كما يوفر التكتل الاقتصادي العربي مصادر تمويل كبديل لمؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين حفاظا على سيادة السلطة العربية الوطنية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية واثر ذلك على السيادة السياسية كما يضمن التكتل حدا ادنى في اطار التكامل العربي من الصادرات العربية المتبادلة في مجال العمالة والسلع والخدمات.

ويذكر ان اقامة اي تكتل تجاري عربي هو تمهيد لاقامة منطقة تجارة حرة عربية تستهدف تحرير انتقال التجارة والاستثمارات لمواجهة المتغيرات الخاصة بتدويل الاقتصاد والتكامل بكفاءة مع المتغيرات السياسية في المنطقة.

كما تحقق منطقة التجارة طموحات القطاعات الانتاجية المتنامية غير التقليدية لاسواق تصديرية تفوق حدود الاسواق القطرية العربية، اذ تضم السوق العربية الواسعة ٢٤١ مليون مستهلك.

واظهرت تجارب تحرير التجارة ان آثار التحرير بمفرده يمكن ان تضاعف حجم التجارة البينية للدول المعنية بمعدلات متسارعة تصل بين ٢٠٠ و٥٠٠ في المئة في غضون سنوات وتصبح المنطقة ايضا جاذبة للاستثمار العربي والاجنبي.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/ ١ /١٩٩٧

حصاد الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب

منطقة تجارة حرة المدخل العملى للسوق العربية المشتركة

التكامل الاقتصادى العربى لا ينفصل عن الاندماج فى النظام العالمى

مرجعية قانونية سليمة ونظام قضائى سريع البت عالى المصداقية

رسالة الأردن يكتبها



سيد عبد المجيد



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/١/١٥

لقد صارت مصر بفعل الحاصل فيها منذ عقد ونصف نموذجا ومثالا يحتذى به، وقد أصاب العاهل الأردنى الملك حسين، حينما أكد وجود نهضة حقيقية فى مصر تبشر بالخير والأمل.. ولاشك فى أن ما ذهب إليه العاهل الأردنى كان له أثر بليغ على المجتمعين فى الملتقى الأول لمجتمع الأعمال العربى والذى عقد فى العاصمة الأردنية (عمان) خلال الفترة من السادس إلى الثامن من يناير الحالى.

ورجال الأعمال المصريون بدورهم لم يخفوا إعجابهم وتقديرهم بكلمة الملك، فهم جزء فاعل من حركة الإصلاح الدؤوبة التى شملت - ومازالت - كل مناحى الحياة فى مصر.

والمتابع لوقائع الملتقى التى تطرقت إلى جميع الهموم الاقتصادية العربية يمكنه أن يلاحظ موقع التجربة الاقتصادية المصرية فى مجمل المنقاشات التى جرت، باعتبار أن ثمار الإصلاح الاقتصادى فى مصر يمكن أن تعم على الجميع. وربما كان هذا بمثابة الدافع للحديث بصورة عملية وواقعية عن «التكامل الاقتصادى».

بمعنى أن المجال لم يعد يتسع للتنظير لماهية التكامل بقدر البحث عن آليات التنفيذ بيد أنه - كما يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين - منذ صدور ميثاق جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٤ والذى تضمن فى بنوده ونظراته «ضرورة تحقيق التعاون العربى الكامل فى كل المجالات». انعقد العديد من المؤتمرات والندوات والمنتديات، وتم تكليف الخبراء وتخصيص وزارات داخل دول عربية تتولى متابعة نشاط التعاون العربى، كل هذا والنتيجة لا شىء.

إذن ما يقصده رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين هو الدخول مباشرة «دون تباطؤ» فى تنفيذ ما تم التوصل إليه لوضع التكامل العربى على طريق التقدم والازدهار. وهنا يؤكد سعيد الطويل ضرورة - بل وحتمية - بحث منطقة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة، لأنهما - كما يقول سعيد الطويل - اللبنة الأولى لإيجاد التكتل الاقتصادى العربى. فالظروف الاقتصادية المحيطة بالعالم العربى هى بلاشك ظروف مواتية الآن بسبب تواع تفر العناصر الرئيسية اللازمة لبنية اقتصادية صالحة مثل توافر الميزات النسبية الطبيعية التى تضيف إلى السلع والخدمات العربية قدرات تنافسية داخل أسواقنا مقابل المستورد البديل عنها.

إن شعارات الخمسينات والستينات لم يعد لها وجود الآن، فى ظل الواقع الاقتصادى الدولى.. هكذا يقول طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين التى شاركت مع نظيرتها الأردنية فى تنظيم الملتقى.

ويضيف قائلا: لا مجال للتقوقع أو الإنكفاء على الذات . فالتكامل الإقتصادى العربى وهو يدخل القرن الحادى والعشرين هو جزء من حركية الإقتصاد الدولى ومن ثم فهو يسعى إلى التعامل والارتباط. بمعنى آخر - كما يقول على عتيقة أمين المنتدى العربى بعمان أن تسير عمليتا التكامل الاقتصادى والاندماج فى العالم فى خطين متوازيين وباتساق زمنى مقصود.

أما عن الأساليب والآليات المقترحة لتنشيط وتوسيع السوق العربية المشتركة فنجدها فى أكثر من ورقة قدمت إلى الملتقى وكذا فى معظم المداخلات التى شهدتها أروقة الملتقى. منها على سبيل المثال ما يقوله الدكتور على عتيقة: قبل أن يكون هناك مستقبل للعمل العربى المشترك لابد من إحراز المزيد من التقدم فى تسوية الخلافات العربية النظرية والمشتركة. ويقول أيضا: إن إعادة بناء الثقة بين أنظمة الحكم العربية يعد شرطا أساسيا لنجاح العمل العربى المشترك.

ويخلص الدكتور حازم الببلاوى الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) بأن التعاون الاقتصادى العربى ليس مجرد اتفاقيات تعقد، فلابد من مقومات حقيقية لعل أهمها الإرادة السياسية بعد الحديث عن السوق العربية المشتركة، انتقلت المناقشات وكذا الأوراق إلى بحث عدد من القضايا الاقتصادية المهمة من بينها برنامج تمويل التجارة العربية ودوره فى تشجيع التجارة بين الدول العربية.

وهنا أكدت ورقة الدكتور جاسم المناعى الرئيس التنفيذى لصندوق النقد العربى أن برنامج تمويل التجارة العربية استطاع خلال سنوات قليلة، أن يوفر خدمات تمويلية لمعظم - إن لم يكن جميع الدول العربية - فمنذ سنتين لم يكن للبرنامج أكثر من ١٨ وكالة وطنية فى بعض الدول العربية الآن ارتفع عددها ليصل إلى ٧٢ وكالة فى ١٨ دولة عربية، بالإضافة إلى ثلاث وكالات فى ثلاث دول أجنبية.

وأشار المناعى إلى أن هذا الانتشار من شأنه توسيع الرقعة الجغرافية التى يغطيها البرنامج من ناحية، وإعطاء خيار أكبر للمتعاملين فى التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التى يرغبون إلى أن المؤسسة التى تبلغ مواردها نحو ٢١٨ مليون دولار تهدف إلى تشجيع تدفق الإستثمارات العربية التعامل من خلالها من ناحية أخرى.

فى السياق نفسه الهادف إلى تشجيع الاستثمار العربى والتجارة العربية البينية ودور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. أشارت ورقة مأمون إبراهيم مدير عام المؤسسة بين الدول العربية، وذلك بتأمين المؤمن له العربى بتعويضه تعويضا ماليا مناسبا عما يلحقه من خسائر نتيجة تحقق المخاطر غير التجارية عند ضمان استثماراته أو نتيجة تحقق المخاطر التجارية أو غير التجارية عند ضمان ائتمان صادراته.

وأضاف: أن مهمة الدولة فى المستقبل ستكون أصعب وأدق، فالتحول من الملكية والإدارة المباشرة للمنشآت الاقتصادية إلى إدارة الاقتصاد الكلى وحماية المصلحة العامة بما لايحد من النشاط الخاص.. وهذا الأمر يتطلب من الدولة اكتساب مهارات جديدة وأساليب حديثة لمواكبة الأوضاع المتغيرة، بالإضافة إلى أن مثل هذا التحول يتطلب أولا وقبل كل شىء، وجود مرجعية قانونية سليمة مع نظام قضائى سريع البت وعالى المصداقية والنزاهة.

مرة أخرى تؤكد ورقة عبد اللطيف يوسف الحمد - رئيس الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى - أهمية توافر الإرادة العربية (شعبيا وسياسيا) بحيث تكون قادرة على الضغط والمواصلة لتجاوز دروس الماضى والاستفادة منها فى المجالين الاقتصادى والسياسى بدون ذلك ستكون التجزئة والتخلف.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١/١٩٩٧

وعن دور الصندوق فى تدعيم القطاع الخاص، أشارت ورقة الحمد إلى أن الصندوق يقوم الآن بدراسة برنامج للمساهمة فى تمويل مشاريع القطاع الخاص، خاصة ان البيانات المتوافرة تشير إلى تنامى الطلب على التمويل متوسط وطويل الأجل فى الأسواق العربية، ويأمل الصندوق فى أن يساهم هذا البرنامج فى تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنمائية التى يضطلع بها القطاع الخاص، بما فى ذلك المشاريع المشتركة فى أكثر من دولة عربية وفى حفز واستقطاب التمويل من مصادره الدولية.. وقد أكد الحمد أن الاهتمام بسياسات التخصيص وزيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى لا يؤدى إلى تحسين المردودية فقط، وإنما يترافق مع ذلك الاستفادة من نقل التقنية وتكوين الكوادر العربية وتوفير التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتى بلغت فى الفترة من ٨٨ إلى ١٩٩٤ نحو ٤٧ مليار دولار.

وأخيرا نقول إن الأفكار التى طرحت فى ملتقى رجال الأعمال العربى، الذى ستعقد دورته الثانية فى القاهرة خلال الربع الأول من العام القادم كثيرة، بحيث يصعب حصرها ورصدها.. ولكن نشير إلى نقطة مهمة ذكرها حمدى الطباع - رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين - وأكد عليها البيان الختامى وهى: أن لرجال الأعمال العرب دورا أساسيا فى تقديم وجهة نظر أخرى عند مراجعة القوانين الاقتصادية الحالية وسن قوانين وأنظمة جديدة، وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية التى تؤثر فى القطاع الخاص.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٨ / ١ / ١٩٩٧

● رؤيـة للمناقشة

التكتل الاقتصادى العربى.. ودور البنوك

بداية: لم يعد خافياً على المتابعين للشأن الاقتصادى العربى مدى تدنى دمج التجارة البينية فى السلع والخدمات بين البلدان العربية الأمر الذى يعكس ضعف الهياكل الانتاجية ومستوى التقنية فى هذه الدول كما يعكس أيضا طبيعة الاقتصاديات العربية التى تتجه إلى التنافس أكثر من التكامل.

وبالتالى فان التعاون الاقليمى الفرعى يتطلب تبنى انماط تكنولوجية جديدة تتفق مع الامكانات الاستيعابية مع احتياجاتها للمستقبل القريب، مع إقامة دعائم اقتصادية وركائز صناعية متقدمة، مع تطورها بشكل علمى وتدريجى للتعامل مع الاتجاهات العلمية الجديدة، فضلا عن الاعتماد كلية على الانطلاق الاقتصادى، بواسطة الاستثمار الخاص المتلائم مع اقتصاديات كل دولة تتبع هذا الاطار العربى، بشكل مباشر وفعال دون أن يؤدى إلى وجود تبعية اقتصادية لتكتلات الدول المتقدمة، التى تحاول جاهدة تحقيق مزايا لاعفائها على حساب تكتلات أخرى، ويرجع ذلك إلى التنافس العالمى فى ظل اتفاقيات تحرير التجارة.

ولا شك فى ان التعامل فى السوق العالمية يعتمد على الدور الذى يلعبه الجهاز المصرفى خاصة فى ظل تحديات متعددة تواجه البنوك العربية فى الوقت الراهن. فالبنك التقليدى بمفهومه القديم، الذى يقتصر دوره على قبول الودائع ومنح القروض، اصبح مآله للانقراض، فالمعاملات المصرفية على المستوى الدولى زادت فى الحجم مع ظهور الشركات المالية متعددة الاغراض والجنسيات ذات الموارد المالية الضخمة والهائلة، فمثلا وصل رقم الاعمال اليومى فى السوق العالمية الأجلة للنقد الاجنبى إلى نحو ألف مليار دولار يوميا، كما أن قروض المصارف الدولية لحجم معاملاتها زادت بنسبة ثلاثة أضعاف إلى نحو ٤٠٠٠ مليار دولار. الأمر الذى يعنى النمو بل الارتفاع الهائل فى حجم التجارة العالمية.

ولا شك فى أن تحرير التجارة الدولية من الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الاجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها، سوف ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الاجنبى على السياسة الكلية لاقتصاديات الدولة، وبالتالى على سياسة التنمية. عند وجود اشكال من المنافسة الضارة، خاصة فى مجال الرقابة على النقد أو السياسات الائتمانية. بالاضافة إلى ماتقدم فإن سياسة التحرر سوف تقلل من دعم الصناعات المالية، وسوف يضر ذلك النظم المصرفية المحلية، خاصة أن حجم البنوك العربية صغير للغاية مقارنا بالبنوك العالمية، ونلحظ هنا انه لا يوجد إلا عدد محدد من المصارف العربية ضمن الألف مصرف المصنفة عالميا.

وهذه أمور تشير إلى صعوبة المنافسة بكفاءة فى حالة التحرر الكامل للتجارة فى الخدمات المالية، خاصة فى ضوء ما تتطلب من إقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها، ما يستدعى معه توافر شبكة فروع فى عدد كبير من الدول فى العالم تستطيع تقديم الخدمة المصرفية لهم. ومع اهمية وجود علاقات اقتصادية قوية للتكتل الاقتصادى العربى، فان القطاع المصرفى يجب ان يلعب دور القائد فى مسيرة التعاون الاقتصادى من أجل تعزيز حركة تدفق الاموال والاستثمارات الوطنية والخارجية وتدويرها داخل القنوات الاقتصادية الاقليمية.

ومن ثم يجب أن يسهم هذا النظام فى توثيق التعاون المالى بين دول المنطقة، ويسرع فى التحول الاقتصادى والتنمية على المستوى الاقليمى والوطنى على حد سواء، ولضمان جدية تحقيق تلك الأهداف، فانه يجب تحرير السياسات الاقتصادية من التدخلات السيادية والحكومية ما امكن، بل يكون دورها هو مجرد التنسيق فى تكوين هذا التكتل فى ضوء إطار يضمن بقاء اقتصاديات الدول العربية فى التصدى للآثار السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة، مع تهيئة المناخ الاقتصادى والاستثمارى الملاءم لقيام هذا التعاون الاقليمى، الأمر الذى يتلائم والمعايير والاعراف التجارية الدولية المستخدمة وتعزيز واستقرار الاجهزة المصرفية بعيدا عن الاخذ بطابع التنافس بقدر مايكون بطابع التنسيق والتناغم، مع اهتمام السلطات النقدية بملاءمة السياسات المصرفية لتأكيد سبل التعاون المالى والنقدى، فضلا عن الاهتمام بأسواق رأس المال تدعيما للاستثمار من أجل تحقيق الاهداف التنموية لدول هذا التكتل الاقتصادى العربى، باتباع الاجراءات التى تكفل الربط والتكامل بين الأسواق، خاصة مع مجتمع دولى يسعى نحو تحقيق هذا التكامل بين مجموعة التكتلات الاقتصادية العالمية. ولن يتأتى ذلك الا بوضع التدابير الاقتصادية والنقدية، بالعمل بعملة عربية واحدة بعيدا عن تقويم المعاملات التبادل الاقتصادى إعتمادا على عملات اجنبية حرة فرضت نفسها على الاقتصاد العالمى ومن أجل تحقيق استقلالها اقتصاديا لمجتمعنا العربى فى إطار تكتل اقتصادى، فيجب أن يكون التبادل فى إطار وحدة نقدية عربية موحدة، بعيدا عن مخاطر تقلبات العملات الاجنبية، كما يساعد وجود هذه الوحدة النقدية الحسابية على تطوير السوق النقدية والمالية فى المنطقة العربية.

وحيث إن الوحدة النقدية ـ الدينار العربى ـ وسيلة لحماية الواردات العربية والارصدة المتراكمة من أفات التضخم العالمى وحمايتها من تآكل التعويم والتخفيض فى العملات الرئيسية. وبذلك يعتبر الدينار الحسابى العربى خطوة ضرورية نحو توثيق التعاون النقدى وتعزيز حركة المبادلات التجارية وانتقال رءوس الاموال. فى إطار نظام مصرفى عربى متكامل، يتحقق معه التكتل الاقتصادى العربى.

الدكتور كمال سرور

عضو المجلس القومى الاقتصادى



المجلس الاقتصادى والاجتماعى يناقش الشهر القادم مشروع إقامة منطقة تجارة عربية حرة

يناقش المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للجامعة العربية فى اجتماع يعقد على المستوى الوزارى يوم ١٧ فبراير القادم مشروع إقامة منطقة تجارية عربية حرة كإحدى المراحل الأولية لاقامة السوق العربية المشتركة.

ويتضمن جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى تفعيل اتفاقية التيسيروتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لتحقيق الهدف المنشود منها فى اقامة المنطقة العربية العربية.

وصرح مصدر اقتصادى بأن مصر ستركز خلال مفاوضاتها التجارية المقبلة مع الدول العربية سواء من خلال اللجان التجارية أو اللجان العليا المشتركة على أهمية قيام المنطقة الحرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية والاستفادة من الاعفاءات والميزات التى تمنحها اتفاقية الجات لمثل هذه التجمعات.

ويقول الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه رغم أن اقامة السوق العربية المشتركة هو مطلب قديم يناضل مجلس الوحدة من أجل تنفيذه منذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ الا أن أهمية هذه السوق قد تأكدت فى المرحلة الاخيرة لما ستحققه من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء وللحاجة الملحة لقيام تكتل اقتصادى عربى يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأشار إلى أن الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد وضعت استراتيجية لمشروع اقتصادى اقليمى عربى يهدف إلى انشاء منطقة تجارة عربية حرة على مراحل خلال عشر سنوات.

وأوضح تقرير لصندوق النقد الدولى.صدر مؤخرا أنه لا يمكن إغفال حاجة دول منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق قدر أكبر من تنويع قاعدة الصادرات «غير الهيدروكربونية» للحد من الافراط فى تعريض معظم بلدان المنطقة إلى تحركات مناوئة لمعدلات التبادل التجارى وأن الحاجة ملحة لذلك بالنسبة لعدد من دول المنطقة «منها مصر» لما تتمتع به من طاقات تمكنها من تطوير استراتيجيات قوية للنمو تقودها الصادرات.

وفى الوقت نفسه يرى الدكتور حازم الببلاوى الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا «الاسكوا» أهمية الارادة السياسية عند الحديث عن السوق العربية المشتركة.

ويؤكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين ضرورة وحتمية بحث اقامة منطقة التجارة الحرة العربية بوصفها المدخل العملى للسوق العربية المشتركة ولأنها اللبنة الأولى لايجاد التكتل الاقتصادى العربى.



قلم رصاص

السوق العربية المشتركة.. كيف؟

تجدد الحديث هذه الأيام عن أهمية السوق العربية المشتركة وهو موضوع له جوانب متعددة وتلزم له دراسات على أرفع مستوى من العلم والجدية والآفاق السياسية ولا أزعم اننى هنا أستطيع أن أرسم خارطة لهذه السوق ولكنها محاولة متواضعة لتقديم اقتراحات لدراسات يمكن أن تقوم بها لجنة مصغرة توزع أعمالها على أفرادها أو يقوم بها مؤتمر علمي عربي موسع وهذه العناصر ليست عندى بنت اليوم ولكن عمرها الآن ٣٦ عاما أودعت هذه العناصر كتابا صدر لى يوم الثلاثاء ٢٤ يناير «كانون الثانى» سنة ١٩٦١ وهو الكتاب رقم ٩٠ فى سلسلة «كتب قومية» التى كانت تصدرها «الدار القومية للطباعة والنشر» والثمن قرشان «صدقونى»..

وما كتبته فى يناير ١٩٦١ مجرد مؤشر لما أكتبه اليوم فى يناير ١٩٩٧..

●● العنصر الأول: السوق العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق أوسطية واتفاقية ماسترخت واتفاقيات الجات والسوق العربية لا تولد هكذا والدنيا فراغ ولكنها تولد وأمامها ما يسمى بصراع القمم والمقصود به صراع الولايات المتحدة مع ألمانيا الغربية واليابان وتولد الجنس الأصفر الذى يزحف من الصين وإسرائيل فى حركة لولبية داخل المنطقة.

●● العنصر الثانى: مزاحمة الاقتصاد الأوروبى وهى مسألة قديمة تعود الى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ اذ عقد فى روما اجتماع بين دول أوروبا الغربية الست.. فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وتقرر انشاء سوق مشتركة سميت «بالسوق الأوروبية المشتركة» وقد حدثت تطورات هائلة فى الشكل والمضمون ولكن بقيت الدوافع السياسية والاقتصادية لهذا التكتل الاقتصادي وحدثت تغييرات جوهرية فى الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية وظهرت مشكلات التسويق وزيادة البطالة وكانت بعض أهداف السوق الأوروبية مواجهة اقتصاد وأسواق المعسكر الشرقى الذى كان قائما وقتذاك والتهام اقتصاد البلاد التى استقلت حديثا فى آسيا وأفريقيا.

●● العنصر الثالث: عن اقتصاديات البلاد العربية ودراسة أهمية التكامل الاقتصادى العربى وهذا يوضح أهمية السوق العربية المشتركة وهدف الدراسة المطلوبة تكشف لأول وهلة القصور فى النشاط الغالب مثل الزراعة وضرورة ايجاد سياسة مدروسة للتكامل الزراعي..

- مثلا العراق «كان» يصدر حوالى ١٠٪ من انتاجه الزراعى.
- لبنان يستورد أكثر مما ينتج.
- الأردن يستورد حوالى ١٠٪ مما ينتج «على عكس العراق».
- السودان يعيش على استيراد دقيق القمح.
- تونس تصدر ثلث ما تنتج تقريبا.
- المغرب يصدر خمس ما ينتج تقريبا.
- مصر «البلد الزراعى» أصبحت تعيش على استيراد القمح والدقيق.

وبنظرة الى القطن نجد أن:

- العراق يستورد «كان» غزلا وملابس بضعف قيمة ما يستورد.
- لبنان يعيش على الاستيراد لأنه لا ينتج ما يستحق الذكر.
- الأردن نفس الوضع فى لبنان.
- العربية السعودية تعيش على الاستيراد تقريبا.
- السودان يستورد القليل مما يصدره، والمطلوب هنا تنظيم التصدير والاستيراد على مستوى البلاد العربية المختلفة ونظرة أخرى الى البترول نجد ان الانتاج بالترتيب التنازلى:

الكويت ـ العربية السعودية ـ العراق ـ قطر ـ مصر ـ البحرين ويـنتج العالم العربى حوالى خمس ما ينتجه العالم كله من البترول.

●● العنصر الرابع: السوق المشترك «أو مشتركة وكلاهما صحيح» ووحدة الصف العربى.. نريد أن نشير هنا باختصار الى أهمية الاقتصاد فى وحدة الصف أو الوحدة العربية أو القومية العربية ونشير الى أهمية السوق المشتركة فى الاسراع بتطور البلاد العربية أكثر من أوضاعها وهى مجزأة أو ممزقة وبالتالى فإن السوق المشتركة تدفع الى الوحدة الاقتصادية أو التنسيق الاقتصادى..

●● العنصر الخامس: التجارب الماضية السياسية والاقتصادية من الضرورى أن تسبق الإعلان عن السوق العربية المشتركة دراسات جادة لكل تجارب الوحدة السياسية والاقتصادية. دراسة تتناول الأيجابيات والسلبيات دراسة لعناصر القوة والضعف. للتجربة الجديدة اذا قدر الله لها أن تقوم فإنها سوف تكون مصدر قوة لعشرات السنين القادمة واذا ـ لا سمح الله ـ فشلت فإن الفشل سوف يكون تبريرا لكل التجارب الفاشلة الماضية ويكون ترسيخا لسؤال تقدم به الكاتب المصرى «أحمد حسن الزيات» الى المفكر العربى «ساطع الحصرى» هل الشقاق طبع فى العرب؟!

لقد حدثت من قبل محاولة فى القاهرة فى ٦ ديسمبر «كانون أول» عام ١٩٥٨ فى حفل افتتاح الدورة الثامنة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

تحدث الدكتور عبدالمنعم القيسونى فى ذلك الاجتماع وكأنه يتحدث الينا هذه الأيام. أشار الى الاتجاه فى ميدان الاقتصاد الدولي نحو التكتلات الاقتصادية وكانت الدورة السابعة قد دعت للسوق العربية المشتركة بل إنها دعت لمؤتمر أفريقي أسيوي وقد عقد هذا المؤتمر الأسيوى الأفريقى في القاهرة يوم ٨ ديسمبر وناقش المصلحة بين البلاد العربية وبلاد القارة الأفريقية والقارة الآسيوية.

وتحدث السيد محمد رشدى فى الدورة الثامنة وأشار الى الدورة السابعة وإيمان أعضاء مؤتمر الغرف العربية بضرورة التعاون الاقتصادى الكامل بين البلاد العربية والبلاد الآسيوية والأفريقية وذلك فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية وغيرها.

ومنذ يومي ٦ و٨ ديسمبر ١٩٥٨ لم يتم شئ فهل نبدأ الآن في دراسات جادة ومخلصة حتى لا تقوم السوق العربية المشتركة بشكل جهجهونى؟!

لمعى المطيعى



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٧

مبارك والمشروع الاقتصادى العربى

ذكر الرئيس حسنى مبارك بأن الامر يتطلب دفع السوق العربية المشتركة وذلك لتعزيز العلاقات بين الدول العربية ولتصبح السوق العربية المشتركة تكتلا اقتصاديا كبيرا تربطه روابط عديدة يكون على قدم المساواة مع السوق الأوروبية وغيرها من تكتلات تنشأ كما ذكر الدكتور عصمت عبدالمجيد امين عام الجامعة العربية بأن احياء انشاء منطقة حرة بين البلدان العربية أمر واجب فى هذه المرحلة .

ولاشك أن الرئيس مبارك وهو ينادى بذلك ينبع ذلك من أنتماء مصر التاريخى والجغرافى والحضارى للأمة العربية على امتداد وطنها العربى الكبير من الخليج الى المحيط ، وقد ذكر دستور مصر بأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ومن هنا تصبح الدائرة العربية هى الدائرة الأولى للعمل السياسى المصرى والتاريخ القديم يروى كيف خرجت الأساطيل المصرية تدافع عن قاعدة العروبة والاسلام فى كل من الشام والعراق وبلاد العرب ايام الخلفاء الراشدين من أغارات الروم وغيرهم .

ومهما ظهرت المصطلحات الحديثة التى تحاول أن تشد مصر الى تكتلات اقليمية مثل شرق اوسطية ووحدة متوسطية او افريقية او غيرها من مسميات فان مصر ترتبط عربيا بالبلدان العربية بعلاقة لها سمات خاصة ذات جذور بعيدة وليس ماقامت به مصر من أجل حرية واستقلال ومعاونة العديد من الدول العربية الا مثال على ذلك ومن هنا وهناك تنهض مصر بمسئولياتها تجاه شقيقاتها وكانت دعوة الرئيس مبارك لذلك ففى وسط تكتلات ومتغيرات دولية سريعة التلاحق والحدوث اين نحن من هذا كله ؟

● لقد وافق المجلس الاقتصادى للجامعة العربية فى عام ٥٧ على الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتبلغ الدول المنضمة اليها حاليا ١٣ دولة وتنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة وذلك عام ٦٤ ولاشك أن ذلك يغنى تكوين كتلة عربية موحدة فى مواجهة التكتلات خاصة أن الدول العربية تمتلك جميع مسوغات التكامل الاقتصادى والاستثمار الأمثل لكل القوى والطاقات سوف يتيح للعالم العربى الفرصة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أعطى الله الدول العربية قوى متعددة وطاقات ضخمة منها الاحتياطى العالمى للبترول والثروات الطبيعية التى لم تستغل ومنها الأرصدة الهائلة المودعة فى المصارف الدولية والوفرة البشرية وغيرها من صلات الرحم .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ١/ ١٩٩٧

●● ولاشك أن دعوة مبارك تتطلب الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وتعطى العرب فرصة واسعة لاقامة المشروعات كبيرة الحجم كما يعطى لهم ميزة تفاوضية كبيرة بالاضافة إلى قوة اقتصادية متكاملة ولايؤثر ذلك فى انضمامنا الى اى تكتلات أخرى ومن المؤسف أن يكون التبادل التجارى ضعيفا بين هذه البلدان وافتقاد سبل التعاون الكاملة .

●● والموقف اليوم خطير بعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ومن المتوقع أن يتضاعف عدد الدول العربية المنضمه اليها وبعد أن وقعت ٨ دول عربية بالفعل على اعلان مراكش الذى أقر اتفاقيات جولة اوراجواى ولكن بعض الدول قد تواجه صعوبة فى الانضمام بسبب سياسات تسعير النفط وسياسات اخرى قد لاتستطع التكيف مع سياسة مفتوحة فى ظل التغيرات الجديدة .

ومهما يكن الأمر فان بقاء هذه الدول مبعثرة فى مواجهة ريح عاتيه سوف يلحق بها اشد الضرر وسوف يلحق بها ايضا اثارا سلبية ناتجة عن تشوهات لهذه الأقتصاديات الهشة لم تعد تتحمل الصمود فى مواجهة هذا التغير .

● وقد عقد فى عمان مؤخرا المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب وتعهد المشاركون فيه باحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بأحكام البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورءوس الأموال .

ولقد أختارت الارادة السياسية بالفعل العودة الى مسارات العمل الاقتصادى الموحد وقد أختارته فى قمة القاهرة التى عقدت فى يونيو ٩٦ وحددت معالمه الأولية فى قيام منطقة حرة للتجارة العربية لتكون نواة لمزيد من التعاون الاقليمى ونواة للمواجهة مع التكتلات الاقليمية الأخرى - والأمر يتطلب ان تقوم الدول العربية باعادة صياغة وحدتها وان تكون تكتلا اقتصاديا فعليا جديداً قد يكون بديلا لها عن الجات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك لزيادة الروابط والتشابك العربى ، ولكن اذا سارت البلدان العربية فى مسلكها الانفرادى فانها سوف لا تجلب إلا أشد العواقب الاقتصادية .

● إن دعوة مبارك من أجل وضع خريطة للدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمى دعوة جديرة باللهث وراءها لتصبح واقعا ، وليست أمانى ولعل هذا الأمل عندما يتحقق يصبح المشروع الاقتصادى العربى الكبير القادم .

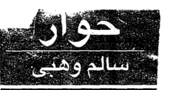
ابراهيم عياد المراغى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٧





سوق عربية مشتركة .. أم منطقة تجارة حرة؟

وجدت دعوة الرئيس حسنى مبارك بضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة ترحيبا من الشارع العربى خاصة أن مصر شرعت فى اعداد مشروع يستهدف تحقيق مصلحة كافة الدول العربية.. ولكن ما أهمية هذه السوق العربية ولماذا الان بالذات.. وماهى أسباب عدم تفعيل السوق التى انشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ أكثر من ثلاثين عاما بالرغم من انها حققت بعض النجاحات فى مراحلها الاولى.. وهل السبب الحقيقى للفشل هو عدم توافر الارادة الياسية أم تباين المصالح والتفاوت بين مستوى الدول العربية اقتصاديا؟!

الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أجاب على الاسئلة التى طرحناها عليه فى الحوار الذى كان محصلته أنه متفائل من إمكانية تفعيل السوق العربية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/ ١/ ١٩٩٧

لدينا سوق عربية مشتركة تضم ٧ دول بدأت عام ١٩٦٥ على ست مراحل

■ سألت د.حسن ابراهيم: ماذا تعنى السوق العربية المشتركة وهل يمكن أن يتحقق هذا الحلم الذى طرحته جامعة الدول العربية منذ الخمسينات ولم ير النور حتى الآن؟

■ قال: التعاون العربى كان ولايزال يستهدف اقامة تكامل اقتصادى عربى من اجل تحقيق التنمية العربية ودفعها بمشاركة جماعية مستوحاة من القاعدة الاساسية التى وضعها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ قبل قرار روما الخاص بانشاء السوق الاوربية المشتركة .. والسوق العربية ليست حلما بل حقيقة نشأت بمقتضى القرار ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ١٣ أغسطس ١٩٦٤ وبدأ تطبيقها فى أول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمنى على ٨ مراحل تنتهى فى اول يوليو ١٩٧١..ثم صدر القرار ٣٧٢ فى ١٩ مايو ١٩٦٨ لتقليص عدد الخطوات الى ست مراحل تنتهى فى أول يناير ١٩٧٠ نظرا للنجاح الذى حققته فى مراحلها الاول فى مجال تحرير التجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية .. وضمت السوق فى بدايتها ٤ دول هم مصر وسوريا والعراق والاردن من الدول الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ثم انضم اليها ليبيا واليمن وموريتانيا وتستعد دولة فلسطين للانضمام الى دول السوق وكذلك السودان وبذلك تبقى دولتان أعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية ولم تنضما هما دولة الامارات العربية والصومال وهناك اتصالات لضم لبنان الى السوق دون الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وحققت السوق العربية حتى نهاية السبعينات نجاحا كبيرا نتيجة لتطبيق الدول لالتزاماتها على مدى ١٥ سنة تقريبا وانعكس ذلك بوضوح فى ارقام التجارة البينية التى ارتفعت من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اخذت تنعكس عليها سلبيات الاوضاع التى طرأت على العلاقات العربية-العربية وتأثير المصالح الخارجية والصراع العربى الاسرائيلى ثم تجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتجميد التزاماتها فى السوق العربية وترتب على كل ذلك انخفاض التبادل التجارى بين دول السوق الى ٧٨٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ثم الى ٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ بالرغم من نمو التجارة الخارجية العربية بشكل عام والمدهش انه التجارة البينية بين دول السوق رغم انخفاضها الا أنها تمثل نحو ٨١٪ من التجارة بين الدول العربية.

فيما يتعلق بمفهوم السوق العربية المشتركة فهى هدف للوصول الى التكامل الاقتصادى وهذا يحتاج الى مراحل محددة تبدأ بتحرير التجارة ورقامة منطقة تجارة حرة ثم الانتقال إلى مرحلة ثانية لانشاء اتحاد جمركى ثم تتطور الى سوق مشترك ثم اتحاد اقتصادى ثم اتحاد نقدى وهى المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادى.. وتحرير التبادل التجارى العربى يمثل فرصة للدول العربية لحل مشكلاتها الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة وفرصة لتوسيع السوق امام المنتجات العربية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة بسبب ضيق الاسواق المحلية.. والسوق العربية تفرضه ايضا التحديات.

والمتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية ومنها الجات وانتشار التكتلات الاقتصادية الكبرى والتحالفات الاستراتيجية والاندماجات فى السوق العالمى من الشركات الكبرى.

■ سألته: هل يوجد تضارب بين مصالح الدول العربية يحول دون قيام السوق العربية المشتركة ام ان السبب هو عدم توافر الارادة السياسية؟

■ قال أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية: لايوجد تضارب فى المصالح وتوفرت الان الارادة السياسية ويجب أن تسلم النيات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٧

السوق العربية ضاعفت التجارة البينية ١٢ مرة فى ١٥ سنة.

تحقيق التكامل الاقتصادي يبدأ بانشاء منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركى ثم سوق مشتركة ثم اتحاد نقدى

لا يوجد تضارب فى مصالح الدول العربية.. والارادة السياسية متوافرة

والاهم من هذا هو تعظيم الفهم بان هناك مصالح مشتركة تستدعى المشاركة وتحمل المراحل الصعبة للوصول الى الهدف النهائى وهناك تجارب ناجحة فى العالم للعمل المشترك الذى يتوخى المصلحة سواء فى السوق الاوروبية أو فى أسيا أو امريكا الشمالية أو اللاتينية ويضاف اليها فى عالمنا العربى روابط اللغة والتاريخ والحضارة والثقافة والمستقبل وعلى رأس كل ذلك المنفعة الذاتية التى تتحقق من العمل الجماعى لاستغلال القدرات الكبيرة المتوافرة لدينا فى العالم العربى

..وهناك معطيات على الساحة العربية تساعد على نجاح السوق نظرا لتطور اقتصادات عدد كبير من الدول العربية وتبنى برامج للاصلاح الاقتصادى لتحقيق مزيد من التنمية والاستثمار إلى جانب ظهور نظريات جديدة مثل سياسة السوق ومبدأ الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد الموجه والتأكيد على دور القطاع الخاص فى التنمية والاستثمار واتخاذ نهج جديد لتنظيم التجارة العالمية كل ذلك يجعل الوطن العربى يبحث عن مكانه فى هذا الواقع الدولى الجديد معتمدين على تطوير الاقتصاد وتفعيل الاليات التى تجمدت أو ضعفت لاستئناف المسيرة.. ومن هنا جاءت دعوة القمة العربية المنعقدة برئاسة الرئيس حسنى مبارك فى القاهرة فى يونيو الماضى من أجل تفعيل المؤسسات الاقتصادية العربية والاسراع فى اقامة منطقة تجارة حرة عربية.. وقام المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى فى جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة لوضع بروتوكول تنفيذى لاخراج منطقة التجارة الحرة الى حيز التنفيذ على مراحل للوصول الى سوق عربية مشتركة.. كما ان هناك توجها لبحث هذا الموضوع من قبل الاتحاد البرلمانى العربى الذى سيعقد فى مايو القادم بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجامعة الدول العربية

■ سألت د. حسن ابراهيم: هناك تجربة عربية لقيام سوق مشتركة تضم ٧ دول هى مصر والاردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن ولكنها ليست فاعلة.. وهناك اتجاه جديد لقيام منطقة تجارة حرة بين الدول العربية.. فكيف ستكون الصورة للتعاون بين الدول؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢/ ١/ ١٩٩٧

■قال: إننا نرى ضرورة استئناف المسيرة من حيث سبق أن توقفت أو تجمدت والعمل على تطبيق الاحكام الجديدة على هذه الدول التى تساعد ظروفها على الانضمام الى هذه المجموعة والتى سبق ان وافقت على قرارات عديدة وطبقتها.

وهناك أيضا تجمعات جزئية مثل مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ومن قبل مجلس التعاون العربى وميثاق جامعة الدول العربية يفتح الطريق امام التعاون الثنائى او بين عدد من الدول الاعضاء.. وعلى ذلك فان البداية لمنطقة التجارة الحرة إما من خلال مجموعة السوق مع تعديلات عليها أو من خلال التنسيق بين هذه المجموعات بشكل يؤدى الى الهدف لان هذه المجموعات أو مجالس التعاون أهدافها واحدة ويمكن التنسيق بها.

■**سألته: هل يمكن ان تؤثر اتفاقات الشراكة العربية الاوروبية على انشاء السوق العربية المشتركة سلبا أو ايجابا؟**

■قال د. حسن ابراهيم: مرتكزات السوق العربية المشتركة تنطلق من الحاجات العربية وتعتمد على القدرات الذاتية العربية ولكنها تتأثر بالقرارات الاقتصادية الدولية مثل الشراكة الاوربية سلبا وايجابا وتظل المصلحة العربية هى صاحبة القرار فى الموقف العربى.. وحتى اتفاقية الجات تفتح الطريق امام قيام تكتلات اقتصادية وتعطيها امتيازات نسبية

■**سألت د. حسن ابراهيم: ماهى اهم الصعوبات التى يمكن ان تواجه عملية قيام السوق العربية المشتركة حاليا؟**

■قال: هناك صعوبات تتعلق بالاقتصاد العربى والعمل المشترك منها التخوف من نقص حصيلة الرسوم الجمركية بسبب الاعفاء من الرسوم بالرغم من ان عوائد الصادرات اكثر ربحية من عوائد الرسوم الجمركية.. ايضا عدم وضوح مفهوم العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الصغرى القائمة حاليا فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية علما بأن السوق يمكن انه تمثل فى حالة تفعيلها مرحلة اكثر تقدما مع التحول الى اتحاد جمركى ثم سوق مشتركة كاملة .. كذلك ايضا من بين الصعوبات النقص الشديد فى الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربى مثل النقل والتخزين والمعلومات والتسويق ووسائل الاتصال وعمليات التعبئة والتغليف .. ومن أهم المخاوف غير المبررة ايضا أثر تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها رغم انه المخاوف الحقيقية تأتى من دول غير عربية وتزداد فى ظل وجود مناطق تجارة حرة بين دول عربية وتكتلات صناعية متقدمة.. أضف الى ذلك نقص ايرادات النقد الاجنبى لدى بعض الدول العربية لتمويل الواردات من الدول العربية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/١/١٩٩٧

دراسة تؤكد:

تفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية

حسام زايد

تطورت المنطقة العربية اقتصاديا وانفتحت على الاقتصاديات العالمية وتكتلاتها المالية، وأصبح المناخ الاقتصادى والاستثمارى العربى مهيأ لتلقى الاستثمارات والأعمال، ولمواكبة التطورات الاقتصادية كان على البنوك العربية أن تواكب التطور الفنى فى الأداء المصرفى وحرفة تسويق الأموال.

ولاحظت دراسة للدكتور ابراهيم زكى نائب كبير المديرين بالبنك المصرى البريطانى وعضو اللجنة الفنية القانونية لاتحاد بنوك مصر ان مستوى أداء الخدمة المصرفية فى المنطقة العربية ليس بذات السيولة والسهولة والتقنية والخبرة فى الدول الأخرى المتقدمة مصرفيا والأوروبية منها بالذات على الرغم من توافر ذات الأجهزة المستخدمة فى جميع الدول تقريبا.

واضافت: انه بالنظر الى عدد الدعاوى المنظورة امام الدوائر التجارية فى المحاكم وهيئات التحكيم ومجالس التفاوض يلاحظ إزدياد مطرد فى العدد والمشكلات الناشئة عن التعامل، ولانستطيع الجزم بأن هذا الازدياد راجع الى ازدياد عدد المتعاملين مع البنوك والمصارف لأنه إذا كان عدد المتعاملين مع البنوك والمصارف فى المنطقة العربية يمكن ان يصل الى ٥٠ أو ٦٠٪ من مجموع المقيمين من أشخاص سواء اكانت أشخاصا حقيقية أم اعتبارية فإن عدد المتعاملين مع البنوك فى الدول الأوروبية ١٠٠٪ من عدد المقيمين، كما اننا لانستطيع الجزم بان هذا راجع الى قلة المحاكم او هيئات التحكيم مما يؤخر الفصل فى المنازعة أو المشكلة لأن عدد الدعاوى والمنازعات والمشكلات التى تستحدث فى العرض فى ازدياد مطرد، فضلا عن أن الامر لاينحصر فى منازعات ناشئة عن تعاملات بل يضاف اليه صعوبة ومعوقات فى تنفيذ العمليات المعروضة على المصارف.

واشارت الدراسة الى ان التقنية المفقودة التى تؤدى الى مشكلات او منازعات ليست محصورة فى نوع معين من انواع المعاملات المصرفية حتى يمكن ارجاعها الى فئة معينة من المتعاملين فى هذا النوع، فالمطلع على ارشيف وقيود المنازعات المصرفية المختلفة يجدها متنوعة فهذه منازعة عن ائتمان وتلك منازعة عن تنفيذ اعتماد مستندى وذاك عن منطوق خطاب ضمان بل حتى عمليات الحسابات الجارية والودائع اصبحت لاتخلو من المنازعات.

وتميل الدراسة فى تفسير هذا الأداء إلى عدم الإدراك الكافى بجميع اللوائح والعلوم والقواعد والقوانين التى تحكم العمل المصرفى سواء من البنوك او من المتعاملين معها، أو ادراكها والعلم بها ولكن ليس بالفهم الكافى، أو ادراكها والعلم بها علما كافيا ولكن عدم تنفيذها بالكيفية المطلوبة لتنفيذ فاعليتها تركا لاية مسئولية قد تنشأ نتيجة لاتخاذ قرار تنفيذها، وذلك كله ادى الى ارتعاش الايدى فى اتخاذ القرار الملائم فى الوقت المناسب مما ادى الى ظهور التقنية المصرفية فى المنطقة العربية أقل منها فى المناطق الاخرى.

وذكرت الدراسة أن المشكلة قد لاتظهر فى حالتى عدم الادراك أو الادراك بالفهم غير الكافى فالمعلومة وفهمها جائزة للنقل، ولكن المشكلة تدق - وبحق - فى حالة عدم تنفيذ القاعدة وارتعاش الايدى عند اتخاذ القرار، فهذه الحالة ترجع الى معيار الشخص نفسه، ويجب ان نعلم اسبابه فى ذلك، فإذا كان ذلك راجعا لطبيعة الشخصية فهو فى هذه الحالة لا محل له فى المنظومة المصرفية من اساسه، ولكن إذا كان ذلك راجعا لاعتقاده انه باتخاذه للقرار الذى ينقصه القواعد السليمة يكون بذلك محققا لهدفه بسرعة اكثر او محققا لربحية أعلى خاصة فى ظل المنافسة المستميتة فيما بين المصارف لجذب العملاء وتوظيف اموالها أو خفض التكلفة، فلزم تبصيره الى أن سرعة الهدف بكسر اللوائح او عدم تنفيذ المعلومة بدقة عواقبه وخيمة لأن مابنى على خطأ او استثناء لابد من سقوطه او بيان عواره فى النهاية، وأيضا تبصيره بان خفض التكلفة على حساب الأصول الفنية السليمة نهايته الفشل لا محالة، وان جذب العميل على حساب التغاضى لتحقيق الربح السريع محصلته عدم الحصول على ارباح على الاطلاق.

وخلصت الدراسة الى ان الهدف الاسمى الذى نسعى اليه جميعا حاليا هو السوق العربية المشتركة والاقتصاديات العربية المتميزة ولن يتحقق هذا الهدف بدون تطور التقنية المصرفية العربية وتميزها ووضعها فى مجال المنافسة المصرفية العالمية وأساس تطور هذه التقنية هو توعية الفرد المصرفى وتطويره ولقد آن الأوان لتكاتف الجهات المصرفية جميعها من اتحادات ومعاهد وبنوك لتطوير الشخص المصرفى ومساعدته بإيجاد الظروف المناسبة ليتخذ القرار السليم المتفق وسليم القواعد والأصول.



ابراهيم زكى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١/١٩٩٧

أمريكا.. والصهيونية.. ودعوى الشرق أوسطية

لاشك ان انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالقرار الفوقي في ظل النظام العالمي الجديد.. يجعلها تسعى جادة وجاهدة إلى تأمين ذلك الموقف لصالحها على كل المستويات والاصعدة المحلية والاقليمية والعالمية.

.. فعلى المستوى المحلى تشجع وتدعم بالمال والمساعدات والمعونات كل الدول وجماعات الضغط وبعض النخب التى تساهم في صناعة القرار السياسى والثقافي.. الذى يخدم مصالحها ويؤيد موقفها ويشجع توجهاتها.. بل قد يصل الأمر إلى التدخل المباشر في تغيير الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية في هذه الدول.. وقد مارست ذلك فعلا فى بعض الدول.. وان كان الامر بيدها مباشرة لتدخلت فى الكثير من الدول لتغيير اوضاعها واعادتها إلى حظيرة الطاعة والالتزام برؤية العم «سام» والتحميد والتمجيد بالديموقراطية الغربية.. والتقدم المذهل وفتح اسواقها للمنتجات الامريكية والدراسات والمشروعات التى لن ينفذها ولا يمولها إلا الامريكان فقط.

هذا من جانب ومن جانب آخر فعلى المستوى الاقليمي تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى تكوين بعض الاستقطابات والهيمنة والتجمعات التى تسير ايضا فى فلك القوة الجديدة والوحيدة فى العالم.. فها هى امريكا تفرض سيطرتها ونفوذها بالمال أو السلاح أو الحظر او الغزو الثقافى على العديد من الكيانات الاقليمية.. فى الشرق والغرب فى الدول المتقدمة والدول النامية فى الصومال والخليج العربى والشرق الاوسط.

وليس امام هذه الاقليميات سوى احد خيارين اما «الانعزال» واما «الاندماج» فى النظام العالمى الجديد حفاظا على المصالح الاقتصادية اولا و ضمانا لعدم الخروج عن الخط السياسى والاقتصادى والعسكرى ثانيا اما اخيرا فالسعى الجاد لعدم تشكيل أى من هذه القوميات اى تهديد او محاولة اثارة مشكلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة الامريكية.

وفى سبيل ذلك تستخدم دعوى «العولمة» للسيطرة وفرض رؤيتها وآرائها على الاخرين وادواتها فى ذلك كثيرة.. البنك الدولى، الصندوق الدولى.. الامم المتحدة بكافة اجهزتها ومؤسساتها ولجانها، مجلس الامن.. وحق الفيتو.. إلى غير ذلك من الاساليب والادوات.

وما يعنينا من هذا كله ما يؤثر على منطقتنا العربية وعلى دولتنا فى حاضرها ومستقبلها وموقعها فى هذا النظام والحدود المسموح بها للحركة والفعل وآثار رد الفعل علينا وعلى اجيالنا الحاضرة والمستقبلية. وبالرغم من صعوبة تحديد ذلك الموقع فى ظل تلك المتغيرات وهذه الهيمنة الامريكية التي تسيطر وتفرض وتوجه كل الاتجاهات السائدة فى منطقتنا العربية.

فمن ناحية استطاعت امريكا ان تشكل حلفا مساندا ومؤيدا لسياستها نتيجة خطأ وخطيئة العراق فى غزو الكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وكان لهذا التدخل ما يبرره.. فلقد اعطت العراق الفرصة لامريكا على طبق من ذهب لتدخل وتحكم وتضرب وتسيطر وتستولى على كل مقدرات وثروات واتجاهات المنطقة ودولها.. سواء عن طرق فرض الحماية القانونية بالتحالفات او المعاهدات او الدفاع المشترك.. وتوريد السلاح والسيطرة على الاسواق والاقتصاد والتوجهات السياسية.. فكيف لامريكا تؤيد النظم الاوتوقراطية فى المنطقة ولا تشجع الحركات الديمقراطية لتغيير بعض الاوضاع المتردية من حكم المشايخ واصحاب الجلالة والسمو إلا لرغبتها فى بقاء هذه النظم خدمة لمصالحها واستمرارا لتبعيتها لها.

وفى حالة وجود بعض القيادات الديمقراطية او التى ترفض سياسة التبعية الامريكية فان السبيل للسيطرة عليها هو «عزلتها» عن طريق فرض الحصار الاقتصادى تحت دعوى الحفاظ على الشرعية وباستخدام الامم المتحدة ومجلس الامن وقراراته فى فرض رؤيتها وقراراتها.

ومن ناحية اخرى تسعى إلى استقطاب باقى الدول التى هى ليست «ضد وليست مع»، فى تجمعات اقتصادية ظاهرها الرحمة وباطنها التبعية والاذعان. ووسيلتها فى فرض هذا الاتجاه استخدام اسرائيل من الناحية الجغرافية.. والصهيونية من الناحية العالمية وكان ان بدأت فى الدعوة إلى دمج اسرائيل فى المنطقة او بالاصح فرضها باسلوب القهر والضغط والاذعان.. لضعفنا عن الرفض او الاعتراض وها هى جماعات الضغط الداخلى من العلماء والمثقفين الاقتصاديين والاعلاميين تنادى وتطالب وتلح على اقامة الاندماج فى الكيان الجديد والمعروف «بالشرق أوسطية»، والتى تعنى فى مجملها المزيد من الاستقطاب والتبعية.

ونتساءل: هل هى شرق اوسطية عربية؟! أم شرق اوسطية اوروبية؟! ام شرق اوسطية عربية اسرائيلية؟! واين مكان وموقع ودور الجامعة العربية والسوق العربية المشتركة؟! ومعاهدات الدفاع المشترك؟! والاسواق العربية ام ان التوجه هو تهميش او بالاصح المزيد من تهميش الدور العربى والمصرى بصفة خاصة؟!!

ان استراتيجية السلام لم تستطع - حتى الآن - ان تبرز لنا حقيقة الدور الاسرائيلى فى عملية الشرق اوسطية حتى يكون مدخل التعاون الاقتصادى بين دول هذه المنطقة ضمانة امنية «سياسية واقتصادية» لتحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر



والصراع.

وكيف يمكن ان يتصور انسان عاقل له اقل رؤية سياسية او اقتصادية ان اسرائيل بكل امكانياتها المتاحة داخليا وخارجيا تهدف خير العرب او امن المنطقة.. ان قراءة التاريخ تحتاج إلى اعادة التأكيد على ان الصهيونية العالمية التى افرزت اسرائيل فى قلب العالم العربى تهدف وتسعى إلى احتواء العرب والسيطرة على مقدرات شعوبها، وحاولت اسرائيل باسلوب الحرب ولم تنجح فى فرض ارادتها أو ارغام العرب على السير فى طريقها وعلى نهجها.. وكان السلام مدخلها إلى ذلك فعن طريق ابداء رغبتها فى السلام وعدم الحرب.. يكون المقابل الطاعة والخضوع عن طريق الاقتصاد واستقطاب الدول العربية فى كيان اقتصادى جديد يسمى الشرق اوسطية تكون اسرائيل قاعدته ومركزه وباقى الدول العربية تدور فى فلكه وتبنى سياساتها الاقتصادية على ما تصفه وما تراه وما يخدم مصالحها بالدرجة الاولى.. والعقبة الوحيدة فى ذلك.. هى مصر فلو استطاعت ان تحتوى مصر او تحيدها لضمنت انضمام باقى الدول العربية إليها وهذا ما حدث بالفعل.

وتهافتت الدول العربية فى صورة غير مسبوقة إلى عقد المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع اسرائيل وفتح الاسواق لمنتجاتها وتدفق خبرائها فى كل المجالات وبدأت العجلة فى الدوران.. يكسبون هم الكثير ويبقى لنا الفتات. وتأكيد ذلك ما تلوح به اسرائيل من تنفيذ لبنود اتفاقيات السلام مع ما يقدمه العرب من تطبيع واندماج وإزالة الحواجز امام المنتجات والخبرات القادمة من اسرائيل.

علينا ان نفهم ونعى ولا نقع مرة اخرى فى الانقياد الاعمى لمقولة العولمة فسوف تنقلب علينا إلى «بلقنة» وندور فى فلك الغرب ممثلا فى اسرائيل ومن يدعمها والحل الوحيد ـ فى رأيى ـ قوة العرب الذاتية وافاقة حكام العرب فى استثمار ثرواتهم «الاستفادة من الخبرات التى لديهم لصالح مجتمعاتهم.. فالسوق العربية قادرة لن قامت او استمرت على الغاء كل الدعاوى الاخرى التى لا تفرز لنا سوى المزيد من التبعية.

د. أحمد يحيى عبدالحميد

كلية التربية بالسويس



الاقتصاد .. هل يكون السبيل للصحوة العربية؟

مواجهة ساخنة «حول السوق العربية المشتركة» و«مجلس الاعمال

اجماع عربى على ريادة مصر لمسيرة التنمية والسلام

رسالة الاردن

فاتن عبد الرازق



كانت مبادرة جمعية رجال الاعمال المصريين بالدعوة لعقد أول ملتقى لمجتمع الاعمال العربى.. لبى الدعوة ٥٠٠ رجل اعمال وخبير اقتصادى عربى كانت افكارهم تدور حول معطيات زمن جديد نبتعد فيه عن الشعارات القديمة ونؤمن بان قطار السلام والتنمية لابد ان ينطلق باقصى سرعة وعلى مدى ٣ أيام عقد الملتقى بالعاصمة الاردنية عمان و«الأخبار» تقدم فى هذا التحقيق صورة من قريب

ظهرت بوادر نجاح الملتقى العربى منذ الساعات الأولى لانعقاده فكان لحضور الملك حسين عاهل الاردن للجلسة الافتتاحية وللكلمة التى ألقاها اكبر الاثر فى تشجيع المشاركين

دعا الملك حسين الى قيام ثورة عربية بيضاء للقضاء على كل اسباب الضعف والتفكك التى عانت منها الدول العربية فى الماضى مشيرا الى ان هناك قناعة تامة بان يقود القطاع الخاص عمليات التنمية فى المنطقة

تكتل واحد

وعندما دعا الدكتور عصمت عبد المجيد الى تجميع القدرات الاقتصادية العربية فى تكتل واحد قوى وقادر على خدمة المصلحة العربية العليا واكد ان القطاع الخاص والمستثمرين هم قاطرة التنمية العربية ضجت قاعة الاجتماعات الكبرى بقصر الثقافة بمدينة الحسين للشباب حيث اقيم الملتقى بالتصفيق الحاد.

وأكد الدكتور عصمت عبدالمجيد ان التعاون الاقتصادى فى المنطقة مرتبط بتحقيق السلام واننا نتطلع الى مستقبل افضل دون هيمنة طرف على طرف آخر.

وبدأ الملتقى العربى لمجتمع الاعمال فى مناقشة الموضوعات المطروحة امامه

آليات جديدة

حول التعاون العربى - العربى اقترح سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين وضع آليات جديدة للعمل العربى المشترك تتواكب مع الظروف العالمية مع ضرورة إعادة النظر فى الاتفاقيات الاقتصادية

وأكد سعيد الطويل على ضرورة ازالة المعوقات التى تحول دون انسياب تبادل السلع والخدمات خاصة أن التجارة العربية البينية سجلت خلال عام ١٩٩٦ ٨٪ فقط من حجم التجارة العربية مع دول العالم.. وطالب رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين كل دولة عربية باعادة النظر فى التشريعات والقوانين التى تحكم النشاط الاقتصادى بفكر متطور وتوفير الضمانات لجذب رءوس الاموال العالمية.

أما عن دور القطاع الخاص العربى فى المرحلة الحالية بالمنطقة فيرى حمدى الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين أن رجال الاعمال العرب قادرون على النهوض باعباء التنمية الاقتصادية ولكن لابد من اعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية بين البيت العربى بهدف اعادة تأهيله وتبنى الاساليب الحديثة فى الانتاج والتصدير.

مواجهة ساخنة

وحينما طرح موضوع السوق العربية المشتركة امام الملتقى أثار مواجهة ساخنة بين اعضاء الوفود المشاركة من الخبراء ورجال الاعمال ما بين مؤيد ومعارض والتهب الحوار .

وهنا التقط الحديث الدكتور ابراهيم حسن أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يجب ان يتم اتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة التنفيذية لضمان قيام ونجاح السوق العربية المشتركة وأهم هذه الخطوات التكامل الاقتصادى وتحرير التجارة ثم ازالة العوائق الجمركية فاقامة الاتحاد الجمركى على ان تكون منطقة التجارة الحرة هى مرحلة للوصول الى السوق المشتركة..

وعن التعاون العربى فى مجال التشييد والبناء الذى يعد من أكبر الانشطة فى الوطن العربى يقول المهندس اسماعيل عثمان أمين عام جمعية رجال الاعمال المصريين ونائب رئيس اتحاد المقاولين العرب ان حجم اعمال عمليات البناء والتشييد التى تتم سنويا بالمنطقة تبلغ ٧٠ مليار دولار وتقوم شركات المقاولات العربية بتنفيذ ٥٠٪ فقط منها ويتم تنفيذ باقى العمليات بواسطة الشركات الاجنبية.

وأكد ان اتحاد المقاولين العرب نجح فى تطوير قواعد التعاون فى مجال الانشاءات ولكن المطلوب من شركات المقاولات العربية التنسيق فيما بينها وتحقيق التكامل الذى يؤهلها لتنفيذ حجم عمليات أكبر.

هيئة للبنوك

وفى حديثه أمام الملتقى طالب عدنان هندى أمين عام اتحاد المصارف العربية بانشاء هيئة عربية تضم جميع البنوك وتهدف الى تنسيق العمل وتيسير انسياب الاموال العربية مشيرا الى ان عام ٩٦ شهد زيادة ملحوظة فى حجم الودائع بالبنوك العربية كما شهد نموا واستقرارا مصرفيا مشيرا الى ان هناك نقاط ضعف واضحة فى البنوك العربية أهمها ضعف التدريب على الوسائل التكنولوجية الحديثة والادارة بالأساليب التقليدية وسيطرة بعض البنوك العربية على أسواق المال

حيث يتحكم فى ٩٠٪ من حجم اعمال السوق المالى العربى ١٠ بنوك فقط.

الاقتصاد الفلسطينى

كان لقضية دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطينى جانب من مناقشات الملتقى حيث أكد المهندس طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الاعمال المصريين على ضرورة فتح قنوات للتعاون المكثف مع رجال الاعمال الفلسطينيين والتجار العرب فى القدس والضفة الغربية وغزة بهدف احلال المنتجات العربية محل المنتجات الاجنبية والحد من ارتباط الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الاسرائيلى.

العرب والاتفاقيات

وحول التعاون الاقتصادى العربى فى ظل عولمة الاقتصاد يقول الدكتور حازم ببلاوى الأمين العام التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا «الاسكوا» التابعة للأمم المتحدة.. ان التعاون الاقتصادى العربى ليس مجرد اتفاقيات تعقد وتوقع فاذا لم تتوافر المعوقات الحقيقية لذلك التعاون تظل الاتفاقيات حبرا على ورق.. فقد وقعت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضى على العشرات من اتفاقيات التعاون الاقتصادى والمشروعات المشتركة والتى لم يترتب عليها اية نتائج عملية.. فى الوقت الذى تعقد فيه اتفاقيات اقتصادية بين دول المنطقة والمنظمات العالمية أو المجموعة الاوروبية حاليا مما يؤدى الى توحد اوضاع النشاط الاقتصادى العربى وفقا للمعايير التى تفرضها المنظمات الدولية أو الاقليمية وكنتيجة لالتزام الدول بفتح اسواقها وتحديد شروط واوضاع النشاط الاقتصادى بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية.

وأكد انه اذا كانت الظروف غير مواتية فى الوقت الحالى لتحقيق تكامل اقتصادى كامل بين جميع الدول العربية فلا اقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون فى قطاعات معينة

مصر - الريادة

أما عن أهمية الملتقى العربى لمجتمع الاعمال فيقول المهندس حسن الشافعى عضو وفد رجال الاعمال المصريين المشارك فى الملتقى ان عقد مثل هذه اللقاءات يمثل أهمية كبيرة حيث يتم تبادل الحوار والنقاش بين المهتمين بالشئون الاقتصادية مما يؤدى الى ايجاد حلول للمشاكل التى تواجه مجتمع الاعمال واقتراح السبل التى تنمى التعاون الاقتصادى المشترك ويعد ملتقى عمان بادرة جيدة ينبغى متابعتها كما يعد بداية لعهد جديد من انطلاق القطاع الخاص فى الوطن العربى.

وفى النهاية كان الوفد المصرى فخورا عندما اكد المشاركون فى الملتقى من خبراء الاقتصاد ورجال الاعمال فى الوطن العربى عن تقديرهم بالدور الذى تقوم به مصر من اجل السلام والتنمية ليس فقط على المستوى الحكومى ولكن على مستوى القطاع الخاص حيث عبر المشاركون عن اعجابهم بتحرك رجال الاعمال المصريين ومشاركتهم فى صنع القرارات الاقتصادية فى مصر وبجهودهم من أجل التعاون الاقتصادى العربى فالتنمية الاقتصادية فى المنطقة هى احدى ركائز السلام الاساسية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/ ١/ ١٩٩٧

الدكتور حازم الببلاوى الامين التنفيذى «للإسكوا» لـ «الاهرام»:

الاقتصاد العربى يتجه نحو الإصلاح والبلدان العربية مصممة على «الخصخصة»

● حرية التجارة العالمية وفتح الأسواق.. سيعجلان بالتعاون الاقتصادى بين الدول العربية

● الأداء الاقتصادى فى مصر شهد إنجازا ملموسا وازدهارا فى سوق الأوراق المالية يعكس ثقة المدخر كمستثمر

فى أحد الاحياء الراقية «الشميساني» بمدينة عمان يقع المقر المؤقت «للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا والمقرونة بمصطلح «الاسكوا»، ورغم الوظائف الكبيرة التى تقوم بها اللجنة الا ان الكثيرين فى عالمنا العربى يحملون الكثير عن تلك اللجنة. مع ملاحظة ان اعضاء الاسكوا حتى الان كلهم من الدول العربية. وحوارنا اليوم مع الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لاتعود أهميته فقط فى التعرف على «الاسكوا» بقدر الوقوف ضد رؤية تلك اللجنة للاوضاع الاقتصادية العربية كما هى الان بالاضافة الى استشراف لمستقبل العمل الاقتصادى الغربى ولان محاورنا كان يشغل منصب رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات بالاضافة الى انه خبير اقتصادى بارز كان لابد وان يتطرق الحديث الى تقييم اداء الاقتصاد المصرى كما هو حاصل الان الذى يقول عنه الدكتور حازم الببلاوى انه حقق انجازا ملموسا خاصة لوتمت مقارنته باقتصاديات عربية او غير عربية»

«الاسكوا» الطبيعة والدور

■ فى البداية نود ان نتعرف على ماهية «الاسكوا» والدور الذى تقوم به ؟

■■ اللجنة الاقتصادية لغربى اسيا جزء من الامانة العامة للامم المتحدة، تأسست عام ١٩٧٣ لتحل محل مكتب الامم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية فى بيروت وفى عام ١٩٧٤ باشرت الاسكوا عملها فى مقرها الدائم ببيروت والذى اضطرت ان تنتقل منه الى بغداد نظرا للاوضاع السياسية والامنية فى لبنان ابان الحرب الاهلية. وفى عام ١٩٨٥ حدث تغيير على اسم اللجنة لتصبح «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غرب اسيا. وينتظر فى العام القادم ان تنتقل اللجنة الى مقرها الدائم بالعاصمة اللبنانية بيروت وهناك الان خطوات مع الحكومة اللبنانية لتنفيذ ذلك.

وتقوم الاسكوا بعدد من الوظائف الهامة منها: تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمى ودون الاقليمى وتعمل بوصفها الملتقى الرئيسى العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة



الامم المتحدة بالنسبة لمنطقة غربى اسيا . كما تقوم باعداد وتعزيز انشطة ومشاريع المعونة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة وأولوياتها. بالاضافة الى هذا وذاك تقوم «اللجنة» بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء وترعى حلقات العمل التدريجية والندوات والحلقات الدراسية هذا بجانب وضع وتطوير قواعد البيانات الاحصائية والمعلومات التى تتصل بعمل «الاسكوا».

وتضطلع الاسكوا بأنشطتها الفنية المتخصصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى من خلال شعبها الفنية ومستشاريها الاقليميين وهذه الشعب الفنية هي:شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة وشعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها، وشعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها، وشعبة القضايا والسياسات القطاعية وشعبة الاحصاء.

الواقع الاقتصادى العربى الآن

■على ضوء الوقائع الاقتصادية التى شهدها العام الماضى.. ماهو تصوركم للاضاع الاقتصادية حاليا «لمنطقة الاسكوا خلال العام الحالى؟؟

■■ امامنا سيناريو تقول مشاهده «انه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلى الاجمالى للمنطقة فى عام ١٩٩٧، بمعدل ٣.٧٪ وهو يقل عن معدل النمو الذى سجلته المنطقة فى عام ١٩٩٦ وبلغ ٤.٣ فى المائة. وعلى العموم المعدل المتوقع العام الحالى لاشك انه اعلى كثيراً مقارنة بالمعدل الذى تحقق عام ١٩٩٥ ووصل الى ٢.١٪ فى نفس السياق متوقع ان ينمو الناتج المحلى الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة بنسبة ٣٪ بينما نتوقع ان ينمو الناتج المحلى الاجمالى لدول الاقتصادات الاكثر تنوعا مجتمعة بنسبة ٣.٥٪ وبصفة عامة نستطيع ان نقول ان الوضع الاقتصادى للمنطقة سوف يتأثر تأثرا كبيراً بمراحل اربع هى: التغير فى اسعار النفط العالمية، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فى الدول الاعضاء تطورت عملية السلام فى الشرق الاوسط، واخيرا عودة النفط العراقى الى اسواق النفط العالمية ورفع الخطر الذى تفرضه الامم المتحدة على العراق.

فمن المتوقع ان تشهد اسعار النفط انخفاضا طفيفا خلال عام ١٩٩٧ الى ما يقل عن ٢٠ دولار، للبرميل الواحد وهو السعر المسجل فى عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك من المتوقع ان تنخفض فوائض الميزان التجارى فى دول مجلس التعاون الخليجى ، اذا قورنت بمستوياتها فى عام ١٩٩٦. والواقع ان نسبة العجز فى الميزانية الى الناتج المحلى سوف تزداد فى دول مجلس التعاون الخليجى التى مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد النفط لتمويل الانفاق الحكومى وفى نفس الوقت فإن نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلى الاجمالى فى دول الاقتصادات الاكثر تنوعا سوف تزداد انخفاضا عما كانت عليه فى عام ١٩٩٦.

ولعل من بين التحديات الهائلة التى ستواجه دول مجلس التعاون الخليجى ودول الاقتصادات الاكثر تنوعا على حد سواء ، هو الارتفاع النسبى فى معدلات البطالة ذلك ان التقدم الذى احرزته المنطقة فى تخيض معدلات البطالة كان بطيئا . اما معدلات التضخم فى معظم دول الاسكوا. فليس من المتوقع أن تشهد اى تغير كبير عن مستوياتها فى عام ١٩٩٦ والتى كانت

مقبولة نسبيا . لأمكن من المحتمل ان تنخفض انخفاضا ملحوظا فى كل من مصر، العراق، سوريا، اليمن.

فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادى ، واصل كثير من دول الاسكوا اجراءات الاصلاح خلال عام ١٩٩٦ وادخلت اجراءات جديدة ويصدق هذا بالذات على مصر، والاردن وسوريا واليمن من بين الاقتصادات الاكثر تنوعا. وعلى عمان والبحرين والكويت من دول مجلس التعاون الخليجى وقد اتسمت عملية الاصلاح الاقتصادى عموما بتطبيق سياسات نقدية وضريبية حذرة وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وسن قوانين جديدة للاستثمار والاسراع فى تطبيق الخصخصة. كما شنت قوانين جديدة للاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبى والمحلى.

لكن تظل هناك عوامل معرقلة للنمو كان لها تأثير فى بلدان المنطقة. فقد زادت هذه العوامل من الاحساس بعدم الاستقرار السياسى وكان لها اثر على النمو الاقتصادى ، ولاسيما فى الاقتصادات الاكثر ذيوعا ومن ابرز هذه العوامل عدم احراز تقدم فى عملية السلام فى الشرق الاوسط واستمرار القصف على الحدود الاسرائيلية اللبنانية . كما ان العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الامم المتحدة على العراق لم يكن لها تأثير فحسب بين النمو الاقتصادى والتنمية فى العراق بل كذلك بالنسبة للأعضاء من الاسكوا الذين تربطهم روابط تجارية قوية لاسيما الاردن.

التعاون الاقتصادى العربى والديمقراطية السياسية

■ فى ظل التحديات التى تواجه عالمنا العربى، يتجدد الان وبقوة الحديث حول حتمية التعاون وقيام السوق العربية المشتركة من موقعكم كأمين للجنة الاقتصادية لغربى أسيا والمعروف ان كل اعضائها حتى الان من الدول العربية كيف ترون التعاون العربى ونحن ندخل القرن الـ٢١ ؟؟

■■ اذا كنا بصدد الحديث عن التعاون الاقتصادى العربى والمستقبل ، لعلى أتصوران هناك اربع نقاط اساسية علينا ان نتفهمها جيدا واستطيع ان الخطة فى الاتى:



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥/ ١/ ١٩٩٧

اولا: انه فى ظل عولمة الاقتصاد فإنه لامكان لاقتصاد غير تنافسي. فالدول وخاصة الدول الصغيرة ليس امامها خيار كبير فى اختيار النظام الاقتصادى بل عليها ان تتبع السياسات وتنشىء المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانيات الكفاءة والرشادة. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بنظم صارمة للانضباط المالى والنقدى وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة. ولايتطلب الامر مجرد الاخذ بالتخصيصية وتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات المناسبة فى وجود نظام قانونى واضح وسليم. ومكاشفة كاملة وتوفير له البيانات والمعلومات السليمة والرقابة على الاسواق وسلامة المواصفات ومنع الاحتكار . مع ملاحظة ان اختيار النظام الاقتصادى السليم لن يقدر له النجاح مالم يتوافر قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد

ثانيا: ان التعاون الاقتصادى العربى ليس مجرد اتفاقيات تعقد فاذا لم تتوافر المقومات الحقيقية لذلك التعاون تظل هذه الاتفاقات حبرا على ورق . وقد افادت تجربتنا فى هذا المجال ان انعدام الارادة السياسية كان دائما الصخرة التى تحطمت عليها محاولات التقرب والتعاون الاقتصادى العربى.

ثالثا: ان نجاح التعاون الاقتصادى انما هو رهن الى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية فى الدول العربية.. فاذا كانت اوروبا قد نجحت فى تحقيق تقارب اقتصادى ناجح خلال نصف قرن فانما يرجع ذلك الى ان الوحدة الاوروبية انما فتحت فقط لتلك الدول التى تشترك فى قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. فالتعاون الاقتصادى يأتى لاحقا للإصلاح السياسى فى الدول العربية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة دولة القانون فى كل دولة عربية هو الخطوة الاولى للتعاون الاقتصادى العربى.

رابعا: ان العديد من الالتزامات والاتفاقات الدولية التى تعقدها دول المنطقة اما فى اطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، واما فى اطار اتفاقيات المشاركة الاوروبية هذه الالتزامات سوف توحد الى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادى فى الدول العربية وفقا للمعايير التى تفرضها المنظمات الدولية أوالاقليمية وبحيث ينتهى الامر ونتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادى فى هذه الدول. وفى هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح اسواقها وتحديد شروط واوضاع النشاط الاقتصادى بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وبذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادى العربى- عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجى.. ما فشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول

مصر الاقتصادية: التجربة والنموذج

■ هناك أنباء تتواتر سواء من داخل المنطقة العربية أو من المنظمات الاقتصادية الدولية تفيد ان مصر حققت تقدما ملموسا فى ادائها الاقتصادى وانها شارفت على الانتهاء من خطوات الاصلاح الاقتصادى

ومن بين هذه الانباء ايضا مايقول ان مصر صارت بحكم الانجاز الحاصل الان نموذجا ومثالا يمكن ان يحتذى من وجهة نظركم كامين اللجنة الاقتصادية لبلدان غرب اسيا ماهو تقييمكم للاصلاح الاقتصادى فى مصر خاصة انها عضو فى «الاسكوا».

■■ لاشك ان مصر عام ١٩٩٦ حققت انجازا ملموسا فى ادائها الاقتصادى. فالبيانات تقول ان مصر حققت معدل نمو يقترب من ٥٪ وتحديدا ٤.٩٪ ويتوقع ان يصل هذا المعدل الى ٥.٥٪ العام الحالى فى نفس الوقت نجد المؤشرات الاقتصادية الاساسية معقولة فالتضخم وصل الى ٧.١٪ وهو انجاز كبير خاصة لوقارناه بمصر منذ خمسة عشر عاما. صحيح ان البطالة مازالت تشكل مشكلة الا ان معدلاتها معقولة ايضا سعر الصرف نراه مستقرا. ميزان المدفوعات وان كان مازال موجبا الا انه حدث به بعض التراجع. الاحتياطى النقدى نراه يزيد باستمرار وطبقا لآخر المعلومات والبيانات لعام ١٩٩٦ وصل هذا الاحتياطى الى اكثر من ١٩ مليار دولار.

ويمكن القول ان الشىء الاساسى الذى انجزته مصر يتلخص فى انها نجحت فى تحقيق المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى المتعلق «بالتثبيت النقدى والمالى» بمعنى انها تمكنت من تحقيق الاصلاحات الهيكلية الاساسية وذلك بتعديل النظم القانونية والتشريعية . والاسراع فى عمليات التخصيص وبزوغ سوق المال يتسم بالحيوية . كل هذا كان من شأنه ان يعطى صورة جيدة للاقتصاد المصرى لدى المستثمرين فى الداخل والخارج على حد سواء. كما احتلت صورة الاقتصاد المصرى مكانة متميزة لدى المؤسسات الدولية وفى الاوساط المالية ايضا ويظهر ذلك بشكل واضح فى ازدهار سوق الاوراق المالية المصرية الذى يعكس بدوره ثقه المدخر والمستثمر بيد اننا نجد الان العديد من الصناديق المالية من خارج مصر تأتى للاستثمار فى الاوراق المالية

ولعلى اصل الى القول بان هناك ثقة متنامية فى الاقتصاد المصرى ومستقبله. واخلص الى ان نجاح اقتصاداى دولة مرتبط بعوامل كثيرة منها بالدرجة الاولى: الاقتصاد العينى بمعنى وجود بنية اساسية ونشاط انتاجى وتوافر الموارد المناسبة سواء البشرية او المادية كذلك وجود انظمة ومؤسسات فعالة وقادرة على ادارة النشاط الاقتصادى ولكن هذا لايقلل من اهمية العناصر التى سبق الاشارة اليها كصورة الاقتصاد وسمعته لدى الاخرين وتلك مسألة مهمة وحيوية بيد ان العديد من البلدان تنفق الكثير من اجل تحسين صورتها امام المستثمرين والمؤسسات المالية الكبرى فى العالم. وفى اعتقادى ان النجاح الاكبر للسياسة الاقتصادية المصرية هو انها خلقت انطباعا ايجابيا الامر الذى اعطى الاقتصاد المصرى الثقة والتفاؤل

اما اذا قلنا ان مصر صارت نموذجا فهذا يعود الى انها اتبعت سياسة التدرج مع الاصرار على تبنى الاصلاح الاقتصادى كذلك من المتوقع ان تسير الخصخصة فى مصر بمعدلات سريعة فى عام ١٩٩٧ وان يتعاظم الدور الذى يؤديه القطاع الخاص فى اقتصاد



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/ ١/ ١٩٩٧

أجرى الحوار :
سيد عبد المجيد

البلد، وان تستمر السوق المالية المصرية فى اجتذاب المزيد من المستثمرين الاجانب وقد كانت هذه السوق ناجحة للغاية فى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية خلال عام ١٩٩٦ فسجلت ارتفاعا فى متوسط نسبة القيمة السوقية الى العائد للسهم بلغ ١٢٪ قرب نهاية ١٩٩٦. وجدير بالذكر ان هذا المتوسط فى سوق المال المصرية يعد من اكثرها انخفاضا بين الاسواق الجديدة . حيث يصل هذا المتوسط فى تركيا الى ٢٠٪ وفى جنوب افريقيا الى ٢٢٪ وفى لبنان الى حوالى ٤٠٪

مواطن الضعف فى مسيرة الاصلاح

■ما اشرتم اليه ربما يمثل الاطار العام للاقتصاد المصرى.. وتساؤلنا الان سينصب على بعض مواطن الضعف فى الصورة الكلية للاقتصاد المصرى.. فما هى من وجهة نظركم ؟؟

■■ بداية نقول ان ماتحقق ليس هو كل ما نتمناه للاقتصاد المصرى.. ولكن معناه اننا نسير فى الاتجاه الصحيح وان مؤشر الصعود قد بدأ وهو يتجه الى اعلى وينبغى هنا الا ننسى عدداً من المشاكل التي تحتاج الى علاج .. بعضها هيكلى يحتاج علاجا على مدة طويلة كالمشكلة السكانية التى ترتبط بدورها بعدد من المشاكل الفرعية كالتعليم والصحة وهنا نشير الى انه لايكفى ضبط النمو الكمى ولكن لابد من العمل على تحسين القدرة وترسيخ الكفاءة. وهذا لن يأتى الان خلال برامج تعليمية متطورة اما عن مواطن الضعف فى الاقتصاد المصرى.. فأقول ان ابرزها يتمثل فى قطاع التصدير فهو مازال ضعيفا بالنسبة لحجم الاقتصاد المصرى فلم يعد مقبولا ان تنتقل مصر التى صارت من دول الاقتصادات الاكثر تنوعا فى الخمسينيات والستينيات من دولة يغلب على صادراتها القطن الى عقد التسعينات حيث يغلب على صادراتها البترول. ففى خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥ انخفضت الصادرات المصرية من ٤٩٥٧ مليون دولار الى ٤٥٩٣ مليون دولار اى بنسبة ٧.٣٪، وكان من بين العوامل الرئيسية التى ساهمت فى ذلك :.تناقض الصادرات غير النفطية التى انخفضت من ٢.٨ مليار دولار الى ٢.٤ مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض بدوره الى الصعوبات التى واجهتها صناعة النسيج وهى من الصناعات الهامة. فى المقابل زادت الواردات لتصل الى ١٣.٨٨ مليار دولار بنسبة ٨٪.. وكانت النتيجة اتساع العجز فى الميزان التجارى بنسبة ١٧.٥٪ اذ بلغ ٩.٢ مليار دولار.

فكل هذا ينبغى النهوض بقطاع الصناعات التمويلية وقبل هذا الدخول فى صناعات مكونات الانتاج Componts لانه فى الصناعة الحديثة يصعب على الدول الصغيرة ان تتخصص فى صناعات السلع نهائية الصنع.. وانما دورها الاساسى ينحصر فى صناعات مكونات الانتاج.

تنمية الصادرات والاسكوا

قبل منصب الامين التنفيذى «للاسكوا» كنتم تشغلون منصب رئيس بنك تنمية الصادرات فى مصر . فهل تأثر عملك الحالى بتجربتك فى تنمية الصادرات

■■ البنك له اهداف محددة وهو تحقيق عدد من النتائج المالية وللوصول الى هذه النتائج لابد من وجود تسويق جيد . بمعنى ان نجاح اى مؤسسة لايعود فقط فيما تنتجه وانما فى كيفية ان يصل هذا المنتج الى المستفيد المناسب . ومنذ ان توليت الامانة التنفيذية «للاسكوا» كان على التعرف اولا على الاشياء الحقيقية لمنطقتنا ومن هو الذى يستفيد من انتاجنا وهكذا نظرت الى اللجنة كمنتج وقيمتها الوحيدة تكمن فى وصول انتاجها من ابحاث ومنشورات ومؤتمرات للمستهلك. والمستهلك هنا يمكن ان تكون دولة او منظمات او مؤسسات.او افراد الشىء الثانى الذى استفدته من خلال عملى كرئيس لبنك تنمية الصادرات وحاولت تطبيقه هنا فى الاسكوا تمثل فى اقتناعى بأن رأس مال اى مؤسسة ليس فيما وقع فيها فقط وانما فى العاملين بها. ولهذا سعيت ان احقق قدرا من التجانس والتآلف مع جميع العاملين على اعتبار انهم الثروة الحقيقية للمنظمة. الشىء الثالث الذى اود ان اشير اليه هنا ان هناك دائما فرصة للتحسين فلا وصول الى الكمال ولكن الى الاحسن والامثل : وليس هناك ضرر فى ان يتولى الانسان شيئا ناقصا فمهمته ان يضيف الى هذا الشىء....



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/١/١٩٩٧

مساعد وزير الخارجية فى حوار صريح مع الاهرام

إجتماع فى مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

السوق العربية المشتركة تأتى كمرحلة ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة حرة أولا ثم الاتحاد الجمركى بين البلدان العربية

أقول بصراحة.. المؤشرات الاقتصادية الحالية للدول العربية لاتنهض سببا كافيا لعمل تكتل شرق اوسطى مع اسرائيل

بنك الشرق الأوسط ثمرة للسلام ويرتبط به ولن يؤثر على مؤسسات التمويل الحالية

رءوف سعد

اسئلة كثيرة برزت إلى الساحة العربية والاقليمية خلال الفترة القريبة الماضية وذلك فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية الاقتصادية والسياسية.. فاولا ماهو موقع إنشاء منطقة التجارة الحرة والتى أعلن فيما مضى عن الاستعداد للبدء بتنفيذ خطوات العمل العربى المشترك خلال الفترة القادمة واعنى تحديدا السوق العربية المشتركة!! هل سيأتى إنشاء منطقة التجارة الحرة قبل إنشاء السوق الموحدة؟ وكيف؟ وماهو تأثير ذلك على احتمالات قيام تكتل شرق اوسطى يضم جميع الاطراف فى المستقبل وإذا كان بنك الشرق الاوسط والذى اعلن عن اتخاذ الاجراءات الفعلية لبدء عمله خلال السنوات الضريبية القادمة هو أحد أوجه «التعاون الاقليمى» فما هو تأثير مثل هذا التعاون على مؤسسات التمويل الحالية والمؤسسات العربية والعمل العربى الاقتصادى المشترك، فى حوار للاهرام مع السفير رءوف سعد مساعد وزير الخارجية طرحنا عليه تلك التساؤلات.. حيث أعلن أن هناك اجتماعا فى مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لانشاء منطقة التجارة الحرة العربية وأكد أن السوق العربية المشتركة.. تأتى كمرحلة ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة حرة أولا ثم الاتحاد الجمركى بين البلدان العربية، قال مساعد وزير الخارجية إن المؤشرات الاقتصادية الحالية للدول العربية لاتنهض سببا كافيا لعمل تكتل شرق أوسطى مع اسرائيل.

واعلن أن بنك الشرق الاوسط هو ثمرة للسلام ويرتبط به ولن يؤثر على مؤسسات التمويل الحالية وقال أننا نستهدف الوصول لانشاء منطقة تجارة حرة عربية تمثل عمل اتفاقية تجارة بين الاتحاد الأوروبى والدول العربية مجتمعة.وهذا هو نص الحوار

الاهرام: سيادة السفير ماهو موقع إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من التنفيذ العملى ومن المستجدات الدولية حاليا!!

مساعد وزير الخارجية: لقد بلورنا فكرنا فى أمور كثيرة.. إن التوجه نحو إنشاء منطقة تجارة حرة عربية مسألة يمكن بشكل ملموس الانتقال بها من الدعاوى إلى التنفيذ العملى، إن هناك مجموعة من العوامل التى ترجح هذا أو مجموعة مراجع الاسناد: فعلى المستوى الدولى النظام التجارى كما هو مطبق من يناير ١٩٩٥ أتى بمعطيات مختلفة للنظام التجارى العالمى الذى لم يعد مقصورا على الفكر التقليدى الذى كان يتعامل مع التجارة من منظور السلع فالأن نتحدث عن نظام تجارى يشمل الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار، لو وضعت هذا التغير التاريخى فى معطيات النظام التجارى الدولى بجانب الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التى اخترقت كل الحدود وأزالتها نجد أن المعضلة اليوم لاتستطيع مهما فعلت أن توقف بسياساتك الداخلية تأثيرات هذه التطورات الدولية ومن ثم ينبغى أن تواجه هذا التحدى بأن تصبح عنصرا فعالا أو فاعلا فى النظام الاقتصادى العالمى.. والذى يفرض بدوره أن ننتقل من وضع المتلقى إلى وضع المشارك.. هذا ينقلنا إلى أن هذا التحدى ليس مقصورا على الدول العربية أو النامية ولكن فرض نفسه على العالم كله فى ظل منافسة غير مسبوقة. أعلنت بدايتها بصراحة ووضوح منذ إنتهاء الحرب الباردة.. والنتيجة أن هذه التطورات أفرزت ظاهرتين متميزتين ظاهرة الكوكبة أى اصبحت كل التطورات الدولية تتحرك فى العالم كله متخطية كل القيود.. والظاهرة الأخرى هى التكتلات الاقليمية والتى أصبحت تمثل خط الدفاع الأول فى مواجهة التحديات الدولية وتدعيم القدرة التنافسية لمجموعات الدول التى تشكل فيما بينها هذه التكتلات.

انسجام بين المتغيرات العربية وتلك الموجودة على الساحة الدولية

الاهرام: ولكن ماهو المتطور العربى لتلك التطورات الدولية فى اطار استراتيجية التعاون العربى الاقتصادى!!

مساعد وزير الخارجية لو طبق هذا الأمر من منظور عربى نجد أن هناك داخل الدول العربية متغيرات هامة المطلوب عمل عملية انسجام بين المتغيرات العربية وتلك الموجودة على الساحة الدولية فبالنسبة للمتغيرات العربية هناك برامج اصلاح اقتصادى عميق.. يجرى تنفيذها فى معظم الدول العربية والاصلاح الاقتصادى لى فقط برامج لتصحيح سياسات وإنما هو برامج تترجم فى اعادة هيكلة الاقتصاد بما يفتح امامه الامكانيات الحقيقية لتنمية القدرات التنافسية فى مجالات بذاتها ويعيد توزيع الموارد بما يحقق افضل كفاءة لاستخدام هذه الموارد وإجمالا يضع الاقتصاد فى وضع اكثر قدرة على التنافسية نتيجة هذا أننا دخلنا مرحلة جديدة ننتقل فيها من مرحلة الاقتصاديات النامية التقليدية التى تعتمد على تصدير المواد الاولية واستيراد المواد المصنعة حقيقى أن هذا الوضع مازال سائدا بصفة عامة فى الدول العربية إلا أن الحقيقى أيضا أن تلك الدول دخلت فى مرحلة مهمة من التصنع بدرجات مختلفة مما يضعنا اليوم فى مواجهة تطور مهم جدا وهو أن الاقتصاديات العربية

أصبحت تتسم بالتنوع وليس التطابق من ناحية أخرى هناك القطاع الخاص هذا القطاع وإن كان دورة مازال في مرحلة التكوين إلا أنه هو المرشح الأساسي لكى يساهم فى عملية التنمية وفى اقامة تعاون اقتصادى عربى تحكمه المصالح والجدوى والمنافسة وليس فقط القدرات..

أمر أخر مهم جداً هو أن هناك ظروفا سياسية فى المنطقة تجعل من التعاون العربى أمرا ممكنا من الناحية العملية وهو نتيجة أن الدول العربية كانت اطرافا مباشرة أو غير مباشرة فى الصراع العربى الاسرائيلى هذا الصراع أدى إلى تأجيل حل الكثير من المشاكل فى الدول العربية ومن بينها مشروعات التعاون العربى، وبصرف النظر عن تعثرات عملية السلام الأن فإن الخيار الاستراتيجى الذى إلتزمت به الدول العربية هو السلام وهو ليس خيار سياسى فقط وانما هو يحمل فى داخله خيارا اقتصاديا اساسيا لأنه يعنى البدء فى اعادة توزيع الموارد من الانفاق على التسلح إلى التنمية

الجمع بين السلام والتعاون العربى

هنا تأتى أهمية التطورات التالية أولا القمة العربية الماضية رغم أنه صدر عنها توجه سياسى من انضج ماشهدته الدول العربية فى تقديرى فمحصلة هذا المؤتمر أن قراراته جمعت بين خيارين الأول هو خيار السلام والثانى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية محصلة المصدرين هو رؤية سياسية واقتصادية ناضجة لامكانيات واقعية للجمع بين السلام والتعاون العربى دون أن ينظر إلى ذلك أنه رد فعل أو موجه لاطراف.. انما يفرضه واقع التطورات الدولية والمتغيرات العربية وتوجهات المنطقة العربية ككل بما فيها الشرق الأوسط.

التطور الثانى هو مؤتمر القاهرة الاقتصادى وهنا خط فكرى يجمع بين ماصدر عن القمة العربية وبين المفهوم الذى طرح فى المؤتمر للتعاون الاقليمى، ولأول مرة فى تاريخ المؤتمرات الاقتصادية للشرق الاوسط يطرح مفهوم واضح للتعاون الاقليمى هو أنه تعاون يجمع بين الاطراف فى المنطقة دون الالتزام مسبقا باطراف بذاتها، وأن التعاون العربى هو تعاون اقليمى ويتفق مع مفهوم السلام..

دراسات لإنشاء منطقة التجارة الحرة

الاهرام : واين موقع إنشاء منطقة التجارة الحرة والسوق العربية من التطورات السابقة!!

مساعد وزير الخارجية مجلس الجامعة العربية يقوم الآن باعداد دراسات مكثفة فى إطار التمهيد لبدء خطوات عملية لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية خلال الفترة القريبة القادمة وهناك اجتماع فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى تنفيذاً للقمة العربية سيتم فيه طرح الدراسات الخاصة بمنطقة التجارة.

الأهرام : والسوق المشتركة اين موقفها من خطة العمل المشترك !!

مساعد وزير الخارجية : السوق العربية ستأتى من خلال مراحل متدرجة ولا يمكن القفز عليها فبداية سيتم انشاء منطقة تجارة حرة يليها الاتحاد الجمركى ويتليها السوق المشتركة نحن نتحرك الأن فى هذا الاطار .فلابد أن نأخذ من التاريخ عبرة فالاتحاد الأوروبى أخذ ٤٠ سنة بدأ عام ١٩٥٦...

الأهرام: ولكننا كنا قبله !!

مساعد وزير الخارجية : نعم ولكننا لم نفعل شيئاً إن الدول العربية تمتلك مقدما مقومين اساسيين مقوما سياحيا يجمع بين الدول العربية.والتى تمثل محصلة كل العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية التى تجعل من المقوم السياسى أمرا يكاد جاهزا والمقومات الاقتصادية

لا نملك المقومات السياسية والاقتصادية للشرق اوسطية

الاهرام: ولكن ماذا عن الشرق أوسطية فى اطار متغيرات السلام المستقبلية !!

مساعد وزير الخارجية: اليوم الناس تتحدث عن الشرق أوسطية وكأنه شئ واقع .. اننى لا أفهم هل هى تكتل اقليمى او سوق او علاقات تعاونية بين اطراف إن الأمر غير محدد .. ولكن ما يعنيه هذا التعبير انها علاقات جديدة جدتها تنبع من انه يدخلها طرف جديد وهو اسرائيل .. ولكن هل نملك اليوم المقومات السياسية والاقتصادية للسوق الشرق اوسطية (١) سياسيا الرد بالنفى لان قيام أى اطار قانونى للعلاقات بين الدول العربية . واسرائيل مرتبط بالشرط الرئيسى الذى حددناه وحدده للمجتمع الدولى بتحقيق السلام الشامل (٢) اقتصاديا .لا اعتقد أن هناك اقتصاديا عربيا او اسرائيليا يزعم أن التركيبة القائمة للهياكل فى المنطقة تسمح بأن تتخذ اليوم قراراً بانشاء اى تكتل اقتصادى .. لماذا

(١) لأن هناك اختلالا واضحا فى الهياكل الاقتصادية

(٢) فجوات كبيرة بين المؤشرات بين اسرائيل والدول العربية (٣) تركيز مصالح تجمع بين اسرائيل من ناحية والدول العربية من ناحية أخرى بالاطراف الثالثة أو العالم الخارجى. اننا نفتقر قاعدة أساسية من الثقة التى لابد أن تتولد عن الاستقرار الذى لا يمكن ان يحقق إلا السلام

الأهرام : ولكن بنك الشرق الاوسط تتخذ فيه اجراءات فعلية لقيامه

مساعد وزير الخارجية : من الخطأ القول بأن البنك الشرق اوسطى يعنى أننى دخلت فى سوق شرق اوسطية او تكتل اقتصادى لان تاريخ البنوك الاقليمية فى العالم كله يقول عكس ذلك فهناك بنك تنمية افريقى وأخر اسيوى وأمريكى . هذه البنوك بدأت ولم يكن هناك حديث عن تكتلات اقليمية انما البنك الاقليمى ينشأ فى ظروف معينة ويخدم احتياجات محددة. الهدف من البنك كان عند طرحه انك فى ظل السلام الحقيقى لابد أن يكون لديك اطار مؤسسى يجمع بين اعداء الأمس بالعمل كشركاء فى انشاء بناء اقتصادى جديد فى المنطقة وسيلة البنك فى تحقيق ذلك اساساً فى اجتذاب موارد اضافية فى تمويل المشروعات الاقليمية الجديدة التى لابد أن تكون جزءا من بناء مرحلة ما بعد التسوية السياسية أمر آخر هو أن البنك بما سيمثله من قناة آمنة للاستثمار سوف يمثل مصدر جذب رئيسيا لاجتذاب موارد اضافية من داخل وخارج المنطقة وهنا يجب أن نتذكر أن منطقة الشرق الاوسط لا تحصل إلا على ١٪ فقط من اجمالى الاستثمارات العالمية، وبالتالى فإن الحديث عن أن البنك سوف يكون فيه إزدواج مع المؤسسات المالية القائمة أمر غير وارد لأن المنطقة بالقطع تحتاج خاصة فى ظل اقرار السلام إلى استثمارات تزيد كثيرا عن نسبة الـ ١٪ التى تحصل عليها .

البنك ليس مرتبطا باى اطار قانوني لتكتل اقليمي

إن البنك بطبيعته مؤسسة استراتيجية وبالتالى فانت لا تنشئ البنك اليوم لكى يتحول إلى مصنع للتمويل وإنشاء المشروعات مثل هذه المؤسسات تستغرق ٢ ـ٣ سنوات بعد إنشائها لكى تدخل مرحلة التنفيذ الحقيقية للمشاركة فى تمويل المشروعات، الخلاصة أن البنك ليس مرتبطا باى اطار قانوني لتكتل اقليمي.

وعن مستقبل البنك فى ظل ظروف السلام الحالية يقول مساعد وزير الخارجية إن البنك مثله مثل إى نشاط من انشطة التعاون الاقليمى، هو نتاج لعملية السلام وليس أداة لصنع السلام وبالتالى فإن أى تقدم فى عملية السلام ينعكس إيجابيا على هذه الانشطة ككل وهنا لابد أن نتحرك وفق توقع واع وهو أن السلام قادم لا محالة وإننا لابد أن نركز على



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/ ١/ ١٩٩٧

تحقيق السلام لكل الأطراف، السلام بجانبيه العربى والاسرائيلى وكل ما عدا ذلك هى أمور سوف تكون مستقبلية لنتائج هذا الجهد.

الأهرام : اعود لمنطقة التجارة الحرة العربية هل ستضم كل الدول العربية منذ البداية !!

مساعد وزير الخارجية :

لن يكون من الضرورى أن تنشأ منطقة التجارة الحرة بكل الأطراف العربية.

مرة واحدة فهناك على الاقل مدخلان لهذا جزء منها انشاء مناطق تجارة حرة على المستوى الثنائى والثانى بين عدد محدود بين الدول العربية، ثم يتسع ليشمل كل الدول العربية ايضا فهناك أمر ثان هو أن تكاد كل الدول العربية تشترك فى انشاء علاقات جديدة بطرف ثالث وهو الاتحاد الاوروبى وجوهر هذه العلاقات الجديدة هو الوصول لاتفاقيات تجارة حرة بين الدول العربية اما ثنائيا او جماعيا مثل مجلس التعاون الخليجى إن إنشاء منطقة التجارة الحرة يستلزم اجراءات للوصول لها مع اوروبا.. ويختتم مساعد وزير الخارجية السفير رؤوف سعد حديثه للاهرام قائلاً :

إن السيناريو الذى يحتاج لتفكير جاد هو اننا فى مفاوضاتنا للتجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى لابد أن يكون هناك تحرك استراتيجى متزامن بين الدول العربية، بحيث أن الدول العربية قبل أن تصل للخطوة النهائية والخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مع أوروبا تنشئ منطقة تجارة عربية حرة وتدخل مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبى كمنطقة تجارة حرة عربية فى مواجهة كتلة اقتصادية أخرى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ١ / ١٩٩٧

في ندوة نظمتها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق:

المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لإنشاء السوق العربية المشتركة

طالب الخبراء والمسئولون الذين شاركوا في ندوة السوق العربية المشتركة التى نظمتها مساء أمس الأول الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق بضرورة عقد قمة عربية على مستوى الرؤساء والملوك تخصص لبحث قضية التكامل الاقتصادى العربي، على أن يتم وضع برنامج زمنى محدد لتنفيذ خطوات ومراحل محددة للوصول إلى التكامل الاقتصادى تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي لإنشاء سوق عربية مشتركة، على أن نستفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى كالنافتا والاسيان والاتحاد الأوروبى.

● إنشاء قاعدة معلومات تجارية ضرورة لزيـــادة التجارة البينية العربيــــة
● ضــرورة وضع مواصفات قياسية موحدة ومعايير لتحديد شـــهادة المنشأ للسلع العربية

تابع الندوة:
عبد الناصر عارف
وفـاء البـرادعى

وحشد الوعى الشعبى للوقوف والضغط على صانعى القرار السياسى فى العالم العربى للتعجيل بالبدء فى تنفيذ خطوات السوق العربية المشتركة.

وطالبوا بان يقوم القطاع الخاص العربى بدوره فى هذا المجال، على ان يكون هناك اقتناع عربى بتغليب المصلحة العربية المستقبلية على المصالح القطرية الضيقة.

واكدوا ان التنازل عن السيادة القطرية فى سبيل المصلحة العربية العليا لا يضر أو ينتقص من أى سيادة دولة عربية، واوضحوا أن مسيرة السلام مع إسرائيل تفرض على العالم العربى الإسراع فى وضع إطار اقتصادى عربى واحد يساند الموقف العربى السياسى فى مفاوضات السلام المقبلة.

وأشاروا إلى ضرورة إنشاء قاعدة معلومات تجارية عربية توضح السلع العربية ومواقع انتاجها وكمياتها ومواصفاتها، وذلك للاستفادة بها فى توسيع التجارة البينية العربية.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٧

واعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيعقد مؤتمر لرجال الأعمال العرب والمستثمرين فى لبنان خلال العام الحالى لبحث ووضع الأسس التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتنشيط عمليات التبادل التجارى العربى والتجارة البينية وتحديد دور رجال الأعمال العرب فى هذا المجال فى الفترة القادمة.

وأكد الدكتور حسن ابراهيم أن التطورات العالمية اقتصاديا وسياسيا تفرض على العالم العربى ضرورة انشاء تكتل اقتصادى شامل خاصة فى ظل المتغيرات الاقتصادية داخل العالم العربى والاتجاه نحو سياسة الاصلاح الاقتصادى والسوق الحرة او المتغيرات الاقتصادية الدولية والتى تفرضها اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأوضح السيد على نجم رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق ان الدول العربية اكثر احتياجا من أى وقت مضى لانشاء السوق العربية المشتركة ولابد ان تلعب الجمعيات الاهلية والمنظمات والهيئات العربية دورا فعالا للتعجيل بانشاء هذه السوق من خلال إيجاد وعى شعبى وجماهيرى يقنع المواطن العربى بان له مصلحة فى انشاء هذه السوق ويجب تفضيل المصالح العامة المستقبلية على المصالح القطرية الضيقة.

وأشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا فى مصر الى ان الرئيس حسنى مبارك يعطى اهمية كبيرة لانشاء السوق العربية المشتركة التى تؤدى الى تكوين تكتل اقتصادى عربى يستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الاخرى.

وطالب بتطوير وتفعيل المنظمات والاتفاقات العربية فى هذا المجال لتدخل الى حيز التنفيذ، مؤكدا أن الارادة السياسية فى العالم العربى يجب ان تتجه نحو انشاء السوق العربية لايجاد تكتل اقتصادى عربى قوى، حيث انه لن تكون هنا ارادة سياسية لاى تكتل بدون الارادة الاقتصادية.

وطالب السفير السورى بالقاهرة بضرورة قيام المؤسسات الثقافية والعلمية والشعبية بالضغط على الحكومات العربية لتسرع فى انشاء وتنفيذ الاتفاقات العربية الهادفة إلى تكوين السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى ضرورة إيجاد الوعى الجماهيرى العربى الداعم للسوق العربية والتكامل الاقتصادى.

وانتقد المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة الأسبق المنظمات العربية، مشيراً إلى انها لاتقوم بدور فعال فى تنشيط التعاون العربى الاقتصادى وتفتقر إلى التمويل اللازم، موضحا انه حتى لم تصدر مواصفة قياسية عربية لاى منتج رغم وجود المنظمة العربية للتنمية الصناعية منذ عشرين سنة كما لاتوجد قاعدة تكنولوجية أساسية في الدول العربية يمكن البناء عليها لتحقيق التعاون والتكامل التكنولوجى، وهذا أدى إلى قيام صناعات عربية متوازية وليست متكاملة، وطالب بقيام جامعة الدول العربية بدورها الاقتصادى فى تفعيل وتنشيط العمل العربى المشترك، مؤكدا أنه ما لم تكن هناك ارادة سياسية واضحة فى هذا المجال فلن يكون هناك تكتل اقتصادى عربى.

وقال الدكتور محمود محيى الدين بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية ان الالتزام باتفاقية الجات لايمنع انشاء منطقة تجارة حرة عربية حيث تسمح المادة ٢٤ من الاتفاقية بقيام تعاون اقليمى بين دول معينة، مطالبا بالاستفادة من السياسات الاقتصادية القطرية الناجحة فى الدول العربية لدعم التعاون الاقتصادى العربى خاصة أن معظم الدول العربية تنتهج الآن سياسات الاصلاح الهيكلى والسوق الحرة، وكل هذا يدعم ويزيد من فرص قيام التكتل الاقتصادى العربى، مشيرا إلى ان تزايد دور القطاع الخاص فى الاقتصاد العربى يمكن ان يشكل قوة ضغط على الحكومات العربية للإسراع بإنشاء السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة.

وأشار إلى غياب المعلومات



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ١/ ١٩٩٧

الكافية عن مردود الاستثمار العربي الذى يؤدى إلى المغالاة فى حساب المخاطرة بالنسبة لأى مشروع عربى استثمارى، ولذلك فلابد أن ندرس دراسة تامة بأسلوب التكلفة والعائد لكل مشروعات التعاون الاقتصادى العربى على ألا يكون هذا الحساب مقصورا على النواحى الاقتصادية البحتة، بل لابد أن يضاف إليه العائد السياسى والاجتماعى والجغرافى.

وطالب محمد سمير عليش أمين النشاط بالجمعية المصرية لاقتصاديات ا[illegible] ضرورة قيام الإعلام العربى بدوره فى تعميق الشعور والوعى لدى المواطن العربى بأهمية التكامل الاقتصادى العربى على أساس واقعى وليس عاطفيا أو شعوريا.

وقال الدكتور معتصم سليمان ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية إنه لابد من التفرقة بين التعاون العربى الاقتصادى والتكامل الاقتصادى، فالتعاون قائم وناجح إلى حد ما، وهو يعتمد على القرار السياسى ويخدم المصلحة السياسية، بينما التكامل لم يتم حتى الآن لأنه يحتاج إلى عوامل اقتصادية بحتة، وتسعى جامعة الدول العربية إلى تطوير التعاون القائم للوصول إلى مرحلة التكامل ولكن هناك معوقات فنية اقتصادية. فمثلا حتى الآن لا توجد قواعد منشأ عربية للسلع العربية، وهذا أمر ضرورى ومهم فى مرحلة تحديد التجارة العربية، إذ كيف أو ماهى المعايير التى يمكن من خلالها الحكم على أن السلع المتبادلة ذات منشأ عربى؟

وأكد أنه يمكن الوصول إلى مرحلة التكامل العربى تدريجيا وبأقل عدد من الدول العربية المؤهلة لذلك مثلما يوجد في الاتحاد الأوروبى.

وقال: إن هناك خمس دول عربية هى مصر تونس والمغرب والكويت والأردن مؤهلة لأن تكون نواة للتكامل الاقتصادى العربى.



المصدر : الـوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ١ / ١٩٩٧

الأمل العظيم

بقلم : جمال بدوى

رغم أهمية الموضوعات التى بحثها وزراء خارجية دول «إعلان دمشق»، فإن أهم وأخطر ما صدر عن الاجتماع هو: دراسة ورقتى العمل المقدمتين من مصر وسوريا بخصوص إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق الثمانى كنواة لإقامة السوق العربية المشتركة، وتم الاتفاق على أن يجتمع خبراء من مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى لبحث تنفيذ قرارات وأنظمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة أقصاها سبتمبر القادم، ثم يجتمع فريق عمل فى أقرب فرصة ممكنة فى القاهرة لإعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة.

●● بهذا تكون الدول العربية قد وضعت قدمها على الطريق الصحيح لتلحق بقطار القوة الاقتصادية الذى سبقتنا إليه دول أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وبهذا يحافظ العالم العربى على موقعه الأثير على خريطة عالم جديد يعاد تشكيله على أساس الكيانات الاقتصادية الكبيرة.. ولا مكان فيه للكيانات الهزيلة (!!)

●● ولا نظن أن الطريق إلى هذا الأمل العظيم مفروش بالورود، ولابد أن نضع فى حسباننا التناقضات القائمة بين الدول العربية، والخلافات الجانبية التى تعوق وتحبط أية محاولة للتقارب، أضف إلى ذلك نزعة الأنانية وتضخم الذات، وهى علة قاتلة تتحكم فى بعض الدول فتتصور أنها قادرة على أن تقف وحدها، وتثبت وجودها فى عالم متوحش لا يرحم السمك الصغير (!!)

●● منذ ثلاثين عاما أو يزيد، ومشروع السوق العربية المشتركة مجرد أوراق تتنقل بين مكاتب الجامعة العربية، ولم يسمح لها بأن ترى النور، فى الوقت الذى أثمرت فيه بذرة السوق الأوروبية حتى صارت شجرة وارفة الظلال، والمدهش، بل المؤسف، أن بعض الدول العربية تحاول أن تبحث لها عن مكان تحت الشجرة الأوروبية، ولا تسعى إلى المشاركة فى الشجرة العربية الأصيلة (!!)

●● لماذا؟؟

لابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا.. فنعترف بأن مشروع السوق العربية اختلط بفكرة القومية العربية، وما صاحبها من أحلام رومانسية فى قيام وحدة عربية شاملة، وبناء امبراطورية - على النمط الأموى والعباسى - تمتد من الخليج إلى المحيط، ويجلس على قمتها حاكم فرد يديرها بإشارة من بنانه، ويسمح للسحب بأن تعبر سماء الدولة، «فحيثما تمطر فسوف يأتيه خراجها»، هذه الفكرة الخيالية التى استندت إلى أسس تاريخية غير دقيقة، كان من شأنها أن تثير الشكوك والمخاوف داخل الأوطان العربية، فى وقت اشتدت فيه نزعة الاستقلال الوطنى بعد غروب شمس الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، وساعد على نمو هذه المخاوف، رغبة بعض الطغاة فى نهب ثروات الدول النفطية، وتحققت هذه الرغبات فى استيلاء العراق على الكويت، وبقاء صدام حسين شبحا يؤرق بقية الدول الخليجية (!!)

●● كل هذه الشكوك يجب أن تكون موضع اعتبار، ونحن نسعى إلى قيام السوق العربية المشتركة، ولذا يجب - من البداية - الاتفاق على أن مشروع السوق العربية هو عنصر قوة وإضافة وتكامل، وليس عنصر نهب أو خطف أو تهديد.. فالتكامل الاقتصادى هو حاصل جمع الإمكانات العربية، وليس حاصل طرح.. أو ضرب أو قسمة ثروات الدول العربية الغنية على الدول غير الغنية، أضف إلى ذلك أن عناصر الثراء لا تقتصر على المال وحده.. فهناك العنصر البشرى، وهناك الخبرات الفنية والمتخصصة والشرايين التجارية القادرة على تحقيق التكامل الاقتصادى العربى.

●● السوق العربية المشتركة هى: الرد العملى والوطنى والأخلاقى على مشروع «الشرق أوسطية» الذى تتبناه أمريكا لدمج الاقتصاد العربى فى الاقتصاد الإسرائيلى كى تصبح إسرائيل الدولة العظمى فى الشرق الأوسط (!!) ولا أتصور عربيا مخلصا لدينه ووطنه وضميره يتمنى حلول ذلك اليوم الأسود الذى تهيمن فيه إسرائيل على ثروات العالم العربى، ويتحول فيه العرب إلى تبع وعبيد لبنى إسرائيل (!!)

●● طبعا.. لن تسكت إسرائيل، ومن هم وراء إسرائيل، على قيام السوق العربية، وستبدأ عمليات الدس والوقيعة لإشعال نار الفتنة بين الدول العربية الثمانى التى ستكون نواة لهذا المشروع العظيم، وسوف نسمع خلال الأيام القادمة عن إحياء خلافات الحدود، وزرع الألغام للحيلولة دون حدوث تقارب واتفاق، وليعود المشروع مرة أخرى إلى مقبرة العدم، وليظل العرب يتناحرون ويتشاجرون على أمور ثانوية، إلى أن يداهمهم العدو، ويدق عليهم الأبواب (!!)

●● الأمل كبير فى أن ينظر حكام الدول الثمانى إلى مشروع السوق العربية نظرة مصير، وسوف يذكر التاريخ لهؤلاء الملوك والرؤساء والأمراء أنهم وضعوا الأساس المتين لبناء اقتصاد عربى حر يحقق للشعوب الأمن والسعادة والرخاء والتقدم.. وإنا لمنتظرون.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١/١٩٩٧

الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية «للأهرام»:

الإرادة السياسية وحدها غير كافية لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة

التفاوت الشاسع فى مستويات دخل المواطن العربى يعوق توحيد الرسوم الجمركية

أكد عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العرب اقتناع واجماع كافة حكومات وقادة الدول العربية على ضرورة إقامة المنطقة العربية الحرة الكبرى وذلك منذ ١٥ عاما وبالتحديد منذ توقيع إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية التى وقعت عام ١٩٨١ والتى تتجاوز فى نصوصها تحقيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وأضاف فى تصريحات «للاهرام» أن الارادة السياسية العربية متوافرة بالقدر الكافى ولا أدل على ذلك من اقدام الدول العربية على توقيع الاتفاقيات الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأنها وإنشاء المنظمات المالية وغير المالية والشركات المتعددة الاطراف والشركات الثنائية وهذه جميعها قامت بدور مؤثر فى دعم القيمة فى الوطن العربى واستطرد السحيبانى قائلا: أن قيام المنطقة العربية الحرة لا يحتاج حاليا للارادة السياسية وحدها وإنما الى فرق عمل ولجان فنية متخصصة قادرة على بحث الامور الاقتصادية بالتفصيل واقتراح الحلول المناسبة التى تراعى اوضاع كل الدول العربية وتنسجم مع الالتزامات تجاه العالم.

وأضاف ان تأخر الدول العربية فى وضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى الموقعة منذ عام ١٩٨١ موضع التنفيذ يرجع لأن الاتفاقية لم يصاحبها برنامج زمنى وجدول تنفيذى للتطبيق. ولم يتفق بعد على قواعد منشأ السلع التى اشترطت الاتفاقية توافرها.

وقال ان الضعف الشديد فى مستوى كفاءة التجارة عربيا يؤدى بدوره الى اضعاف مفعول اى اتفاق حول تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الاخرى ذات الاثر المماثل.

حوار :
نصر زعلوك

وأشار السحيبانى الى أن هناك نصا فى إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربية يوجب توحيد الرسوم الجمركية وقال: علينا ان نتصور الوقت اللازم لذلك حيث أن مستوى التنمية الذى بلغه كل بلد عربى بما يعكسه الدخل القومى للفرد يبرز التفاوت الكبير بين الدول العربية..

وأضاف أن من بين الدول العربية الاعضاء فى الجامعة العربية الـ ٢٢ من دخله القومى للفرد يعادل مائتى دولار ومنها من دخل الفرد فيها يعادل عشرين ألف دولار سنويا! وهذا التفاوت يبرز مدى الحاجة الى الايرادات الجمركية لبعض الدول بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية التى ينادى بها التكامل الاقتصادى العربى.

وأشار السحيبانى الى عدة نقاط أخرى تعرقل التنفيذ تتعلق بحرية انتقال الاموال وعوامل الانتاج وفتح الحدود للقوى العاملة وقال: لنا أن نتصور ما يسببه فتح الحدود من مكاسب كبيرة للدول المستقبلة للعمالة وخسائر فادحة للدول المصدرة لها فى ظل زيادة العرض عن الطلب.

وأضاف وبالنسبة لايجاد وحدة نقدية عربية موحدة فهذا لا يحدث الا بين بلدان متقاربة من حيث المستوى التنموى مشيرا الى ان من اهم شروط الانضمام للوحدة النقدية الاوروبية هو الا يتجاوز العجز فى الميزانية العامة ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى وتساءل أين الدول العربية من هذه الشروط؟!

واستطرد قائلا: وعلى الرغم من ذلك فهناك (١٣٢) اتفاقية اقتصادية ثنائية وقعت بين الدول العربية حتى الان وأدرجت منها كل دولة ما يهمها من السلع التى تصدرها للطرف الاخر وبالعكس مما ادى فى المحصلة النهائية الى دعم منطقة التجارة التفضلية العربية لكن التساؤلات تثار حول الاتفاقيات الثنائية ومدى ملاءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية الموكلة اليها اتفاقية الجات.

وردا على سؤال عن الجهود التى تبذل حاليا لقيام منطقة التجارة الحرة العربية قال عبدالرحمن السحيبانى: إتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى قرارا فى سبتمبر ١٩٩٥ بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٧

التجارى بهدف الوصول الى منطقة تجارة عربية كبرى تراعى اوضاع الدول العربية ومنذ ذلك الحين والعمل جار على قدم وساق للخروج ببرنامج تنفيذى للاتفاقية وجدول زمنى ينتهى بتحرير التجارة العربية / العربية تدريجيا وصولا الى التحرير الكامل للسلع بعد عشر سنوات.

وأضاف لقد برزت بعض الاختلافات حول نقاط محددة فى مشروع البرنامج التنفيذى للاتفاقية وشكلت لجنة من ٦ وزراء اقتصاد عرب واتفقت فى ٨ ديسمبر الماضى على الصياغة النهائية لمشروع البرنامج وتم تجاوز الاختلافات وفى نفس الوقت يجرى العمل على تهيئة الارضية المناسبة لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

وعن أمثلة تلك الاختلافات قال: انها متعلقة بقواعد منشأ السلع العربية وتطبيق النظام الجمركى المنسق وتوحيد هاكل ورسوم واجور الموانئ العربية وتذليل العقبات التى تحد من كفاءة التجارة العربية مثل تكلفة النقل والعمل الورقى والبيروقراطية السيئة.

وردا على سؤال عما يتردد من أن ضعف قواعد الانتاج وتشابه المنتجات العربية وراء عدم تحقيق القدر الكافى من التكامل الاقتصادى العربى. قال السحيبانى: ان التجارة العربية البينية التى لم تتجاوز ١٠٪ من اجمالى التجارة العربية مردها أساسا لعدم وجود منتجات عربية كافية مطلوبة فى دول عربية أخرى.

وأضاف ان ثلثى قيمة المستوردات العربية تدفع على المنتجات المصنعة ومن بين هذه المنتجات الآلات ومعدات النقل التى يقدر انها استحوذت على ٣٦٪ من فاتورة الواردات العربية عام ١٩٩٦.

وقال ان المنتجات الصناعية الاخرى استحوذت على أكثر من ٣٠٪ كما ان الأغذية والحيوانات الحية استقطبت ١٤٪ عام ١٩٩٦، لذلك فزيادة التجارة العربية البينية ممكنة بتحرير التجارة ورفع كفاءتها وسيؤدى الانجاز فى هذين المجالين إلى زيادة نسبة التجارة البينية بنسبة اضافية.

ودعا الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية إلى ضرورة تخفيف حدة التفاوت بين الدول العربية فى مجالات كثيرة لكى تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة فى مجال تحرير التجارة وذلك مثل الأنظمة الجمركية ورسوم وأجور الموانى والرسوم والأجور الأخرى المتعلقة بالنقل والاستيراد.

وردا على سؤال حول رأيه - فى حالة اقرار البرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة - هل سيكون التنفيذ على أرض الواقع سهلا وميسورا قال: بالطبع لا.. فستكون هناك مشكلات وعراقيل.. فنحن نحتاج لجماعات ضغط تناصر التكامل الاقتصادى وتحقق التوازن مع جماعات الضغط الأخرى التى تمارس بحكم مسئولياتها ومهامها أو بحكم مصالحها ضغطا فى غير صالح التكامل.

وحول وجود أمثلة لذلك قال السحيباتى: مثلا وزارات الصناعة العربية فبحكم مسئولياتها عن التنمية الصناعية فى بلدانها ستحاول حماية الصناعات المحلية بغض النظر عن عائد التكامل الاقتصادى وسيدعمها فى ذلك أصحاب المصالح من منتجى السلع الصناعية، وايضا وزارات الزراعة بحكم مسئولياتها عن التنمية الزراعية ستحاول الحد من المنافسة وبالتالى زيادة الانتاج الزراعى القطرى بغض النظر عن التكاليف ومصلحة المستهلك والعائد من التكامل الاقتصادى بالمنظور الشامل، وكذلك وزارات المالية والتموين والذين يريدون المحافظة على زيادة الايرادات المالية.

وخلص الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربة إلى القول بأن أهم الميزات بين الدول العربية العنصر الجغرافى وعنصر الجوار. ونحن نضيع مفعول هذه الميزات بالتعقيدات والقيود والاجراءات غير الضرورية مؤكدا أن زيادة كفاءة التجارة العربية ستعود بالفائدة على جميع الأطرافلخدمة المواطن العربى وتحقيق رفاهيته..



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٧

السوق العربية المشترك.. رؤية مقترحة

د. أحمد سيد مصطفى

استاذ الإدارة - جامعة الزقازيق (بنها)

لماذا يسعى الآخرون لتوسيع وإنعاش صناعاتهم ونقبع نحن؟ ولماذا تتزايد التكتلات الإقليمية وتسرى عدواها من أوروبا إلى الأمريكتين إلى آسيا وافريقيا، ولا تنتقل هذه العدوى الجميلة الينا كعرب ؟ ولماذا يتعثر انتقال السلع بين الدول العربية بحواجز جمركية، ويتعثر انتقال رجال الأعمال والعمال بحواجز الجوازات والجنسية، وانتقال رءوس الأموال بحواجز نقدية وضريبية بينما تنتقل كل هذه الموارد بيسر ورشاقة بين من كونوا أسواقا مشتركة وتكتلات إقتصادية ؟ ولماذا كنا سابقين منذ الخمسينيات والستينيات فى إطار الجامعة العربية عندما أبرمنا إتفاقيات مثل «تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال» و«الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية» و«اتفاقية الوحدة الاقتصادية»، فإذا بالتكتلات الاحدث لدى غيرنا تنمو وتزدهر وتؤتى ثمارها بسرعة واذا باتفاقياتنا تخبو وتضعف؟ لماذا لا نكون فاعلين بسوقنا المشتركة بدلا من أن نكون مفعولا بنا بما يراد تشكيله فى منطقتنا من خريطة اقتصادية لا تحقق أهدافنا بقدر ما تحقق أهداف راسميها ؟

إنها تساؤلات باتت حتمية وقد تغيرت خريطة العالم سياسيا واقتصاديا لاسيما فى السنوات الأخيرة .

كلنا يعلم أن الدول العربية تستحوذ على موارد طائلة تبلغ مساحتها الكلية حوالى ١٤ مليون كم ٢. ويزيد عدد سكانها على ٢٤٠ مليون نسمة منهم حوالى ٨٠ مليون عامل. ويضم العالم العربى حوالى ٦٠٪ من احتياطى النفط المؤكد عالميا، مع عديد من الموارد المعدنية الاخرى. كما يضم موارد طبيعية من المياه والأراضى الخصبة لاسيما فى مصر والسودان. وهناك قاعدة تكنولوجية لا بأس بها فى بعض الدول العربية. ناهيك عما تتمتع به دول عربية غير قليلة من بنية اساسية اقتصادية تتمثل فى الطرق والكبارى والأنفاق والموانى والمطارات وشركات المياه والصرف والكهرباء والغاز والمياه، وبنية أساسية اجتماعية تتمثل فى دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسويق وغيرها وتمثل الدول العربية سوقا عريضة تضم حوالى ٢٤٠ مليون مستهلك للسلع ومستفيد او عميل للخدمات كذلك تتوافر بالمنطقة العربية لا سيما دول الخليج العربية رءوس أموال كبيرة، لكن منها اموالا كثيرة مهاجرة للخارج تزيد على ٧٥٠ مليار دولار. وأعتقد أنه لو توافر مناخ استثمارى عربى منسجم ومواث ضمن سوق عربية مشتركة لما هربت هذه الأموال. ورغم هذا العز كله فإن :

(١) الإقتصاديات العربية - بشكل عام - ليست بقوة هذه الموارد الكثيفة.

(٢) كل الدول العربية مدينة بمفهوم أن الدين قد يكون خارجيا أى من حكومات وبنوك وصناديق ومنظمات تمويل أجنبية، أو يكون داخليا أى بسندات أو أذون خزانة تصدرها الحكومة مع ما تقترضه من منظمات تمويل داخلية كالبنوك وصناديق التامين والمعاشات.

(٣) لا توجد استراتيجية إقتصادية عربية متكاملة يمكن أن تحقق معدلات عالية للتنمية الشاملة.

(٤) ينحصر حجم التجارة العربية البينية أو المتبادلة فى ٨٪ من حجم التجارة العربية العالمية، وهذه هى أهم نقطة ضعف فى الكيان الإقتصادى العربى.

وفى العالم من حولنا تتوالى صيغ التحالف والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية بكافة صورها. والهدف واحد تقريباً هو تحرير حركة السلع ورءوس الأموال والعمالة - بين الدول الأعضاء - من القيود الجمركية وتنشيط التبادل التجارى وتعزيز النمو الاقتصادى .

ففى أوروبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٩) بعد ان كانت مجرد منطقة للتجارة الحرة بعضوية ١٢ دولة ثم تحولت إلى الاتحاد الأوروبى فى أول ١٩٩٢ ككيان أكثر تماسكاً يضم ١٥ من دول أوروبا الغربية هى البرتغال واسبانيا وإيرلندا وبريطانيا وبليجيكا وفرنسا وهولندا ولوكسومبورج والدنمارك وألمانيا وايطاليا واليونان والسويد وفنلندا والنمسا .

وسرعان ما ظهر توجه لانضمام دول من أوروبا الشرقية فقدمت رومانيا طلبا للانضمام فى ١٩٩٥ وتقدمت للعضوية أيضاً بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا والبانيا ومقدونيا وبلغاريا وكذلك جمهوريات كانت ضمن الإتحاد السوفيتى القديم هى استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا. أى أن الإتحاد الأوروبى يوشك أن يضم حوالى ٣٠ دولة تشكل معظم قارة أوروبا فى عام ٢٠٠٠ وأصبح لها الاتحاد (١) برلمان (٢) تشريعات موحدة (٣) اتجاه لعملة نقدية موحدة (٤) مجموعات متكاملة من المنظمات الإقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والأمنية و العسكرية ... الخ ، وتزيد صلاحياتها ومسئولياتها احياناً على حساب بعض السيادة الوطنية للدول الأعضاء. وفى الإتحاد الأوروبى اليوم نجد سوق الدول الأعضاء سوقاً واحدة بمعنى أن هذه الاسواق كلها سوق مفتوحة ومتاحة لاى شركة فى اى دولة عضو دون حاجة لترخيص أو إجراء مسبق.

وفى امريكا الشمالية تكون تكتل النافتا فى ١٩٩٤ ليضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك كسوق واحدة كبيرة بمساحة ٥٠٠٠٠ ميل مربع تضم ٣٦٠ مليون نسمة . وفى آسيا ظهر تكتل جنوب شرق آسيا

فى ١٩٦٧ ليضم سبع دول تضم نمورا آسيوية(ASEAN) هى سنغافورة وماليزيا واندونسيا وتايلاند مع كل من الفيلبين وبروناى وفيتنام .

وفى افريقيا تكونت المنطقة التفضيلية لدول جنوب وشرق افريقيا (PTA) بعضوية ١٨ د ولة والتى تحولت الى سوق مشتركة فى ١٩٩٣ . وتكون المجمع الاقتصادى لغرب أفريقيا ليضم غانا ومالى ونيجيريا. ومجمع التنمية للجنوب الأفريقى ويضم عشرة من دول جنوب أفريقيا باستثناء بتسوانا.

ثم أبرمت معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى ١٩٩١ للتنسيق بين عدة تجمعات اقتصادية أفريقية فى منطقة تجارة حرة تتحول لاتحاد جمركى ثم سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨.

وفى امريكا الجنوبية تكونت سوق مشتركة (MIR-COSOR) فى أول ١٩٩٥ بعضوية البرازيل والارجنتين وباراجواى وتستعد دول أخرى مجاورة للانضمام .



إلا أن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأقواها أثراً هو منتدى التعاون الاقتصادى لدول شرق آسيا والمحيط الهادى والذى أنشئ عام ١٩٨٩ ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم بعضوية ١٨ دولة مطلة على حوض المحيط الهادى وموزعة على أربع قارات هى أمريكا الجنوبية والشمالية وآسيا وأستراليا. وتستهدف دول هذه التكتل إزالة جميع الحواجز الجمركية بينها بحلول عام ٢٠٢٠ مع حرية انتقال العمالة ورءوس الأموال والسلع وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.

هذا هو بعض ما نطمح إليه عندما ننادى بسوق عربية مشتركة فاعلة حاضرة وليست غائبة، سوق مشتركة لا تقوم بعواطف أو اتصالات شخصية سياسية بل بهياكل ونظم سياسية/ إقتصادية. وهذه هى المقومات التى نقترحها فى هذا الصدد:

١- إرادة سياسية عربية حاضرة ومنسجمة ترصد وتحلل المتغيرات العالمية والإقليمية وتوفر المتطلبات والمقومات التالية :

٢- مناخ استثمارى عربى جاذب يتضمن نظما ضريبية ميسرة وتشريعات واضحة محددة محدثة ونظام تقاض سريع وإجراءات وخدمات حكومية رشيقة ومبسطة، وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين فى كل بلد عربى.

٣- تشريعات ضريبية وجمركية توحد الإعفاءات والمزايا الممنوحة للمستثمرين فى كافة مجالات الاستثمار بما يوفر أجواء منافسة إيجابية متكافئة وعادلة فضلاً عن خفض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير .

٤- إنشاء أو تطوير صناديق وشركات لتأمين الصادرات العربية ضد مخاطر عدم الدفع وغيرها من المخاطر التجارية.

٥- تفعيل وزيادة نشاط دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وزيادة مواردها التى تقارب ٢٢٠ مليون دولار حالياً، لزيادة فاعليتها فى تأمين المستثمر والمصدر العربى إزاء المخاطر التجارية وغير التجارية، وبما يساعد على تدفق الاستثمارات والتجارة بين الدول العربية .

٦- تكوين وتحديث خريطة استثمارية عربية متكاملة تعرض الفرص الاستثمارية فى كل من قطاعات النشاط الاقتصادى (صناعة/ زراعة/ خدمات). خريطة لكل دولة عربية ولكل مجموعة إقليمية عربية وللدول العربية ككل. ويمكن أن يتعاون فى ذلك وزارات التجارة والصناعة واتحادات الغرف التجارية والصناعية العربية التى تمثل رجال الأعمال العرب. كذلك يساهم فى إعدادها بشكل خاص الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية، بحيث تستعين هذه الأطراف بالخبراء ورجال الأعمال العرب كل فى مجاله.

٧- دور متفاعل ومؤثر لرجال الأعمال العرب وذلك بتكوين ونقل رؤاهم وطموحاتهم عند صياغة أو تطوير التشريعات والنظم الخاصة بالاستثمار والتجارة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ذات العلاقة.

٨- يمكن بلورة هذا الدور من خلال منتدى أو مجلس رجال الأعمال العرب الذى ينعقد عليه الأمل فى تبادل رؤاهم والرؤى بينهم وبين حكوماتهم بما يعزز التفاعل بينهم وبين التوجيهات الحكومية بالدول العربية، لاسيما وأن هذه التوجيهات تميل الآن لزيادة مساحة إسهام القطاع الخاص فى خطط التنمية العربية.

٩- إنشاء نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة، مثل الجامعة العربية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة بالدول العربية، ورجال الأعمال العرب، واتحادات غرف التجارة والصناعة، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية. سيساعد هذا على التعريف المتجدد بإمكانيات وموارد ومزايا نسبية وتنافسية لدى كل دولة عربية. وهذا يسهم فى تعزيز اتجاهات التكامل بدلا من الازدواج والتكرار فى الأنشطة الإقتصادية العربية، وفى تعزيز الدور التفاوضى فى الشراء الخارجى سواء مارسته جهات حكومية عربية أو منظمات أعمال عربية.

كما تربط هذه الشبكة بين منظمات الجمارك العربية فتتبادل معلوماتها بشأن ممارسات غير مشروعة لتجار أجانب فى مجال الغش أو التهرب الجمركى والتحايل بتزوير فواتير ومستندات الشحن .

١٠- توحيد المواصفات القياسية فى مجال الصناعة بشكل خاص، بما يساعد على تيسير التبادل التجارى وإجراءات المعايرة والتقييس.

ومن الضرورى أن يدرك المديرون العرب أهمية استراتيجيات التحالف أو التحالف الاستراتيجى بين الشركات العربية العاملة فى ذات النشاط أو الصناعة ; وذلك بما يسهم فى تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية، وعموماً القدرات التنافسية فى الأسواق العالمية .

كذلك هناك أهمية كبيرة للدور الشعبى وشبه الرسمى لتكوين ودعم إرادة عربية داعمة للسوق العربية المشتركة. وهنا يبرز دور الصحافة فيما تفرده من مقالات وتحليلات وما يسطره كتاب الأعمدة الصحفية، وكذا دور برامج التوعية والتثقيف فى الإذاعة والتليفزيون ودور الأفلام السينمائية التسجيلية والدرامية، ودور النقابات المهنية والعمالية وغرف التجارة والصناعة العربية.

مرة أخرى ان الإرادة السياسية الحاضرة هى أهم المقومات اللازمة للبدء فى التخطيط والتنفيذ العمليين للسوق العربية المشتركة. وكل ما نطمع اليه الآن هو إنشاء منطقة حرة للتجارة العربية كخطوة أولى، بغض النظر عن الإختلافات فى الرؤى السياسية. وللتذكر أن الخلافات السياسية بين الاوروبين أو الآسيويين لم تمنع من تشكيلهم لتكتلات اقتصادية فاعلة. واننا كنا اسبق فى إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ بينما ولد الاتحاد الأوروبى جنيناً باسم السوق الأوروبية المشتركة باتفاقية روما فى عام ١٩٥٧، بل ان الدول العربية تتميز على غيرها اذ تجمعها وحدة الأمم والتاريخ واللغة والثقافة والدين والجوار الجغرافى والموارد الوفيرة المتكاملة. فإذا لم نحسن استغلال كل هذه المقومات الايجابية، وسيكون هذا مدهشاً ولاجيالنا من بعدنا، ولغيرنا أيضاً .



المصـدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ١ / ١٩٩٧

البعد الغائب في مضاعفات الأزمة العراقية

لاسوق عربية مشترك بدون العراق!

نصر نصار

لن أتردد في إعادة ما قيل سابقا مرات ومرات بشأن العنصر التآمري الدولي (الغربي) في توريط النظام العراقي عام ألف وتسعمائة وتسعين واستدراجه إلى عملية الكويت الحمقاء، واستثمار هذا الحادث الجلل في أكبر خطة لإرباك منظومة العلاقات العربية - العربية منذ كامب ديفيد، واعتبار الغزو العراقي للكويت مجرد حلقة أولى من سلسلة تم تصميمها سلفا لإحداث أسوأ وأعقد المضاعفات الناجمة عن هذه المحنة على صعيد العلاقات العربية والقوة الذاتية العربية، وقطف أكبر عدد من ثمارها الحلوة على صعيد المصالح الدولية الغربية.

تجسد ذلك كله في التردي الذي وصلت إليه العلاقات العربية الداخلية وانقسام العالم العربي بين موقفين رئيسيين بكل ما تفرع عن ذلك من توترات وأزمات جانبية لاعلاقة لها بالأزمة العراقية - الكويتية، وتجسد على بنوك عربية وخزائن دول عربية منذ ظهور البترول العربي حتى اليوم، ثمنا فادحا واستغلاليا بعمليات التجهيز لتحرير الكويت وحملة التحرير ذاتها وصفقات السلاح التي سبقت ورافقت وأعقبت هذه الفترة.

هذا كلام ربما يبدو قديما من وجهة نظر البعض، ولكن ما يثيره مرة أخرى وأخرى، بل ويجعله جديدا، هو أن الأمة العربية لم تشأ حتى الآن أن ترى الوضع الراهن على الوجه الصحيح، ولم تشأ أن تستخلص منه الدروس والعبر بعد أن هدأت فورة البركان وبردت الحمم والعبر التي دفع بها إلى الساحة العربية منذ انفجاره بغزو الكويت وحتى انتهاء عمليات التحرير التي تمت في إطار ما كان أشبه بملحمة مسرحية إغريقية فيها من استعراض القوى أكبر مما كان فيها من المتطلبات الفعلية للتحرير!

ولنكن صرحاء في القول بإن أطرافا عربية مباشرة في الأزمة لاتزال حتى هذه اللحظة — وستظل لفترة غير قصيرة قادمة - خاضعة لعوامل ضغط صريحة أحيانا ومستترة أحيانا أخرى لمواصلة التصدي لكل محاولات المصالحة العربية، وتقديم ذرائع وحجج فقدت مصداقيتها من فرط تكرارها إلى درجة الإملال. وكل هذه الذرائع تقع في دائرة «الأسرى الكويتيين» والتعويضات وتوثيق التزامات الحدود والاعتراف بالهوية القطرية للكويت وربما أيضا بتقديم فروض الطاعة والولاء والتماسات الغفران لكل من هبّ ودبّ!

وبصرف النظر عن الأبعاد السياسية للأزمة العراقية المستمرة إلا أن بيت القصيد في هذا المقام هو كيف نتعلم قراءة كشف حساب الأرباح والخسائر في أي وضع عربي أو شرق أوسطي. وبطريقة أكثر بساطة.. كيف نستوعب سلبيات البقاء في دائرة الأزمة وإيجابيات الخروج منها. وقبل ذلك كله كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة توافق عربي على إدارة الأزمات، صيغة تضع المصالح العربية العليا أمام أو فوق المصالح العربية الفردية.

ربما يعترض الكثيرون على أن تكون المصلحة القومية على حساب المصلحة القطرية. لكن الأمر لايجب أن ينظر إليه من هذه الزاوية المباشرة، فليس في الأمر تضحية بمصالح دولة أو تقديمها فدية لمصلحة الجماعة. إن المسألة ببساطة هي أنه لا وجود لتناقض جوهري بين تحقيق المصلحتين وإذا حدث تضارب حتمي في أي من جزئيات هذه المعادلة فإنه لابد من أن يرضخ الفرد لإرادة المجموع. إن هذه القاعدة ليست قاعدة تسلطية أو تعسفية بل هي مبدأ ديمقراطي أخذت به جميع النظم السياسية الغربية المتقدمة بدءا من لوائح الانتخابات المحلية وانتهاء باقتراعات النظم الدولية. وذلك أن البديل الوحيد لفرض هذا المبدأ من شأنه أن يعطل حركة الحياة السياسية والنيابية بل ويعطل ديناميكية العلاقات الإقليمية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣/ ١/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدولية.

ثار في ذهني كل ذلك وأنا أتابع ما نشر مؤخرا من تصريحات ومقالات حول السوق العربية المشتركة. وقد تملكتني الدهشة من جراة الفصل بين الوضع السياسي العربي وأزمة العلاقات العربية ــ العربية التي لاتزال تعطل انعقاد مؤتمر قمة دوري، وطموح الأمة العربية إلى ريجاد كيان اقتصادي وتجاري مشترك أو موحد يبدأ من سوق عربية مشتركة.

إن القضية ليست هي مجرد أن يكون العراق جزءا أصيلا من هذه المنظومة على الصعيد الفعلي لا النظري، ولا هي مجرد أن يدخل العراق فيها اسما على ورق، ولكن أبعد من ذلك بكثير.. الجوهر في القضية هو أنه لايمكن للعراق أن يكون طرفا أصيلا في أي كيان اقتصادي عربي موحد بحالته الاقتصادية المتردية في الوقت الراهن. وفي الوقت نفسه لايمكن أن يكون هناك مثل هذا الكيان في أي صيغة من صيغه بدون العراق، سواء أكان ضعيفا أو قويا. هذه هي الحقيقة التي يجب أن نضعها أمامنا بكل شجاعة وبكل واقعية.

ماذا يعني هذا القول؟.. ما يعنيه هو أن ندرك الآن ـ بعد أن عجزنا ـ أو رفضنا ـ عن رؤية «البعد الغائب في الأزمة العراقية»، وهو البعد الاقتصادي. أننا هنا لانتحدث فقط عن أزمة الاقتصاد العراقي فقط، ولكننا نتحدث عن الآثار الخطيرة التي تلقى بها هذه الأزمة على الاقتصادي العربي ككل. إن العراق ـ قبل محنة الغزو الكويتي ـ

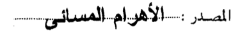
كان قوة اقتصادية كبيرة جدا.. وكانت قوته تلك تمثل رصيدا عظيما للاقتصاد العربي ككل. وهنا مفتاح حل أو فهم القضية برمتها. ان تحقيق المصالحة العربية وإنهاء جميع مضاعفات الأزمة العراقية أولا على صعيد العلاقات العراقية ـ الكويتية، وثانيا على صعيد العلاقات العربية ـ العربية، شرط لابد منه ومدخل حتمي لإعادة التوازن المفقود لخارطة الاقتصاد العربي كله.

وإذا لم تتحرك الجامعة العربية في هذا الاتجاه بكل قواها وجهودها المكثفة الدءوبة وبكل ما تمتلكه من علاقات مع الأطراف العربية، فإن الحديث عن أي شكل من أشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك سيظل لغوا لامعنى له، وجهدا ينتمي إلى الشعارات الجوفاء التي تخدر الفعل العربي وتعطل حركته.

المؤامرة الدولية مستمرة، ولم يعد هناك ما يجبرنا أو يغرينا لكي نبتلع الطعم المعلق في سنارات الصيد.



المصدر : الأهرام المسائى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١/ ١/ ١٩٩٧

قضية قديمة تنطلق من القاهرة :

السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانيين العرب

علم المحرر البرلمانى «للأهرام المسائى» ان الرسالة التى بعث بها الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلمانى الدولى والسيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبنانى الى الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى العربى والخاصة بطلب عقد الدورة العادية لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى ومؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى القادم المقرر عقده بالقاهرة فى منتصف شهر مايو القادم تتم حاليا دراستها.

وهذه الرسالة تتضمن محورا رئيسيا هو ان يكون الموضوع الرئيسى الذى تدور حوله هذه الاجتماعات بحث الرؤية البرلمانية لانتشار السوق العربية المشتركة وقد جاءت هذه الرسالة بعد تصريحات الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية والخاصة بدراسة إنشاء سوق عربية مشتركة وأن الرئيس حسنى مبارك سوف يقوم بإرسال مشروع هذه السوق الى رؤساء وملوك وقادة الدول فى العالم العربى ولعل إتفاق الدكتور فتحى سرور والسيد نبيه برى على ان يسبق عقد المؤتمر البرلمانى العربى اجتماع لرؤساء لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والاقتصادية بالمجالس البرلمانية بمقر الاتحاد البرلمانى العربى فى دمشق جعلنى التقى مع رؤساء هذه اللجان بمجلس الشعب للتعرف على الرؤية البرلمانية حول هذه السوق.

واكد رؤساء اللجان ان الاتفاق الذى تم بين د. سرور وبرى بشأن السوق العربية المشتركة وفى ضوء توجيهات الرئيس حسنى مبارك يعتبر خطوة ايجابية فعالة على طريق التعاون العربى واوضحوا ان هذه القضية قد تأخرت كثيرا.

واشاروا الى ان البرلمانات العربية سوف تعطى إهتماما كبيرا لهذه القضية لمواجهة التحديات التى تتعرض لها الأمة العربية فى ظل الكيانات العالمية.

وقال رؤساء اللجان البرلمانية الثلاث بمجلس الشعب إن إنشاء السوق العربية المشتركة ليس وليد اليوم، ولكن المطلوب فى هذه المرحلة هو الإسراع، واتخاذ الخطوات التنفيذية الجادة لإنشاء هذه السوق.

وأكد الدكتور طلبة عويضة رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب أن المرحلتين الحالية والقادمة تتطلبان تحركا برلمانيا عربيا على أعلى مستوى للإسراع فى إنشاء هذه السوق العربية المشتركة خاصة فى ظل التكتلات العالمية وإتفاقية الجات.

وقال د. عويضة إن لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب سوف توجه الدعوة وذلك بعد أن تم الاتفاق مع الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الى جميع السفراء والمندوبين الدائمين بجامعة الدول العربية لمناقشة كل القضايا التى تهم الامة العربية وفى مقدمتها السوق العربية المشتركة.

وأشار الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات العربية بمجلس الشعب الى أن التعاون العربى - العربى فى المجال الاقتصادى والتنسيق السياسى أصبح أمرا ضروريا وحتميا لأنه الوسيلة الوحيدة ليكون للدول العربية دورها الفعال على الساحة العالمية ولمواجهة التحديات الاقليمية والدولية المتلاحقة.

وقال : إن إنشاء السوق العربية المشتركة قد تأخر كثيرا بسبب العوامل السياسية مؤكدا ان البرلمانيين العرب كممثلين لشعوبهم سوف يكون لهم دورهم الفعال نحو هذه القضية.

وقال د. عبد اللاه : إن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب سوف تجرى خلال المرحلة القادمة اتصالات مكثفة مع جميع لجان العلاقات الخارجية فى البرلمانات العربية لوضع رؤية شاملة حول هذه القضية.

ومن جانبه اكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب أن التحدى القائم الآن والعلاقات العربية - الاسرائيلية يحتمان ضرورة تكاتف الجهود العربية موضحا ان انشاء السوق العربية المشتركة يمكن ان يكون صيغة فعالة للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية لمواجهة التحدى الاسرائيلى.

وأكد ان اى تعاون فى المنطقة لا يغنى ابدا عن التعاون العربى - العربى موضحا ان مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك تعطى اهمية كبيرة للتعاون العربى.

وأوضح أن البرلمانات العربية هى الواجهة الشعبية التى تستطيع ان تقوم بدور فعال فى سن التشريعات، وحث الحكومات على الاسراع فى إنشاء السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور السعيد : إن مناقشة هذه القضية فى المؤتمر البرلمانى العربى القادم خطوة ايجابية فعالة لوضع رؤية لإنشاء هذه السوق.

وفى النهاية يمكن القول بأن الواقع والتاريخ يؤكدان دائما إن البداية الحقيقية لأى قضية عربية تبدأ اولى خطواتها من القاهرة وماهى قضية إنشاء السوق العربية المشتركة رغم انها قضية قديمة الا ان بداية ظهورها الحقيقى مرة أخرى تبدأ من القاهرة

حامد محمد حامد



مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى فى يونيو القادم

اتصالات مكثفة للمنتدى الاقتصادى العربى فى دافوس

يجرى «المنتدى الاقتصادى العربى» حاليا اتصالات واسعة لدراسة أنسب وقت يلائم عقد «مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى» الذى يجمع بين الحكوميين والقطاع الخاص بهدف إحياء وتنمية المشروع الاقتصادى العربى بما يعود نفعا ومصلحة وخيرا على كل مواطن وكل بلد عربى وعلى الأمة العربية كلها فى عصر يتعاظم فيه دور الاقتصاد وتبرز على خريطته التكتلات والأقاليم الاقتصادية.

وكانت ندوة «الأهرام» قد انعقدت تحت عنوان «الاقتصاد.. من أجل مستقبل عربى» فى ١٢ أكتوبر الماضى، بمشاركة مائة من المفكرين ورجال الاقتصاد العرب وعدد من الوزراء والمسئولين فى مقدمتهم الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث تدارسوا الأوضاع الاقتصادية الحالية والمحتملة، وصدر عن الندوة فى ختام أعمالها بيان هام، كما جرى خلالها تأسيس «المنتدى الاقتصادى العربى» ليكون مركز التفكير الاقتصادى الاستراتيجى لكل الأمة العربية وقد بدأت خطوات عملية بالفعل لتأسيس المنتدى، وخلال الأسبوع الماضى، وقع محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام بصفته أمينا عاما للمنتدى عقد انتفاع مع رجل الأعمال الكويتى ناصر على النقى الذى قرر مع شقيقه محمد على النقى تخصيص شقتين فى إحدى عمارات شارع الهرم لتكونا مقرا للمنتدى بدون مقابل إيمانا بالفكرة والهدف.. ويجرى الآن تجهيز وإعداد المقر، وفى نفس الوقت يبحث المنتدى انشاء مقر يحتوى على كل الامكانيات فى مدينة العبور بحيث يضم قاعة للمؤتمرات والحفلات وأخرى للندوات، ومراكز للمعلومات والأنشطة المختلفة.

وتطبيقا لهدف المنتدى، الذى نص عليه نظامه الأساسى، والذى يقول بالدعوة إلى مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى، يعقد سنويا، وفور الاعلان عن هذا بدأت إتصالات حكومية، ومن القطاع الخاص، بالمنتدى للمشاركة فى عقد هذا المؤتمر، وكان قد أعلن أن موعده سيكون فى سبتمبر إلا أن آراء رأت بأهمية عقده فى يونيو القادم، أى قبل المؤتمر الشرق أوسطى المقرر عقده فى نوفمبر القادم بالدوحة، لسببين أساسيين..

أولهما : نفى الصلة بينه وبين مؤتمر الدوحة.. وثانيهما : أن ينسق العرب فيما بينهم ويحددون خطاهم المستقبلية قبل المشاركة فى المؤتمر الشرق أوسطى.

وتعكف لجنة الآن على اعداد الموضوعات التى ستطرح على مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى، بحيث لا يتحول الى مناقشات نظرية تنتهى بتوصيات، وانما يسلك طريقا عمليا بحيث تنتج عن المؤتمر مشروعات وخطوات عملية يبدأ تنفيذها فورا لتنمية الاقتصاد العربى فى مجالات متعددة.

وقد انضم الى المنتدى السيد عبد الرحمن العتيقى، وهو أحد رواد العمل العام فى الكويت، وتولى المناصب الوزارية (الخارجية - المالية - البترول) أكثر من مرة، وهو الآن مستشار بارز فى الديوان الأميرى كما يتولى رئاسة عدد من البنوك والشركات الكويتية والمشتركة.

وانضم الى المنتدى أيضا السيد على الشرفا.. رئيس مجموعة الشرقية الاقتصادية وعدد من الشركات، وكان حتى وقت قصير، مديرا الديوان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة..

وانضم إلى المنتدى كذلك، الدكتور عبد الوهاب الحداد مدير البحوث والدراسات بوزارة الاقتصاد فى دولة اليمن..

هذا وسيعقد المنتدى مؤتمرا عقب عيد الفطر لمناقشة خطواته القادمة.

ومن ناحية أخرى، قرر المنتدى إجراء اتصالات دولية بمناسبة عقد اجتماعات المنتدى الاقتصادى الدولى التى بدأت فى دافوس بسويسرا أمس، والتى سيتحدث أمامها اليوم الرئيس حسنى مبارك.. اذ سيشارك فى المنتدى رجل الأعمال الكويتى محمد على النقى - عضو الهيئة الاستشارية والتأسيسية للمنتدى - وهو مكلف رسميا من المنتدى الاقتصادى العربى بإجراء اتصالات دولية، مع الوفود العربية والأجنبية والمنظمات والمنتديات المماثلة للتعريف بالمنتدى وبحث أوجه التعاون بما يحقق المصلحة العربية



نائب رئيس الوزراء المصري السابق للشؤون الاقتصادية لـ«الحياة»:

السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الأساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية

□ ابو ظبي -
من شفيق الاسدي:

■ دعا الدكتور حسن عباس زكي نائب رئيس الوزراء المصري السابق للشؤون الاقتصادية واحد مؤسسي السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ الى احياء هذه السوق. وقال انها تشكل المدخل الاساسي لاقامة تعاون وتكتل اقتصادي عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال ان التحرك العربي نحو تنشيط هذه السوق وتفعيلها واجب وضرورة لتوسيع السوق امام خطط التنمية في اي دولة عربية ولتنشيط الاستثمارات وعوامل الانتاج الأخرى، ومدخلاً نحو عودة جزء من الأموال العربية المهاجرة الى الدول العربية بدل تعرضها للتاكل نتيجة التضخم والمصادرة والتجميد.

واضاف زكي في لقاء اجرته معه «الحياة»، ان السوق العربية المشتركة بدات عام ١٩٦٥ وكان عدد الدول المشاركة فيها اربع دول، هي مصر وسورية والعراق والأردن ثم انضمت اليها بعد ذلك ليبيا واليمن وموريتانيا، وحققت نجاحاً كبيراً إذ ارتفع حجم التجارة بين هذه الدول من ٩٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥.

واشار الى ان السوق العربية المشتركة هي هدف الغرض منه الوصول الى التكامل الاقتصادي، ويبدأ بزيادة حجم التجارة بين الدول العربية عن طريق التوسع في التعاون التجاري واقامة المعارض وتخفيض الجمارك على السلع وانشاء مناطق حرة، واقامة اتحاد جمركي.

واضاف ان قيام السوق يساعد الدول على زيادة التصنيع الذي يحتاج الى سوق كبيرة، التي تؤدي بدورها الى زيادة التنمية والاستثمارات بين الدول العربية.

ولفت الى انه ما لم يتبسع الانتاج في الدول العربية مع انشاء صناعات جديدة والتوسع الزراعي والسياحي فإن السوق ستظل محصورة في دائرة ضيقة.

وأكد ان الفرص الآن مواتية لتنشيط السوق العربية المشتركة خصوصاً بدء معظم الدول العربية في عملية التخصيص وزيادة دور القطاع الخاص في عملية الانتاج وسعي كثير من الدول العربية الى ازالة الحواجز التجارية فيما بينها.

وشدد زكي الذي يرأس «الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة» و«بنك الشركة العربية الدولية» على ان الحديث عن قيام سوق شرق اوسطية يجب ان يسبقه سياسياً تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط خصوصاً على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية.

كما شدد على قيام السوق العربية المشتركة قبل الحديث عن السوق الشرق اوسطية لانها سوق بين امة واحدة لها مصالح مشتركة ويجب ان تكون لها الاولوية.

وقال ان مؤتمر القمة الاقتصادية العام الماضي في القاهرة كان من انجح المؤتمرات، مشيراً الى ان هذا المؤتمر تمكن من جذب الاهتمام العالمي نحو اقامة المشاريع والاستثمارات في مصر والدول العربية الاخرى.

واضاف أن من نتائج هذا المؤتمر طرح مشاريع في مصر تتجاوز قيمتها ٤٠ بليون دولار وجرت حولها دراسات جدوى ومناقشات تركزت حول دعم الصناعات القائمة او انشاء صناعات جديدة في مصر مثل صناعة الالومنيوم والاسمنت والغاز والزجاج والبتروكيماويات، مؤكداً انه تم فعلاً التعاقد على بعض المشاريع بقيمة ثلاثة بلايين دولار خلال المؤتمر، فيما بدأت اتصالات مع مصر لانشاء مشاريع اخرى في المجالات الصناعية والسياحية.

ولفت الى ان مؤسسات دولية اجرت تقويماً للوضع الاقتصادي والمالي في مصر، وأكدت قدرتها على سداد ديونها وامتصاص الأموال وتحويلها الى مشاريع بادارة ناجحة وكفاءة عالية، اضافة الى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل النمو بما يزيد على معدل نمو السكان.

واشار في هذا الصدد الى ان معدل التضخم في مصر انخفض من ٢٠ الى سبعة في المئة وعجز الموازنة من ٢٥ الى ١,٥ في المئة مع مؤشرات الى حدوث توازن في الموازنة هذه السنة فيما انقلب عجز ميزان المدفوعات الى فائض للمرة الاولى.

ولفت زكي وهو عضو في مجمع البحوث الاسلامي في الأزهر ورئيس المركز العالمي للتوثيق والتربية الاسلامية الى وجود مؤشرات على قيام تعاون اقتصادي اسلامي وإنشاء سوق اسلامية.

وقال: «ان المشكلة في التعاون الاسلامي هي اننا ورثنا انظمة اقتصادية غربية والخروج منها يحتاج الى وقت، والضرورات تبيح الخطورات ولكن ليس معنى ذلك ان نعيش على المحظورات ويتعين علينا التخلص من الأنظمة الغربية بالتدرج.

واضاف اننا بدأنا بالمصارف الاسلامية التي يزيد رأس مالها العامل حالياً على ١٥ بليون دولار تشكل نحو اثنين في المئة من رأس مال النظام المصرفي العالمي.

ولفت الى ان النظام الاقتصادي الاسلامي واسع وغني ويستطيع التعامل مع المعطيات الاقتصادية العالمية من خلال عمليات المرابحة والمشاركة والمضاربة التي تصب كلها في عملية التنمية.



وشدد على ان المصارف الاسلامية لا يمكن ان تتعرض للافلاس لأنها تقوم في استخدام أموالها على الاستثمار في مشاريع متنوعة. وقال ان هذه المصارف استطاعت ان تحقق نجاحاً لافتاً بدليل ان المصارف الغربية اخذت بهذه التجربة وانشأت اقساماً أموالاً اسلامية فيها.

واشار الى ان انشاء سوق عربية مشتركة يمكن ان يشكل نواة لقيام سوق اسلامية بانضمام الدول الاسلامية بشكل تدريجي اليها، لافتاً الى وجود محاولات لانشاء سوق اسلامية من خلال تشجيع قيام مناطق حرة بين الدول الاسلامية ومناطق ترانزيت فيما بينها.

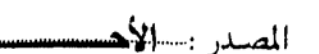
وأكد ان البنوك الاسلامية بدأت خطوات مهمة في توسيع حجم التجارة بين الدول الاسلامية من خلال عمليات تمويل التجارة بين هذه الدول بتكاليف معقولة وانشاء قاعدة معلومات اقتصادية وتجارية بين الدول الاسلامية.

ونوه زكي الذي عمل في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات مستشاراً اقتصادياً لرئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومديراً عاماً لصندوق ابو ظبي للتنمية بالتطور الاقتصادي والتجاري الذي حققته دولة الامارات خلال الفترة الماضية.

وقال ان الامارات اليوم تمتلك قوانين وتشريعات اقتصادية وتجارية واستثمارية منفتحة تمثل خلاصة تجارب الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية تؤهلها لان تكون احد المراكز الاقتصادية والتجارية العالمية على غرار هونغ كونغ وسنغافورة.

وأضاف زكي الذي يشغل حالياً عدة مناصب في مصارف ومؤسسات مصرية وعربية واسلامية ان الامارات تمكنت من تنويع اقتصادها بعد ان كانت تعتمد على النفط الخام وحققت زيادة في تنوع عوامل الانتاج وانشاء خدمات متطورة تحقق الرفاهية لشعبها.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/٣/١٩٩٧

الاقتصاديون العرب :

السوق العربية المشتركة ضرورة لإحياء المشروع القومى

اوصى فريق من الخبراء الاقتصاديين العرب استعان بهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع تقرير حول العمل الاقتصادى العربى حتى عام ٢٠٠٥ بايجاد اطار تنظيمى لمنطقة التجارة العربية الحرة التى يجرى الدعوة لاقامتها كنواة للسوق العربية المشتركة وذلك فى صورة بروتوكول تنفيذى لضمان الالتزام به.

ويشتمل هذا البروتوكول على خطة عمل وجدول زمنى واحكام فنيه مساندة للتنفيذ واليات دقيقة وفعالة للمتابعة.

واعتبر فريق الخبراء الاقتصاديين العرب ان اصدار هذا البروتوكول هو من صلاحيات مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية دون الحاجة الى احداث تعديلات فى الوثائق القانونية التى سبق اصدارها بشان المنطقة الحرة وهى القرار رقم ١٧ المنشىء للسوق العربية المشتركة واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ولاسيما ان منظمة التجارة العالمية قد اجازت احكام المادة ٣٤ من اتفاقية الجات التى تقضى باقامة تكتلات اقتصادية تشارك فيها دول اعضاء فى الجات ويرى الفريق الذى يضم مجموعة من كبار الخبراء الاقتصاديين العرب الاكاديميين والممارسين ذوى الخبرة الرفيعة من عدة دول عربية بصفتهم الشخصية والعلمية بالاضافة الى الامين العام للمجلس الدكتور حسن ابراهيم ان قيام مشروع المنطقة الحرة يمكن ان يستوعب الاتفاقيات الثنائية وشبه الاقليمية باسلوب التنسيق ثم الاندماج بما يجعلهما سندا للمشروع وعاملين معجلين لتنفيذه وليسا معوقين له وذلك بان تدخل الدولة المعنية باى من هذه الاتفاقيات فى المشروع لتبدا خطوات لتحرير التجارة فى اطاره من حيث انتهت فى اتفاقياتها الاخرى.

كما يرى فريق الخبراء الاقتصاديين العرب ان تحرير وتنمية التجارة العربية البينية يمكن ان يكون مدخلا هاما بل وحجر الزاوية فى احياءحركة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى برمته وذلك استنادا الى ان التجارة هى النمو الاقتصادى وقاطرة الاستثمار.

وسوف ينتج عن تحرير ونمو معدلات التجارة العربية نشاطات اقتصادية بنيوية وانتاجية متتابعة وجذب للاستثمار العربى والاجنبى حيث ان قرارات اقامة المشروعات الانتاجية انما ترتكز على حجم السوق المحتملة لتسويق منتجاتها.

ويؤكد الخبراء انه لن تلبث اثار ذلك التطور ان تنتشر فى جميع القطاعات الاقتصادية وتنعكس ايجابيا على الاقتصاديات القطرية والقومية كما اكد بعض الخبراء من المشاركين فى وضع التقرير على جانب هام من جوانب التجارة والانتاج فى ان واحد وهو انشاء المجالس السلعية التى تكون موازية للاتحادات النوعية والتى يمكن ان ترتكز على تنسيق تجارة وانتاج السلع الزراعية والمواد الخام وتنمية اسواقها وتحرير وتطوير تسويقها عربيا ودوليا والدفاع عن اسعارها وتطوير تقنيات انتاجها وتويعها ورحب فريق الخبراء بالاقتراحات المقدمة من الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية حول انشاء شركات عربية مشتركة قابضة كبرى فى مجالات التسويق والتعبئة والتغليف لما سوف يترتب عليها من توفير قوة دفع كبيرة للتجارة العربية البينية والخارجية.

واعرب تقرير فريق الخبراء العرب عن ادراكه ان امال بناء تكتل اقتصادى عربى وبلوغ اهدافه ترتهن الى حد بعيد بتحقيق سلسلة من المتطلبات

والخطوات والاجراءات اولها توافر درجة كافية من العزم السياسى لدى الحكومات بالقدر الذى يفتح الطريق امام انطلاق المشروع العربى القومى للتكتل الاقتصادى ويوفر روح الالتزام والجدية للقرار العربى المشترك.

وثانى هذه الخطوات والاجراءات استخدام الاليات التنفيذية المتعارف عليها عالميا وموضوعيا لبناء هذا التكتل عن طريق خطوات متتابعة ومترابطة تبدا باقامة المنطقة الحرة مرورا بالاتحاد الجمركى والسوق المشتركة وصولا الى الاتحاد الاقتصادى فى نهاية المطاف الذى يمثل ذروة التكامل الاقتصادى.

وثالثها ان تحقيق هذه الاليات والاهداف التكاملية انما يتطلب بالضرورة ان يتغم بالتدابير التنموية للمفهوم المعاصر الذى يؤكد على التنمية المتواصلة واهمية واستمرار دور



الدولة فى عمليات التنمية ودعم التوجه نحو التكتل الاقتصادى العربى وبالاخص لتهيئة المناخ الملائم للسير فى المداخل التنموية التكاملية وهى مدخل المشروعات المشتركة فى مجالات الانتاج والتصدير والخدمات ومدخل الاتحادات النوعية العربية المتخصصة ومدخل الاتفاقيات الجماعية لتنمية التجارة وانتقال العمالة وحفز الاستثمار.

وذكر التقرير ان رابع هذه المتطلبات والخطوات نحو بناء اقتصادى عربى هي توفير اجراءات وخدمات مساندة مستحدثة تتلاءم وتتناغم مع التطورات المعاصرة.

ويتركز ذلك فى ايجاد انظمة وقواعد معلومات فنية واحصائية والكشف عن فرص الاستثمار وتيسير الاجراءات التى يتطلبها على الصعيد القطرى وتوفير الحوافز التشجيعية المختلفة لاستقطاب راس المال العربى الى هذه الفرص وتطوير وسائل اعلام قادرة على مخاطبة الجمهور العربى واقناعه باهمية ونوعية التكتل الاقتصادى ودور المؤسسات العربية القومية واختصاصاتها ووظائفها ومنجزاتها.

كما يتركز فى التاكيد على الدور الهام الذى يمكن ان تلعبه البرلمانات العربية والمنظمات العربية المشتركة غير الحكومية والافادة من الاتحادات المهنية والعلمية والنقابية وغيرها من تنظيمات المجتمع المدنى العربى المعنية وادماج الاتحادات النوعية العربية المتخصصة والغرف التجارية والصناعية والزراعية ومنظمات المستثمرين ورجال الاعمال فى العمل الاقتصادى العربى المشترك من خلال اليات تنظيمية ملائمة تضمن التفاعل بين مصالح هذه الفئات فى اطار تعظيم المصالح العربية المشتركة

لماذا تعثر التعاون الاقتصادى العربى؟

غياب الارادة السياسية أم تعارض المصالح القطرية.. أم أسباب أخرى هى التى أدت إلى تعثر قيام السوق العربية المشتركة على مدى الاربعين عاما الماضية منذ قرار الجامعة العربية بإنشاء السوق.. وهل المطلوب تعاون أم تكامل اقتصادى.. تعددت الاراء فى ندوة السوق العربية المشتركة التى نظمتها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق برئاسة على نجم رئيس الجمعية ورئيس بنك الدلتا.. وشارك فى طرح الافكار والاراء سفراء عرب وخبراء اقتصاديون ورجال أعمال من القطاعين العام والخاص و الاكاديميين.

سالم وهبى



د. حسن ابراهيم :

لابد ان نستأنف الخطوات من حيث انتهينا

أشار د. حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة العربية إلى أن مجلس جامعة الدول العربية أقر فى عام ١٩٥٧ إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وفى عام ١٩٦٤ أنشيء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأقر إتفاقية للسوق العربية المشتركة وسارت التجربة تبعا للاصول العلمية حتى منتصف السبعينات وركزت فى بداية الأمر على تحرير التجارة بهدف قيام منطقة تجارة حره على مراحل.. وكان يجب فى البداية تعزيز البنية التحتية فى الخمسينات والستينات لزيادة الانتاج السلعى وتمت بعض الاجراءات لاقامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية وإنشاء ٤ شركات قابضة واتحادات نوعية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

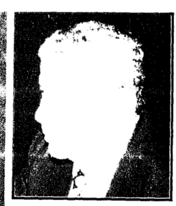
متخصصة فى مختلف المجالات لتعزيز المدخل التبادلى والانتاجى.. وتعثرت أيضا التجربة لظروف اخرى منها اننا كنا دولا تابعة فى اقتصادها وهناك مشكلات محلية فى طبيعة الانظمة والاقتصاد الموجه.. فكانت هناك أسباب موضوعية وطارئة أدت إلى وضع عقبات أمام تطبيق احكام السوق.. ونحاول منذ سنوات أن ننطلق مجددا من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص وهناك أصوات تسعى إلى تفعيل الاليات على ضوء المعطيات الجديدة وكلنا نتطلع إلى الارادة السياسية لاداء دورها بفاعلية أكثر.. ولدينا حاليا مجموعة السوق العربية التى تضم ٧ دول هى مصر وسوريا والعراق والاردن واليمن وليبيا وموريتانيا وهناك محاولات لضم فلسطين والسودان وآملنا أن نتجه إلى الامارات والصومال ووصلت الدول السبع إلى منطقة تجارة حرة وهدفنا تفعيل السوق لتنتقل إلى الاتحاد الجمركى ثم السوق العربية.. والقمة العربية دعت إلى منطقة تجارة حرة كبرى ودعوة الرئيس مبارك أشارت إلى سوق عربية مشتركة بمفهوم أوسع من منطقة التجارة الحرة.. والسوق لايمكن تحقيقه إلا على مراحل متدرجة هى أن نستأنف الخطوات من حيث انتهينا وعلينا أن نحاول اختصار الوقت والتوجه إلى تكتل اقتصادى.

القفز على المراحل

تساءل على نجم هل لابد أن نسير على نفس النمط الذى سارت عليه التجارب السابقة وهى منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركى أم يمكن ان نتسفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية الاخرى مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا وأن نقفز إلى أخر مرحلة بدلا من الانتظار ٣٠ عاما للوصول إلى السوق المشتركة.. أيضا نحن مرغمون على تخفيض الجمارك وتحرير التجارة بعد إنضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فهل يسهل ذلك

قيام تكتل عربى.. وأخيرا أرى من تجاربنا السابقة انه كانت هناك اتفاقات مع العراق والوحدة مع ليبيا وغيرها وبذلنا جهودا كبيرة ولكننا لم نجد نتيجة بسبب غياب الارادة السياسية فهل لاتزال الارادة السياسية غير مؤهلة لقيام سوق عربية مشتركة أم أنها جاهزة لتقبل هذه السوق.. فنحن أكثر احتياجا لانشاء السوق اكثر من أى وقت مضى.

تصور عربى



على نجم :

علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ونحتاج للتعاون الان

قال د. حسن ابراهيم ٠ . هناك أشكال مختلفة للتعاون من الناحية العلمية وعندما يبدأ العمل لابد ان نضع أساسا وقاعدة وأن يحدد الخبراء الطريق وتحصين الواقع العربى بشىء ما وأن نضع التصور الذى يلاءمنا.. والارادة السياسية هى التى قادت العمل العربى المشترك وكان المد العربى واضح وهناك سياسة تقود العمل والجماهير.

المعرفة والتكنولوجيا

التكتلات بدأت بزيادة القدرات التكنولوجية - كما قال د. مختار هلودة -و«الاسيان» مثلا بزعامة اليابان بدأت فى زيادة المعرفة والتكنولوجيا وكذلك أوروبا بدأت التكتلات بمشروعات علمية وفنية ولم تبدأ بالتجارة فلماذا نبدأ نحن من النهاية ونركز على التبادل التجارى.. فالمفاهيم شىء وان نجعلها تعمل هذا شىء آخر وعلينا أن نوضح ركائز الوحدة الاقتصادية العربية.

الارادة السياسية

غياب الارادة السياسية العربية هو سبب تعثر السوق العربية المشتركة - كما يقول السفير السورى فى مصر عيسى درويش وقال ان هناك ١١ دولة تنتسب إلى مجلس الوحدة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصادية فلماذا لانحييه ونفعله بعد أن اضطر فى وقت من الاوقات لبيع مركزه فى عمان لتسوية مرتبات العاملين به.. وفى عام ١٩٨١ أقرت جامعة الدول العربية اتفاقية للتبادل التجارى بين الدول العربية وظلت الاتفاقية ١٥ سنة حتى تم تصديق المجالس التشريعية بالدول العربية على تلك الاتفاقية فى عام ١٩٩٦ ولم يوقع على الاتفاقية سوى ١٥ دولة من بين ٢٢ دولة اعضاء بالجامعة.. وفى حالة غياب الارادة السياسية ربما تحتاج المجالس التشريعية إلى ١٠ سنوات أخرى للوصول إلى منطقة تجارة حرة.. ولكن بمساعى بعض المثقفين العرب هناك تفعيل لنسرع بهذه الخطوات وبالفعل اتفق د. احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى مع رئيس مجلس النواب اللبنانى اثناء زيارته لمصر على طرح الموضوع على المجالس التشريعية لتسبق الحكومات واعتقد أن الرئيس حسنى مبارك هو الذى وجه إلى هذا الاجراء.

النقطة الثانية هى انه لايمكن قيام سوق تجارية حرة إلا إذا كان لدى الدول استعداد للتنازل عن جزء من السيادة لان تضخيم الذات العربية يؤثر علينا، وعلينا أن ندرك ان الاقتصاد الاحادى الذى يعتمد على البترول سينتهى لأن النفط عمره محدود وارادته فى يد الاخرين وتحول سوق النفط من سوق منتجين إلى سوق مشترين.. وعلينا أن نقتنع بالتنازل عن جزء من السيادة لاقامة منطقة تجارة حرة حتى وان حققت خسارة فى مرحلة من المراحل للدولة إلا أنها فى المدى الطويل ستستقيم الامور وتكون الارباح أكبر.. وللخروج من هذه الدائرة الضيقة وحتى لايصبح العرب على هامش التاريخ علينا أولا: خلق الوعى المؤسسى المبنى على قيام مؤسسات علمية..

السفير عيسى درويش

غياب الارادة السياسية سبب تعثر السوق العربية

م. محمد عبد الوهاب :

الامكانات الانتاجية للدول العربية متوازية وليست متكاملة

وثانيا: علينا أن ندرك أن هناك اختلافات فى الاقتصادات وانه لايمكن ان نحقق المساواة بين عشية وضحاها ولابد أن تكون الظروف مهيأة لقيام تعاون بين مجموعة من الدولفأوروبا لم



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

د. مختار هلودة :

التكتلات بدأت بالمشروعات العلمية ونحن نبدأ بالتجارة

تحقق الوحدة دفعة واحدة بل بدأت بدول البينولوكس ثم مراحل متعددة.. وعلينا أن نضع رؤية مستقبلية ونخلق الوعى الجماهيرى والسياسى والتشريعى بأهمية التعاون العربى والا تقف الحصيلة المالية للجمارك كعقبة أمام تحقيق ذلك.

قطاعات محددة للتعاون

شرح د. أسامة عبدالوهاب رئيس شركة النصر للمسبوكات تجربة شركته فقال اننا نتعامل مع دول عربية واجنبية عديدة فى التصدير ومن الممارسة أجد أن الدول العربية لاترحب بنا بينما فى الدول الاوربية نجد ترحيبا ولا أجد حربا إلا من المنافس الاوروبى بينما فى الدول العربية لاتوجد منافسة ولكن عدم الترحيب سببه عدم الشعور بوجود مصلحة مشتركة وعلينا أن نخلق هذا الاحساس.

واقترح د. اسامة عبدالوهاب أن نحدد قطاعا للتعاون مثل التشييد مثلا وعلى القيادة السياسية العربية أن توجه الى عدم استخدام إلا ما هو عربى فى قطاع التشييد.. ايضا يمكن اختيار قطاع تتوفر له الصناعات المغذية مثل صناعة السيارات أو الالكترونيات يمكن أن تكون قاعدة للمصالح المشتركة.

اشراك رجال الاعمال

د. صبرى عجلان اقترح مشاركة رجال الاعمال فى وضع سياسة التعاون الاقتصادى وقال أن رجال الاعمال أصبح لهم فكر خاص ولم تعد الحكومات هى التى تقود وحدها القاطرة وتضع السياسات بل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧



د. اسامة عبد الوهاب : الدول العربية لاترحب بنا لعدم الشعور بوجود مصلحة مشتركة .. وعلينا أن نختار قطاع لنبدأ به التعاون

رجال الاعمال يدفعون تلك القاطرة ويشاركون فى وضعها ، اقترح ايضا وضع اليات للتعاون المشترك مع الدول العربية فمثلا اعلنت سوريا عن مناقصة لتوريد ١٤ صومعة ولانعرف كيف نتقدم للمناقصة لغياب اليات التعاون.

الامكانات متوازية وليست متكاملة

أكد المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة الاسبق أن البلاد العربية بها منظمات عديدة ولكنها غير فاعلة بسبب غياب الارادة السياسية.. فالمنظمة العربية للمواصفات لم تصدر حتى الان مواصفات عربية نتعامل بها فيما بيننا واوجه اللوم لجامعة الدول العربية فى هذا الشأن رغم اننى أعرف عذرها.. المشكلة الثانية ان الامكانات الانتاجية للدول العربية متوازية وليست متكاملة لعدم وجود قاعدة تكنولوجية فنحن نذهب الى خواجه نطلب منه التكنولوجيا والدول العربية الاخرى تذهب الى نفس الخواجة فأصبح مالدينا هو نفسه مالدى باقى الدول العربية.. وجامعة الدول العربية منظمة سياسية مسئولة عن التعاون الاقتصادى ومايحيرنى ان التكتلات الاقتصادية فى العالم تقوم على مبادىء اقتصادية وليست على مبادىء اللغة والدين والجوار فقط .. وعلى جامعة الدول العربية ان يكون شاغلها الاول هو وضع البنية الاساسية للتكامل العربى.

التعاون لاسباب غير اقتصادية

أشار د. محمود محيى الدين المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الى أن المادة ٢٤ من اتفاقية الجات تسمح بالتعاون الاقليمى.. وقال أن التعاون الاقليمى الان يخضع لمفهوم الاقليمية الجديدة التى تقوم على تبادل المنافع بين الاطراف وتحرير التجارة والشفافية وهى التي ستشكل نظام التجارة العالمية فى المستقبل وان الدافع وراء التعاون الاقليمى قد يكون غير اقتصادى ولكنها تحقق مكاسب اقتصادية منها رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لأعمال قانون المزايا النسبية وزيادة حجم الانتاج للاستفادة من اتساع السوق واقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية على الصعيد الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

بفضل زيادة الحجم وزيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة وتخفيف موانع دخول السلع والخدمات للسوق.. وتحسين العملية الانتاجية للارتفاع بعناصر الانتاج وكفاءتها وطرق تنظيم العمل.. كما يؤدى التعاون الاقليمى الى نمو مستمر فى مستوى الدخول وكل هذه الاسباب تدفعنا الى التعاون العربى.

التعاون والتكامل

أوضح د. معتصم سليمان ممثل امين عام جامعة الدول العربية فى الندوة ان هناك اختلاف بين مفهوم التعاون الاقتصادى والتكامل الاقتصادى وان الاول يخدم المصلحة السياسية والثانى يحتاج الى قاعدة اقتصادية وأن دور الجامعة العربية هو التعاون الاقتصادى ونستطيع ان نقول ان مؤسسات التعاون العربى استطاعت أن

د. محمود محيى الدين :
التعاون الاقليمى قد يكون لدوافع غير اقتصادية

د. معتصم سليمان :
دور جامعة الدول العربية هو التعاون الاقتصادى وليس التكامل الاقتصادى

تحقق ذلك وهناك محاولات لم تر النجاح للقفز على مفاهيم التعاون الى التكامل الاقتصادى.. وفى هذا الاطار عقدنا فى فبراير ١٩٨٧ المؤتمر الاول للتجارة العربية بالسعودية لمعالجة معوقات التجارة البينية ووقعت ١٦ دولة ليس من بينها مصر على اتفاقية لتيسير التبادل التجارى وتوصلنا الى ١٣ مجموعة من المعوقات بدأنا نعالجها فى الجامعة العربية واحدة تلو الاخرى منها مثلا نقص المعلومات وهى مشكلة كبرى نعانى منها وأنشأنا شبكة معلومات تشمل أسعار السلع والانتاج واسماء المصدرين والمستوردين لتكون متاحة لكافة الدول العربية.. وكان التنفيذ للاتفاقية ضعيفا جدا من قبل الدول العربية وهناك اسباب عديدة ليست الارادة السياسية وحدها المسئولة عنها فمثلا ليس لدينا قاعدة منشأ على مستوى الدول العربية وهو معوق لاننا لانستطيع تحديد منشأ السلعة التي تعتبر جواز السفر لدخول اى دولة عربية.. والمواصفات والمقاييس ايضا مشكلة فالمنظمة العربية وضعت ٤٠ مواصفة قياسية فقط ولدينا أكثر من ٦ آلاف سلعة تحتاج لمواصفات.. وبعد دعوة القمة العربية لانشاء منطقة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/ ٤/ ١٩٩٧

تجارة حرة كبرى دعونا فرق عمل من خبراء القطاعين العام والخاص لوضع برنامج تنفيذى لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ووجدنا ان هناك دولا جاهزة يمكن أن تدخل المنطقة مثل المغرب وتونس ومصر والكويت والاردن وهى مرشحة للدخول مباشرة فى منطقة التجارة الحرة اما الدول الاخرى فانها تواجه صعوبات بسبب اختلاف النظم أو مستوى الدخول أو غيرها من العوامل.

والان يجب ان تكون هناك مكاشفة ومصارحة حتى لانظل بعيدا عن الاحداث واتفقنا على تحرير كافة السلع الزراعية والصناعية على مدى ١٠ سنوات لاقامة منطقة تجارة حرة لانه من الصعب أن ن\طلب من الدول العربية أن تحررها مرة واحدة بشكل مباشر وتوصلنا الى برنامج تنفيذى لتفعيل الاتفاقية.. وقررنا اقامة مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى بيروت فى نوفمبر القادم لدفع عجلة التعاون بين المستثمرين العرب على طريق التعاون الاقتصادى.

نظـــرة

مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى

من المتـوقع ان يعـقـد مـؤتمر التعـاون الاقتـصـادى العربى يوم الثلاثاء ٢٤ يونيـو القادم ويستمر ثلاثة أيام، وعلى اساس ان يشارك فيه وزراء الخارجية والاقتصاد والتـجـارة والماليـة العـرب، والأكاديميون والخبراء، ورجال البنوك والاقتصاد والمال والأعمال العرب.. وذلك لدفع وإحياء المشروع الاقتصادى العربى وبحث مايمكن تنفيذه فورا من خطوات عملية سواء من حيث إنشاء منطقة تجارة عربيـة حرة، أو من حيث إقامة مشروعات مشتركة وكيفية جذب الاستـثـمـارات للبلاد العربية المختلفة.

ويجرى من الآن الاعداد الجيد لهذا المؤتمر الذى سيتولى تنظيمه والدعوة إليه «المنتدى الاقتصادى العربى» الذى يضم مجموعة ممتازة من مختلف البلاد العربية كما تشارك فى التنظيم جهات حكومية عربية وتلعب ندوات «الأهرام» فى هذا دورا اساسيا.

وكنا قد نشرنا فى العدد الماضى عن التبكير لعقد هذا المؤتمر حيث سيكون باذن الله فى يونيو، بدلا من سبتمبر، وقد إهتم رجال الأعمال العرب، ومنظماتهم الوطنية بهذا واتصلوا بنا، كما أجرى محمد النقى عضو الهيئة الاستشارية للمنتدى اتصالا لبحث هذا مع رجال الأعمال العرب خلال حضورهم اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس الاسبوع الماضى.

وسيبدأ المنتدى الاقتصادى العربى، بعد إجازة عيد الفطر فى عقد سلسلة من الاجتماعات التمهيدية استعدادا للمؤتمر الاقتصادى العربى.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٧ /١٩٩٧

في مؤتمر ربط البورصات العربية:

الفرصة مهيأة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة

● علاء الدين مصطفى

جاء انعقاد المؤتمر السنوى لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بالقاهرة فى وقته المناسب.. حيث تتزايد مطالب الشعوب العربية بضرورة التكامل الاقتصادى العربى فى المرحلة القادمة.. ولعل القضية الرئيسية التى طرحها المؤتمر حول ربط البورصات العربية، ومناقشة تجربة ربط الأسواق المالية بين مصر ولبنان والكويت.. تضع أمام المسئولين وصانعى القرار الاقتصادى فى البلدان العربية نتائج تلك التجربة للاستفادة بها فى توسيع نطاق ربط البورصات العربية مستقبلا.. وهذا لما تلعبه الأسواق المالية العربية من دور هام فى دفع سبل التنمية، وتدعيم انتقال رؤوس الأموال بينها، بما يسهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى!!

وقد شهدت جلسات المؤتمر الذى عقد لمدة ثلاثة أيام تحت رعاية الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء.. وناقش قضية: «ربط البورصات العربية.. الآلية والأهداف».. خاصة أن هناك اهتماما كبيرا فى معظم البلدان العربية بأسواق الأوراق المالية بعد أن أدركت ما يمكن أن تقوم به هذه الأسواق فى تحقيق السياسة الاقتصادية لها.. إلى جانب التحول الكبير فى النظرة إلى ما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص فى الدول العربية من دور رئيسى فى التنمية الاقتصادية..

وجاءت الكلمة التى وجهها الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء لتعكس هذا التوجه، حيث أكد على أن بعض هذه الأسواق أصبحت محل اهتمام المؤسسات الدولية باعتبارها من الأسواق الناهضة التى قطعت شوطا كبيرا فى التطور والنمو حتى اكتسبت المقومات التى تؤهلها للحاق بأسواق المال فى الدول المتقدمة..

وقال الدكتور كمال الجنزورى فى كلمته التى ألقتها نيابة عنه الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى.. أن موافقة مؤسسة التمويل الدولية <IFC> على دخول مصر ضمن مؤشر الاستثمار، يعد استمرارا لاعتراف العالم بنجاح الاصلاح الاقتصادى فى مصر.. والمتوقع فى هذا الاطار زيادة تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى مصر.. سواء فى مجال الاستثمار المباشر أو الاستثمار فى الأوراق المالية..

● وبلغت قيمة الأوراق المالية التى تم إصدارها منذ القانون رقم٩٥ لسنة١٩٩٢ وحتى ١٢يونيو١٩٩٧ حوالى ٤٧,٢ مليار جنيه لعدد ١٣٠٩,٥ مليون ورقة..

● بلغت قيمة التداول منذ يناير١٩٩٧ حتى ١٢يونيو الحالى حوالى ١١,١ مليار جنيه أى أن قيمة التعامل فى هذه الفترة تزيد على مجموع قيمة التعامل السنوية خلال الفترة ١٩٨٥ـ ١٩٩٥ والتى تبلغ فى مجموعها ٩مليارات جنيه ويقارب حجم التعامل خلال عام١٩٩٦ والذى يبلغ١٠,٩ مليار جنيه..

● كما زادت كمية الأوراق المتداولة خلال نفس الفترة لتصل إلى ١٥٣,٩ مليون ورقة مقابل ٤٩,٥ مليون ورقة خلال نفس الفترة من عام١٩٩٦..

● بلغت القيمة الاسمية للأسهم المقيدة خلال نفس الفترة حوالى ١٥مليار جنيه مقابل ٨,٩ مليار جنيه فى نهاية عام١٩٩٣..

● بلغ رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى البورصة خلال ذات الفترة حوالى ٦٤مليار جنيه مقابل ١٢,٨ مليار جنيه فى نهاية عام١٩٩٣..

● بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية فى سوق الأوراق المالية خلال الفترة من مارس١٩٩٦ إلى ١٢يونية ١٩٩٧ حوالى ٥,٣ مليار جنيه، تمثل ٣٠,٤٪ من إجمالى قيمة الأسهم المتداولة داخل المقصورة..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٧

وتحدث عبدالحميد ابراهيم رئيس الهيئة العامة لسوق المال وأشار إلى أن عدد الشركات التى حصلت علي ترخيص بمزاولة الأنشطة المختلفة بسوق المال بلغت نحو ٦٦٩ شركة برؤوس أموال بلغت نحو ٥٦٣,٦ مليون جنيه منذ تنفيذ أحكام القانون رقم٩٥ لسنة١٩٩٢ وحتى الآن منها ١١٦ شركة برأسمال ٦٨,٦٢ مليون جنيه تعمل فى مجال السمسرة فى الأوراق المالية.. ونحو ٢٨شركة برؤوس أموال بلغت ٢٥٧,٧ مليون جنيه تعمل فى مجال ترويج وتغطية الاكتتاب وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.. وعدد ١٣صندوق استثمار أسستها البنوك وشركات التامين..

هذا بالاضافة إلى شركتين مساهمتين لنشاط صناديق الاستثمار.. وبلغت شركات إدارة صناديق الاستثمار نحو ٨شركات وهناك شركة لامساك السجلات وشركة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى..

وأضاف عبدالحميد ابراهيم أن اتفاقية التعاون الثلاثى التى وقعت فى سبتمبر١٩٩٦ وتم العمل بها اعتبارا من يناير١٩٩٧ بين كل من سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة بيروت وهيئة سوق المال فى مصر، تعتبر النواة الأولى لربط اسواق المال فى الدول العربية.. كما أن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع هيئات أسواق المال والبورصات العربية فى الأردن والبحرين وتونس يعد خطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وتكوين تكتل اقتصادى عربى قوى لمواجهة التكتلات العالمية..

إمكانيات ربط البورصات العربية

وقد شهدت جلسات عمل المؤتمر مناقشات ساخنة حول اهمية ربط أسواق المال والبورصات العربية بما يسهم فى سهولة انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية ولعل الورقة التى قدمها الدكتور صعفق الركيبى الأمين العام لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية حول تجربة ربط البورصات العربية من خلال الاتفاقية الثلاثية بين اسواق الكويت ومصر ولبنان مشيرا إلى أن الهدف النهائى لربط البورصات العربية يتمثل فى تحقيق آلية لتداول الأوراق المالية العربية تمكن للمستثمر العربى من خلالها أن يتملك ويتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة فى أى بورصة عربية أخرى وبأقل جهد..

وتشير الأرقام المتوافرة حتى نهاية الربع الأول من عام٩٧ الحالي إلى ضخامة الامكانات المتاحة لتلك الأسواق الثلاث حيث بلغت القيمة الرأسمالية لبورصات مصر ولبنان والكويت نحو ٤٣مليار دولار تقريبا أو ما نسبته ٦٣,٢٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للبورصات أعضاء اتحاد البورصات العربية..

كما شكلت البورصات الثلاث خلال نفس الفترة ما مقداره نحو ٦٧,٧ مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات المدرجة فى البورصات الثلاث معا حتى نهاية الربع الأول من عام١٩٩٧ نحو ٨٢٢ شركة تمثل ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالى عدد الشركات المدرجة فى البورصات العربية الأعضاء فى الاتحاد والبالغ نحو ١٠٣٥ شركة..

واضاف الدكتور صعفق الركيبى فى بحثه أن الأسواق العربية الثلاث لكل من مصر والكويت ولبنان تكاد تستأثر بالتداول مقارنة بباقى الأسواق المالية الأخرى.. حيث بلغت قيمة التداول فى البورصات الثلاث نحو ٩,٩ مليار دولار تمثل ٩٥٪ من اجمالى قيمة التداول فى البورصات العربية.. والتى بلغت خلال نفس الفترة ١٠,٤ مليار دولار..

وفي البحث الذى قدمه الدكتور سليمان المنذرى والذى ناقش محاولات إقامة سوق مالية عربية مشتركة.. دارت مناقشات حول التصور الذى طرحه حول بيانات التداول بالأسواق المالية العربية عام١٩٩٦ حيث تبين أن:

- نشاط التداول فى سوق الكويت للأوراق المالية يمثل ما نسبته ٨٢,٩٪ من قيمة التداول فى الأسواق المالية العربية، ثم يأتى التداول فى البورصة المصرية بنسبة ٩,٧٪ أى أن التداول فى بورصتي الكويت ومصر والتى بينهما اتفاقية للربط تم تنفيذه اعتبارا من يناير١٩٩٧ يمثل ما نسبته ٩٢,٦٪ من قيمة التداول فى البورصات العربية الأخرى..
- القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة فى سوق الكويت للأوراق المالية تأتى فى صدارة الأسواق المالية العربية بنسبة ٣٤٪ تليها القيمة الرأسمالية للبورصة المصرية بنسبة ٢٢,٨٪.. أى أن القيمة الرأسمالية للبورصتين تمثل ما نسبته ٥٦,٨٪ من القيمة الرأسمالية للأسواق المالية العربية

سوق مالية عربية مشتركة!!

وحول الجهود المبذولة لاقامة سوق مالية عربية مشتركة اضاف الدكتور سليمان المنذرى أن إقامة هذه السوق تتطلب توافر ثلاثة عناصر اساسية:

- **أولا : تهيئة المناخ الملائم للاستثمار العربى وخاصة بالنسبة لتوفير الضمانات**



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٧

الدكتور : كمال الجنزوري :

دعم سوق المال العربية وسيلة لحرية انتقال الأموال بينها

المختلفة للأموال العربية داخل المنطقة العربية.. وقد جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام١٩٨٠، وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام١٩٧٥ تطبيقا عمليا لتوفير هذا المناخ..

● **ثانيا** : تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات العربية المختصة في الوطن العربي عن طريق إيجاد الترتيبات والنظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد والهيئات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في نطاق العالم العربي..

● **ثالثا** : دعم الهياكل والأنشطة التي تكفل زيادة التعاون المالي والنقدي العربي، بما يكفل جذب وتشجيع المدخرات والودائع والأموال إلى الأجهزة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية التي تقوم بمهمة التوظيف التنموي..

وفي الورقة التي طرحها الخبير رجا ابوعسلي حول دور مؤسسات المقاصة في ربط البورصات العربية أشار إلى أن هذا الدور يعتبر اهم واخطر الادوار..

ولهذا قامت لجنة أنظمة الدفع والمقاصة للمصارف المركزية لمجموعة الدول العشر بإعداد تقرير صادر عن بنك التسويات الدولية في سبتمبر عام١٩٩٢ حددت فيها عددا من المخاطر التي يجب على أنظمة المقاصة الناجحة معالجتها وهي:

● **مخاطر تكلفة الاستبدال**، وهي ناجمة عن تخلف طرف عن الالتزام بموجباته، مما يحرم الطرف الآخر من أرباح غير محققة على العملية غير المنفذة.. بذلك يكون الطرف معرضا لتحمل كلفة الاستبدال للصكوك بالاسعار الحالية.. ان أهمية هذا النوع من المخاطر تعتمد على التذبذب في أسعار الصكوك والفترة الزمنية ما بين تاريخ تثبيت العملية وتاريخ التسوية النهائي..

● **مخاطر السيولة** وهي تقع عندما لا يستلم بائع الصكوك قيمة الصكوك المباعة بالتاريخ المتفق عليه مما قد يدفعه إلى الاقتراض أو تصفية موجودات أخرى للالتزام بالمدفوعات واجبة السداد أو عندما لا يستلم المشتري الصكوك بتاريخ العملية، مما قد يدفعه إلى اقتراض هذه الصكوك للالتزام بتسليمها إلى الزبائن..

● **أما المخاطر الابرز فهي تقع أثناء عملية التسوية**، حيث في بعض الأسواق لا يوجد وسائل ضبط تضمن تسليم الصكوك فقط عند تسليم المبالغ.. وبالتالي فإن الأطراف معرضة لمخاطر أساسية.. حيث تتعرض القيم الأساسية للمخاطر..

وحول أهمية دور المعلومات في عملية ربط البورصات العربية دارت مناقشات خلال الجلسة التي عقدت لمناقشة البحث الذي قدمه بعض الخبراء في هذا المجال.. حيث أن المستثمر وهو صاحب راس المال الذي يسعى لتنمية أصوله عبر بيع أو شراء أي من الأدوات المالية يحتاج إلى ما يرسخ قناعته بتوظيف ماله في أي عملية، أو إلى ما يثنيه عن الاستثمار تجنبا للخسائر، وهذا من أهم العوامل التي قد توفر المعلومة الصحيحة.. وهذا لأن قرار الاستثمار يمر بثلاث مراحل: مرحلة ما قبل اتخاذ قرار الاستثمار، ومرحلة اتخاذ قرار الاستثمار بالبيع أو الشراء، ومرحلة ما بعد البيع أو الشراء، أي متابعة حركة الاسعار وتقييم ربحية ورقته المالية..

فالمعلومات في أسواق المال المتقدمة أو النامية لها أهمية في صياغة أي قرار استثماري حيث تعتبر أهم ركائز هذا القرار.. ويرى البعض أن أهمية المعلومة الدقيقة الصحيحة تعادل أهمية رأس المال.. حيث تشكل ما يكاد يكون درعا يقيه أو نسقا يغذيه إذا ما أحسن استخدامها وتوظيفها..



المجلس الاقتصادى العربى يبحث الاحد القادم قيام منطقة التجارة العربية العام الحالى

كتب بدر الدين أدهم:

تبدأ الاحد القادم اجتماعات وزراء المالية والاقتصاد العرب الاعضاء فى المجلس الاقتصادى الاجتماعى.. أعدت معظم الدول العربية اوراق عمل حول رؤيتها لضرورة قيام منطقة التجارة العربية الحرة هذا العام حتى تتمكن الدول العربية من مواجهة التكتلات العالمية فى ظل التقارب الاقتصادى العالمى وتحويل العالم الى تجمع واحد كبير. يقدم السفير عبدالرحمن السيحانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية تقريرا مفصلا الى الوزراء العرب حول ماتم انجازه من نشاط يستهدف تذليل العقبات الاقتصادية امام العمل العربى المشترك فى المجالات الاقتصادية والجمركية وتوحيد التشريعات والقوانين وزيادة التبادل التجارى والتجارة البينية والصفقات المتكافئة. كما يبحث الوزراء الدور الجديد للقطاع الخاص العربى فى دفع عجلة التنمية العربية والدور الذى تلعبه الاتحادات النوعية العربية فى المجال الاقتصادى العربى لتكون مدخلا للتعامل مع الكيانات الاقتصادية العالمية. ومن المقرر أن يوجه الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة الى وزراء المالية والاقتصاد العرب يدعو فيها الى بلورة الكيان الاقتصادى العربى فى صورة المنطقة العربية الكبرى التى دعت اليها القمة العربية الشاملة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٧

أبعاد التكامل الاقتصادى العربى المنشود

محمود حمدى

مستشار بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

فى ضوء المفاهيم والمبادىء والاسس الخاصة بالتكامل الاقتصادى، اصبح واضحا ان الوحدة الاقتصادية إنما هى فى جوهرها مرحلة متقدمة للغاية من مراحل التكامل. ومن ناحية أخرى فإن من شأن التكامل الاقتصادى أن كل مرحلة منه سابقة، تمهد الطريق لما يليها من مراحل. وليس هناك مايمنع من تخطى مرحلة بذاتها الى مايليها متى تتوافر الظروف والملابسات التى تكفل النجاح الى هذا التخطى.. واظهرت الدروس المستفادة من تجربة المجموعة الاوروبية الاقتصادية، ان هذه الخطوات تستغرق مالايقل عن نصف قرن على نحو ما اوضحته أنفا.

واستنادا الى ذلك تكون الأمة العربية قد فقدت خمسة عقود دون أن تستكمل ماتقضى به المرحلة الأولى. وجاء كل ذلك برغم أن العمل التكاملى الاقتصادى قد بدأ فى وقت مبكر للغاية. وتأسيساً على ذلك اقترح أن يأتى الاصلاح على نحو مايلى على ان يؤخذ فى الاعتبار حقيقة ثابتة راسخة هى ان الزمن والرغبة الصادقة للشعوب المنبعثة من الايمان الراسخ من الحاكمين والمحكومين بان الوحدة الاقتصادية فى مراحلها المختلفة تحقق لشعوب الأمة العربية ارتفاعا فى مستويات المعيشة. وتهيىء للدول العربية جميعها الوصول الى مكانها الذى تهيئه لها امكاناتها وثرواتها الطبيعية وماضيها التاريخى وحضارتها.

أولا: ان يجرى مايمكن أن نطلق عليه فى لغة المحاسبة جرد للادوات التشريعية على مستوى المؤسسات والهيئات الاقليمية العربية وعلى المستوى القطرى ايضا. وتقوم بهذا الجرد لجنة اقليمية تساعدها لجان فرعية قطرية. ولست فى حاجة الى الاشارة بان اختيار اعضاء هذه اللجان يجب ألايتم على أساس الكفاءة الفنية فحسب، بل يتعين ان يراعى فى الاختيار من اظهارات تجربة الخمسين سنة الماضية تحمسهم للفكر الوحدوى الاقتصادى وإيمانهم العميق بحاجة شعوب المنطقة قاطبة وبحاجة الأمة له.

ثانيا: أن تتولى هذه اللجان اجراء مراجعة شاملة لهذه التشريعات ومدى الحاجة اليها فى القرن القادم. واقتراح ماترى الغاءه وتعديله من هذه التشريعات، وذلك فى هدى النتائج التى اسفر عنها التطبيق العلمى عبر العقود الخمسة الماضية وكذلك ماترى الغاءه وتعديله من هذه المؤسسات.

ثالثا: أن تعدل وسائل الاعلام والثقافة على المستويين الخاص والعام ، وبصورة اخص الوسائل المكتوبة من سلوكها الذى بدا ضعفه فيما ضاع من وقت ثمين على ان يكون مفهوما أن هذه الوسائل وبخاصة الصحافة العربية عليها واجب ضخم هو تبصير الشعوب قبل الحكومات. بما سوف يسفر عنه نجاح التجربة من تحقيق تبوؤ الأمة العربية مكانتها التى تؤهلها لها جميع الظروف التى مرت بها. وللصحافة العربية اسوة جيدة فيما قامت به الصحافة الاوروبية إبان كل فكر جديد يتصل بالوحدة الاوروبية وكل تعديل يراد ادخاله على الاوضاع القائمة. وفى هذا المقام يذكر ماقامت به هذه الصحافة إبان الاستفتاءات التى رأت الحكومات اجراءها فى كل المناسبات. ويذكر فى هذا المقام ان الصحافة الاوروبية درجت على أن تخصص صفحات بذاتها لاصحاب الاتجاهات المتباينة لكى يبسطوا عليها اراءهم ومبادئهم.

رابعا: ان اتجاه معظم الاقطار العربية ان لم يكن كلها الى اقتصاديات السوق والتخلص من القطاع العام، من شأنه ان ييسر بدرجة كبيرة للغاية اتخاذ الخطوات الصحيحة التى تؤدى فى النهاية الى الوصول الى الهدف المنشود. ولنا ان نذكر بان الاخفاق الذى اعترى الحركة التكاملية وماتنتهى اليه من وحدة اقتصادية، انما يرد فى جانب كبير منه الى الاتجاهات الاشتراكية وماانتهت اليه من السيطرة الحكومية عن طريق القطاع العام على الاقتصاد ، وبخاصة فى مصر التى كانت قدوة فى هذا المضمار.

خامسا: ان السلام لابد من انه سوف يسود المنطقة بعد اتمام الاجراءات التى اتفق عليها الفلسطينيون والحكومة العبرية فى اتفاقية اوسلو واتفاقية مدريد. وهذه الحكومة ماكانت لتوقع بهاتين الاتفاقيتين وماتلاهما من مفاوضات بين الجانبين، إلاّ وعينها على الشرق الاوسط التى تنزل اطار الوطن العربى منزلة القلب.

سادساً: تؤكد الظروف السائدة فى بلاد العالم العربى ضرورة تعديل قرار السوق العربية المشتركة بحيث يصبح الانضمام اليها الزاميا لأعضاء جامعة الدول العربية مع إجازة اخذ التحفظات التى تراها اية دولة لازمة لاستجلاء ظروفها حتى يجىء الانضمام متواكبا مع ماتقتضيه مصلحة الدولة. وعلى ان يحدد لكل حالة بذاتها مهلة زمنية حتى لايترك الحبل على الغارب على نحو ماهو عليه الآن فتحتم الظروف التى تكتنف العالم العربى فى الآونة الحاضرة ضرورة التكتل.

وأخيراً فإن كل الظروف تشير بدرجة مؤكدة الى أن الوحدة الاقتصادية العربية اصبحت ضرورة ملحة للعيش فى هذا العالم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتهاء من قوائم السلع المعفاة من الجمارك

اتفاقيات مصرية - عربية لإنشاء مناطق تجارة حرة

اعلن محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن الغرف الصناعية انتهت من اعداد قوائم السلع المطلوب اعفاؤها من الرسوم الجمركية تمهيدا لتوقيع عدد من الاتفاقيات بين مصر وعدد من الدول العربية لانشاء مناطق تجارة حرة.

وفى مقدمة الدول التى سيتم توقيع الاتفاقيات معها لبنان والسعودية والأردن. وصرحت مصادر تجارية بأن وزارتى التجارة والتموين والصناعة قامتا بوضع اطار شامل لمثل هذه الاتفاقيات وخاصة ما يتعلق بقواعد واحكام المنشأ مع هذه الدول والقوائم السلعية المقترح اعفاؤها من الرسوم الجمركية سواء كان اعفاء كاملا أو تدريجيا اضافة إلى القوائم السلبية المطلوب عدم المساس بها حفاظا على الصناعة المصرية.

واكدت هذه المصادر أنه تم الانتهاء من دراسة القوائم السلعية المقترح اعفاؤها من الرسوم الجمركية من الجانبين فى اطار مشروع اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة وخاصة القوائم السلعية المطلوب عدم المساس بها حتى لا تؤثر على الصناعة المصرية مع الوضع فى الاعتبار أن جميع السلع ستحرر طبقا لاتفاقية الجات مستقبلا.

ومن جانبه أكد السيد محمد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن الغرف الصناعية الثلاث عشرة قامت بوضع تصورها بالنسبة للسلع المطلوب اعفاؤها من الرسوم الجمركية اعفاء فوريا او اعفاء تدريجيا بنسبة 10٪ كل عام حتى يمكن وضع تصور كامل لاقامة منطقة التجارة الحرة مع هذه الدول.

ومن ناحية أخرى قال سيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة والتموين إن الاجهزة المعنية فى مصر أعدت نماذج موحدة واطارا عاما لاتفاقيات اقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية خاصة أن الاتفاقيات الثنائية أصبحت الأن غير واردة فى ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية الراهنة وفى مقدمتها الجات.

وحول قواعد المنشأ قال إن هذا الأمر يجب دراسته بعناية ودراية تامة حتى لا تؤثر هذه الأحكام مستقبلا على الصناعة المصرية وذلك بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية ووزارة الصناعة والغرف التجارية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٢/١٩٩٧

حسن ابراهيم لـ « العالم اليوم »:

مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية

□ كتب ـ صبرى الجندى:

أكد الدكتور حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى تصريحات لـ «العالم اليوم» ان الدراسات التى أجراها المجلس تؤكد امكانية قيام منطقة تجارة حرة بين 5 دول عربية فورا وهى المغرب وتونس ومصر والكويت والأردن.

وقال إنه فى سبيل انشاء السوق العربية المشتركة تم الاتفاق بين الدول العربية على ضرورة تحرير جميع السلع الزراعية والصناعية المنتجة فى هذه الدول فى عمليات التبادل التجارى كخطوة أولى على طريق اقامة منطقة التجارة الحرة خلال السنوات العشر القادمة.

وأوضح أنه يتم حاليا الاعداد للخطوة القادمة المتمثلة فى تحرير السلع الخدمية المتبادلة بين الدول العربية إلا أنه قال إنه لابد من التفرقة بين التعاون الاقتصادى ومفهوم التكامل الاقتصادى لأن التعاون يقوم على قرار سياسى يقف خلفه لانجاحه أما التكامل الاقتصادى يحتاج إلى البيئة الأساسية الاقتصادية وهذا هو ما لم يتحقق حتى الآن بين الدول العربية.

ويعترف الدكتور حسن ابراهيم ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يستطع الوصول حتى الآن ليكون مؤهلا لقيادة العمل العربى نحو قيام السوق العربية المشتركة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٢/١٩٩٧

اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة

□ كتب - إبراهيم حسن:

يعقد مجلس ادارة اتحاد الصناعات اجتماعا مهما اليوم لمناقشة ضوابط قيام منطقة التجارة الحرة العربية يحضره رئيس جهاز التمثيل التجارى ورؤساء مصلحة الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات ومساعد وزير الخارجية لمنطقة شرق أسيا ورؤساء الغرف الصناعية المختلفة، صرح بذلك محمد فريد خميس رئيس مجلس ادارة الاتحاد وقال إنه سيجرى فى الاجتماع وضع الضوابط التى ستقوم عليها المنطقة الحرة التى سيتم الاعلان عن قيامها خلال الشهرين القادمين. واشار إلى أنه تم تقسيم السلع المتبادلة بين دول المنطقة الحرة على اساس ثلاثة أنواع، النوع الاول يجرى عليه اعفاء فورى بمجرد الاعلان عن قيام المنطقة الحرة المشتركة، والنوع الثانى لسلع يتم تخفيض جماركها تدريجيا بواقع 10٪ خلال 10 سنوات أما النوع الثالث يضم السلع التى لاتدخل فى أى من القائمتين. وقال إنه يمكن العمل بهذه القوائم لمدة مابين 6 و8 اشهر يعاد بعدها النظر فيها مؤكدا أن هذا يهدف إلى حماية المنتجات المحلية. ومن الموضوعات المطروحة على الاجتماع وضع مواصفات قياسية لكل السلع والمنتجات العزبية ووضع التكاليف النمطية الصناعية لها أو وضع سعر استرشادى لها، اضافة إلى وضع آلية للإغراق حماية للانتاج المحلى.

اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط إقامة منطقة حرة عربية مشتركة

وافق مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية في اجتماعه المشترك الذى ضم ممثلين لوزارات الصناعة والتجارة والتموين والمالية ورؤساء الغرف الصناعية ٠ من حيث المبدأ على مشروع البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .وقرر الاتحاد خلال الاجتماع المشترك أمس الاول تشكيل لجنة فورية من الاتحاد والاجهزة المعنية لوضع الضوابط التى ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الاعلان عن قيامها خلال الشهرين القادمين وكذلك وضع التصورات النهائية للقوائم السلعية الصناعية التى ستلحق باتفاقية انشاء منطقة تجارة عربية كبرى بشكلها المتنوع وهو الاعفاء الفورى والاعفاء المتدرج حماية للصناعة الوطنية على ان تنتهى اللجنة من عملها خلال اسبوعين.واكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية ان هناك اتفاقا مبدئيا على ان انشاء المنطقة التجارية العربية الكبرى اصبح مطلبا ضروريا للوصول الى انشاء السوق العربية المشتركة مشيرا فى هذا الصدد الى رفض الرئيس مبارك القاطع لان تصبح مصر سوقا استهلاكية لمنتجاتهم.ويشتمل البرنامج التنفيذى لاقامة منطقة عربية كبرى حرة على تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى مختلف القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وكذلك اى خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. كما يشتمل البرنامج على تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الاقل نموا الوارد فى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بحيث يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول فى اطار هذا البرنامج على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها كما أن الدول العربية الاقل نموا هى الدول المحددة وفق تصنيف الامم المتحدة ودولة فلسطين. وبالنسبة للتنفيذ تحدد لجنة المفاوضات التجارية الفترة الزمنية وجدولها الزمنى لانجاز مهامها من أجل تطبيق هذا البرنامج فى أجل لايتجاوز التاريخ المحدد لاقامة منطقة التجارة الحرة كما تقوم الامانة العامة برفع تقرير دورى الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى حول تنفيذ هذا البرنامج. ونظرا لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الاخرى يتم التشاور بين الدول الاطراف حول.. الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة.. التعاون التكنولوجى والبحث العلمى.. تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية ٠٠ حماية حقوق الملكية الفكرية.



وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني:

السوق العربية المشتركة أولا وبعدها نفكر في الشرق أوسطية

بيروت - من خيرى رمضان:

أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر ان بلاده ترفض الآن طرح مشروع السوق الشرق أوسطية، وترى ان البداية يجب ان تكون من السوق العربية المشتركة ويعدها يمكن ان ينضم إليها من يريد مادام وافقت كل الدول العربية.

كما أكد الوزير اللبناني ان السلام هو الخيار الاستراتيجي لسوريا ولبنان، ولن يأتى هذا السلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضى المحتلة. وبعد السلام يمكن طرح التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع إسرائيل فنحن ليس لدينا اى مانع من التعايش فى سلام ولكن الأمر يرجع فى النهاية إلى كيف تعرض إسرائيل نفسها».

وعن دور المقاومة واستيعابها فى حال انسحاب إسرائيل من الأراضى اللبنانية قال الوزير ياسين جابر ان المقاومة ليسوا من المرتزقة أو من الخارج ولكنهم ابناء لبنان، ولن تتوقف المقاومة إلا بعد الانسحاب، وبعدها سيعود كل مقاوم إلى عمله وستتمكن الأحزاب السياسية من استيعاب كل أفراد المقاومة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٧

آلية تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية يبحثها المجلس الاقتصادى والاجتماعى غدا

كتبت ـ رشا أبو المجد:

تبدأ غدا بمقر جامعة الدول العربية أعمال الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لبحث آليات وضع البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية تمهيدا للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية.

كما يناقش المجلس تقرير وتوصيات اللجنة الخاصة باجتماعات الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار التى تشرف على تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الاموال العربية وكذلك اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية التى تشرف على تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

وكذلك يبحث المجلس دراسة أوضاع الغرف التجارية العربية الأجنبية وتعديل اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومشاركة بعض الاتحادات العربية فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاضافة إلى تقرير المجالس الوزارية المتخصصة.

وكان المندوبون الدائمون لدى الجامعة العربية قد اجتمعوا أمس لمناقشة بنود جدول أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى ورفع توصياتهم للمجلس.



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٨/ح/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

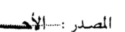
نائب رئيس وزراء اليمن يحذر من مخاطر عدم تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة

أعرب السيد عبدالوهاب الانسى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء اليمنى عن اعتقاده بأن تحقيق مشروع السوق العربية المشتركة يستلزم وجود رؤية اولية للمخاطر التى يؤدى اليها عدم تحقيق المشروع العربى.

وأكد الانسى فى حديث لراديو «صوت العرب» بثه أمس ان الامه العربية تمتلك امكانيات هائلة تجعلها قادرة على اختصار مراحل الوحدة الاقتصادية مشيرا الى ما يربط الامه العربية من وحدة المصالح والمبادئ والافكار.ونوه المسئول اليمنى بقرارات القمة العربية الاخيرة التى عقدت بالقاهرة فى شهر يونيو الماضى ووصفها بأنها تعد نقطه تحول مهمة للغاية لصالح التضامن العربى مشيرافى هذا الصدد الى تأكيدها على اهمية اقامة السوق العربية المشتركة.

واشار الانسى الى اهمية اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماع التاسع لجامعة الدول العربية والتى بدأت أمس فى القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين وغدا على المستوى الوزارى من حيث صلتها بتسريع الخطى لاقامة السوق العربية المشتركة وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية..وقال ان هذه الدورة بداية تتبعها خطوات تجعل من مشروع الوحدة الاقتصادية واقعا حيا فى اقرب فرصة وحول تجربة اللجان العربية المشتركة اضاف ان اللجنة المصرية اليمنية المشتركة انجزت الكثيرفى المجالات المختلفة وسنريد لهذه اللجان ان تكون نموذجا للجان المشتركة بين الدول العربية.



المصدر :  الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٧

وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويفى :

يعقد وزراء الاقتصاد والمال العرب اجتماع دورتهم الـ (٥٩) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية غد (الاربعاء) لبحث سبل الاسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية للوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأكد السفير عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية ان كافة الحكومات العربية لديها اقتناع بضرورة اقامة منطقة التجارة الحرة واصبحت تتوافر الارادة السياسية الكافية لاقامة مثل هذه المنطقة. وقال انه سيتم عقد اجتماع للجنة السداسية الوزارية المعنية بوضع البرنامج الزمنى لتنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجارى اليوم (الثلاثاء) لمناقشة الصياغة النهائية للمشروع بعد الاتفاق على كافة جوانبه من خلال ثمانى لجان متخصصة تم تشكيلها خلال الدورة السابقة للاجتماع الوزارى. واشار الى أن هذه اللجنة التى شكلت من وزراء (الإمارات والسعودية ومصر والاردن وسوريا والمغرب) نجحت فى تضييق الهوة بين الاختلافات التى كانت تعوق تنفيذ الاتفاقية موضحا ان هذه الاختلافات كانت تتمثل فى قواعد المنشأ للسلع العربية وتطبيق النظام الجمركى المنسق وتوحيد هياكل ورسوم واجور الموانىء العربية وتذليل العقبات التى تحد من كفاءة التجارة العربية.

وأوضح تقرير للامانة العامة للجامعة ان الاجتماع الأخير للجنة السداسية فى اكتوبر الماضى تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط فى البرنامج التنفيذى من اهمها :

تحويل قائمة السلع الصناعية (العشرون مجموعة السلعية الواردة فى البرنامج) من التحرير الكامل الى التحرير المتدرج خلال فترة السنوات العشرة وهى فترة اقامة منطقة التجارة الحرة وبنسبة ١٠٪، والعمل على تبنى مبدأ تحرير التجارة للسلع العربية، ووجود امكانية لاستثناء عدد محدود من السلع الزراعية وتحديد السلع الزراعية التى ترغب الدول العربية فى ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية، تحديد السلع الزراعية الممنوع استيرادها، عدم سريان الاعفاءات والامتيازات على السلع المنتجة فى المناطق الحرة، كما يمكن للدول العربية ان تتقدم الى المجلس بطلب الحصول على امتيازات لبعض السلع المنتجة فى المناطق الحرة، يتم تحديد التاريخ المرجعى من قبل المجلس فى دورته المقبلة، تقترح الجامعة العربية الية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات.



نوال التطاوى

وتضمن التقرير أهم نقاط الخلاف بين الدول فى البرنامج الذى يتمثل فى تحفظ الامارات ولبنان بشأن السلع المنتجة فى المناطق الحرة، وكذلك تحفظ سوريا ولبنان بشأن السلع الزراعية حيث تريان ان التحرير يجب الا يكون كاملا فيها ويكون تدريجيا، وطلب مصر الا يكون هناك موعد الزامى لبدء التحرير للسلع المتبادلة خاصة ان مصر غير عضو فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى، كما طالبت مصر بضرورة انشاء الية عربية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية خاصة أن وضع هذا البرنامج التنفيذى واتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى قد تم توقيعها خلال غياب مصر عن الجامعة العربية. وحول البنود الاخرى المطروحة على جدول اعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى قال السحيبانى انها تتضمن دراسة المتاخرات على الدول العربية فى موازنات المنظمات العربية المتخصصة على ضوء التقرير الذى اعدته اللجنة المعنية بذلك.

وأوضح ان وزراء الاقتصاد العرب سوف يناقشون أوضاع الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة فى ضوء نتائج اجتماع الخبراء الذى يسبق الاجتماع الوزارى حيث اعدت الأمانة العامة دراسة عن اوضاع هذه الغرف تتناول اهداف وخدمات وانشطة هذه الغرف وما حققته على مدى السنوات السابقة واسباب تباطؤ مسيرة العمل فى عدد منها وذلك من أجل التعرف على الثغرات التى قد تكون موجودة للعمل على تفاديها ورفع كفاءة هذه الغرف.

واشار السحيبانى الى ان الاجتماع الوزارى يبحث عددا من تقارير المجالس الوزارية المتخصصة التابعة للمجلس وتقرير الأمين العام بين الدورتين بالاضافة الى طلب اتحاد المستثمرين العرب واتحاد المصارف العربية للانضمام لعضوية المجلس بصفة مراقب.



الناس والاقتصاد

وزراء الاقتصاد العرب والمهمة الصعبة

يجتمع اليوم وزراء الاقتصاد العرب، ويكتسب هذا الاجتماع بعدا جديدا حيث ينضم رجال الأعمال الى اجتماعاتهم، وهو نظام تعلمناه - حديثا - حيث تم تحرير معظم الاقتصادات بالدول العربية، وأصبح للقطاع الخاص دور أساسى فى عملية التنمية، وهو مايعنى أننا نلقى على رجال الأعمال عبء تحقيق التكامل الاقتصادى العربى، ولكن هذا مرهون بارادة سياسية تقدر مصلحة الشعوب العربية، وتقدر أيضا أن الخلافات السياسية أو حتى اختلاف درجات النظم الاقتصادية فى البلاد العربية يجب ألا يكون لها تأثير على أن تخطو خطوات جدية فى سبيل التكامل الاقتصادى، ولابد أن نضع أمام وزراء الاقتصاد العرب المجتمعين اليوم بالقاهرة عددا من التساؤلات نتوقع ان تخرج اجاباتها وافية ومقنعة، وتتسم بالعملية والواقعية، وأول هذه التساؤلات، هل يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ومن الذى يملك ذلك؟!.

ثانيا: لماذا لم تحقق حتى الآن اى خطوة ايجابية تذكر فى سبيل تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية لقيام السوق العربية؟!

وثالثا: لماذا بدأنا بالحديث عن سوق عربية مشتركة منذ ٤٠ سنة مضت، وهو نفس التوقيت الذى بدأت فيه قرارات انشاء السوق الأوروبية المشتركة، وانتقلت الآن بفعل الزمن والتطور والدراسات المستمرة والاتصال بين البلدان الأوروبية الى وحدة اقتصادية ستصل قريبا إلى وحدة نقدية بينما لم تحقق الدول العربية أى شىء حتى إن التجارة البينية العربية تكاد لاتذكر.

اننا نريد أن يخرج وزراء الاقتصاد العرب بقرارات قابلة للتنفيذ الفورى، - وليس بتوصيات - واقرار آلية يمكن تنفيذها فورا لبدء اتخاذ اجراءات سوق عربية مشتركة.

وفى اعتقادى ان رجال الأعمال هم الآلية الاكثر قدرة لبداية هذه السوق من خلال الاستثمارات والتجارة على ان تتوافر لهم التشريعات اللازمة لحماية الاستثمار واعطاء مزايا وتفضيلية للتجارة البينية العربية .لا نريد أن يصدر عن المؤتمر مجرد كلمات وقرارات تضاف الى ادبيات الوحدة الاقتصادية العربية، نريد انجازا عمليا وواقعيا.. واعتقد ان هذه هى المهمة التى يجب ان ينجزها وزراء الاقتصاد العرب اليوم.

عبدالرحمن عقل

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وزراء الاقتصاد والتجارة العرب فى ختام اجتماعهم أمس:

الموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية التبادل التجارى بين الدول العربية

تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا من يناير القادم

متابعة:
محمد مبروك
رشا أبو المجد

أقر وزراء الاقتصاد العرب فى ختام أعمال دورتهم التاسعة والخمسين امس البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وأعلن السيد سعيد أحمد غباش وزير الاقتصاد والتجارة لدولة الامارات ورئيس الدورة الحالية انه سيتم البدء فى هذا البرنامج ابتداء من أول يناير عام ٩٨ ولمدة عشر سنوات يتم خلالها تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ عن كل سنة.

وأضاف فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ختام الدورة التى شارك فيها ١١ وزيرا للاقتصاد والتجارة العرب انه تم تشكيل لجنة لمتابعة وتحديد كيفية التعامل مع السلع العربية ومواجهة سياسات الاغراق.

وأكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى كلمته التى افتتح بها الجلسة ان هذه الدورة تنعقد فى وقت تتسارع فيه الاحداث وتبذل فيه الجهود من أجل ان يسود السلام العادل والشامل منطقة الشرق الأوسط.

وقال ان صلابة وتماسك الموقف العربى الذى عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل الى اتفاق مع الجانب الفلسطينى فى الشهر الماضى كخطوة مهمة على طريق بسط السيادة الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات الوضع النهائى وإيجاد الحلول العادلة والدائمة لجميع القضايا المؤجلة.

كما أكد السيد على أبوالراغب وزير الصناعة والتجارة الاردنية ورئيس الدورة السابقة ان نتائج اعمال هذه الدورة محققة لامال وتطلعات القيادات والشعوب العربية لتضع لها مكانا بارزا فى عالم التكتلات الاقتصادية والاتجاهات العالمية الاقتصادية الجديدة، واوضح ان الدول العربية بعد مرور نصف قرن من العمل والتعاون العربى المشترك تعمل الان على ايجاد صيغة واضحة تدخل بها فى الأطر العالمية الجديدة.

وكان سعيد احمد غباش قد دعا فى كلمته لضرورة التنسيق الجماعى العربى وصولا لايجاد رؤية اقتصادية موحدة تجاه القضايا المطروحة والتى تتم فى ظل أى من آليات الادارة الاقتصادية العالمية.

وأضاف ان وزراء الاقتصاد العرب بحثوا ٥٩ بندا يأتى فى مقدمتهم تفعيل اتفاقية التبادل التجارى بين الدول العربية بهدف اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تنعكس اهميتها كمرحلة أولى قبل قيام الاتحاد الجمركى والسوق العربية المشتركة، وتقرر تشكيل لجنة مهمتها وضع برنامج تنفيذى وجدول زمنى لاقامة منطقة التجارة الحرة تتسم بالاجراءات المبسطة وتستجيب للمعطيات الاقتصادية المتغيرة على المستويين الاقليمى والدولى وحتى تتمكن وبشكل متدرج من تنفيذ اتفاقياتها فى فترة زمنية محددة ليتاح استخدام التعريفة الجمركية الموحدة كأداة للسياسة التجارية فى التفاوض.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٧

غباش: قرار إقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة

□ أبو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ أكد وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات رئيس الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، سعيد غباش ان قرار المجلس في شأن اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يعتبر خطوة كبيرة تساهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، ويؤدي في النهاية الى الوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وقال غباش في تصريحات في أبو ظبي امس بعد عودته من القاهرة، ان انشاء منطقة تجارة حرة عربية سيساهم في ايجاد تكتل اقتصادي عربي منسجم مع الاتجاه العالمي للتجمعات التجارية والاقتصادية الدولية وعولمة التجارة.

وأضاف ان الاتفاق على البرنامج التنفيذي للوصول الى منطقة التجارة العربية ترجمة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامجاً تنفيذياً للاتفاقية اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ لمدة ١٠ سنوات.

واشار غباش الى ان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شأن المنطقة التجارية العربية الحرة يأتي تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي.

وقال ان البرنامج الذي تم الاتفاق عليه ترجمة لتنفيذ الاتفاقية التي سبق ان وقعت عليها معظم الدول العربية «بينها دولة الامارات» ولم تنفذ منذ عام ١٩٨١.

وأكد ان البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه يشكل بداية واقعية لتفعيل العمل الاقتصادي وخلق خطوات تدريجية تنتهي بالوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وأوضح ان تحرير التجارة من الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية سيؤدي الى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ويساعد في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، ويساهم في ايجاد فرص عمل جديدة.

وقال غباش ان البرنامج التنفيذي الذي اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي «لا يشكل هدفاً عبر ذاته، وانما يعتبر وسيلة من وسائل عدة للوصول الى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي».

التجارة العالمية

واشار الى ان التغييرات الأخيرة في التجارة العالمية تقتضي من الدول العربية تسريع خطواتها لايجاد تكتل اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية.

وقال ان انضمام العديد من الدول العربية الى منظمة التجارة الدولية، وتوقع انضمام بقية الدول الأخرى اليها يؤكد ادراك الدول العربية لمختلف المتغيرات من حولها والاتجاه نحو التعاون الاقتصادي العربي وزيادة فرص الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وأضاف غباش ان الوزراء العرب اتفقوا في الاجتماع الأخير على آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وان يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج، وان تتولى الادارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لاجهزة الاشراف كلجنة قواعد المنشأ ولجنة المفاوضات التجارية ومهمتها تصفية القيود غير الجمركية.

واشار الى انه تم الاتفاق ايضاً على ان تستمر اللجنة السباعية الوزارية بعد انضمام تونس اليها في عملها خلال المرحلة الاولى من تطبيق البرنامج التنفيذي، لإزالة أي عقبات تعترض تطبيقها، وان تقدم تقارير نصف سنوية عن متابعتها لتنفيذ البرنامج.

وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وتقديمها للمجلس نهاية السنة المقبلة لاتخاذ قرار في شأن معاملة منتجاتها في اطار البرنامج التنفيذي.

كما تم الاتفاق ايضاً على اتباع الأسس الفنية المتبعة في اطار منظمة التجارة الدولية في حالات الاغراق.

ويقضي البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع المجلس الاقتصادي



والاجتماعي العربي الاربعاء في القاهرة ان يكون التاريخ المرجعي للبرنامج ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، وان يكون التنفيذ على مدى ١٠ سنوات بحيث يشمل الخفض الجمركي جميع القوائم السلعية وبنسبة سنوية مقدارها ١٠ في المئة وتنتهي بنسبة صفر في المئة بعد عشرات سنوات على السلع العربية الخاضعة لشروط المنتج العربي، بحيث تعامل السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

واكد غباش ان ما تم الاتفاق عليه يمثل بداية تتناسب وظروف العديد من الدول العربية، كما ان البرنامج وما يتيحه من تدرج في الاعفاء الجمركي سيمكن بقية الدول العربية من التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (٦ دول بينها مصر) ليتم في نهاية السنوات العشر التحرير الكامل والكلي للسلع العربية. ولفت الى ان دولة الامارات التي تطبق نسبة رسوم جمركية تصل في أقصاها الى ٤ في المئة، ستكون مستفيدة من هذا القرار الذي يفتح أمامها الأسواق العربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٧

في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية:

كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادى العربى؟

اختلاف الهياكل الإنتاجية.. وغياب الإرادة السياسية وراء ضعف التجارة البينية العربية

فريد خميس:

إعفاء قوائم سلعية من الرسوم الجمركية خطوة فى اتجاه السوق المشتركة

- عام ١٩٩٩ سيشهد مولد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» بعد أن اكتملت منظومة الاندماج الاقتصادى الكامل بين دول الاتحاد الأوروبى.. بينما لاتزال الدول العربية تفكر حتى الآن كيف تبدأ الخطوة الأولى نحو وضع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ العملى.

- والغريب أن الفكر الوحدوى الاقتصادى العربى تزامن فى نشأته مع الفكر الأوروبى (منتصف الخمسينيات).. ولكنهم فى أوروبا أوشكوا على الوصول إلى قمة الوحدة والتكامل الاقتصادى، فلديهم الآن مجلس نيابى أوروبى منتخب من الشعب، وأزالوا الحدود والقيود على تحرك جميع عناصر الإنتاج والاقتصاد، وأصبح لديهم أيضا جواز مواطنة أوروبى، بينما لم يحقق العرب شيئا من هذا.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

- وقبل أن نتناول هذه القضية، لابد أن نشير إلى الإنجازات الضخمة التى حققتها العرب فى مجال القرارات والتوصيات والاجتماعات والدراسات استعدادا للدخول فى التكامل الاقتصادى العربى!!

- ولنا أن نتساءل.. هل يشهد عرب ٢١ (القرن القادم) تحويل جزء ولو يسير من الحلم الكبير إلى حقيقة؟!

هذا ماسنحاول أن نصل اليه فى نهاية التحقيق.

تحقيق:

عبد الناصر عارف

وفاء البرادعى

تقول ملفات مجلس الوحدة الاقتصادية أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة «القرار ١٧» صدر فى ١٣/٨/١٩٦٤، وبدأ تطبيقه أول يناير عام ١٩٦٥ وأتبعه قرار اختصار مراحل السوق، حتى تكتمل فى سنة ١٩٧٠ وبهذا يكون التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق من جميع الرسوم والقيود الجمركية (أى إنشاء منطقة تجارة حرة)، أصبحت واقعا قانونيا وفعليا منذ هذا التاريخ بالنسبة لدول السوق.

- وفتحت السوق أبوابها لمن يريد الانضمام فيما بعد إليها، لأنها بدأت بأربع دول هى: الأردن وسوريا والعراق ومصر، ثم اتسعت السوق لتشمل ثلاث دول أخرى (ليبيا وموريتانيا واليمن).

- ولكن الواقع ولغة الأرقام تقول إنه رغم قرار إنشاء السوق العربية الذى صدر منذ أكثر من ثلاثين عاما، بما يعنى تحرير التبادل التجارى بين هذه الدول، إلا أن حجم التجارة البينية بين هذه الدول لم يتجاوز فى أية مرحلة من المراحل نسبة الـ ١٠٪!! رغم صدور القرار رقم (١٩)، وإدماجه فى القرار رقم (١٧) ليضيف التعرفة الجمركية الموحدة، التى من المفروض أن تنشأ اتحادا جمركيا، ولكن لم تتحول منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركى حتى الآن، مما جعل منظمة «الجات» التى عرض عليها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥، تجمد البت فى إقرار اتفاقية السوق العربية حتى الآن، لأن الدول العربية الأطراف لم تتخذ موقفا نهائيا من مشروع التكامل الاقتصادى!!

- جدير بالذكر أن اتفاقية الجات، تتيح للدول إنشاء تكتلات اقتصادية استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

- ويرجع تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية عدم تطوير قرارات السوق العربية إلى نشاط واقعى إلى عدد من المشكلات والعقبات.. أهمها، عدم تحقيق تنسيق بين الخطط الاقتصادية العربية، وعدم التنسيق بين التشريعات التجارية والنقدية والمالية، وسيادة التخطيط المركزى، والقطاع العام فى معظم الدول العربية، والتشابه السلعى فى مكونات التجارة وضعف قدرتها التنافسية، واختلاف هياكل التكلفة، وضعف فعالية القرار السياسى وروح الالتزام فى تطبيق السوق والتعاقدات والالتزامات الخاصة بها، والانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات فى العلاقات السياسية العربية.

غياب الإرادة السياسية

- ولكن الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة يرى أن السبب الرئيسى لعدم دخول السوق العربية إلى حيز التنفيذ حتي الآن هو غياب الإرادة السياسية العربية، ويتفق معه فى الرأى الدكتور مدحت حسنين أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالجامعة الامريكية الذى يقول: إن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة كان قرارا حكوميا ولم يكن قرارا يمثل المصالح الاقتصادية، وإنما فرض من أعلى، ولهذا لم يتجاوز مرحلة القرارات، لأنه كما يقول إن أى سوق لابد أن يحدث فيها تبادل لثلاثة عناصر وهى رأس المال والخدمات والسلع، ويمكن أن يضاف إليها الأيدى العاملة، والدول العربية لم تكن مهيأة لتبادل هذه العناصر، ولذلك ظلت السوق حبرا على ورق، وهاجرت رؤوس الأموال العربية تبحث عن مصالحها فى البلاد الإنجلوسكسونية.

- ويؤكد الدكتور عادل جزارين نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية وخبير صناعة السيارات، أن الخلط بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية فى المنطقة العربية، أدى إلى تخوف رجال الأعمال والمستثمرين العرب من المغامرة فى الدخول فى أى مشروعات استثمارية مشتركة، ولهذا تأخر كثيرا تفعيل السوق العربية.

- بينما يرى السيد أحمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب: أن تغليب المصالح القطرية على المصالح القومية، سبب جوهري فى تأخير قيام تكتل اقتصادى عربى، ويجب أن يتغير هذا المفهوم الآن حتى يتمكن العرب من مواجهة التحديات الخارجية اقتصاديا وسياسيا.

- ويتفق كثير من الاقتصاديين والخبراء العرب على أن الظروف السياسية فى الدول العربية، هى السبب الرئيسى الذى يحول دون تحويل التكامل الاقتصادى العربى إلى خطوات تنفيذية.

- فكما يقول السيد على نجم محافظ البنك المركزى الأسبق ورئيس الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق، إن عدم وجود الحماس الكافى من بعض الأنظمة السياسية العربية لأفكار الوحدة الاقتصادية هو السبب الوحيد.

- بينما يرى البعض الآخر، أن الإرادة السياسية موجودة فعلا، ولكن العقبات الفنية والإجرائية هى التى تحول دون تحقيق مشروعات التكامل الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بالهياكل القطاعية الإنتاجية والمواصفات القياسية وشهادات المنشأ والتشريعات والقوائم السلعية التى يمكن إدخالها فى إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

ويؤكد عبدالستار عشرة أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية أن هذه المشكلات الفنية يمكن حلها بمنتهى السهولة وفى فترة وجيزة للغاية، إذا ماتوافرت الإرادة السياسية.

- أما الدكتور عادل أمين بشاى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، فينفى من الأساس وجود أى فرص أو عناصر للتكامل الاقتصادى العربى.

- لأن اقتصاديات الدول العربية - من وجهة نظره لايمكن أن يحدث بينها أى نوع من أنواع التكامل الاقتصادى، ويرى أنه لاتوجد أى خطوات تنفيذية يمكن البدء بها الآن، ويفضل الانضمام



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٧

إلى تكتلات أخرى غير عربية والاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال اتفاقيات الجات وغيرها.

- ويرى محمد أحمد غانم رجل أعمال ومدير مكتب استشارى، أن الضغوط الخارجية من الأسباب الرئيسية لعدم نجاح السوق حتى الآن.

اختلاف الهياكل الإنتاجية

- ولكن محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية، كان أكثر تحديدا حينما أرجع عدم وجود تكامل صناعى عربى إلى اختلاف الهياكل الإنتاجية بين الدول العربية واختلاف تكلفة الإنتاج، والمدخلات فى العملية الصناعية وهذه الظروف والأوضاع تراكمت عبر السنين، فصنعت هوة واسعة حالت دون تكوين صناعات عربية كبرى أو التوصل إلى كيانات اقتصادية عربية، سواء فى مجال الإنتاج أو التجارة.

- وأيا ماكانت الأسباب إلا أن كثيرا من الظروف قد تغيرت، سواء على الصعيد العربى أو العالمى وبدأ الاهتمام والشعور العربى يتزايد بأهمية الدخول فى خطوات فعلية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى وتوج هذا بقمة القاهرة العربية الأخيرة التى أولت موضوع التعاون الاقتصادى والسوق العربية المشتركة اهتماما خاصا، فتحرك كثير من المنظمات والتنظيمات والآليات سعيا إلى البدء الفورى فى خطوات تحقيق أى تعاون عربى اقتصادى، سواء فى مجال التبادل التجارى أو التنسيق القطاعى الإنتاجى، خاصة أن كل هذه الأمور درست وتم وضع الأطر اللازمة لها، وماينقصها فقط هو إعادة بعثها من جديد لتدب فيها الحياة.

- وفى الأسبوع الماضى، شهدت القاهرة اجتماعا تنظيميا لوزراء الاقتصاد العرب فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، وفى خطوة تنفيذية وافق اتحاد الصناعات المصرية من جانبه، على إعداد القوائم السلعية المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية، تمهيدا لتوقيع عدد من الاتفاقيات بين مصر وعدد من الدول العربية لإنشاء مناطق تجارة حرة.

- هذه الخطوة اعتبرها السيد محمد فريد خميس هى الخطوة العملية الملائمة الآن للبدء فى إنشاء السوق العربية المشتركة، ويضيف أن هذا المدخل أصبح مطلب حياة أو موت بالنسبة للعالم العربى، لأنه بعد عولة الاقتصاد والتجارة، وظهور التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية لابد للدول العربية أن تسرع الخطى للوصول إلى الكيانات الصناعية الكبرى والحجم الأمثل للسوق المستهلكة لهذه الصناعات، وذلك ماتسعى إليه جميع الشركات الصناعية العملاقة فى العالم كله، فيما يسمى بالاندماجات.

- وحتى يتحقق هذا فى العالم العربى، كما يقول فريد خميس، فلابد من إزالة الحواجز إزالة تامة، وهذا يمثل بالنسبة لرجال الصناعة العرب أهمية إستراتيجية للاستمرار فى السوق، ويضرب مثلا لذلك قائلا: إن إنتاج منتج ما فى بلد عربى تكون تكلفته مرتفعة نسبيا لأسباب لاسيطرة أو دخل للصانع فيها، مثل ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات التى تحتكرها الحكومات، وارتفاع الرسوم والضرائب فى الوقت الذى لايتحمل فيه الصانع فى دولة أخرى مثل هذه الأعباء لقيام الدولة بدعم وتنمية الصناعات. وهذا يؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج، ولابد لهذه الأوضاع والفروق أن نتعامل معها تدريجيا لإزالتها.

- ويقدم اقتراحا عمليا فى هذا المجال وهو الاتفاق على تحرير كامل لمجموعة من السلع العربية، التى تكون تكلفة إنتاجها متقاربة، بينما يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وعلى عدة سنوات على قائمة أخرى، تشتد فيها الفروق فى تكلفة الإنتاج،

وهناك اقتراح آخر مطروح للدراسة، كما يقول محمد فريد خميس، وهو فرض رسوم تعويضية تعادل فرق الدعم أو التكلفة فى الإنتاج عند انتقال سلعة من بلد إلى آخر، بعد دراسات تفصيلية لكل سلعة.

وهكذا يمكن أن تبدأ منطقة التجارة الحرة العربية لتكون العنصر الرئيسى فى تفعيل السوق العربية المشتركة، ويمكن أن تتسع رقعة السوق أمام جميع الدول العربية.

- ويؤكد أن التكامل الصناعى العربى، يمكن أن ينطلق من تلك البداية، وهذا فى رأيه يدعم موقف الدول العربية أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى.

إلغاء الرسوم الجمركية

- أما فؤاد حدرج نائب رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، يرى أن إحياء السوق العربية، لابد أن يبدأ بإلغاء الحظر على أى سلع ثم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية تدريجيا، كما يرى أن إقامة معرض عربى متخصص يطوف الدول العربية، وبشكل دورى وتشارك



فيه جميع الدول العربية، من شأنه أن يزيد من فرص التبادل التجارى بين الدول العربية، حيث أن المعارض صارت سمة حديثة لتنشيط التجارة، ويؤكد فؤاد حدرج أن المناطق الحرة المحدودة التى تتوسع الدول العربية فى إنشائها أصبح لاجدوى منها الآن، لأن رفع الحواجز الجمركية سيقلل من آثارها على التجارة، مشيرا إلى أن السوق العربية المشتركة كفيلة بتحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل.

ـ بينما يطرح ممدوح المصرى رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتسويق، فى دراسة قدمها لمجلس الوحدة الاقتصادية عدة مقترحات لدفع التجارة العربية البينية والاستثمار المشترك فى إطار التكامل الاقتصادى، مؤكدا أن إقامة منطقة تجارة عربية كبرى هى النواة للمشروع التكاملى الاقتصادى العربي، ولكنه مع هذا يؤكد أهمية العلاقة التبادلية بين التجارة والاستثمار، فتحرير التبادل التجارى وحده لايكفى، لأنه لابد أن تكون هناك قوة دفع مباشرة لجذب رؤوس الأموال فى المشروعات المشتركة، ولكن هذا يتطلب تطوير البنية القانونية والتشريعات الاقتصادية فى الدول العربية.

ـ ويقترح أيضا أن تكون المناطق الحرة الإقليمية فى الدول العربية، مشروعات عربية مشتركة متعددة الأغراض، تتوزع على الخريطة العربية وفقا للمزايا الاستراتيجية المتعلقة بالموارد والمواقع وقابليتها للتطوير.

ـ أما السيد أحمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب، فله تصور آخر حول دور المناطق الحرة فى الإسراع ببعث السوق العربية المشتركة، حيث يرى أنه يجب أن تكون المنطقة العربية كلها منطقة تجارة حرة، ويعترض مبدأ محدودية المناطق التجارية الحرة، مؤكدا أن هذا سيؤدى إلى سهولة انسياب وتدفق التجارة ورؤوس الأموال بين الدول العربية. وهذا هو حجر الأساس فى تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل، الذى يمكن أن يعقبه حرية انتقال الأفراد والأيدى العاملة.

ـ ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا، ماهو دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب فى هذا المجال، وهل يحتاج ذلك إلى تشريعات وقوانين فى الدول العربية تكون ملزمة لكل الأطراف.. وماهى المشروعات الإنتاجية المشتركة التى يمكن البدء بها.. هل نبدأ بصناعات تقليدية أم صناعات ضخمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ومن أين يكون التمويل، هل نعتمد على مؤسسات وبنوك دولية لتمويل مثل هذه المشروعات.

ـ أم أن الجهاز المصرفى العربى وهيئة ضمان الاستثمار العربية يمكنها أن تقدم التسهيل الائتمانى اللازم لهذه المشروعات؟ وماهو دور رؤوس الأموال العربية المغتربة، وإذا تم تحقيق التكتل الاقتصادى العربى بهذا المفهوم، كيف يؤثر ويتأثر بالتكتلات الاقتصادية العالمية؟.

في افتتاح مؤتمر غرف التجارة العربية :

الجنزوري : منطقة تجارة حرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة

الوزراء : دور قوى للقطاع الخاص وفرص للمستثمرين

رجال الأعمال العرب يطالبون بإجراءات لمواجهة التكتلات والمنافسة العالمية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٧

الدكتور جويلي يلقى كلمة الدكتور الجنزوري رئيس الوزراء فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية العربية أمس .

« تصوير : هشام المصرى »

كتب على المغربى :

أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قيام منطقة التجارة العربية الحرة.. تبدأ نشاطها اول يناير ١٩٩٨ .. وذلك لمدة ١٠ سنوات.. تصبح بعدها التجارة بين الدول العربية حرة بالكامل وليس عليها اى قيود جمركية او رسوم . تؤدى هذه الخطوة الى دعم الاقتصاد العربى وتنشيط التجارة .تم ذلك فى الجلسة الافتتاحية التى بدأت صباح امس للمؤتمر الرابع والثلاثين للغرف التجارية والزراعية والصناعية العربية تحت رعاية الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الذى أناب عنه الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فى حضور المؤتمر والقاء كلمته .. حضر المؤتمر وزراء الانتاج الحربى والاقتصاد والتعاون الدولى والصناعة وعدد من الوزراء والسفراء بالبلدان العربية والامين العام للغرف التجارية الدولية وامين عام مجلس الوحدة الاقتصادية واكثر من ٦٠٠ عضو يمثلون الغرف العربية.

وقد اعلن الدكتور كمال الجنزورى فى كلمته تأييد مصر لاقامة المنطقة الحرة العربية وانها خطوة هامة لوحدة العرب فى مواجهة التكتلات العربية التى اصبحت ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية وانها الطريق لاقامة السوق العربية المشتركة ومزيد من التعاون بين رجال الاعمال والمستثمرين وتنشيط التعاون على كافة المستويات .

واكد الدكتور الجنزورى ان الدول العربية لديها الامكانيات والمقومات لخوض معركة الانتاج والاستثمار ومواجهة تحديات الاقتصاد العالمى والتكتلات الدولية وان قيام منظمة التجارة العالمية سيكون له اثره وعلينا ان نستعد بالاسلوب الامثل بدلا من التعامل الفردى معها.

وقال د . الجنزورى ان ٧٦ مليونا من العرب يعملون فى الصناعة والزراعة ستزيد الى ٩٠ مليون مع بداية القرن القادم.. كما تلاحظ ان هجرة العمالة الزراعية فى تزايد الى المدن والانشطة الصناعية.

جذب الاستثمار

وقال أن مصر بقيادة الرئيس مبارك وهى قلب الامة العربية تتحمل دورا هاما فى تطوير الانشطة الاقتصادية وان توجيهات الرئيس مبارك وخططه ادت الى تبسيط كافة الاجراءات امام رجال الاعمال وتفتح الباب لجذب الاستثمار العربى وان المؤتمر الاقتصادى كان ايجابيا واقبل كثير من المستثمرين العرب للتعامل مع مصر.. وان هدفنا الكبير تحقيق انسياب رؤوس الاموال واتاحة الفرص للاخوة العرب واننا نعمل بجدية لتنفيذ اجراءات وبرامج المنطقة الحرة العربية وستقدم كافة التيسيرات بالمساندة والمشاركة مع الدول العربية.

وركز الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ورئيس المؤتمر فى كلمته على ان مصر تعطى الفرص كاملة للقطاع الخاص ورجال الاعمال والتعاون مفتوح امام المستثمرين . كما ان خطة الخصخصة تسير بعقلانية بما يحافظ على قوة الاقتصاد المصرى.. وطالب المؤتمر بالتركيز على قضايا المياه وتذليل المعوقات الجمركية وتحسين الخدمات التجارية وتنمية الفرص البشرية.

وشرح الاجراءات التى تنفذها مصر فى دعم التجارة الداخلية وماتقوم به وهو ان يكون للغرف التجارية دور رئيس فى تنميتها.

تحرير التجارة

وقالت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى ان تحرير التجارة يدفعنا للمزيد من التعاون وان اعلان المنطقة التجارية العربية الحرة سيؤدى الى مزيد من التقارب وتحقيق طموحات العرب فى عصر اتسم بالعولمة والتكتلات وعلينا ان تستثمر ونستغل كل الامكانيات والمقومات العربية فى دخول القرن القادم .. وعرضت لتجربة مصر فى دعم التعاون مع الدول الصديقة.

الصناعة العربية

وأشار الدكتور مهندس محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى الى اهمية دعم وتشجيع التعاون الصناعى والروابط التاريخية بين مصر والدول العربية واننا نمتلك عنصر التكامل لزيادة فرص العمل .. وطالب بالاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية والتحرك للخروج من الاساليب التقليدية .

وطالب الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية فى كلمته التى القاها نيابة عنه الدكتور عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد بالاهتمام بتدفقات الاموال العربية وجذبها داخل المنطقة ودعم التعاون بين رجال الاعمال العرب والعمل العربى المشترك لانجاح المنطقة الحرة العربية وانها خطوة نحو انشاء سوق عربية.

ورحب محمود العربى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بالمؤتمر على ارض مصر وركز فى كلمته على ضرورة تنمية التجارة البينية والانفتاح العربى ـ العربى ووجه التحية للدكتور كمال الجنزورى على رعايته للمؤتمر.

وركز حمد بن جاسم رئيس الاتحاد العام للغرف العربية على ضرورة مواجهة التحديات والعمل على الغاء الحواجز والرسوم ودفع المسيرة الاقتصادية العربية.

وتحدث عدنان القصار نائب رئيس غرفة التجارة الدولية مؤكدا على مسئولية القطاع الخاص الكبيرة خلال المرحلة الحالية لدعم العمل العربى المشترك .

التكتل الاقتصادى العربى حلم يتحول إلى واقع

الدكتور كمال الجنزورى يؤكد فى مؤتمر الغرف التجارية العربية:

مصر فى ظل قيادة مبارك أولت الأستثمار أهمية كبرى

من الأمور التى تدعو إلى التفاؤل فى الوسط الاقتصادى العربى، ذلك الاجماع على ضرورة اتخاذ القرارات وتبنى الوسائل التنفيذية لقيام التكتل الاقتصادى العربى، بعد الخطوة المهمة التى اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لوزراء المال، والاقتصاد العرب فى دورته التى اختتمت أعمالها بجامعة الدول العربية يوم الاربعاء الماضى تلك الخطوة التى تدعو إلى قيام منطقة التجارة الحرة العربية خلال العام الحالى.

وبالأمس ظهر واضحا مدى الادراك العربى لطبيعة المرحلة الاقتصادية التى تمر بعالمنا حيث اكد جميع المشاركين فى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر الغرف التجارية العربية أن الوقت قد حان ولامجال هناك لأية مساومات فيما يتعلق بضرورة توفير الظروف على جميع المستويات لقيام التكتل الاقتصادى العربى، الذى لابديل عنه فى التعامل مع التكتلات الاقتصادية التى أصبحت لها اليد العليا فى رسم الخريطة الاقتصادية للعالم.

ففى بداية المؤتمر أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء فى الكلمة التى القاها نيابة عنه الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أن مصر وفى ظل قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك أولت للأستثمار أهمية كبرى، وأضاف: لقد شاركتم فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى، والذى بدأت تظهر نتائجه على مصر وعلى المنطقة العربية عامة.

وقال الدكتور كمال الجنزورى أن الصورة الحالية توضح أن المواطن العربى اصبح يعتمد على الخارج فى الحصول على ٦٥٪ من إحتياجاته من القمح و ٧٤٪ من السكر و ٦٣٪ من الزيوت النباتية.

واشار رئيس الوزراء أن العالم العربى يواجه العديد من التحديات ولعل من أخطرها التزايد السكانى، حيث بلغ سكان الوطن العربى خلال العام الماضى حوالى ٢٥٢ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ ومضمون ذلك أن معدلات النمو الطبيعى فى الوطن العربى هى من بين أعلى المعدلات فى العالم إذ تصل فى المتوسط إلى ٢.٥٪ مقارنة بمعدل متوسط قدره ١.٨ للدول النامية و ٠.٤٪ للدول الصناعية.

ومن جانبه أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه السيد عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية أن اعلان وزراء المال والاقتصاد العرب يوم الأربعاء الماضى قيام منطقة التجارة العربية الحرة اعتبارا من مطلع العام القادم، وفقا لبرنامج زمنى يتم من خلاله تحرير التجارة العربية، الأمر الذى يزيد من معدلات التجارة العربية البينية من جانب، ويمكن الدول العربية من التعامل مع عصر التكتلات الاقتصادية من خلال نمو التجارة والأستثمار، كوحدة واحدة قادرة على أن تخطو خطوات أبعد فى مراحل التكامل الاقتصادى العربى مما سيمكنها من الدخول فى المشاركة مع التجمعات الأخرى كوحدة واحدة ويسهل إندماج الأقتصاديات العربية مع الأسواق الأقليمية والدولية من جانب. واكد المهندس سليمان رضا وزير الصناعة ضرورة التكامل العلمى بين الدول العربية حتى يمكننا ملاحقة التقنيات والتغيرات العلمية المتلاحقة فى العالم، وذلك بضمان حرية الحركة وتسهيل انتقال وتبادل الخبرات والأموال داخل منطقتنا العربية.

وأشارت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد: الى أن الأمكانات الضخمة التى تمتلكها الدول العربية تؤهلها لتكون تكتلا اقتصادية قويا وأن منطقة التجارة العربية الحرة التى أعلن عن قيامها مؤخرا تعد خطوة مهمة على طريق الاسراع بنمو معدلات التعاون التجارى العربى.

وقال الدكتور محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى أن تدعيم الروابط والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية مطلب ملح لنا نعمل جميعا على تحقيقه والرقى به وزيادته الدائمة فى ظل الروابط الوثيقة التى تربط الشعوب العربية.

وقال محمود العربى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أننا نركز اهتمامنا فى دعم التعاون الاقتصادى العربى الذى ترمى لأن يتجلى فى أزهى صورة فى «السوق العربية المشتركة» تتوجها وحدة اقتصادية عربية شاملة، وإذا كنا قد وضعنا أول لبنة فى بناء صرح اقتصادى عربى موحد بصدور قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى الأخر فانه يتعين علينا أن نزيد من الدفع لتحقيق آمالنا وآمال شعوبنا فى التقدم والرفاهية.

محمود الشندويلى

د. كمال الجنزورى



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٧

لماذا فشلت الدول العربية في إقامة سوق اقتصادية مشتركة ؟!

عبد الوهاب الأنسي

الأزمة ترجع إلى أن معظم القرارت حبيسة الأدراج

شهدت اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية مؤخراً شكلاً جديداً ذا صبغة ايجابية بالنظر إلى أنها ناقشت قضية حيوية وهي إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر عربياً كخطوة على الطريق نحو الوصول إلى حلم السوق العربية المشتركة إعمالاً لقرارات قمة القاهرة العربية الأخيرة .

وكان للحياة هذا الحوار مع الأستاذ / عبدالوهاب الأنسى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء اليمني .

في البداية سألناه:

● **ما هي رؤية اليمن لهذه القضية ؟**

●● أولاً : اليمن تعتبر أن القمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة بدعم من الرئيس مبارك نقطة تحول مهمة جداً لصالح التضامن العربي والقضية العربية بشكل عام .. وبدون شك أن مشروع الوحدة الإقتصادية والذي يعد بمثابة الحلم لكل شعوب المنطقة يجب أن يكون على أرض الواقع بحيث نخطو من أجله خطوات فعالة ، وجادة ، وخاصة ونحن نعيش في عصر التكتلات الإقتصادية العملاقة حتى تتبلور فعاليات التضامن والوحدة الاقتصادية العربية .

لذا يجب أن نسارع بالخطى المدروسة في هذا الشأن حتى نلحق بركب التقدم العالمي ، والفرصة سانحة الآن فى يقينى لإخراج هذا المشروع إلى حيز النور .



وقد اكتسبت دورة الجامعة العربية الأخيرة أهمية كبيرة من هذا المنطلق ونتمنى بأن تكون هذه الدورة بداية تلحقها خطوات تجعل من هذا المشروع واقعاً حياً للجميع ، حيث أن الوقت الآن ليس في صالحنا .
إقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوربية المشتركة فكرة يمكن أن تنفذ بصورة عملية بالنظر إلى العوامل الكثيرة التي توحد العالم العربى في المضمار الاقتصادي لكن هذه الفكرة حتى الآن لم تنفذ .
فما هي التحديات التى تقف حائلاً أمام تنفيذها من وجهة نظركم ؟
إمكانات الأمة العربية هائلة وتجعلها قادرة على اختصار المراحل لأن المصالح غير متفاوتة ، والفكر الذي تتبناه الأمة ليس متخاصماً كما أن اخلاقيات الأمة العربية مشبعة بالإسلام ، كل ذلك يجعلنا متفائلين بالمستقبل ، وفى يقيني أنه توجد العديد من المعوقات لعل من أهمها عدم وجود رؤية أولية للمخاطر التي تترتب على عدم انجاز هذا المشروع ، والفوائد التي يمكن أن نجنيها بعد انجازه .

● هناك اتفاقية لتسيير التبادل التجاري بين الدول العربية مبرمة بالفعل بعد تشكيلها من قبل جامعة الدول العربية بلجنة سداسية لكي تبحث في المراحل التنفيذية لهذه الإتفاقية فما رايك ؟

●● مشكلتنا تنفيذ القرارات فأغلب القرارات الإقتصادية ظلت حبيسة الأدراج ، فلابد لمثل هذه الرؤية أن تأخذ شكل برامج تنفيذية على أرض الواقع بآلياتها سواء على مستوى أصحاب القرار السياسى أو مستوى الشعوب .
والحقيقة أنه تنقصنا المتابعة وسياسة النفس الطويل حتى يتم تنفيذ ما يتفق عليه.
فكرة اللجان العليا المشتركة أصبحت منتشرة بين الدول العربية ، بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي . هذه التجمعات تعد بمثابة خطوة على سبيل التعاون الإقتصادي العربي الشامل ، هل هذا الرأي صحيح ؟
ما لم تكن ضمن منظومة متكاملة لهذا الأمر فإنها لن تؤدي إلى تحقيق الحلم .
فهناك بالفعل لجان عليا بين كثير من الدول العربية لكن يلحظ على هذه اللجان المشتركة بأنها لا تفعل ولا توضع لها الآليات والبرامج الزمنية القادرة على استيعاب الحاضر بمستجداته .

● ماذا عن تقييمك لعمل اللجنة المصرية اليمنية العليا ؟

●● نستطيع أن نقول أن اللجنة ناجحة إلى حد ما فى تفعيل التعاون بين البلدين فى شتى الميادين ، وهناك زيارات متبادلة وخبرات يستفاد منها ، لكن نريد أن تكون هذه اللجنة نموذجاً للجان المشتركة بالنسبة للدول العربية كافة .

د. عصمت عبد المجيد:

إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخى

■ اللجنة السداسية قادرة على حل مشاكل التنفيذ

□ كتب ـ يوسف هلال
وبهاء الدين على:

أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن الدول العربية جادة فى تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة التى تقرر أن يبدأ العمل بها يناير القادم على 10 مراحل تنتهى عام 2007 كحد أقصى.

وأشار الأمين العام إلى أن كل المخاوف واردة بشأن تعثر البرنامج التنفيذى لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، ووصف الدكتور عبد المجيد الروح التى سادت اجتماعات وزراء المال والاقتصاد العرب فى الأيام الأخيرة أنها تمثل ضمانة لتنفيذ المنطقة الحرة.. مؤكدا أن هناك إصرارا عربيا قويا ظهر خلال اجتماعات اللجنة الوزارية السداسية المعنية بالاتفاقية.. والتى تضم: الأردن، ومصر، والسعودية والإمارات، وسوريا، والمغرب للإسراع بإقامة المنطقة الحرة العربية.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن خروج منطقة التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ الفعلى، لن يحتاج إلى قمة اقتصادية عربية أخرى مشيرا إلى أن القرار السياسى بشأن المنطقة الحرة اتخذ فى قمة القاهرة الأخيرة. وأن التوجه العربى الذى ظهر فى اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة مشجع جدا.

[illegible]ب الدكتور عصمت عبد المجيد بعدم التعجل فى تنفيذ المنطقة الحرة، موضحا أن هناك مسائل فنية تحتاج إلى حسن إعداد وتدرج فى ظل التوجه إلى تحرير الاقتصاد العربى.. ووضع أسس للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.

وقال الأمين العام إن المدة الزمنية المحددة للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة التى تستغرق 10 سنوات، ليست بالكبيرة فى عمر الأمم. وذكر أن جميع الشروط والمقومات اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة متوافرة بالدول

العربية سواء كانت الخدمات أو السلع الصناعية أو الزراعية وغيرها.

ومن جانبه وصف الدكتور سليمان معتصم مدير إدارة التجارة والمال والاستثمار بجامعة الدول العربية القرار الذى اتخذه وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مؤخرا لقيام منطقة التجارة الحرة العربية. بأنه قرار تاريخي مشيرا إلى أن هذا القرار خطوة مهمة لقيام التكتل الاقتصادي العربي.

وأكد الدكتور معتصم فى حواره مع «العالم اليوم» أنه يتوقع مضاعفة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية التى توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء إجراءات التنفيذ الفعلي لقرارات إنشاء المنطقة العربية الحرة.. مشيرا إلى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدى لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها نتيجة للمزايا الجمركية والضريبية التى ستتمتع بها السلع العربية بعد إنشاء منطقة التجارة.

وبالنسبة للمعوقات التى يمكن أن تواجه تنفيذ المنطقة الحرة العربية.. أشار مدير إدارة التجارة والاستثمار.. إلى أن اللجنة الوزارية السداسية التى قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى تشكيلها ستواجه معوقات وستقوم بمعالجتها فور حدوثها.

وأضاف الدكتور معتصم: أن المنطقة الحرة العربية خطوة مهمة فى تاريخ العمل الاقتصادى العربى وتعد المرة الأولى التى يتم فيها إرساء قواعد لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية دون استثناء.

وقال إن التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة يبدأ أول يناير القادم ولمدة 10 سنوات من عام 2007 يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة فى جميع الدول العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها 10٪ كخطوة



د. عصمت عبد المجيد

أولى يعقبها تخفيض مماثل سنويا أول يناير من كل عام حتى التحرر الكامل لكل السلع العربية.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تعد أولى البوادر الحقيقية لإنشاء تكتل اقتصادى عربي - لأول مرة - بالمنطقة بعد سنوات طويلة من التخطيط والتنسيق والبحث وتم اتخاذ قرار قيام المنطقة الحرة بتأييد جميع الدول العربية الأعضاء فى المجلس الاقتصادى البالغ عددهم 22 دولة.. وسبق للمجلس خلال الدورة السابقة التى عقدت بالإسكندرية فى شهر سبتمبر الماضى إنشاء لجنة سداسية لإجراء الاتصالات مع الدول العربية للتوصل إلى الصيغة النهائية للبرنامج التنفيذى لإقامة المنطقة التجارية الحرة.. وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة وافية حول المناطق الحرة القائمة بالدول العربية لعرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبل نهاية العام الحالى لاتخاذ قرار بشأن المعاملة الخاصة لمنتجاتها ضمن إطار البرنامج التنفيذى.

وقال الدكتور معتصم إن هناك العديد من المزايا التى ستعود بالنفع على جميع الدول العربية من خلال إمكانية فتح مجالات أوسع لقيام السوق العربية المشتركة - أو من حيث زيادة الفرص الاستثمارية التى ستأتى إلى المنطقة سواء كانت استثمارات أجنبية أو عربية أو مشتركة ويتوقع أن تتضاعف الاستثمارات بالمنطقة عقب التنفيذ الكامل للمنطقة عام 2007.

كما توقع أن يرتفع حجم التجارة البينية العربية المشتركة مع بدء التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة العام القادم. لأن المنطقة العربية ستصبح محط أنظار المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والعرب.

وتوقع أن يحدث تعاون بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى باعتباره الممثل لقيام التكتل الاقتصادى العربى والعديد من التكتلات العالمية الأخرى من حيث الاتفاقيات المشتركة أو مناقشة سبل التعاون فى ضوء التعاون كتكتلات متماثلة.. مشيرا إلى أن أهم ما فى الأمر أننا نجحنا بالفعل فى وضع الخطوة الأولى والصحيحة نحو التحرير النسبى للتجارة بين الدول العربية وهو ما سيكون له أكبر أثر فى التعاون المشترك الذى ستشعر به جميع الدول العربية بشكل متدرج سنويا حتى يتم الانتهاء من تحرير التجارة العربية بالكامل.

وأضاف الدكتور معتصم أن البرنامج التنفيذى به مواد مرنة يمكن أن تتعدل طبقا لأى متغيرات تستجد ويمكن للدول العربية إذا وجدت تجاوبا من بعض الدول أن تطرح اختصار الفترة الزمنية المحددة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٧

لإقامة المنطقة الحرة لفترة أقل للأسراع بالتنفيذ قبل مرور السنوات العشر.

كما أنه من حق الدول العزبية أن تتقدم بخطوات إعفاء أكثر للجمارك من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الإقليمية وغير الاقليمية لأن هذه الاتفاقيات ستساعد على تحقيق الهدف الذى يسعى إليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقال إن هناك معوقات واردة بالطبع لكن اللجنة الوزارية السداسية المكونة من مصر والأردن والإمارات وسوريا والسعودية والمغرب وتونس ستكون مهمتها مواجهة أى عقبات أمام تنفيذ البرنامج المحدد كما تساهم جامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية وبمشاركة اللجنة الوزارية السداسية فى المتابعة والإعداد والتنسيق لبدء التنفيذ.

وأشار إلى أن جميع الدول العربية خلال اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى عقد مؤخرا أبدت موافقتها الإيجابية والمسئولة لقيام التكتل الاقتصادى العربى والإجراءات التى ستترتب على إقامة منطقة للتجارة العالمية.

وقال إن تحفظ العزاق على ما ورد فى المادتين (5 و 6) من القواعد والأسس الواردة بالشق الخاص بالبرنامج دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى التأكيد على أنه المرجعية الوحيدة التى تحدد الاحكام الخاصة بإجراءات الدعم والإغراق وليس استنادا إلى القواعد الدولية المتخذة فى هذا المجال.. لكننا نتوقع أن تسحب العراق تحفظها على هذه المواد فى خطوات أخرى قادمة خاصة بعد اعتماد المجلس الاقتصادى لاحكام إجراءات الدعم والإغراق وبالتالى لن يكون هناك مبرر للتحفظ فى هذا المجال.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٧

رئيس اتحاد الغرف العربية:

مصر أول من دعا إلى التكامل العربي والإسلامي والإفريقي

والبشرية ويمكن التكامل بين هذه الموارد وذلك من خلال اقامة المنطقة التجارية الحرة العربية وهذا فى حد ذاته خطوة مهمة لانه سيعنى الكثير من التنسيق بين الدول العربية فى جميع المجالات.

واشارت الى ان التقارب فى الانظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال اتجاهها الى التحرير الكامل للتجارة والتحرير النقدى والمالى سيدعم من الاقتصاد العربى.

وقال محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية ان القطاع الخاص فى الدول العربية يتولى الآن المزيد من المسئولية التنموية واصبح بالفعل يعول عليه فى عملية الاصلاح الاقتصادى والخصخصة وان مصر قطعت شوطا كبيرافى الاصلاح الاقتصادى والخصخصة والتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها خصوصا توفير فرص العمل والحد من ارتفاع الاسعار والسيطرة على التضخم .

واشار الى ان القطاع الخاص فى مصر استطاع ان يسهم بفاعلية فى الجهود الانمائية.

واكد ان اتحاد الغرف التجارية المصرية يركز كل اهتمامه على دعم التعان الاقتصادى العربى.

واشار الى ان الدول العربية قد وضعت اول لبنة فى بناء صرح الاقتصاد العربى الموحد لذلك يتعين عليها ان تزيد من قوة الدفع لتحقيق آمالنا وآمال شعوبنا فى التقدم والرفاهية .

وأكد اننا كأمة عربية نتطلع الى قيام السوق العربية المشتركة التى طالما نادى بها اتحاد الغرف العربية. منذ تأسيسه وأملنا فى ان يكون قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خطوة متقدمة نحو هذه السوق التى تعتبر الهدف الاسمى للعمل الاقتصادى العربى المشترك واكد الدكتور برهان الدجانى امين عام اتحاد الغرف التجارية العربية ان مصر كانت اول من طرح نظرية التكامل العربى الاسلامى والافريقى والمتوسطى المشترك .

وقال ان المجال المشترك الحقيقى للدول العربية هو الاقتصاد المشترك وهو الطريق الى الوحدة العربية فى جميع مجالاتها لأن الاقتصاد هو الدعامة الرئيسية للصناعة الوطنية والتجارة الحرة ونمو الشعوب.

واشار الى ان الامة الغربية اذا لم تتقدم فى جميع اقطارها نحو الوحدة فإنها معرضة لتفجير التناقضات بكل انواعها ونحن نتطلع الى رفع الحصار عن العراق وليبيا لتجاوز المحنة اللتين تمران بها فالمستقبل الآن يجذبنا الى الامام.

وقال حمد بن جاسم آل ثانى رئيس الغرفة التجارية القطرية اننا نأمل فى ان تكون منطقة التجارة الحرة العربية نقطة انطلاق لتكتل اقتصادى عربى يستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال عدنان القصار رئيس الغرف التجارية اللبنانية ونائب رئيس غرفة التجارة العالمية ان البلاد العربية تدرك مدى ضرورة التطلع الى تنمية الاقتصاد العربى وجعله قويا خاصة بعد عولة الاقتصاد وحرية التجارة و الغرف العربية باعتبارها بيت الخبرة للقطاع الخاص عليها مسئوليات كبيرة فى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من جانب التكتلات الاقتصادية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٧

الجنزوري في افتتاح مؤتمر الغرف التجارية العربية:

التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج في تجمع اقتصادي لمواجهة تحديات العولمة

منطقة التجارة الحرة هي البداية لإقامة سوق عربية مشتركة

٠٠١٠٤



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء أن الانتشار السريع للتكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربى، مشيرا إلى أن التكتلات الاقتصادية العالمية تسيطر الآن - وفقا لمعلومات صندوق النقد الدولى - على أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية.

وقال رئيس الوزراء إن موقف كل دولة عربية منفردة يعتبر ضعيفا فى ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة، وليس أمامها لمواجهة هذه التكتلات سوى الاندماج فى تجمعات اقتصادية أكبر حجما، خاصة أن الدول العربية لديها من الموارد والقواسم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطور مايسمح لها بأن تنشئ أو تطور ماهو قائم من علاقات اقتصادية.

وأوضح الدكتور الجنزورى أن العالم العربى يواجه العديد من التحديات، ولعل من أخطرها التزايد السكانى، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربى حوالى ٢٥٢ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكانى فى الوطن العربى هى من بين أعلى المعدلات فى العالم، إذ تصل فى المتوسط إلى ٢,٥٪ مقارنة بمعدل متوسط قدره ١,٨٪ للدول النامية و٠,٤٪ للدول الصناعية، مشيرا إلى أن المواطن العربى حاليا أصبح يعتمد على الخارج فى الحصول على ٦٥٪ من احتياجاته من القمح و٧٤٪ من السكر و٦٢٪ من الزيوت النباتية.

جاء ذلك فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية فى الدورة الرابعة والثلاثين الذى شهده المهندس سليمان رضا وزير الصناعة، والدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى، والدكتور محمد الغمراوى وزير الإنتاج الحربى، ورئيس اتحاد الغرف العربية، ومحمود العربى رئيس

تابع المؤتمر

حسن عبد المنعم
رأفت أمين

اتحاد الغرف التجارية المصرية.

وأكد الدكتور الجنزورى - فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين - أن الغرف التجارية العربية التى تضم كبار رجال الأعمال فى المجالات التجارية والصناعية والزراعية، لها الدور الطبيعى فى التنمية الاقتصادية فى البلدان العربية خاصة أن القطاع الخاص يقوم بالدور الأكبر فى هذه التنمية.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن الهدف الكبير الذى نسعى إليه جميعا هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات وتعظيم التجارة البينية وتحديد الأسلوب الأمثل لتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار العربى المشترك والعمل على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فعلا وعملا، ورفع جميع القيود عن حرية انتقال جميع السلع والخدمات.

وأكد الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية أن الموارد البشرية تأتى فى مقدمة أولويات العمل الاقتصادى العربى المشترك فالدول العربية غنية بمواردها البشرية مما يؤهل المنطقة العربية فى المستقبل لان تضم العلماء من الفنيين والمهندسين وقال اننا نعمل فى اطار الجهد العربى المشترك على تخطى ومعالجة عقبات التنمية عن طريق برامج تستهدف تخطى العقبات.

وأشار فى الكلمة التى القاها نيابة عنه عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية ان نمو اسواق المال العربية اليوم اصبح امرا ضروريا فى ظل تنامى اتجاهات الخصخصة فى الدول العربية لان من شأنها نقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص من خلال تداول الاوراق المالية وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية ويؤدى الى مزيد من الترابط بين هذه الاسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية.

وقال الامين العام للجامعة العربية ان التحديات التى تواجه العمل الاقتصادى العربى المشترك تحديات كثيرة وقال اننا على ثقة من قدراتنا وقدرات رجال الاعمال من الوقوف امام هذه التحديات.

وأكد الدكتور محمد الغمراوى وزير الدولة للانتاج الحربى أن مصر حريصة على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية وان ذلك يحتاج الى التطلع بنظرة شمولية الى الاسواق خاصة الاسواق العربية وغيرها حيث ان حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٠١٧,٥ مليون جنيه عام ٩٣ بينما بلغ ٣١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع لا يناسب التجارة العربية.

واشار الى ان شركات الانتاج الحربى قامت بتطوير منتجاتها تمشيا مع الاتجاهات العالمية وتحقيقا لمطالب الاسواق مع المحافظة على المزايا التنافسية لها.

واكدت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى ان التحرر الاقتصادى وعولمته يحتم على الدول العربية بذل المزيد لمواجهة هذه التيارات العالمية للاقتصاد والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الامكانات التى تؤهلها لأن تكون كتلة اقتصادية كبرى.

واشارت الى ان الدول العربية لديها ايضا الموارد الطبيعية والمالية



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٧

في ختام ندوة الأمن القومي العربي

تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية

كتب - فتحى محمود:

أكدت ندوة الأمن القومى العربى والمشروع الشرق أوسطى فى ختام اجتماعاتها أمس ضرورة دعم التضامن العربى وتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتمسك بالسلام الشامل والعادل القائم على استعادة جميع الاراضى العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ورفع الحصار المفروض على بعض الدول العربية، وادانة الارهاب والتضامن مع الشعب الجزائرى فى مواجهة أعمال العنف الاجرامية التى تقوم بها بعض الجماعات.

وكانت الندوة - التى استمرت يومين على هامش مؤتمر الجبهة القومية للاتحادات المهنية والنقابية العربية - قد ناقشت ستة محاور للأمن القومى العربى فى مختلف المجالات،

وأكد الدكتور صابر فلحوط نقيب الصحفيين السوريين ضرورة تعزيز دور الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاع العربى المشترك والوحدة الاقتصادية العربية، مشيرا الى أهمية تعزيز التضامن العربى الفعال وحشد القوى والطاقات على تنوع مواردها ومصادرها.

ودعا الى التنبية المستمر الى مخاطر التطبيع مع اسرائيل فى ظل استمرار احتلالها للأرض العربية.

وطالبت الورقة التى قدمها أحمد يوسف القرعي مساعد رئيس تحرير الاهرام بصياغة استراتيجية للأمن القومى العربى لا تنال موافقة مجلس الجامعة العربية أو القمة العربية فحسب وانما تنال أيضا تأييد المنظمات والاتحادات الشعبية العربية.

وأضاف أن هناك اجتهادات عربية سابقة لصياغة مثل هذه الاستراتيجية أبرزها وثيقة استراتيجية العمل العربى المطروحة على مجلس الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٣، وهناك أيضا ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى منذ عام ١٩٩٥ وتنتظر الوثيقتان موافقة مجلس الجامعة العربية عليهما. وفى سياق اعادة ترتيب البيت العربى طالبت الورقة باستحداث وشائج تربط الجامعة والمنظمات الشعبية العربية خاصة الاتحادات المهنية والنقابية حتى يستكمل العمل العربى المشترك شقه الشعبى الغائب.

واوضح الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان نجاح العرب فى التعامل مع تحدى الشرق أوسطية وسواه من التحديات الأخرى انما يتوقف على قدرتهم على اخراج المشروع الاقتصادى الاقليمى العربى الى حيز الوجود، وهو المشروع الذى عليه أن يتحمل مسئوليات صيانة وتعظيم المصالح العربية القائمة أو الكامنة وتنتظر من يحركها ويحشدها وكذلك التعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة والمتنامية.

وقال الدكتور حسن ابراهيم ان أول محاولة عربية جماعية ريادية فى هذا السبيل هى اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى أقرتها الجامعة عام ١٩٥٧ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة، وقد حققت هذه السوق نجاحا واضحا فى السنوات العشر الاولى انعكس على ارقام التبادل التجارى، ثم بدأت تتعرض لكل السلبيات التى شملت العمل العربى المشترك فى جملته، ولكن هذه السوق مازالت قائمة بين سبع دول عربية وتحتاج الى التفصيل والتنشيط والى تقديم نموذج ناجح يقنع باقى الدول العربية بجدواها وبالانخراط فيها، حتى ولو لم تنضم الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

واضاف أن السوق فى جوهرها هى منطقة تجارة حرة عربية صغرى يكملها ويدعمها العمل الجارى فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مختلف الأصعدة الاخرى للتكامل الاقتصادى. واشار الى ان مرحلة منطقة التجارة العربية الحرة التى سيستغرق تنفيذها عشر سنوات هى أولى درجات التكامل الاقتصادى الذى يمكن ان ينتقل بعد ذلك الى مراحل الاتحاد الجمركى ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادى فالاتحاد النقدى.

وأعلن الدكتور غسان الأمين نائب رئيس اتحاد الصيادلة العرب ونقيب الصيادلة اللبنانيين ان الضمان الحقيقى للأمن القومى العربى يتمثل فى احياء التضامن العربى وتفصيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك الرسمية والشعبية وتطبيق الاتفاقات والمواثيق المعقودة، والعودة لاستخدام سلاح المقاطعة العربية لاسرائيل، واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان واعتماد مبدأ المشاركة الديمقراطية فى البلاد العربية ووضع خطط تكامل اقتصادى وتنموى عربى.

وقال الدكتور مدحت الجيار الاستاذ بجامعة الزقازيق ان القوة الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية هى التى تحقق الأمن العربى. وطالب العرب بالمشاركة فى ادارة شئون العالم بدلا من الاكتفاء بموقف المتفرج عالى الصوت أو الرافض بلا سند.

تشكيل أمانة عامة مؤقتة لجبهة الاتحادات المهنية العربية

قرر المؤتمر العام الأول للجبهة القومية للاتحادات المهنية والنقابية العربية فى ختام اجتماعاته بالقاهرة أمس تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجبهة تتضمن منصب الرئيس سعد الدين وهبه رئيس اتحاد الفنانين العرب، والأمين العام الدكتور على إبراهيم أمين عام اتحاد الصيادلة العرب، وأربعة نواب للرئيس هم فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، وحسن جمام رئيس الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، والدكتور حسن خريس الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب، وعلى عقله عرسان الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العرب.

وتستمر هذه الأمانة فى تسيير أعمال الجبهة لمدة خمسة أشهر يقوم كل اتحاد من الاتحادات الاعضاء خلالها بمناقشة مشروع لائحة النظام الأساسى مع قواعده، على أن يعقد مؤتمر عام للجبهة فى نهاية تلك الفترة لاقرار اللائحة وانتخاب مجلس إدارة للجبهة

وقد اعتذر إتحاد الصحفيين العرب عن عدم المشاركة فى إجتماعات المؤتمر العام الأول للجبهة حتى تتاح الفرصة للأمانة العامة للاتحاد لدراسة مشروع النظام الأساسى للجبهة وإتخاذ القرار المناسب.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الجامعة العربية يناقش مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة منتصف مارس :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوافق على خفض الجمارك والضرائب بنسبة ١٠٪ سنويا وتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من يناير القادم

كتب - محمد مبروك:

يناقش وزراء الخارجية العرب في اجتماع مجلس الجامعة العربية في مارس القادم تفاصيل البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تمهيدا لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد اعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام أعماله الاسبوع الماضي عن قيام منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات تبدأ من يناير القادم.

وجاءت موافقة المجلس جماعية ايمانا منه بالحرص على كل مايعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتنفيذا لقرارات القمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو العام الماضي.

يتضمن البرنامج التنفيذي عدة بنود اهمها اعتبار هذا البرنامج إطارا لتفعيل اتفاقية التبادل التجاري والتزام جميع الدول العربية بالجدول الزمني المحدد ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية والبدء في تطبيق الاعفاء الجمركي التدريجي، وكذلك الضرائب بنسبة ١٠٪ سنويا بدءا في يناير القادم، كما التزم البرنامج التنفيذي في صيغته النهائية بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف، وتحديد مواسم الانتاج لعدد من السلع الزراعية التي لاتتمتع بالاعفاءات والتخفيضات الجمركية والضرائب، واشترط البرنامج اعتبار السلعة عربية اذا توافرت لها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس وأن تتعهد الدول العربية بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. وقرر المجلس الاقتصادي في برنامجه التنفيذي إنشاء آلية للمتابعة والتنفيذ وفض المنازعات تقوم بإجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج واتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة اى عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي وفض النزاعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

واوضح البرنامج التنفيذي انه سيتم تشكيل ٣ لجان رئيسية :الأولى لجنة التنفيذ والمتابعة التي ستقوم بدراسة التقارير التي تقدمها الدول الاعضاء كل ٣ أشهر، وتتضمن مدى التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التي تعترضه والحلول المقترحة لمواجهتها والأساليب المقترحة لتطوير العمل بالبرنامج، بالاضافة لعقد ٤ اجتماعات سنويا، وتقديم تقارير دورية لتوضيح سير العمل، واللجنة الثانية خاصة بالمفاوضات التجارية ومهمتها تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية، ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول الأعضاء بالبرنامج بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها ، واللجنة الثالثة تختص بوضع قواعد المنشأ للسلع العربية.

كما قرر البرنامج التنفيذي تكليف الادارة الاقتصادية للجامعة العربية للقيام بمهام الأمانة الفنية، والتي تتضمن اعداد مشاريع جداول الاعمال واعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء والتعاون مع الاتحادات العربية ، في القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات المالية العربية والعمل على تطوير أنشطتها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٢/١٩٩٧

العربية.

وطالب اعضاء اتحاد الغرف العربية باستبعاد الخلافات السياسية عن المصالح الاقتصادية للأمة العربية. وركز محمد المصرى رئيس الغرفة التجارية ببورسعيد على ضرورة اقامة سوق عربية مشتركة واقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة التكتلات العالمية وذلك قبل أن يبدأ تنفيذ اتفاقية الجات والتى وقعت عليها ١٣٠ دولة.

وقال الدكتور برهان الدجانى امين عام اتحاد الغرف التجارية العربية ان القرار الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى بانشاء المنطقة، هو قرار جيد ويمثل الحد الادنى لما تطالب به الدول العربية وان قرار منطقة التجارة العربية الحرة يعطى الحق للدول العربية بأن تختار الأحسن فى الميزات التى تمنحها بعض الاتفاقات العربية، واشار الى ان هناك مراجعة نصف سنوية لقرار انشاء المنطقة الحرة العربية. وطالب بأن يصبح القطاع الخاص شريكا فى تنفيذ هذا القرار وانشاء المنطقة.

وقد شارك باقى الاعضاء فى مناقشة لجنة متابعة انشاء المنطقة، كما طالب البعض بتقديم الدراسات والمعلومات لجميع التجار والمستثمرين العرب عن نشاط المنطقة وكيفية استفادة التجارة العربية منها.

وقد قدمت الامانة العامة للمؤتمر تقريرا عن الوضع الاقتصادى العربى والسوق العربية المشتركة والتجارة العربية البينية والجمارك والتنمية الزراعية والصناعية والادارية وشئون العمل، وكذلك عن المعارض التجارية العربية ومراكز المعلومات التى أنشأها الاتحاد لتقديم خدماتها الى التجار والمستثمرين العرب لتنمية تجارتهم واستثماراتهم.

وقد طرح التقرير بعض التعديلات الخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

ونصت على التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود، والتحرير الكامل لجميع السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول العربية، والتخفيض التدريجى للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على السلع، وتوحيد الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من خارج دول المجموعة العربية، والتنسيق فى انتاج السلع العربية وتبادلها بين المنشآت ومنح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة، وتيسير تمويل التبادل التجارى بين الدول العربية.

لجنة التجارة والجمارك

وأوصت لجنة التجارة والجمارك بضرورة أن تقوم هيئات الجمارك العربية بمراجعة تشريعاتها الحالية، ووضع برنامج لاصلاح الاجراءات التى يتبين انها غير فعالة ومعوقة للاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الاجراءات الجمركية.

كما أوصت بأن تستخدم هيئات الجمارك اقصى حد من تكنولوجيا المعلومات لمساعدتها فى اداء واجباتها.

كما طالبت بضرورة فصل عملية الافراج عن البضائع والسلع عن عمليات تحصيل الايرادات والمحاسبة.

وطالبت بتدخل الحكومات العربية لدى الوكالات الحكومية الى جانب الجمارك فى حالة الافراج عن السلع وترشيد هذه العملية وأسنادها الى هيئة واحدة.

كما طالبت توصيات اللجنة الحكومات بأن تستخدم اسلوب التقويم الجمركى المنصوص عليه فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وضمان نزاهة ومعايير الأداء المهنى داخل دوائر الجمارك.

قضية المياه

وناقشت لجنة الزراعة والمياه أزمة المياه فى البلاد العربية وعجز الموارد المتاحة للزراعة والمشاكل الرئيسية للمياه، وانخفاض كفاءة استخدام المياه، ودور الرى والتوجهات الحديثة وتحديث الوسائل المستخدمة وتوجيه استخدام المياه وضمان استدامة الرى والدور المحورى للاستثمارات المائية.

ويواصل المؤتمر أعماله اليوم ويصدر عددا من التوصيات المهمة.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٧

مؤتمر الغرف التجارية يواصل أعماله

اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البينية ومشكلات المياه والجمارك

واصل مؤتمر الغرف التجارية العربية أعماله أمس على مستوى اللجان القطاعية المتخصصة حيث ناقشت اعلان القاهرة الاقتصادى ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقرير السنوى المقدم من الامين العام للمؤتمر.

وعقدت لجنتا التجارة والجمارك والزراعة والمياه اجتماعيهما صباح امس، حيث بحثت لجنة التجارة انشاء الاتحاد الجمركي العربى أمس والمشاكل الجمركية التى تعوق انسياب التجارة بين الدول العربية.

وبحثت لجنة الزراعة والمياه التنمية الزراعية بالدول العربية وسبل زيادة الانتاج الزراعى العربى وصولا لتحقيق الاكتفاء الذاتى للدول العربية، وكذلك مشكلات المياه وكيفية الحفاظ عليها.

تابع المؤتمر :

حسن عبدالمنعم

رأفت أمين

المطالبة بتوحيد الإجراءات الجمركية العربية قبل انتهاء الفترة الانتقالية للجات

وقال خالد أبواسماعيل وكيل اتحاد الغرف التجارية المصرية فى اجتماع لجنة التجارة إن جميع قرارات اتحاد الغرف العربية والمؤتمرات التى ينظمها الاتحاد للمستثمرين كانت تطالب فى جميع اجتماعاتها بانشاء منطقة التجارة الحرة العربية، وان ذلك يعنى ان قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية بانشاء هذه المنطقة ليس قرارا سياسيا وانما هو مطلب عربى لمصلحة المواطنين ورجال الاعمال.

وقال : إننا نطالب بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذا القرار مع الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تمثل مصر فى هذه اللجنة.

وقال رئيس الوفد السورى : إن سوريا كانت حريصة على أن تبدأ مناقشات انشاء هذه المنطقة والسوق العربية من حيث انتهت، وان الاتحاد عليه مسئولية كبرى من حيث متابعة قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بانشاء منطقة التجارة الحرة العربية، على أن تكون هذه اللجنة مشاركة وفعالة فى تنفيذ هذا القرار.

وقال محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية : إن قرار منطقة التجارة العربية سيبدأ تطبيقه من عام ١٩٩٨ وأن الحد الاقصى للانتهاء من انشاء هذه المنطقة هو عشر سنوات وان هذه المنطقة ستنشأ بين بعض الدول



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٧

محاولة جديدة لإحياء التعاون الاقتصادى العربى

برنامج لإزالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٧



جانب من اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الاخيرة

فى خطوة تعتبر الاكثر اهمية خلال السنوات الاخيرة فى مجال العمل العربى المشترك وافق وزراء الاقتصاد والمال العرب فى اجتماعهم بالقاهرة الاسبوع الماضى على بدء العمل بالبرنامج التنفيذى لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من اول يناير القادم حيث يتم اجراء تخفيض سنوى على الجمارك بمقدار ١٠٪ لتتم ازالة جميع القيود الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧

ودعا المسئولون بجامعة الدول العربية الى ضرورة اسراع الدول التى لم تنضم الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الى التوقيع عليها وهى (مصر والجزائر وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتى) ويترقب المسئولون توقيع مصر خصوصاً على الاتفاقية التى تعتبر الاساس فى منطقة التجارة الحرة .

وحسبما اكد المسئولون فان مصر ابلغت الامانة العامة للجامعة بانها فى طريقها للتوقيع علي الاتفاقية منذ ما يقرب من عام وللتشجيع علي سرعة إتخاذ هذا القرار فقد تم ضم مصر الى اللجنة الخاصة بمتابعة وتنفيذ البرنامج التنفيذى لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧

وقد اكد عدد من وزراء الاقتصاد والمسئولين بالجامعة ان قرار بدء العمل فى منطقة التجارة العربية الحرة يعتبز بمثابة حجر الأساس لاقامة تجمع اقتصادى عربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية مع الدخول الى القرن الحادى والعشرين.

وقد وصف ناصر الروضان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الكويتى القرار بانه تاريخى مشيرا الى ان هناك رغبة اكيدة من جانب الدول العربية فى تنفيذ نتيجة لقناعتها ان التعاون الاقتصادى الجماعى اصبح ضرورة فى ظل التطورات الدولية الاقتصادية .

وقال ان تشكيل لجنة وزارية لمتابعة عملية التنفيذ يعكس الحرص العربى على الالتزام بما تم التوصل اليه موضحا ان هذه اللجنة سوف ترفع تقريرا الى الاجتماع المقبل للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته القادمة توضح فيه ما قد تظهر معوقات ومشاكل عند التنفيذ.

واكد ان اقامة منطقة التجارة الحرة العربية يتماشى مع احتياجات دولنا ويحافظ علي مصالحها ويؤدي الي تدعيم العلاقات العربية وزيادة انسياب التجارة البينية والتى لا ترقى نسبها الحالية الى مستوى الطموح .

واشار الى ان العديد من بنود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لم تنفذ نتيجة وجود معوقات قانونية واختلاف في قواعد المعاملات بالاضافة الى اعتبارات سياسية اخرى موضحا ان ما تم اقراره هو محاولة ايجاد الية لازالة المعوقات الفنية وليس تعديل الاتفاقية وأكد العيد بختي وزير التجارة الجزائرى ان بلاده ستعمل خلال المرحلة المقبلة على دراسة الاتفاقية للاسراع بالانضمام اليها والمشاركة فى دعم التعاون الاقتصادى العربى خاصة وان السوق الجزائرى يفوق حجمه تقريبا ١٤ مليار دولار وهو ما يشكل وزناً كبيرا للتجارة العربية.

واشار الى ان ما تم اتخاذه هو خطوة اولي معرباً عن امله بان تتم ترجمته في الواقع وتنفيذ برامج حقيقية من شانها دعم الاقتصاد العربى .

وقال ان السوق العربية يجب الا تظل مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الاجنبية وبالتالى لابد من تنمية الانتاج لينافس المنتجات الاخرى وهذا يتطلب زيادة الاستثمار العربى فى المجالات الصناعية وتوجيه الطاقات الحالية الى بلدانهم لتنميتها.

واشار الى ان العرب لابد ان يعملوا على استغلال جميع الطاقات المتاحة لديهم لتحقيق مصالحهم والعمل على الحد من المشكلات التى تعوق العمل الجماعى واعطاء الاولوية للعمل الاقتصادى لمواجهة التحديات الدولية الراهنة .

واعتبر عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية اعلان اقامة منطقة التجارة الحرة العربية بمثابة وضع لحجر الاساس فى اقامة التجمع الاقتصادى العربى ويدخل الامة للقرن القادم كامة قادرة على التطور والتقدم اعتمادا على مواردها وامكاناتها.

وقال ان لجنة المفاوضات التجارية التى انشاها المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ٨٧ ستقوم بمتابعة تطبيق الدول للبرنامج التنفيذى خاصة فيما يتعلق بالاجراءات التى من شانها التحكم فى الواردات وعلى وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والادارية .

واوضح ان جميع السلع التى ستدخل التبادل الحر والتى يكون منشاها احدى الدول العربية الاطراف بالاتفاقية سوف تخضع لقواعد المنشا التى تصفها لجنة قواعد المنشا التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقال السحيبانى ان الدول الاطراف تعهدت فى البرنامج التنفيذى بتطبيق مبدأ الشفافية فى تبادل المعلومات والبيانات وبما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وسيتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى جميع القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية .

تقرير: عماد السويفى

المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٧

القبلات حارة والنتيجة محلك سر!

من يشاهد وزراء الاقتصاد العرب وهم يدخلون إلى قاعة الاجتماعات فى مبنى جامعة الدول العربية يوم الأربعاء الماضى الساعة الخامسة بعد الظهر يتوقع على الفور أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أو حتى قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق.. غير أن محصلة المتابعة الدقيقة لما جرى ويجرى تحت مائدة الاجتماعات مختلفة تماما.

جرت العادة فى اجتماعات الوزراء أو المندوبين الدائمين فى الجامعة، أن يدخل الجميع إلى قاعة الاجتماعات وهم يتبادلون القبلات الحارة وعلى وجههم ابتسامة عريضة، وتفاؤل، وحماس شديد لما يتم طرحه على جدول الاجتماعات، وفى الدورة الـ (٥٩) لوزراء الاقتصاد والمال العرب، كان أبرز البنود هو بحث سبل الإسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، كمقدمة إلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، وكانت أغلب تصريحات المشاركين فى الدورة الأخيرة - (١٠) وزراء اقتصاد، واثنين نائبين عن الوزراء، و (١٠) على مستوى المندوبين الدائمين - تتفق جميعها على «ضرورة تغليب المصالح الاقتصادية العربية الواحدة»، وتبدأ من كلمة «لابد».، وتنتهى بـ «دعونا نرى ما يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع»!!

وفى هذا الاجتماع بحث وزراء الاقتصاد العرب تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بموضوع إقامة منطقة تجارة حرة عربية، والمشكلة من وزراء الإمارات والسعودية ومصر، والأردن، وسوريا، والمغرب، وما تم التوصل إليه من مقترحات لحلول بعض العقبات الفنية التى تم بحثها فى اجتماع اللجنة على مستوى الخبراء يوم ٨ ديسمبر

أحمد مراد

١٩٩٦، إضافة إلى التعديلات التى أدخلتها الأمانة العامة للجامعة على بعض بنود البرنامج التنفيذى لإقامة المنطقة الحرة، ومنها آليات المتابعة والتنفيذ، وفض المنازعات تحت إشراف وزراء الاقتصاد والمال العرب.

وعلى الرغم من توافر الدراسات الجادة حول تنمية وتيسير التبادل التجارى، واكتمال البرنامج التنفيذى لإقامة المنطقة الحرة فى شكلها النهائى، إلا أن مصير هذه الدراسات والبرنامج - كالعادة - ليس بأفضل مما سبقه من دراسات وبرامج، فقد تم إحالة القرار النهائى الخاص بإقرار المقترحات إلى مجلس الجامعة العربية ووزراء خارجية دول القمة



لاعتماده أو رفضه، ومن ثم إلى اجتماع أول قمة عربية مقبلة!!

وقد تضمنت هذه المقترحات ثلاثة تصورات للوصول إلى منطقة التجارة الحرة، وتقضي بتنفيذ خطة الإنشاء في مدى زمني لا يتعدى عشر سنين، وجدول زمني من ١٠ إلى ١٥ سنة «لتوزيع السلع على جداول التحرير التجاري التدريجي، مع اشتراط عدم إصدار أي تشريعات قطرية تتعارض مع خطة التنفيذ، ومعاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بشهادة المنشأ والمواصفات والمقاييس، وتعهد الدول الأطراف في اتفاقية المنطقة الحرة بتطبيق مبدأ توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالتبادل التجاري مع أي دولة غير عربية، إضافة إلى تعهد الدول في مراعاة أحكام وقواعد اتفاق منظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم.

ومن بين الخلافات العربية حول هذه التصورات يأتي تحفظ كل من الإمارات ولبنان بشأن السلع المنتجة في المناطق الحرة، وأيضا تحفظ سوريا ولبنان بشأن السلع الزراعية وضرورة أن يكون التحرير فيها تدريجيا، وطلب مصر ألا يكون هناك موعد إلزامي لبدء تحرير السلع المتبادلة.. ويبدو من المحصلة النهائية لهذه التحفظات، وخطوات تنفيذ إقامة المنطقة الحرة، والاتفاق على تنفيذها أو رفضها من قبل وزراء الخارجية أو في «القمة المقبلة» يتضح أن «الحلم المبدئي» في إنشاء السوق العربية المشتركة مازال بعيدا عن التحقق، والتطبيق على أرض الواقع.

ويأتي هذا التعثر العربي في تطبيق أولى خطوات إقامة السوق العربية المشتركة عبر تنمية وتيسير التجارة البينية العربية وإقامة المنطقة الحرة، في ظل دعوات أمريكية صريحة برفع المقاطعة العربية المباشرة «لإسرائيل» واستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في لجانها الخمس «المياه، البيئة، اللاجئين، التسلح، والتعاون الاقتصادي»، وهو ما يعني في بساطة عودة الدول العربية إلى خيار الشرق أوسطية، وإحيائها وفقا لتصورات الأمريكان والعدو الصهيوني، والبداية هي موافقة مصر على حضور إحدى لجان المفاوضات المتعددة بما يعني بدء نسف

فكرة ربط التطبيع بالتقدم فى عملية التسوية.

والسؤال الذى يطرح نفسه علينا الآن.. أى من الاتجاهين يمكن أن تتجه إليه المنطقة العربية.. هل نمضى حقا - بهذا الأسلوب - فى طريق التكامل الاقتصادى العربى.. أم أن تناقض المصالح القطرية و- ربما - الخضوع للمطالب الخارجية سوف يقود المنطقة إلى طريق آخر؟



السوق المشتركة... مزيد من المناقشات!

كتب عصام عبد الحميد:

أعد مجلس الوحدة الاقتصادية ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة لعرضها على الاجتماع القادم لاتحاد البرلمان العربى فى منتصف مايو القادم وقال حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى تصريحات خاصة «للعربى» انه بحث مع د. أحمد فتحى سرور بصفته رئيسا للاتحاد البرلمان الدولى سبل إقامة السوق العربية المشتركة ومعوقاتها.

مؤكدا أن الأخير طلب تضمين الورقة تقييما لتجربة السوق العربية خلال ٢٥ عاما الماضية وتضمينها الآثار المستقبلية لإنشاء هذه السوق على اقتصاديات الدول العربية.

مشيرا إلى أن الورقة ستتضمن أيضا سبل تذليل الصعوبات التى تواجه إنشاء السوق العربية وأوضح أن القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاص بإنشاء السوق لم يطبق منه حتى الآن سوى صيغة منطقة التجارة الحرة العربية بين ٧ دول ولم تتطور هذه الصيغة بسبب الفهم الخاطئ لبعض الدول العربية حول وجود تناقض فى المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة.



دعا إلى التركيز على التجارة كمحور للتكامل

اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادى

□ العالم اليوم ـ خاص :

دعا إعلان القاهرة الاقتصادى الذى صدر عن مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى التركيز على المحور التجارى كأساس للتكامل الاقتصادى العربى.

كما طالب بدور أكبر للقطاع الخاص فى المشروعات العربية المشتركة، والاسراع بانشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

واوصى المؤتمر بايجاد المناخ الملائم للاستثمار من خلال توفير الاستقرار الاقتصادى واعداد برامج التنمية وتوفير البني الاقتصادية والادارية وايجاد تشريعات منظمة للاستثمار تعمل على تشجيع التعاون الاستثمارى العربى.

كما أوصى بضرورة تطوير أسواق المال العربية حتى تصبح قادرة على استقبال اسهم الشركات العربية القائمة وحديثة التأسيس وترويجها وتداولها لتصبح الشركات العامة وأصداراتها المالية أدوات فعالة فى حركة الاستثمار العربى المشترك.

كما دعا المؤتمر إلى انفتاح السياسات الاقتصادية العربية وتحررها مع ضرورة اعطاء الاولوية للتعاون البينى العربى فى شتى المجالات.

وأعرب المؤتمر عن ترحيبه بمقررات مؤتمر القمة العربية الذى عقد بالقاهرة فى 21 يونيو الماضى، كما يرحب بتكليف القادة العرب للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الجامعة العربية لوضع وتنفيذ خطط عمل اقتصادية واجتماعية كاملة تتيح للامة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية والتعامل من موقع التكافؤ مع الشركات الأخرى فى النظام الاقتصادى العالمى الحالى..

كما رحب المؤتمر بالاعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات ابتداء من الأول من يناير من العام القادم. وكذلك الموافقة على البرنامج التنفيذى لإقامة هذه المنطقة.

وقد أكد المؤتمر على أن هذا القرار يعد خطوة اساسية ومهمة لتنفيذ المشروع العربى الذى يدور حول اقامة سوق عربية مشتركة، وهو المشروع الذى يجب ان يكون محور العلاقات الاقتصادية العربية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ / ٢ / ١٩٩٧

مع جميع الأطراف غير العربية

وطالب المؤتمر بإقامة علاقات بين الصناديق والاسواق المالية العربية، واشراك القطاع الخاص العربي في الشركات القابضة المشتركة القائمة حاليا في مجال الملكية والإدارة، لإيجاد قطاع مختلط فعال وقادر مع تفعيل دور القطاع الخاص وداخاله في المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ودعم هذه المشروعات بمختلف الوسائل، والاسراع في تنفيذ برامج الخصخصة مع التأكيد على أهمية اعطاء البعد الاجتماعي في هذه البرامج وفي سياسات الاصلاح الاقتصادي بشكل عام وعلى أهمية تطبيق المواطنية الاقتصادية العربية.

كما طالب بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية.

ودعا الاتحاد العام للغرف العربية إلى عقد مؤتمر عربي للتعاون العربي الاقتصادي بمشاركة على المستويين الحكومي والخاص ودعوة اطراف دولية للمشاركة فيه وفق الاسلوب الذي يتم الاتفاق عليه بين الاطراف العربية.

كما يدعو القطاع الخاص إلى تركيز جهوده التنظيمية والتنسيقية والاجتماعية في هيئات قوية وقادرة وعدم بعثرة الجهود في كيانات ضعيفة.

وأكد المؤتمر على ان إقامة تكتل اقتصادي عربي بأسرع وقت هو مسألة وجود ومصير وكرامة. وأن مثل هذا التكتل، الذي ينشد النمو والازدهار لاطرافه، لابد أن يسعى إلى الانفتاح على التكتلات الاقتصادية الأخرى، والمساهمة الجادة معها، ونشر الرخاء والسلام، مما يوجد ضمانة ودعامة لسلام دائم ومستمر قائم على التكافؤ والعدل، لأن تهميش دور العرب لحساب غيرهم، وتسخير مواردهم لمصلحة سواهم يجعل من السلام مجرد تسوية مرحلية تحمل بذاتها بذور انهيارها.

ودعا المؤتمر كذلك الحكومات العربية إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية باعتبارها الدعامة الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف الجهود لمعالجة النقص في المهارات والقدرات البشرية التي تتطلبها عملية التنمية.

كما طالب باشراك القطاع الخاص في وضع الاستراتيجيات والسياسات الانمائية، وتوفير الاطر والتسهيلات لقيام هذا القطاع بدوره في الانشطة الاقتصادية والاستثمار في المناطق الريفية والقطاعات المولدة لفرص العمل.

ودعا المؤتمر القطاع الخاص إلى الالتزام بالقضايا الاجتماعية أسوة بالقضايا الاقتصادية والمساهمة في عملية التدريب واعادة التدريب بالتعاون مع الأجهزة الحكومية، مع انشاء أو رعاية مراكز ومعاهد البحوث والدراسات.

وأوصى المؤتمر بإقامة شبكة مواصلات عربية سريعة تربط بين مختلف الاقطار العربية، وتسهيل اجراءات النقل وخفض تكلفته، وتشجيع اقامة مؤسسات عربية كبرى منتجة قادرة على تلبية الطلب في الاسواق العربية باسعار تنافسية وتشجيع تبادل المعلومات بين الدول العربية عن الانتاج الصناعي واسعاره، والفرص المتوافرة وتشجيع اقامة المعارض الصناعية العربية.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/٤/١٩٩٧



نحو سوق عربية مشتركة

تكشف الكلمة التى أدلى بها الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية يوم السبت الماضى، عن رؤية واضحة وسياسات حكيمة وتحليل عميق من جانب حكومة د. الجنزورى للتطورات الاقتصادية فى مصر والعالم أجمع وسبل لحاق مصر والعرب بركب التنمية والتقدم الاقتصادى على المستوى العالمى، مع اقتراب القرن الحادى والعشرين.

ان تأكيد رئيس الوزراء أن الانتشار السريع للتكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربى ينطلق من حقيقة مؤداها أن التكتلات الاقتصادية تسيطر حاليا - وفقا لمعلومات صندوق النقد الدولى - على أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية. وغنى عن القول ان موقف كل دولة عربية منفردة يعتبر ضعيفا فى ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة، وليس أمامها لمواجهة هذه التكتلات سوى الاندماج، فى تجمعات اقتصادية أكبر حجما، خاصة أن الدول العربية تملك من الموارد والإمكانات والقواسم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطور، مايسمح لها بأن تنشىء أو تطور ما هو قائم من علاقات اقتصادية.

ولعله من الضرورى أن نشير إلى أن العالم العربى يواجه العديد من التحديات، ومن أخطرها التزايد السكانى، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربى حوالى ٢٥٢ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكانى فى الوطن العربى هى من بين أعلى المعدلات فى العالم، إذ تصل فى المتوسط إلى ٢,٥٪ مقارنة بمعدل متوسط قدره ١,٨٪ للدول النامية و٠,٤٪ للدول الصناعية. وفى ظل هذه المعطيات فإن المواطن العربى أصبح يعتمد حاليا على الخارج فى الحصول على ٦٥٪ من احتياجاته من القمح و٧٤٪ من السكر و٧٢٪ من الزيوت النباتية، وهو مؤشر يستدعى مراجعة دقيقة وتخطيطا شاملا وقرارات حازمة لتجنب آثاره السلبية على مستقبل التنمية والتقدم فى المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة.

والشىء المؤكد هو أن الغرف التجارية العربية التى تضم كبار رجال الأعمال فى المجالات التجارية والصناعية والزراعية، لها الدور الطليعى فى دعم مسيرة التنمية الاقتصادية فى البلدان العربية، خاصة بعد أن أصبح القطاع الخاص يقوم بالدور الأكبر فى هذه التنمية ويشارك بفعالية فى اقامة مشروعات التنمية المختلفة.

ويمكن القول بأن الهدف الكبير الذى نسعى إليه جميعا هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات وتعظيم التجارة البينية وتحديد الأسلوب الأمثل لتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار العربى المشترك، والعمل على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى تمهيدا لاقامة السوق العربية المشتركة فعلا وعملا، ورفع جميع القيود عن حرية انتقال جميع السلع والخدمات.

ان تحقيق هذه الأهداف والتطلعات وادخالها حيز التنفيذ يحتاج إلى تكثيف الجهود المخلصة والجادة ودعم التعاون العربى المشترك والتنسيق على مختلف المستويات، حتى تكون المساعى والجهود على قدر الآمال والطموحات.

وفى تقديرنا ان الموارد البشرية تأتى فى مقدمة أولويات العمل الاقتصادى العربى المشترك، فالدول العربية غنية بمواردها البشرية مما يؤهل المنطقة العربية فى المستقبل لأن تضم العلماء من الفنيين والمهندسين. والأمر الأكثر إلحاحا فى هذا المقام هو أن تتضافر الجهود العربية المشتركة من أجل تنمية الموارد البشرية واستغلال الثروات الاقتصادية المختلفة أفضل استغلال والعمل على تخطى ومعالجة العقبات التى تعترض طريق التنمية والتقدم عن طريق التخطيط السليم والرؤية الشاملة والقرارات المناسبة التى تستشرف آفاق المستقبل وتتعلم من دروس الماضى وتدرك متطلبات الحاضر.

ان نمو أسواق المال العربية اليوم أصبح أمرا ضروريا فى ظل تنامى اتجاهات الخصخصة فى الدول العربية لان من شأنها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص من خلال تداول الأوراق المالية. وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية ويؤدى إلى مزيد من الترابط بين هذه الأسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية. ورغم أن التحديات التى تواجه العمل الاقتصادى - العربى المشترك كثيرة ومتشابكة، فإننا على ثقة من امتلاكنا قدرات كبيرة وامكانات ضخمة وكفاءات يشهد المجتمع الدولى لمصلحتها، مما يؤهلنا للتغلب على هذه التحديات وتحقيق انجازات طيبة خاصة على صعيد التعاون العربى المشترك.

ويتعين أن نشير إلى حقيقة مهمة فى هذا المجال، هى أن مصر - باعتبارها الشقيقة الكبرى لكل العرب - أحرص ماتكون على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية. ولإيضاح ذلك بالأرقام والبيانات، فإن الامر يحتاج إلى التطلع بنظرة شمولية إلى الأسواق خاصة الأسواق العربية وغيرها، حيث أن حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧,٥ مليون جنيه عام ٩٣ بينما بلغ ٣١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع لايناسب التجارة العربية.

ان التحرر الاقتصادى وعولمته يحتمان على الدول العربية بذل المزيد لمواجهة هذه التيارات العالمية للاقتصاد والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الإمكانات التى تؤهلها لأن تكون كتلة اقتصادية كبرى. وبفضل الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، فإن الدول العربية يمكنها أن تحقق من وراء تكامل هذه الموارد والإمكانات ومن خلال اقامة المنطقة التجارية العربية، نتائج مذهلة تعود بالخير والنماء على أبناء الوطن العربى، وتجسد التعاون والتنسيق بين الدول العربية فى جميع المجالات.

ويقينا فإن التقارب فى الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال اتجاهها إلى التحرير الكامل للتجارة والتحرير النقدى والمالى سيدعم من الاقتصاد العربى، مثلما ان منطقة التجارة الحرة تمثل نقطة البداية نحو تحقيق حلم طال انتظاره، الا وهو اقامة سوق عربية مشتركة، كخطوة متقدمة نحو العمل العربى المشترك واقامة تكتل اقتصادى عربى له وزنه وتأثيره، فضلا عن قدرته على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

(المحرر)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢٥ / ٢ / ١٩٩٧

فى تقرير الوحدة الاقتصادية العربية

إسرائيل تسعى إلى خنق الاقتصاد الفلسطينى واحكام تبعيته لاقتصادها

كتب محمد عبد الجواد

أكد تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان الحكومة الاسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو تسعى الى خنق الاقتصاد الوطنى الفلسطينى واحكام تبعيته للاقتصاد الاسرائيلى وممارسة الضغوط المستمرة وحرب الاعصاب الطويلة على الارادة الوطنية للشعب الفلسطينى من خلال تعدد جولات المفاوضات دون الوصول الى اتفاقيات محددة.

واوضح التقرير الذى اعده الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية ان الاقتصاد الفلسطينى يعانى تاخر وصول المساعدات الأجنبية بجانب استمرار قلق المستثمرين على رؤوس اموالهم بسبب التعنت الاسرائيلى الواضح مشيرا الى ان الناتج المحلى الاجمالى الفلسطينى سجل خلال العام الماضى نموا مقداره ٣٫٧٪ وهو يقل عن معدل نمو السكان البالغ ٤٪. ووصف التقرير هيكل الناتج المحلى الفلسطينى بالتضخم والجمود وسيطرة النشاط الخدمى والبناء السكنى عليه حيث يساهم هذان القطاعان بنحو ثلثى الناتج ويستوعبان حوالى ٦٢٪ من العمالة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال التقرير ان حجم القوى العاملة العربية وصل الى حوالى ٧٦ مليون عامل ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليون عامل فى عام ٢٠٠٠ بسبب اتساع الشريحة الوسطى من الهرم السكانى والتى يتراوح عمرها ما بين ١٥ و٦٥ سنة لانها هى الشريحة المؤهلة للمساهمة فى النشاط الاقتصادى.

«الجمهورية» تقول

خطوة ايجابية للامام

×× يأتى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية باعلانها قيام منطقة التجارة الحرة العربية اعتبارا من أول يناير العام القادم .. كنتيجة إيجابية من نتائج القمة العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة وأقرت استراتيجية السلام العربية وكذلك فكرة المنطقة الحرة كلبنة على طريق التكامل الاقتصادى العربى .. ونواة للترابط العربى فى مواجهة التكتلات الاقتصادية التى تتحدد ملامحها وتزداد قوة فى أقاليم العالم وقاراته ..

×× فالمنطقة الحرة هى جزء من آليات السوق العربية المشتركة .. وتوصلت إليها الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية .. وان كانت ستقام خلال العشر سنوات القادمة إلا انها انجاز كبير بكل المفاهيم فقد وضع برنامجها التنفيذى وفقا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية الجات .. وتهدف إلى تحرير جميع السلع التى ينتجها الوطن العربى بالتبادل وفقا لمبدأ التحرر التدريجى مراعاة لظروف التنمية التى تختلف من دولة عربية لأخرى .. وصولا إلى التحرر الكامل لجميع السلع مع نهاية العشر سنوات .. الأمر الذى يشجع على اجتذاب الأموال العربية الوفيرة فى مشروعات مشتركة تستثمر الموارد والطاقات العربية .. وتكون متاحة للتصدير دون قيود لباقى أنحاء الوطن العربى .. بالاضافة الى توفير آلاف فرص العمالة واطلاق يد العمالة الماهرة على مستوى الدول العربية .. بعد التأكد من المواصفات والمميزات المطلوبة .. واتاحة الفرصة لهذه العمالة كى تقوم بدورها الطبيعى فى التنمية الشاملة ..

×× ومن هنا فإن انشاء المنطقة الحرة العربية التى دخلت مرحلة التنفيذ أخيرا .. تؤكد امكانية العمل العربى المشترك دون حساسية وبعقلانية وفكر متحرر .. وتثبت للعالم قدرة العرب على الاختيار الصحيح والتنفيذ العملى .. وهو مؤشر هام لما يمكن تطبيقه فى مجالات أخرى للتعاون العربى .. مثل المجالات الثقافية والتطبيق التكنولوجى وتبادل المعلومات وتطوير مناهج التعليم .. الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة من بلد لآخر .. مثل برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى الذى حظى باعجاب وتقدير عالمى .. ولم تستفد من عناصره حتى الآن أى دولة عربية على النحو المأمول على الرغم من تشابه الظروف الموضوعية للنمو والبنيان الاقتصادى للدول العربية جميعها .. وماحدث فى اجتماع وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة هو بكل المعايير خطوة ايجابية للامام .. ننتظر بأمل خطوات مماثلة فى باقى مجالات التعاون العربى .



منظمة العمل العربية تدعو مجددا للتكامل الاقتصادى

اكدت منظمة العمل العربية ضرورة التكامل الاقتصادى وتحقيق الوحدة العربية باعتبارهما السبيل الوحيد للاندماج الايجابى فى السوق العالمية وللحماية الاكيدة من مخاطر تنفيذ اتفاقيات الجات الاخيرة مع اهمية التحرك العربى فى ضوء قرارات القمة العربية التى عقدت بالقاهرة العام الماضى والتى اكدت ضرورة التعاون العربى المشترك.

واوضحت المنظمة ان المتغيرات الاقتصادية الراهنة تستوجب تفعيل دور اطراف الانتاج العربى ومنظمة العمل العربية وذلك من خلال المساهمة الفنية فى الاعداد لتنفيذ قرارات قمة القاهرة العربية لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادى العربى.

كما طالبت المنظمة باستخدام كل الوسائل المتاحة لمنظمات اصحاب العمل والعمال من الدراسة والاعلام والعمل بكل الوسائل للخروج بقرارات هذه القمة الى المرحلة التنفيذية لتمهيد السبيل بكل الوسائل للخروج بقرارات هذه القمة الى المرحلة التنفيذية لتمهيد السبيل للتعاون الاقتصادى الذى يمهد لمرحلة الاتحاد الجمركى العربى ثم السوق الاقتصادية العربية المشتركة فالاتحاد الاقتصادى العربى.كما اكدت منظمة العمل العربية فى تقرير يناقشه وزراء العمل العرب اهمية دعوة جميع اطراف العمل العربى المشترك من منظمات واتحادات توعية ومنظمات غير حكومية فى الدول العربية لدعم اتجاه التقارب العربى الاقتصادى مهما كانت بداياته متواضعة.

واشارت المنظمة الى ضرورة توسيع قاعدة العون الانمائى العربى والذى يصل حاليا الى نحو ٠,٧ بالمائة من الناتج المحلى للدول المانحة بمعدل يصل الى ١,٤ مليار دولار سنويا بما يحقق المصلحة المشتركة للدول المانحة والمستفيدة على حد سواء.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٧

نحو تكتل اقتصادى عربى

جذب رءوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة

التنسيق مهم لإيجاد كيان عربى صناعى موحد

تحقيق:
عبدالناصر عارف
وفاء البرادعى

هل يشهد القرن الحالى قبل أن يلفظ أنفاسه مولد مشروع عربى يكون قاطرة نحو التكامل الاقتصادى العربى أو بداية لتكتل اقتصادى عربى؟

إرهاصات ومتغيرات كثيرة نؤكد حتمية وجود عمل عربى جماعى اقتصادى لمواجهة التكتلات الاقتصادى العالمية بكل أبعادها كذلك فإن مصلحة الأجيال العربية تفرض على العرب ضرورة تفعيل التكتل الاقتصادى العربى بكل آلياته سواء منطقة تجارة حرة عربية كبرى أو سوق عربية مشتركة تضمن تدفق رءوس الأموال بلا عوائق.. فلا وجود فى القرن القادم لكيانات ضعيفة.

ولكن كيف السبيل وماهى الآليات العملية الواقعية التى يمكن أن نبدأ بها؟

فى الأسبوع الماضى طرحنا فكرة تحرير التبادل التجارى العربى ، وفى هذا التحقيق نطرح وجهة نظر أخرى ترى أن تحرير تدفق رءوس الأموال والمشاركة فى الانتاج هما البداية السليمة لانطلاق قاطرة التكتل الاقتصادى العربى.

ولكن السؤال المنطقى هو لماذا لم يقم رأس المال العربى بالدور المأمول فى تفعيل التكامل الاقتصادى خاصة أن رءوس الأموال العربية موجودة بوفرة وتبلغ مئات المليارات فى الخارج وكيف يمكنها أن تلعب دورا فاعلا فى المستقبل؟

بالنسبة لمعوقات تدفق رءوس الأموال العربية للاستثمار العربى، يقول الدكتور محمد مدحت حسنين أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية، أن بعض الدول المنتجة للبترول حدثت لها طفرة من فوائض الأموال بدأت فى السبعينيات بينما لم تكن لديها رؤية مالية واضحة ودقيقة فى كيفية توجيه هذه الأموال للاستثمار، وكان هدفها الرئيسى هو البحث عن واحة للاستثمار تكفل لها الأمان والاستقرار ، فأودعت هذه الأموال فى البنوك الأجنبية لتحقيق أكبر عائد ممكن. وقد أدى ذلك إلى بعض الخسائر، نتيجة إنخفاض أسعار الدولار والمشكلات التى حدثت فى أسواق المال العالمية، برغم ذلك مازالت الأموال العربية تتدفق على هذه البنوك.

- كما أن الدول العربية فى ذلك الوقت، لم تكن لديها برامج تنمية حقيقية وكانت تعانى عجزا فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة إلى جانب البطالة وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذى لم يشجع الأموال العربية على الأستثمار فى الداخل ويطالب بجذب هذه الأموال للاستثمار العربى ويضرب لذلك مثلا بمدخرات المصريين فى الخارج والتى تقدر بحوالى ٦٠٠ مليار دولار بينما لدينا فجوه فى المال الأجنبى ويؤكد الدكتور مدحت حسنين أن المحور الرئيسى والنواة الطبيعية لقيام سوق عربية مشتركة وتعاون إقتصادى متكامل هو جذب رءوس الأموال العربية المهاجرة وتوفير الأمان والضمان لها وحرية انتقالها ومنحها كل الأمكانيات التى تشجع على إقامة المشروعات ويدعم ذلك، أن معظم الدول العربية تسير فى خطط الأصلاح الاقتصادى بخطى واسعة وأدى ذلك إلى نتائج جيدة كما حدث فى مصر الأردن وبعض بلدان المغرب العربى وعلى سبيل المثال فإن فى مصر بدأ العجز فى ميزان المدفوعات ينخفض، كما انخفضت معدلات التضخم، وحققنا معدلات تنمية عالية فى مواجهة زيادة عدد السكان وهذه كلها ظروف مواتية لرءوس الأموال العربية للاستثمار فى مشروعات عملاقة

وتدعو إلى قيام المشروعات التى تركز على الخدمات، كالخدمات المالية والتأمين والتجارية والترانزيت وغيرها، مع تعديل قوانين الاستثمار والقضاء على البيروقراطية لتشجيع جذب الأموال وايجاد مناخ جيد للاستثمار.

- ولكن الدكتور عادل جزارين نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وخبير صناعة السيارات له رأى آخر فى هذا الموضوع يتركز فى عدة نقاط أهمها.

- أن تدفق رءوس الأموال يحتاج إلى وقت طويل، لتفاوت الظروف الاقتصادية من بلد عربى إلى آخر.

- أن الدول المنتجة للبترل، ولديها دخول ضخمة، بينما تعداد سكانها صغير، لديها تخوف من الغزو السكانى من الخارج، فى حالة اطلاق حرية انتقال رءوس الأموال والأفراد، ونحتاج إلى وقت طويل لازالة هذا التخوف ويرى أن هناك عوامل يمكن بها جذب رءوس الأموال العربية الأول تحرير التجارة وثانيا التوازى اقامة صناعات مشتركة ثالثا قيام تعاون فنى واقتصادى وتكنولوجى ورابعا قيام تعاون فى التصدير لأسواق خارج السوق العربية والأخيرة إيجاد حرية إنتقال العمالة والحركة بين البلاد العربية، وهذه النقاط سوف تأخذ وقتا لاستيعابها، وقد يصل إلى عدة سنوات.

● وينبه إلى قضية مهمة أساسية لبدء التعاون الاقتصادى العربى وهى ضرورة فصل الأمور السياسية عن الإقتصاد،كما حدث بين الدول الأوروبية رغم اختلاف السياسات بين بعضها، وقد نجحت هذه الدول فى اقامة السوق الأوروبية المشتركة، إذ أن العالم اليوم تحكمه المصالح الاقتصادية، وأن الدولة القوية أقتصادياً هى التى سوف يكون لها دور سياسى على الساحة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٧

الأموال المغتربة

- يفسر البعض فشل جذب رؤوس الأموال العربية فى المشاركة فى الاستثمار فى المنطقة العربية، بعدم وجود ضمانات كافية وحوافز تشجع رأس المال العربي علي الاستثمار في المنطقة العربية وعدم وجود تشريعات محددة تنظم هذه العملية، وفى إستطلاع للرأى أجرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع رجال الأعمال العرب والمستثمرين، أظهر أن سبب تردد رجال الأعمال العرب واحجامهم عن الاستثمار فى الوطن العربى، يرجع إلى عدم اليقين التى تتصف بها السوق العربية المشتركة ، وذكر رجال الأعمال العرب عدة أسباب أدت إلى ذلك أهمها ، محدودية التجهيزات والبنية الأساسية فى بعض الدول العربية، وعدم وضوح مواقف بعض الحكومات تجاه الاستثمار الوافد. وقصور التشريعات وعدم استقرارها. ومع أن معظم هذه الظروف قد تغيرت فى عدد كبير من الدول العربية، خاصة التى أنتهجت براه الإصلاح الإقتصادى، إلا أن رؤوس الأموال العربية لا تزال فى حالة أغتراب ولكن ملفات مجلس الوحدة الاقتصادية، تدحض هذه التفسيرات ففى دراسة أعدها الدكتور سليمان المنذرى خبير إقتصادى عربى - يتضح أنه منذ عام ١٩٨٠، تم إبرام إتفاقية عربية موحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية، صادقت عليها عشرون دولة عربية، والمفروض أنها نافدة منذ هذا التاريخ ويمثل هذا أول تشريع عربى لتنظيم العلاقة الاستثمارية وخلق المناخ التشريعى والإدارى لتشجيع عودة الأموال العربية من غربتها، والاسهام بصورة فعالة فى عملية التنمية ويطرح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية رؤيته فى هذا الموضوع قائلاً ، إنه يجب التنسيق بين الصناعات العربية حسب القطاعات لإيجاد كيان عربى صناعى موحد، تصبح له القدرة على المنافسة إنتاجياً وتسويقياً، خاصة فى الصناعات الأساسية على أن تستغل كل المميزات النسبية للدول العربية، وبهذا يمكن الوصول إلى تكامل عربى صناعى وانتاجية كبيرة تسهم فى تقليل التكاليف مما يزيد من فرص المنافسة.

- أما السيد بدران كامل رئيس جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، فيقول إنه يجب على رجال الأعمال العرب المشاركة فى مشروعات ذات حجم استثمارى ضخم، يتيح للصناعة العربية فرصة المنافسة بالوصول إلى حجم أمثل فى الانتاج، وحتى نتمكن من تشجيع هذه المشروعات العملاقة والاستثمارات العربية المشتركة فيها، يجب أولا توفير ضمانات للاستثمار من المخاطر السياسية مثل التأميم ونزع الملكية

اتحاد المستثمرين العرب

- ويأتى فى هذا الاطار التنظيم الجديد الذى صدقت عليه جامعة الدول العربية منذ أيام قلائل، وهو إتحاد المستثمرين العرب ليكون لبنة جديدة فى هيكل التنظيمات العربية الاقتصادية فهل يمكنه أن يشارك فى تسريع خطوات التكامل الاقتصادى؟

- نائب رئيس إتحاد المستثمرين العرب السيد أحمد عرفه، يقول ان هذا الاتحاد يسعى لانشاء صناعات عربية مشتركة بأستثمارات عربية، للوصول إلى مرحلة الأكتفاء الذاتى

- والقضاء على البعد الشاسع الموجود بين المستثمرين العرب مما يخلق الثقة بينهم ويشجعهم على الدخول فى مشروعات مشتركة، بعيدا عن المشروعات الحكومية. مشيرا إلى أن سبعا من الدول العربية وهى مصر والسعودية واليمن وفلسطين والأردن وسوريا والكويت انضمت إلى هذا الاتحاد، وهو مفتوح أمام جميع الدول العربية، ويؤكد أن لدى الاتحاد مشروعات جاهزة ومعدة سيتم طرحها بعد أكتمال الهيكل التنظيمى للأتحاد، ومن المنتظر أن ينظم الاتحاد مؤتمرا إستثماريا فى السعودية، لدفع الألية العربية للقطاع الخاص نحو الاستثمار فى الدول العربية.

المشروعات المشتركة

- وإذا كان تدفق رءوس الأموال العربية وحرية انتقالها ضرورة لقيام استثمار عربى - عربى، فإن رجال الأعمال والمستثمرين العرب هم الذين يقع عليهم عبء تحويل رؤوس الأموال إلى مشروعات مشتركة، بأعتبار أن مثل هذه المشروعات المشتركة القاطرة التى تجذب معها عناصر كثيرة لتحقيق تكتل إقتصادى عربى، فهل هناك مشروعات محددة يمكن البدء فيها؟

ويرى الدكتور محمد مدحت حسنين أن البدء بمشروعات - عربية (هاى تك)، أمر بعيد المنال حاليا، لأن هذه النوعية تحتكرها الدول الصناعية الكبرى ولن تسمح بالمنافسة فيها، ويقترح أن نبدأ بالمشروعات المهاجرة من أوروبا على ألا تكون ملوثة للبيئة. أما المشاركة فى مشروعات تجمعية عربية كبرى فيرى بعض الخبراء، أنها غير ذى جدوى لأنها تعتمد على منتج مستورد مما يقلل من قيمته المضافة للأقتصاد. هذه المشروعات قبل البدء فى تنفيذها، تحتاج إلى عنصرين أساسين، الأول شبكة معلومات حديثة توفر البيانات والأحصاءات الدقيقة الشاملة عن الأسواق العربية والأمكانات المتاحة والخبرات المتوفرة، والثانى الية تمويل مناسبة تضمن معاملة تفضيلية لهذه المشروعات. وفيما يتعلق بالبيانات والاحصاءات، يرى إهاب علوى رئيس جهاز التعبئة والأحصاء، أن شبكة المعلومات العربية هى البنية الأساسية التى يجب إنشاؤها قبل تنفيذ أى مشروع تكاملى عربى، ويقترح فى هذا الصدد تطوير أجهزة البيانات والاحصاءات العربية، على أحدث التكنولوجيات فى هذا المجال، ثم ربطها معا.

- أما بالنسبة للألية التمويلية، فيطالب الدكتور محمد مدحت حسنين بضرورة قيام اتحاد البنوك العربية بدوره فى هذا المجال بالتعاون مع محافظى البنوك العربية، للوصول إلى أسس لتدفق الأموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية للمشروعات الكبرى، بدلا من اللجوء الى مؤسسات التمويل الأجنبية.

- كما يقترح ضرورة ربط البورصات العربية بعضها ببعض، مما يتيح قنوات جديدة لتمويل المشروعات العربية من خلال المدخرات العربية المستثمرة فى الأوراق المالية، ويتفق معه فى هذا الاقتراح فؤاد حدرج نائب رئيس جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال.

□ السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية يؤكد أن الاتحاد هو أول من نادى بمبدأ تطبيق جات عربية قبل الجات الدولية لازالة الأسوار والحواجز بين التجارة والاستثمار فى الدول العربية مشيرا الى أن البنوك العربية تقوم بدور الشريان الذى يصل الدم العربى ببعضه. ويقول إن الاتحاد أيضا فى خلال سنة واحدة ظهر أثره الواضح على زيادة حجم التجارة البينية العربية حيث تقوم البنوك العربية بالترويج للتجارة العربية المشتركة استيرادا وتصديرا وتساند الاستثمارات العربية بالمشاركة مع صندوق النقد العربى وبرنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ونتيجة لذلك زادت التجارة البينية العربية فى عام واحد بنسبة ٤٠٪. ويطالب محمود عبد العزيز بضرورة انشاء تشريع مصر فى عربى راق ومصطلحات مصرفية موحدة وافصاح وشفافية بين البنوك العربية حتى يمكن تبادل الحسابات بين هذه البنوك وفتح روافد التجارة وترويجها.

وبالنسبة أيضا الى ان هناك قصورا شديدا فى الخدمات البينية العربية كالنقل والسياحة وصناعة التشييد والمقاولات مطالبا بضرورة التنسيق بين هذه الخدمات على الأقل حاليا حتى يمكن مواجهة التحديات القائمة التى ستواجه الأمة العربية كما يطالب بضرورة ربط البورصات العربية لاتاحة مزيد من السيولة والاستقرار فى سوق المال العربى مما يمكن من توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات العربية.

هذه رؤية الخبراء ورجال الأعمال حول سبل أحياء أو بعث التكامل الاقتصادى العربى، البعض أكد أهمية البدء بالوسائل التجارية (التبادل) والبعض الآخر ركز على المشاركة والتنسيق الانتاجى والآخر يرى أن تحرير تدفق رؤس الأموال الذى سيخلق هذا وذاك.



خطوات نحو السوق العربية !


دكتورة نوال التطاوى

حاتم فاروق

شهدت القاهرة خلال أسبوع واحد حدثين اقتصاديين مهمين ، أولهما اجتماعات الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية العرب ، والثانى المؤتمر السنوى لاتحاد الغرف التجارية العربية ، وقد وافق المجلس فى ختام أعماله على البرنامج الزمنى لاتفاقية تيسير وتنمية التجارة العربية تمهيدا لبدء مراحل قيام منطقة التجارة العربية الحرة مع بداية يناير القادم .. وسوف تطبق هذه المراحل تدريجيا على مدى فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات يعلن بعدها قيام السوق العربية المشتركة .

كما صدر عن مؤتمر الغرف « إعلان القاهرة » الاقتصادى والذى يحدد دور القطاع الخاص العربى فى تحقيق التنمية الشاملة والتعاون الاقتصادى العربى فى المرحلة المقبلة .

وقد سمح - ولأول مرة - لرجال الأعمال العرب من القطاع الخاص بحضور اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بصفة مراقب مما يؤكد دعم الحكومات العربية للقطاع الخاص فى لعب دور بارز وإيجابى فى تحقيق التنمية المطلوبة فى كافة البلدان العربية ..

وفى هذه الدورة لاجتماعات وزراء الاقتصاد والمالية العرب تمت الموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بالإضافة إلى دعم وتطوير الغرف التجارية العربية - الأجنبية المشتركة .. حيث أكدت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى ورئيسة الوفد المصرى المشارك فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى أكدت أن البرنامج التنفيذى للاتفاقية منح الدول العربية فترة عشر سنوات تكون بمثابة فترة انتقالية [illegible] العربى بما يواكب التغيرات الاقتصادية العالمية وفى مقدمتها أحكام اتفاقية تحرير التجارة الدولية .. وطالبت الوزيرة بضرورة وجود التنسيق العربى أمام المحافل الدولية لدعم القدرات العربية فى الدخول فى النظام العالمى للتجارة من خلال التكتل الاقتصادى العربى .. وقيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية والتى سوف تسهم بالفعل فى زيادة حركة التجارة العربية البينية والتى مازالت لا تتجاوز نسبة ٨٪ من حجم التجارة العربية .

وبعد اختتام أعمال الوزراء العرب بالقاهرة بدأت بعد يومين فقط بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والثلاثين من اجتماعات رؤساء غرف التجارة والصناعة فى البلاد العربية تحت رعاية الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء .

وجاءت هذه الاجتماعات لتؤكد حرص القطاع الخاص فى المشاركة لتدعيم العمل الاقتصادى العربى .. وحول أهم القيود التى تواجه القيام بعمل عربى جماعى فى المجال الاقتصادى والتجارى أشار برهام الدجانى الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية أن القيود البيروقراطية تأتى فى مقدمة هذه القيود التى تواجه رجال الأعمال العرب على الرغم من نجاح معظم عمليات الإصلاح الاقتصادى التى تمارسها الحكومات العربية مما يتطلب الإسراع فى عمليات الإصلاح المالى وتقوية العملات المحلية العربية .

وأضاف الدجانى أن الحواجز الجمركية التى تضعها الدول العربية مازالت لم تستطع الحد من الطلب على المنتجات المستوردة أو قيام المستهلك العربى بتفضيل الانتاج الوطنى مما يدعونا بالفعل إلى ضرورة قيام شركات عربية كبرى تستطيع من خلالها إثبات وجودها وتطوير امكاناتها المادية والبشرية .

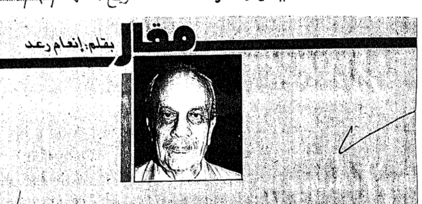
ومع بروز القطاع الخاص العربى مؤخرًا ليكون شريكًا فى عملية التنمية العربية طالب رؤساء غرف التجارة العربية فى اجتماعهم بضرورة اعادة تنظيمات رجال الأعمال إلى دورها الفعال لزيادة كفاءة الاقتصاد العربى وطالبوا الحكومات العربية بضرورة مواصلة انتهاج السياسات والإجراءات التى من شأنها تشجيع عمل القطاع الخاص فى البلدان العربية .

ومنها الأنظمة الضريبية وتحسين مناخ الاستثمار وتوفير الضمانات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال والعمل على استحداث أسواق مالية جديدة وتشجيع البنوك العربية فى تمويل المشروعات الإنتاجية التى يقوم بها القطاع الخاص العربى .. وذلك من خلال إقامة الخطط الإنمائية والتى تتعلق بتنمية الموارد البشرية العربية .. مع اشراك القطاع الخاص فى رسم السياسات وتنفيذ البرامج التى من شأنها أن توفر التسهيلات والحوافز اللازمة لمجتمع رجال الأعمال خاصة فيما يتعلق بتشجيع القطاع الخاص على خوض غمار الاستثمارات فى قطاعات البنية الأساسية مثل قطاعات التعليم والصحة والتدريب والمواصلات .

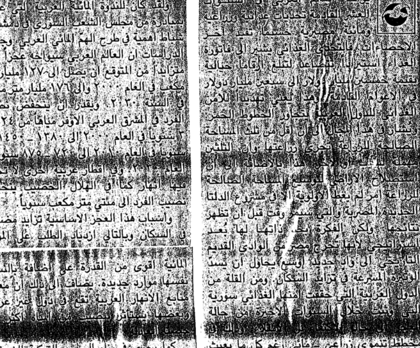


المصدر : الحــــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٧



السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصيرية



يواجه العالم العربي في السنوات العشر القادمة تحديات غذائية وزراعية ومائية مصيرية حسبما تفيد آخر الاحصاءات. فالتحدي الغذائي يشير الى فاتورة الغذاء استيرادا تتصاعد لتبلغ ارقاماً خيالية بقيمة خمسين مليار دولار الى سبعين مليار دولار في الاعوام القادمة وهذا يعني تهديداً للأمن الغذائي للدول العربية يتجاوز الخطوط الحمر ويشار في هذا المجال الى ان اقل من ثلث المساحة الصالحة للزراعة تجري زراعتها وان الثلثين مهمل [illegible] الآخر. هذا بالاضافة الى ان استصلاح الاراضي لتوسيع المساحة الصالحة للزراعة امر لم يعط الاولوية الا في مشروع الدلتا الجديدة المصرية والتي سيمر وقت قبل ان تظهر نتائجها ولكن الفكرة بحد ذاتها لها بُعد استراتيجي لانها تُخرج مصر من الوادي القديم التاريخي الى واد جديد اوسع يحاول ان يسدّ الوتيرة المسرعة في تزايد السكان. ومن القلة من الدول العربية التي حققت امنها الغذائي سورية التي وثبت خلال السنوات الاخيرة من حالة [illegible] وذلك في مخطط تنموي زراعي - مائي رغم كل ما يعبث بنهر الفرات في الشمال من قبل تركيا باقامة السدود وحفر الآبار وزرع المواسم في ملحمة خضراء في ديار الشام.

ولقد كان للندوة المائية العربية التي عقدت بمبادرة من مجلس الشعب السوري في دمشق في شباط اهمية في طرح الهمّ المائي العربي. وجاء في الدراسات ان العالم العربي سيواجه عجزاً مائياً متزايداً من المتوقع ان يصل الى ١٢٧ مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٠ والى ١٧٦ مليار متر مكعب في السنة ٢٠٣٠. ويقدر ان ينخفض نصيب الفرد في المشرق العربي الاوفر مياهاً من ١٩٢٤م ٣ سنوياً في العام ٢٠٠٠ الى ١٣٨٠ - ١٤٥٠م ٣ سنويا في العام ٢٠١٠ الى ٧٢٠ - ٨٧٥ سنويا في العام ٢٠٢١. وفي اقطار عربية اخرى لا تجري فيها انهار كما في الهلال الخصيب ينخفض نصيب الفرد الى مئتي متر مكعب سنوياً.

واسباب هذا العجز الاساسية تزايد مضطرد في السكان وبالتالي ازدياد الطلب على الموارد المائية اقوى من القدرة على اضافة بالنسبة نفسها موارد جديدة. يضاف الى ذلك ان معظم منابع الانهار العربية تقع في دول غير عربية وبعضها يستأثر بنصيب من المياه اكثر من [illegible].

كما يجري في بناء السدود التركية الضخمة على منابع الفرات حيث تحرم سوريا والعراق من نصيبهما في انهر نشأت حضارتهما وتاريخهما على ضفافها. ومنها الاغتصاب



المصدر : الحـــــوادث

التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسرائيلي لنحو ملياري متر مكعب من المياه العربية في فلسطين والاردن والجولان ولبنان، وطمعها بالاستيلاء على المزيد من المياه عبر المشاريع الشرق الاوسطية تحت عنوان ملطف لنهب الثروات العربية هو «التعاون الاقليمي» الشرق اوسطي!

واذ يمثل المشروع الشرق اوسطي بقيادة اسرائيل خطراً مصيرياً داهماً على العرب كما اظهرته الاوراق الاسرائيلية الى قمتي الدار البيضاء وعمان وغيرها من الدراسات، فان العالم العربي يواجه في حاله الراهن خطراً آخر هو انتساب دوله منفردة الى منظمة التجارة العالمية لا سيما ان تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية سيكبّد الاقتصادات العربية وفق احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية خسائر فادحة بحيث ترتفع وارداتها الصافية نحو مليار ومئة مليون دولار.

ان هذه المؤشرات جميعاً تشير الى وجوب قيام كتلة العرب الاقليمية في سوقهم المشتركة حتى يواجهوا التحديات بجهود مشتركة وطاقة اقتصادية متكاملة. ولقد كانت اتفاقات الوحدة الاقتصادية ثم السوق المشتركة العربية مواكبة ومتزامنة مع قيام السوق الاوروبية المشتركة. ولكن هذه الاخيرة سارت وليداً انما بخطى ثابتة ووصلت بعد مطاف نصف قرن الى توحيد النقد فعلاً، غدا السوق المشتركة العملاقة وهي قارة تضم امماً قامت بينها حروب في الماضي بينما العرب بدأوا بالوحدة الاقتصادية فتدرجوا الى السوق المشتركة ثم انفرط عقد التعاون وسادت الفرقة بينهم، حتى ان تجارتهم البينية ضمن العالم العربي لا تتعدى الـ ٨ في المئة مقابل ٩٢ في المئة تجارتهم مع العالم الاجنبي مما اذهل جاك سانتر وتساءل امام وفودهم قبل عامين عن السبب في هذا التباعد، في وقت لو قامت سوقهم المشتركة لكان اسهل على السوق الاوروبية المشتركة التعامل معهم.

وبعد انقضاء اكثر من نصف عام على قرار القمة العربية في القاهرة القاضي بانشاء منطقة التجارة الحرة العربية وبالتالي تفعيل اتفاق تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية وتنميته وصولاً الى هذا الهدف، فان التحفظات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.

وفي ٨ شباط اتهم «صندوق النقد العربي» الدول العربية المعنية باعاقة التجارة في ما بينها بسبب عجزها عن تشجيع الصادرات والابقاء على القيود الجمركية وبالتالي عرقلة اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري البيني.

وهكذا التدرج التراجعي من الوحدة الى السوق المشتركة الى التجارة الحرة، هبوطاً الى تسهيل التبادل التجاري ثم انخفاضاً عن هذا السقف. ويستمر العالم العربي بعيداً عن اية خطوة حاسمة عملية لميلاد الاسرة العربية الاقتصادية الاقليمية الواحدة.

وفي دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية المنعقدة في ٢٠ شباط الماضي اعتبرت الحكومات العربية انها انجزت التوجه نحو منطقة التجارة الحرة بنهاية عشر سنوات لا اعتراض على المدة، فمثل هذه الامور تأخذ وقتاً للنضوج. ولكن الوقت المضاع منذ ١٩٥٧ الى ١٩٦٤، وهي تواريخ الاتفاقات الاقتصادية العربية التي طويت في الادراج لا تتيح مدداً اضافية طويلة تحدث خلالها تطورات سلبية كالتي ذكرنا، لا يمكن التحكم بنتائجها. فمن يمهل العرب عشر سنوات اخرى بينما السوق الشرق اوسطية تعقد قممها وتتخذ اجراءاتها وبينما الكتل الاقليمية العالمية تجتمع في الغات [illegible] وغذائيا ومائيا؟ الوقت المضاع لا يعوض وعلى العرب اعلان حالة طوارىء اقتصادية لصياغة وحدة سوقهم واسرتهم الاقتصادية المشتركة!

ثورة الاتصالات.. التي يشهدها العالم.. أحالته الى قرية صغيرة.. اقتربت اركان الدنيا وتداخلت واندمجت عبر شبكات الاتصالات والاقمار الصناعية، فاصبح في متناول كل انسان ان يشاهد ما يجرى في اقصى بقعة من بقاع العالم.. ويحاوره ويؤثر فيه.. ويتأثر به.

الاعلام الأمنى.. لماذا؟!

وفى مصر.. اخترنا - كخط سياسى واستراتيجى - ان نعلن الحقائق كاملة وواضحة وبلا غموض.. ومتسقة لا يشوبها التناقض فى جميع القضايا.. حتى القضايا الحساسة منها والتى تتعلق بالارهاب الاسود، الذى يهدف الى اغتيال مستقبلنا وامننا واماننا.

ومن هذا المنطلق.. كان لابد من انشاء جهاز للاعلام الامنى، لتحقيق انسياب المعلومات الصحيحة للمواطنين وأجهزة الاعلام عبر قنوات شرعية مسئولة، وبأسرع وقت ممكن، حتى يمكن قطع الطريق على اى عبث بالحقائق، أو تزييف مقصود للوقائع، أو تأويلات لاتحتملها الظروف الدقيقة على المستوى المحلى والاقليمى، فعندما لا توجد مادة اعلامية.. تتوه الحقيقة.

وبدأ جهاز الاعلام الامنى وأثبت جدواه وجدارته، حتى ان كثيرا من الدول العربية، تدرسه حاليا لتطبيقه فى بلادها.

وهذا الجهاز هو الضلع الثانى فى مواجهة الارهاب، وكانت رؤية حسن الالفى وزير الداخلية سباقة فى مواجهة الارهاب واعتمد فيها الوزير على ضلعين : الجانب الامنى بالشكل التقليدى، والضلع الثانى هو المواجهة الفكرية التى يصاحبها جهاز اعلامى حديث، يدرك اهمية الاعلام فى العالم كله، وأسند المهمة الى فريق يضم مجموعة من الضباط المثقفين.. يجيدون اللغات الاجنبية ويتحدثون بطلاقة وقاد فريق العمل اللواء رؤوف المناوى.

وعاصرت تطبيق التجربة التى بدأت منذ سنوات بانفتاح شديد على الصحافة واقامة جسر من التواصل والعلاقات مع الصحفيين والكتاب والمثقفين وانفتاح على وكالات الانباء الاجنبية ومواجهة اعلامية حقيقية مع الاعلام الاجنبى، وبدأ الارهاب يتقلص ببطولات رجال الشرطة وبثقة المواطن فى أن الدولة قادرة على حماية المواطنين ومواجهة الارهاب حتى يتحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية الحقيقية.

ومن هنا بدأ المواطن يتعاون وبدأ التواصل بينه وجهاز أمنه وبدأت فكرة انشاء المركز الاعلامى الذى جهز باحدث الاجهزة العلمية والتكنولوجية والشبكات الدولية والمحلية. كما بدأ التعامل مع «الانترنيت» و«الانترانيت» حتى يجد العالم مادة حقيقية عن مصر وأمنها واستقرارها واقتصادها لخدمة اى مستثمر فى العالم ويمكن استقبالها فى الخارج عن طريق هذه الشبكات.

وبدأ فريق الاعلام الامنى التعامل مع البث الفضائى وتم تجهيز وحدة «فيديو تيوب وول» تستقبل ٢٤ محطة تليفزيونية على ٢٤ شاشة فى نفس التوقيت يتابعها ضباط متخصصون لتسجيل كل الاخبار التى تهم مصر امنيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبعد ترجمة الاخبار وتحليلها وتلخيصها فى تقرير يومى تقدم لصانع القرار.

كما تعامل مع الارهاب باستراتيجية حضارية، لم يلجأ الى الاسلوب التليفزيونى الذى انحصر فى القاء المواعظ والخطب والاناشيد، وانما قام بتسليط الاضواء على تجارب العائدين من التطرف باعتبارهم اقدر على كشف زيف وهوس جماعات الارهاب التى انخرطوا فى صفوفها ثم تراجعوا عن قناعة بالاضافة لاجراء حوارات فكرية داخل السجون مع العناصر التى تورطت بالسقوط فى الفكر المتطرف او النشاط الارهابى وذلك من خلال نخبة من كبار علماء الاسلام، ورموز الدعوة الاسلامية وجرى الحوار على اساس مرجعية القرآن الكريم وصحيح الفقه والتفسير، وهو الامر الذى حقق نتائج طيبة تمثلت فى تراجع المئات من الشباب عن المضى فى طريق الضلال بعد أن اكتشفوا زيف الفكر وفساد الرأى وشذوذ السلوك لجماعات الارهاب التى تورطوا بالانضمام اليها دون ادراك لحقيقة وخفايا المقاصد الآثمة لها.

ومن الامثلة الواضحة والتى عشتها بنفسى تجربة الارهابى التائب عادل عبدالباقى الذى قدمته «اخبار الحوادث» واستطاع جهاز الاعلام الامنى ان يحوله الى نموذج حى يشجع اى متطرف على خلع اقنعته الزائفة والابتعاد عن طريق الظلام.

وفى نفس الوقت عاصرت الترتيب لحملات صحفية واعلامية هادفة فى اطار تخطيط مسبق لمواجهة الفكر المتطرف واجهاض محاولات التسلل الفكرى من قبل عملاء الجماعات الارهابية للمواقع المؤثرة جماهيريا كالجامعات والمدارس.

وتجربتى الشخصية مع جهاز الاعلام الامنى فى تونس خلال انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب وفى المؤتمر العالمى لمنع الجريمة تم اعداد المراكز الصحفية وتقديم التسهيلات اللازمة لرجال الاعلام من مختلف الجنسيات واصدار النشرات اليومية.. ولم يقتصر الامر على المؤتمرات الدولية بل امتد دور الاعلام الاجنبى وخرج الى مواقع الاحداث فى الداخل والخارج لتغطية الاحداث الهامة حتى خلال احداث الزلازل والسيول وخلال موسم الحج: كما اعد المركز الاعلامى الكتب الوثائقية مثل مبارك والامن، ومبارك وامن مصر وهذا يحدث لاول مرة.

وادرك الناس لاول مرة ان هناك جهازا للاعلام الامنى مهمته فى نفس الوقت حل مشاكلهم وتحليلها وعرضها على المسئولين دون ان يتوقف الامر على رسائل المواطنين لوزارة الداخلية، بل خلق الجهاز الامنى جسرا مع ابواب القراء فى الصحف باعتبار ان الصحافة هى الملجأ الاخير للانسان الذى تضيق به كل السبل للحصول على حقه، وشيد جهاز الاعلام الامنى لهذا النوع من الشكاوى ادارة خاصة تتدخل فورا لدى الاجهزة الامنية المعنية لحلها، ثم تقوم هذه الادارة بالاتصال بصاحب الشكوى وبالصحيفة التى نشرتها بما انجزته من حل للشكوى.

.. وهكذا لم يعد الاعلام الامنى فى وزارة الداخلية نوعا من العمل الادارى الذى ينحصر فى تقصى الاخبار الامنية، كما لم يعد وجها من أوجه العلاقات العامة لايعرف الاعلان عن نفسه الا فى الضرورات الامنية لمعناها الضيق.. ولكنه اصبح جهازا متعدد الانشطة حتى يتواءم مع المفهوم العصرى للاعلام.

واخيرا.. لا ادرى سر هذه الضجة المفتعلة التى تستهدف نظاما ناجحا اثبت وجوده فى زمن قياسى، فى الوقت الذى لايوجد فيه اى تناقض بين الانشطة الاعلامية المختلفة، ولا تعد من جانب وزارة الداخلية على مهمة الاعلام العام.. وفى رأيى ان كل مايقدمه جهاز الاعلام الامنى انما يصب فى وجدان المواطن المصرى.

سمير توفيق



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٧

علامة استفهام كبيرة طرحت فى تونس: لماذا لم يتم توقيع الاتفاق حول قيام منطقة التجارة الحرة مع مصر وتأجيلها.. رغم ان البلدين وقعا منذ بضعة أيام قليلة على قيام هذه المنطقة مع ٤ دول عربية اخرى.. ولكن فى اطار الجامعة العربية؟!
سؤال مهم حاولت ان أجد اجابة عنه خلال زيارتى الى تونس عندما ذهبت الى هناك مع د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء و٧ وزراء آخرين لحضور اجتماعات اللجنة العليا بين البلدين.

مفاجأة فى تونس:

لماذا تقرر «تأجيل»



ملف العلاقات الاقتصادية يقول ان حجم التبادل التجارى بين مصر وتونس هو ٥٩ مليون دولار. مصر تصدر بـ٣١,٥ مليون والباقى ٢٧,٥ مليون صادرات تونسية. صحيح ان هذا التبادل ازداد بشكل ملحوظ بعد ان كان نصف مليون دولار فقط وتضاعفت خلال الثلاث السنوات الماضية حتى بلغ ٥٩ مليونا حاليا.. رغم ذلك فانها أرقام لاتحقق طموحات كل بلد.. لهذا أعد الجانب المصرى "روشتة" لعلاج هذا «العقم» فى التجارة وفى مقدمة الاجراءات المقترحة كانت منطقة التجارة الحرة.. فالوضع الحالى فى التبادل



التجارى يقول ان هناك نحو ٣٠ سلعة يتم تبادلها بين الجانبين وهى معفاة من الرسوم.. ولكن وجهة نظر المستثمرين المصريين ترى الصورة بعد ١٠ سنوات حيث اتفاقية الجات التى وقعت عليها كل من مصر وتونس وهذه الاتفاقية تعنى الاعفاء الكامل لجميع السلع المتبادلة ليس بين البلدين فقط بل بين كل الدول التى وقعت عليها.. الأمر الذى يتطلب ايجاد صيغة من الآن للتبادل قبل أن تفرض علينا اتفاقيات الجات.. وهو مايعنى قيام منطقة التجارة الحرة.

هكذا يقول أوائل المستثمرين المصريين الذين عقدوا اتفاقيات تجارية مع تونس مثل عبدالعليم نوارة ويمانى فلفلة ومحمد المصرى وهم أعضاء فى مجلس الأعمال المصرى التونسى المشترك

ويتفق معهم فى الرأى طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين ود. ابراهيم حسن عضو اللجنة وهم جميعا ذهبوا الى تونس للمشاركة فى الاجتماعات المشتركة مع المستثمرين وصولا الى تحقيق هدف واحد هو: تجارة أكبر واستثمار أوسع ومصلحة مشتركة.

والمنطقة الحرة المقترحة تقضى باعفاء جمركى للسلع المتبادلة قدره ١٠٪ سنويا على مدى ١٠ سنوات بعدها يتم تحرير التجارة بينهما.. وكانت وجهة نظر مصر ان تنفيذ هذا الاقتراح سوف يؤدى بلاشك الى اتاحة الفرصة لكافة السلع المصرية والتونسية للتبادل خلال السنوات العشر القادمة والتعريف بها وتطوير انتاجها بما يتمشى مع احتياجات كل سوق حتى اذا ماتم تطبيق قواعد الجات بعد ١٠ سنوات تكون العديد من سلع البلدين معروفة فى سوق مصر وتونس مما يصعب معه التحول عنها الى سلع مماثلة من بلاد آخرى.

أضف الى ذلك ان هذه الفكرة طبقتها تونس مع الاتحاد الأوربى ومصر ايضا ستوقع اتفاقا مماثلا مع أوربا قريبا كما أكد د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء.. والبلدان وقعا على اتفاق مماثل من خلال الجامعة العربية ينفذ مع بداية ١٩٩٨.

اذن الأمور كانت مهيأة لتوقيع الاتفاق.. فماذا حدث.. وماذا قال الجانب التونسى؟

الدكتور حامد القروى رئيس الوزراء قال ان تونس وقعت اتفاقية شراكة مع اوربا ومن باب اولى.

وبالتحديد كما قال.. ان نفكر فى تبادل حر للتجارة بين البلدين ومع كل الدول العربية.. ولكنه أضاف قائلا: اننا ندرس فكرة اقامة منطقة التجارة الحرة ومراعاة مصلحة كل طرف.. حتى لاتحدث «انتكاسة».. وكل شىء قابل للحوار!

هذه الاقوال قالها د. القروى فى مطار قرطاج عند استقباله للدكتور الجنزورى وهو ما أوحى للعديد من المسئولين بالجانبين ان فكرة المنطقة الحرة غير مطروحة وخاصة عندما أشار الى كلمة «انتكاسة».. ولكن هذا الاحساس تلاشى مع بداية لقاءات المسئولين بالبلدين فتم الاتفاق «من حيث المبدأ» على ان اقامة منطقة تجارة حرة هو أمر مهم باعتبارها صيغة جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.. وتم الاتفاق على تشكيل فريق مشترك من الخبراء «لدراسة» هذه الفكرة على ان ترفع نتائج الدراسة الى الحكومتين لاتخاذ القرار المناسب بشأنها «فى أقرب الآجال الممكنة»! وهو الأمر الذى اعتبره البعض نوعا من عدم الموافقة أو على الأقل «تأجيل» الاتفاق!!.. ولعل الاتفاق من حيث المبدأ هو «أضعف الايمان»!

ورغم ذلك فقد كانت كلمات رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى نابعة من حرصه على تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلدين حيث طرح بعض الأرقام عن حجم تجارة مصر الخارجية فقال انها تصل الى ١٩ مليار دولار كما ان حجم تجارة تونس مع العالم نحو ١٢ مليار دولار أى ان البلدين يتعاملان تجاريا فى ٣١ مليار دولار.. ومازلنا نتحدث عن علاقات تجارية بينهما فى حدود ٥٩ مليون دولار فقط.. بنسبة تقل عن ١٪ من حجم تجارتهما مع العالم.

وقال د. الجنزورى اننا يجب ان نتحدث بلغة العصر.. لغة المصالح المشتركة.. فمن غير المعقول ان تستورد تونس بضائع من دول اخرى ومصر لديها نفس السلع والعكس صحيح.. وتساءل رئيس الوزراء: الا يكفى ماجرى ونبدأ الآن فى التحرك.. هل نستمر فرادى هكذا..

لماذا لانتحرك سويا من أجل مصلحة مشتركة؟!



المصدر : الأخبـــــار
التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس رجال الاعمال العرب:

بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية فى بداية ٩٨

المناخ السياسى فى المنطقة مشجع لدعم العمل الإقتصادى

كتبت فاتن عبدالرازق:

اعلن حمدى الطباع رئيس مجلس رجال الاعمال العرب ان اتفاقية انشاء منطقة التجارة العربية الحرة ستدخل مرحلة التنفيذ بالتعاون مع جامعة الدول العربية مع بداية العام القادم وسيتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول العربية بدون قيود جمركية أو كمية..

قال ان المناخ السياسى فى المنطقة العربية مشجع تماما على دعم وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك. جاء هذا فى مؤتمر صحفى عقده امس بمناسبة انتهاء اجتماعات مجلس رجال الاعمال العرب. وأعلن حمدى الطباع ان الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى وافقا على تمويل مشروعات القطاع الخاص فى الدول العربية دون ضمانات من الحكومات ايمانا بالدور الكبير الذى سيلعبه القطاع الخاص العربى فى المرحلة القادمة.



حمدى الطباع
دعم العمل الاقتصادى

وحول انشاء مواصفة عربية موحدة اكد رئيس مجلس رجال الاعمال العرب ان المجلس يجرى اتصالات مع هيئات التوحيد القياسى فى الدول العربية لاعداد مواصفة قياسية عربية موحدة هدفها زيادة حجم التجارة البينية العربية من ٨٪ الى ٢٥٪ مشيرا الى ان المجلس بدأ دراسة برامج الخصخصة فى بعض الدول العربية للمساهمة فى شراء المشروعات المطروحة فى هذه البرامج.

وعن دعم الاقتصاد الفلسطينى أوضح حمدى الطباع ان هناك تكثيفا لتواجد رجال الاعمال الفلسطينيين فى المؤسسات الاقتصادية العربية وفى منظمات الاعمال كما يتم دراسة تحويل مشروعات استثمارية فى فلسطين خاصة مشروعات البنية الاساسية.

واعلن المهندس طاهر الشريف الامين العام المساعد لمجلس رجال الاعمال العرب انه سيتم ادخال البيانات الخاصة برجال الاعمال العرب وفرص الاستثمار والتجارة وقوانين الاعمال فى جميع الدول العربية على شبكة المعلومات بجمعية رجال الاعمال المصريين لتيسير عقد الصفقات وابرام الاعمال المشتركة.



المصدر : الحـوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٧

رأي

منطقة تجارية عربية حرة؟

■ اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل والتيسير التجاري الذي سيؤدي من ١/١/ ١٩٩٨ الى بداية خلق منطقة تجارية حرة بين الدول العربية، وبالتالي الانتقال مع السنوات المقبلة الى سوق عربية مشتركة.

ويبدو ان الدول العربية التي شاركت في اجتماعات المجلس التي عقدت في مقر الجامعة العربية تمكنت من تجاوز الخطوط التي كانت ترسم في السابق لجهة القرارات والتوصيات. وهي الخطوط التي كانت تعكس التناقضات السياسية والتردد الاقتصادي، بين الدول العربية.

فالمنطقة الحرة العربية والتيسير التجاري عبر الحدود كانا ينتظران مثل هذا القرار يصدر عن الجامعة العربية. كما أن قيام سوق عربية مشتركة يتطلب تعاوناً اوسع وتشريعات مشتركة تصدر عن مختلف الحكومات العربية.

واقرار البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل التجاري خطوة عمل واضحة واتجاه في طريق قويم نحو تسهيل عمل الاقتصاديين ورجال القطاع الخاص ومتابعة سعيهم في سبيل معالجة كل القضايا التي ستسهل تنفيذ البرنامج.

والاصرار على التنفيذ دلائله كثيرة، ابرزها: الاجتماعات التي ستعقدها اللجنة المصرية - اللبنانية المشتركة، مطلع نيسان (ابريل) المقبل في بيروت، لوضع اتفاق تجاري ثنائي بين لبنان ومصر، يأمل اصحاب الشأن تطويره الى اتفاق منطقة تجارية حرة بين البلدين.

ولأن قيام مثل هذه الاتفاقات ينعكس بشكل ايجابي على المسيرة المنشودة، فان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يكون قد تقدم في مواجهة القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. ويبدو انه تجاوز الخط السابق المرسوم، على الرغم من ان الكلمة الاخيرة تبقى للحكومات العربية.

عصام شلهوب



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

في إجتماعات إتحاد البرلمانيين العرب بالقاهرة:

سرور يطالب بتفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الإقتصاد العربي

ورقة عمل من مجلس الوحدة الإقتصادية حول منطقة التجارة والسوق العربية



د. فتحي سرور
الصيغة المناسبة

د. حسن ابراهيم
اعداد تصور كامل

كتب بدر الدين ادهم :

طلب الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس اتحاد البرلمانيين الدوليين من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حضور الاجتماعات القادمة لاتحاد البرلمانيين العرب بالقاهرة ٩ مايو المقبل.

ومن المقرر ان يساهم مجلس الوحدة الاقتصادية بورقة عمل حول ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة في المرحلة المقبلة باعتبا.ها الصيغة الوحيدة المناسبة والتي تتفق مع اتفاقية التجارة العالمية (الجات).

ويعكف الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اعداد التصور الكامل لقيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي دعت اليها قمة القاهرة الشاملة يونيو ٩٦ باعتبارها اولى مراحل السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية على الدول العربية الاسراع في الانضمام لاتفاقية السوق العربية المشتركة حتى نضمن نجاح المرحلة الاولى من منطقة التجارة الحرة.

واضاف ان تاكيد اتحاد البرلمانين العرب على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة بشكلها الموسع والذي يضم كل الدول العربية يمثل مساندة كبيرة لكافة الجهود المخلصة لدعم العمل العربي المشترك.

اتحاد الغرف يطالب بإنشاء شركات عربية عملاقة

مجلس الجامعة العربية يبحث إجراءات إقامة منطقة التجارة الحرة

يبحث مجلس الجامعة العربية خلال دورته العادية التى تعقد فى الثلاثين من شهر مارس الحالى لمدة يومين على مستوى وزراء الخارجية الإجراءات المتعلقة بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وصرح عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة للشئون الاقتصادية بأن مشروع البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة والذى يقضى بالإعلان عن هذه المنطقة خلال عشر سنوات يتضمن الموافقة على تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب سنوية متساوية.

وأشار إلى أن لجنة المفاوضات التجارية الاقتصادية التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام 1987 ستقوم استكمالا لمنطلقات البرنامج التنفيذى بمتابعة تطبيق جميع الدول الأطراف للإجراءات التى من شأنها أن تتحكم فى الواردات وخاصة القيود الكمية والنقدية والإدارية التى تفرض على حصص الاستيراد.

ومن ناحية أخرى طالب اتحاد الغرف العربية بضرورة إنشاء شركات عربية مشتركة عملاقة. وقال السحيبانى إن البرنامج التنفيذى ينص على أن تخضع جميع السلع التى تدخل فى التبادل الحر أو التحرير المتدرج والتى منشأها إحدى الدول العربية الأطراف لقواعد المنشأ التى أقرها المجلس الاقتصادى الاجتماعى فى دورته السادسة والخمسين فى شهر سبتمبر من العام الماضى.

وأضاف أن الدول الأطراف تتعهد فى البرنامج التنفيذى بتطبيق مبدأ الشفافية فى تبادل المعلومات والبيانات بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

وقال إن الدول العربية الأعضاء حرصت على أن يتضمن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية آلية للمتابعة وفض النزعات. وينص البرنامج التنفيذى على منح معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموا هى الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة ومن بينها فلسطين على أن تتقدم كل من هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية والفترة الزمنية المطلوبة لهذه المعاملة الخاصة.

وسيتم فى الفترة القادمة حتى بداية العام القادم 1998 اجراء مشاورات بين الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة المنطقة التجارية العربية الحرة حول الخدمات خاصة المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجى والبحث العلمى وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحساسية حقوق الملكية الفكرية.

وسوف يتم معاملة السلع العربية التى تدخل التبادل وفقا للبرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية وأضاف أنه يشترط لاعتبار السلعة عربية حتى يطبق عليها أحكام البرنامج التنفيذى أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التى يقرها المجلس الاقتصادى الاجتماعى.

ومن ناحية أخرى أكد التقرير السنوى لاتحاد الغرفة العربية على أن الدول العربية تمكنت منذ منتصف التسعينات من تسجيل معدلات نمو معقولة وذلك فى معظم المجالات والأنشطة رغم عدم تمكن معظم هذه الدول من تلبية احتياجاتها الاستثمارية أو الحصول على قسط وافر من تدفقات الاستثمارات الدولية غير أن الجهود التى بذلت فى معظم الدول العربية ساهمت فى ترسيخ العلاقة مع القطاع الخاص. وذكر التقرير بعض الظواهر التى تتسم بها الدول العربية منها أن هذه الدول لاتزال تتأثر بدرجة كبيرة بالتطورات الاقتصادية الخارجية ولاسيما تقلب أسعار العملات الأجنبية مما يتطلب سرعة عملية إصلاح القطاع المالى وتقوية العملات المحلية كما أن عمليات الخصخصة مازالت فى بدايتها ولابد من دعمها. وأكد التقرير أنه مازالت هناك بعض القيود البيروقراطية والتشريعات التى تحد من عمل القطاع الخاص رغم عملية الإصلاح الاقتصادى وأوضح التقرير أن الدول العربية مازالت مستوردا أساسيا للسلع الزراعية والصناعية فضلا عن الخامات.

وأشار التقرير إلى حاجة الدول العربية لإقامة شركات عربية عملاقة يمكن من خلالها اثبات وجودها وعلاقاتها ومعظم الاقتصاديات العربية تعتمد على اتباع وتصدير سلع واحدة خاصة من الموارد الطبيعية.

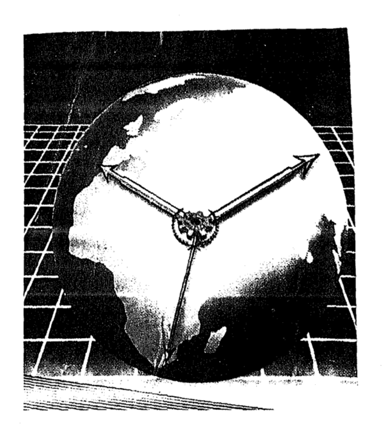
وبالنسبة للقطاع الصناعى فى الدول العربية أوضح التقرير أن الصناعات التحويلية العربية تعانى من انخفاض فى الإنتاجية وتقلبات فى النمو وبالرغم من أهمية صناعة النسيج فى عدة دول عربية فان نسبة الاكتفاء الذاتى من الاقمشة مازالت متواضعة وهناك صناعات مرشحة للتطوير منها الالومنيوم والفوسفات والحديد والصلب.

وبالنسبة للتبادل التجارى فيلاحظ التقرير أن التجارة مازالت تحتل موقعا متقدما فى العمل الاقتصادى العربى المشترك وأن التجارة العربية البينية فى تزايد مستمر وهى تشكل حوالى ثلث الحجم الكلى للتجارة الخارجية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٧



منطقة تجارة حرة عربية كبرى ... كيف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

استقبل الاقتصاديون العرب وخبراء الشئون العربية قرار انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى بتفاؤل حذر خشية أن يكون القرار الجديد رصيدا يضاف الى مخزون القرارات العربية المتراكمة . فقد قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى فى دور انعقاده الاخير التاسع والخمسين فى القاهرة (١٧ - ١٩ فبراير ١٩٩٧) الاعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١. والكاتب مع اكثر الخبراء تفاؤلا فى ان يكون انشاء المنطقة بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك، واعادة التضامن العربى الذى تزعزعت اركانه خلال السنوات الست الماضية. وربما يكون كذلك انشاؤها بمثابة مشروع العرب الاقتصادى الى القرن الحادى والعشرين، وإيذانا بوأد المشروع الشرق أوسطى، ومرحلة لابد منها لقيام تكتل اقتصادى عربى مرموق طالما تنادى به الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الوحدوى عبر العقود الخمسة الماضية التى تلت قيام جامعة الدول العربية، حتى كان قرار القمة العربية بالقاهرة(حزيران/يونيو ١٩٩٦) بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ مايلزم فى الاسراع لاقامة منطقة التجارة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما. وتنفيذا لهذا التوجه عكف الخبراء العرب خلال الاشهر الماضية على صياغة كافة التفاصيل الدقيقة المتعلقة باليات العمل والقواعد التطبيقية تحت أشراف الامانة العامة للجامعة العربية واداراتها المعنية.

قبل ان تشرع فى تحليل البرنامج والجدول الزمنى نذكر دون كلل ان هذا المشروع لم يكن جديدا فى طرحه فقد تم انجازه نظريا وتحديد موعد البدء فى تطبيقه فى ١٩٧١/١/١ فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بين أربع دول هى مصر والعراق وسوريا والاردن. وصادف هذا المشروع خلال السنوات التالية ظروفا احاطت باعاقته وتجميده. ولانجد حاجة لتبيان طبيعة تلك الظروف وهى معروفة ولكننا نشير الى اهمها على الاطلاق دون سواها وهى ضيق نطاق القاعدة الانتاجية يومذاك فلم يكن فى واقع الحال لدى الدول العربية كما هو الآن وفرة فى الانتاج لتحقيق فائض للتبادل أو تنويعه أو حتى قدرته على المنافسة. وظلت دولنا تتشبث بحماية منتجاتها بالدعم تارة، وتتعلل تارة اخرى بتأثير الحصيلة الجمركية على موارد الموازنة العامة.

وهكذا قدر لأول مشروع لمنطقة التجارة العربية الحرة أن يلفظ انفاسه وضاعت بذلك واحدة من أهم الفرص فى مسار التكامل الاقتصادى على مدى ربع قرن مضى.

واليوم وبعد صدور قرار المجلس الاقتصادى الاخير ماهى حظوظ المشروع الجديد من النجاح وماهى الظروف المواتية لانجازه خلال السنوات العشر القادمة حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١- يتضح من القراءة المتانية للبرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى (الاطار القانونى لتحرير التجارة العربية) ان هذا البرنامج يعكس جهدا يستحق التقدير لما بذله الخبراء العرب لاعداده باحاطه كاملة بابعاد عملية التحرير بدقة. لقد تضمن البرنامج القواعد والاسس والجدول الزمنى الذى تلتزم بموجبه الدول الاطراف فى الاتفاقية بالتحرير التدريجى للسلع العربية التى تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقائية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية. كما تضمنت القواعد والأسس مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. أما تعريف ومعالجة حالات الاغراق فتتبع من الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٣/ ١٩٩٧

د.سليمان المنذرى

الاغراق

اعتمد البرنامج لاقامة المنطقة تحرير كافة السلع العربية المتبادلة وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءا من ١٩٩٨/١/١ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لاقامة المنطقة. ويمكن باتفاق الدول الاطراف اثناء تنفيذ البرنامج وضع اى سلع تحت التحرير الفورى. ومن اللافت للنظر ان المجلس فى قراره شمل بالتحرير المتدرج قوائم السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية التى كانت معفاه اعفاء كاملا بموجب الفقرتين ١ و ٢ من احكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجارى، كما عاد المجلس فاخضع السلع العربية التى سبق واقر اعفاءها قبل نفاذ البرنامج (القائمة الاولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٣٢ سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الاعفاء الكامل الذى سبق اقراره بعد مفاوضات شاقة استمرت اكثر من عشر سنوات ،كذلك يلاحظ ان من الامور العامة التى أخذ بها البرنامج موضوع تبادل المعلومات والبيانات وتعهد الدول الاطراف بتطبيق مبدأ الشفافية واخطار المجلس بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذى لها.

كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الاقل نموا فافرد لها بندا خاصا بالمعاملة الخاصة بها ومنحها معاملة تفضيلية على ان تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادى عليها، وحدد المجلس هذه الدول وفقا لتصنيف الامم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.

لاشك ان تنفيذ هذه المهام الجسيمة لتحرير التبادل السلعى وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمنى تتطلب جهازا اداريا كفؤا سواء على مستوى الامانة العامة او على مستوى اعضاء اللجان الحكوميين. فبالنسبة الى الامانة العامة نص قرار المجلس الاقتصادى الاخير تكليف الامانة العامة باتخاذ الاجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الادارة العامة للشئون الاقتصادية، بما يتواءم وتحقيق هذه المنطقة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٣/١٩٩٧

أما بالنسبة الى اعضاء اللجان فان على الدول الاعضاء ان ترشح أفضل مالديها من كفاءات وخبرات متميزة للعمل فى اللجان الاربع التى انشأها المجلس لضمان التطبيق السليم لقواعد واسس البرنامج والكف عن الاسلوب السابق العقيم المتمثل بانتداب موظفى السفارات والمندوبيات الدبلوماسيين لتمثيل بلادهم فى أعمال اللجان الفنية ومعظم هؤلاء مع الاحترام الفائق غير مؤهلين للتفاوض فى قضايا فنية متخصصة.

لقد دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى قراره الاخير اللجان الاربع التى تشكلت بموجب البرنامج الى مباشرة مهامها وتكليفها بوضع برامجها التنفيذية من اجل تحقيق هدف اقامة المنطقة فى موعدها المقرر وعرض تقاريرها أولا باول على المجلس الاقتصادى باعتباره جهة الاشراف على تطبيق البرنامج، وهذه اللجان التى تشكل آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات هى لجنة التنفيذ والمتابعة وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والاجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة فى البرنامج وحدد جدول زمني لانعقادها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التى تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم فى تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التى تواجهها فى التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التى تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج . أما اللجنة الثانية فهى لجنة المفاوضات التجارية التى أوكل اليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول الأعضاء بما فى ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها واسلوب معالجاتها فى اطر تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذى. واخيرا فقد عهد بالادارة العامة للشئون الاقتصادية القيام بمهام الأمانة الفنية لاجهزة الاشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى اعداد مشاريع جدول اعمال البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاه معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات فى التجارة العربية والدولية.

الآن نعود الى السؤال الذى سبق ان طرحناه حول حظوظ المشروع الجديد وامكانات نجاحه فى التطبيق؟ هناك عددا من القضايا ينبغى مواجهتها بصراحة:

١- هناك أولا مشكلة التمييز فى المعاملة بين الدول المتعاقدة ومدى تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي ممثلا بقرارات الحصار التعسفي لاسباب معروفة على دولة عضو فى الجامعة(العراق اليوم ودول اخرى قد يأتى عليها الدور غدا) اذ لايمكن الاستمرار بالحاق الضرر بها مما يتطلب موقفا عربيا موحدا يتجاوز ازمة الخليج وما خلفته من تداعيات . أن نجاح المشروع الجديد يتطلب ارادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربى والمصالحة الاقتصادية اولا. اذا كيف يصح ان تقبل الدول العربية قرارات العولمة والاندماج فى الاقتصاد العالمى، بينما تظل العزلة والقطيعة حائلا دون لقاء الأشقاء. وهذا يتطلب العودة مجددا الى ميثاق العمل الاقتصادى القومى الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب فى قمة عمان ١٩٨٠ والذى ينص فى مادته الأولى على تحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات السياسية بين الدول العربية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/ ٣/ ١٩٩٧

٢- أما النقطة الثانية فتتعلق بتوحيد جهة وانهاء الازدواجية القائمة بين اجهزة العمل الاقتصادى العربى المشترك. ففي الوقت الذى اوكل فيه حصرا لتنفيذ البرنامج وامانته الفنية بالادارة العامة للشئون الاقتصادية فاننا لا يمكن ان نغفل وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته التى تعمل فى ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية، مما يتطلب دونما حساسية ازالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بوضوح.

٣ ـ أما النقطة الثالثة فتتعلق بتوقعات الكاتب التى تؤكدها التجربة الطويلة من احتمالات نشوء العديد من المشاكل والعوائق فى التطبيق والتى يتطلب حلها توافر الجدية والحرص القومى والنوايا الحسنة طالما اقرتها جميع الاطراف وارتضت دون اكراه الدخول فى ترتيبات اقليمية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والقبول بتقديم تنازلات الحد الادنى فى سبيل غاية نبيلة تؤدى الى تعظيم المصالح الاقتصادية العربية ورفاهةالمواطن العربى.

٤ ـ ثم ناتى أخيرا الى مسألة الانضمام الجماعى الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية التى صادقت عليها حتى الآن ستة عشر دولة عربية، وندعو الدول التى لم تصادق بعد على الاتفاقية الى الاسراع فى اتخاذ الاجراءات الدستورية لذلك لاسيما جمهورية مصر العربية، ودورها المحورى فى العمل العربى المشترك يحتم هذا الانضمام دون تباطؤ.

تعالوا ندعو معا ألا نضيع هذه الفرصة الاخيرة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٧

فى ختام ندوة الإعلام والأمن الغذائى

الدعوة لإنشاء مجلس عربى للحبوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة

كتب ـ محمد مبروك:

دعت ندوة الاعـلام والأمن الغـذائى العربى ـ فى ختام أعمالها بالقاهرة أمس ـ إلى انشاء مجلس عربى للحبوب والاسراع باقامة السوق العربية المشتركة ودعم مجالات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى والاهتمام بتوفير الأمن المائى كضرورة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائى.

وأكد الأستاذ صلاح الدين حافظ رئيس مركز الدراسات الاعلامية ومدير تحرير الأهرام أن هذه الندوة التى نظمها المركز بالتعاون مع مؤسسة فيردرش ناومان الالمانية ركزت بصفة خاصة على دور الاعلام فى تناوله لمشكلات الأمن الغذائى العربى وتوضيح أسباب القصور التى تواجهه نتيجة طغيان الأعلام الدولى بصورة الالكترونية المختلفة التى ظهرت حاليا وحذر من حقيقة الأرقام التى تصدر من بعض المنظمات ومنها تقرير التنمية البشرية الدولى لعام ٩٦.

والذى ذكر فيه أن معظم الدول العربية لم تحقق تقدما يذكر فى مجالات التنمية الشاملة منذ الثمانينات.

وأوضح الدكتور محمود أبو زيد رئيس المركز القومى لبحوث المياه أن معدلات استهلاك المياه فى الدول العربية فى تزايد مستمر نتيجة ارتفاع عدد السكان وزيادة الرقعة الزراعية بالاضافة إلى مطالبة بعض الدول بزيادة حصتها فى استهلاك مياه النيل وإقامتها لبعض السدود التى سينتج عنها تقليل كمية المياه التى ستصل للسودان ومصر عن طريق نهر النيل وأكد ضرورة ترشيد استخدام المياه فى مجالات الرى والزراعة.

وركز الاستاذ محمد رشاد الامين العام لمركز الدراسات الاعلامية ورئيس دار التعاون على دور التعاونيات فى زيادة الانتاج الزراعى وتحقيق الامن الغذائى، واشار إلى أن المواطن العربى أصبح يعتمد فى الحصول على احتياجاته من الخارج بنسبة ٦٥٪ كما بلغ المعدل العام للزيادة السنوية فى الدول العربية ٢.٨٪ وهى أعلى نسبة للزيادة السكانية فى العالم.

منطقة التجارة الحرة العربية ومصيدة العبور على الحدود

المفاوضات الجماعية مع أوربا لاتحقق نجاحاً بدون التكامل العربى

منذ ٣٣ عاما والدول العربية تفكر فى تجمع اقتصادى او سوق مشتركة ولكن الحلم لم يتحقق حتـــى الان .. واستطاعت دول اخرى وتجمعات اقليمية ان تنهض وتتجمع وتشكل تكتلات اقتصادية اصبحت لها قوة على الساحة العالمية .. واخيرا ظهر بصيص من الامل للدول العربية .. فقد تمت الموافقة على انشاء منظمة للتجارة الحرة يبدأ التنفيذ فى يناير العام القادم ولمدة ١٠ سنوات وبادرت بعض الدول العربية الى الدخول فى اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبى وبدون وجود منطقة تجارية حرة عربية يصبح التعاون بين الدول العربية واوروبا لصالح اوربا فقط وعلى حساب الدول العربية .



رسالة
دمشق وعمان
عبدالله نصار



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٣/١٩٩٧

ونجاح منطقة التجارة الحرة العربية يحتاج الى اجراءات غير تقليدية فى ازالة الحواجز الجمركية والافلات من مصيدة الحدود وعراقيل المرور بين الدول العربية ولا يزال العبور بين الدول العربية معاناة لاحد لها ..

تفتيش وتوقيف .. وفحص للجوازات واشتباه .. وتعطيل لحركة النقل سواء لسيارات البضائع او الافراد ..

وبسبب هذه الاجراءات الملعونة تفسد السلع ويخسر المصدرون اموالهم ويدفعون ثمنا باهظا بسبب مغامرة التعامل مع البلاد العربية المجاورة .. ويشعر الافراد بالضيق .. ويترددون فى السفر عبر حدود البلاد الشقيقة بسبب هذه التعقيدات ..

ومنذ ايام قليلة وخلال اقامتى فى العاصمة الاردنية عمان قررت السفر الى العاصمة السورية دمشق ..

والرحلة لاتستغرق بالسيارة اكثر من ساعتين تقريبا .. ولكنها استغرقت اكثر من ٤ ساعات كاملة فى المنافذ الحدودية والجمركية فى الذهاب والعودة ودون مقتضى ..

وفى منفذ الرمسا الاردنى .. توقف وفحص للجوازات .. وانتظار حتى اتجهت السيارة الى منفذ درعا على الحدود الاردنية السورية وبدأت مرحلة جديدة من فحص الجوازات والاسئلة داخل مبنى الجوازات وامتد هذا مرة اخرى الى داخل السيارة واسئلة عديدة من ضباط الحدود والجمارك فى درعا .. ورغم هذه المشقة والمتاعب التى كادت ان تضيع لهفة الشوق الى دمشق العزيزة الصابرة والصامدة إلا أن الرغبة فى زيارة دمشق كانت اقوى من هذه المتاعب .. وساعد فى تحقيقها مايتمتع به ضباط الحدود من رقة وادب ولكنها التعليمات !! فكيف تنجح منطقة التجارة الحرة العربية لتكون الخطوة الرئيسية نحو السوق العربية المشتركة .

وفى القاهرة ومنذ اسابيع قليلة تمت الموافقة على انشاء منطقة التجارة الحرة العربية وذلك فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى جامعة الدول العربية ..

وتناولت المناقشات التى تم اعتمادها من وزراء التجارة والاقتصاد العرب اكثر من ٥٩ بندا تشمل تحرير التجارة ووضع البرنامج التنفيذى للتوصل الى تعريفة جمركية موحدة واتحاد جمركى يمهد للسوق العربية المشتركة خلال فترة لاتزيد على ١٠ سنوات .

وتمت ايضا مناقشة اسس تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وهى تحرير التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .. وازالة القيود غير الجمركية وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات .. وتنسيق النظم التشريعية والسياسات التجارية والنقدية والتموين والتعاون التكنولوجى وتبادل المعلومات والبيانات والعلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية وتضمن مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ٣ لجان رئيسية وهى اللجنة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية .. والعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية .. ولجنة تسوية المنازعات بالاضافة الى لجان اخرى تنفيذية وهى لجان حكم الدولة الاولى بالرعاية الجمركية - تصفية القيود غير الجمركية - قواعد المنشأ تجارة الخدمات - التنظيم والتشريعات والتنمية الاقتصادية والتمويل ولجنة التعاون التكنولوجى - والتعاون الاحصائى والمعلومات .

لابديل عن تحرير التجارة

وقالت لى الدكتورة سناء ايكن رئيس قسم ادارة الشرق الاوسط بصندوق النقد الدولى ان الكثير من البلاد العربية لايزال لديها تشوهات ولم تحرر تجارتها بالكامل .. وهناك تقدم والعملية تمضى فى الاتجاه الصحيح ولكن الاتفاق بين الدول العربية والاتحاد الاوروبى فى الشراكة يحتاج الى تحرير تجارة الدول العربية حتى لايستفيد الاتحاد الاوروبى وحده من هذه الشراكة فهو سيدخل الاسواق بكل حرية وتعجز الدول العربية عن ذلك ..

المنطقة الحرة بالتوازى مع الشراكة

وقال الدكتور مختار خطاب مستشار وزير قطاع الاعمال العام ان التجارة بين الدول العربية محدود ولا يتجاوز ٧٪ من قيمة تجارتها والمفاوضات مع الاتحاد الاوروبى ليست سهلة .. فالاتحاد الاوروبى يهدف الى خلق منطقة رخاء فى جنوب البحر الابيض المتوسط حتى لاتهدد كيانه واستقراره ..

والاتحاد الاوروبى يقول انه يسعى الى ان تصبح هذه الدول شريكا فى التجارة والاقتصاد بدلا من سياسة المتلقى للمنح والمانح لها .. ولكن الاتحاد الاوروبى يضع عقبات امام

تجارة هذه الدول ويحدد قيودا على المنتجات الزراعية والعملية ليست بالبريق الموجود فى الاوراق والوثائق ولو دخل العرب فى مفاوضات جماعية مع الاتحاد الاوروبى لايمكن ان يحقق نجاحا بدون تكامل اقتصادى عربى ويجب ان يتم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بالتوازى مع المفاوضات الاوروبية .. كما ان اقامة منطقة التجارة الحرة العربية يحقق استفادة الدول العربية من قواعد المنشأ فيما بينها ..

وتضيف الدكتورة سناء ايكن رئيس قسم بإدارة الشرق الاوسط بصندوق النقد الدولى : ان المنطقة العربية تعتمد فى تجارتها على السوق الاوروبية والاتحاد الاوروبى يستورد ٣٠٪ من اجمالى الصادرات للمنطقة العربية و ٧٠٪ من واردات المنطقة العربية تأتى من اوروبا ..

وتؤكد ان دول المنطقة لاتزال تعانى من مستوى عال لحمايته ولم تستفد دول منطقة الشرق الاوسط بوجه عام من نمو التجارة الدولية حيث بلغت ١٠٪ بينما لم تتجاوز ٦،٦٪ لدول منطقة الشرق الاوسط .

وترى الدكتورة سناء ايكن .. ان دول منطقة الشرق الاوسط تأخرت فى الاصلاحات التجارية لاسباب عديدة منها :

- العوائد الكبيرة من النفط والمصادر الطبيعية والتحويلات المالية على شكل تحويلات نقدية او معونات
- انخفاض الاستثمارات الخاصة فى التجارة مما ادى الى هياكل تجارية غير متماسكة
- التدخلات الحكومية فى التجارة
- التشوهات فى الاسعار
- نقص الشفافية فى البيئة التنظيمية
- عدم قابلية تحويل العملة المحلية ..

ولكن الحمائية تهزم نفسها وبدأت غالبية دول المنطقة تسعى الى تحرير التجارة بها ففى دول مجلس التعاون الخليجى انظمة متقدمة وهناك تقدم فى تعديل هياكل التجارة فى مصر والجزائر والاردن والمغرب وتونس ومؤخرا فى اليمن وبمعاونة من صندوق النقد الدولى يتم تحرير الاسعار المحلية والغاء القيود وسياسات دائمة للعرض والطلب والغاء القيود الكمية واستبدالها بالتعريفة الجمركية وتقول الدكتورة ايكن ان هناك تفاؤلا كبيرا بمستقبل منطقة الشرق الاوسط لأن صانعى السياسات بها يدركون اهمية الاستثمار الاجنبى وان الدول التى قامت بالاصلاح التجارى حققت اداء اقتصاديا افضل ..

وهكذا فإن تحرير التجارة بين الدول العربية يحتاج الى ضمانات لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية والغاء القيود على حركة نقل البضائع والافراد بين الدول العربية فالمعوقات والعراقيل ليست حالة خاصة للحدود بين الاردن وسوريا ولكنها تمتد الى كافة الدول العربية ..

وخير دليل على هذا ماذكره احد رجال الاعمال البريطانيين فى مؤتمر القاهرة خلال شهر نوفمبر الماضى عندما وقف فى جلسة تتناول التكامل العربى ليقول : كيف تتحدثون عن التعاون العربى والحدود مغلقة .. والمواطن العربى لايستطيع ان يدخل البلد المجاورة له إلا بمشقة وتأشيرة ومعوقات بينما انا احمل الجنسية البريطانية ولا اجد مشقة بل تكون كل الابواب مفتوحة على مصراعيها .. ارفعوا الحواجز والحدود تزيد الثقة وتنتعش التجارة والسياحة وتزيد حركة انتقال الافراد . وهذا هو الطريق الى تكامل عربى ..

وليس هناك مايقال بعد هذه الكلمات التى اعلنها مستثمر أجنبى عن موقف الحدود بين الدول العربية .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٧

الشراكة تجتاح المنطقة والسوق الموحد هو الاهم



ابراهيم عياد المراغى

الشراكة تجتاح العالم العربى ـ فقد تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين الدول العربية واوروبا وآخرها اتفاقية الشراكة مع فلسطين والتى وقعت فى نهاية فبراير الماضى ثم تبعها اعلان من اليمن بانها تسعى الآن لانشاء علاقات مع اوروبا الموحدة فى صورة شراكة، وكانت المغرب وتونس قد وقعتا على اتفاقية مع اوروبا وهى اتفاقية تعاقدية تضمن تدفق المعونة اليها وازالة الحواجز الجمركية امام منتجات هذه الدول وتدفق الاستثمارات اليهما ويقدر الخبراء بان توقيع الاتفاق سيؤدى الى زيادة قدرها 1.7٪ من الناتج المحلى بالنسبة لتونس، 1.5٪ بالنسبة للمغرب مما يؤدى الى زيادة مستوى دخل الفرد ولا شك ان مثل هذه الارقام ضئيلة اذا ما تمت المقارنة بما استفادت منه دول الاتحاد الاوروبى وبالنسبة لمصر فلازالت المباحثات تتعثر حيث ان الجانب الاوروبى يتجاهل المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وحيث يسمح المشروع المعروض بتصدير حصص من المنتجات الزراعية المصرية فى مواسم محددة وحتى مايو يتوقف التصدير لفتح السوق لباقى الدول ومع دخول دول مثل اليونان واسبانيا والبرتقال الى عضوية الاتحاد الاوروبى فقد ادى ذلك الى حدة التنافس فى المعروض فى الاتحاد الاوروبى خاصة انها دول تتمتع بمنتجات منافسة مثل الطماطم والبرتغال وغيرها وهى منتجات تنافس منتجات الدول العربية وسيؤدى تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات الى زيادة كل من الواردات والصادرات ولكن فتح الاقتصاديات العربية سيؤدى الى تقلص بعض الصناعات وبالذات تلك التى تتمتع بالحماية كذلك تعرض السلع محل المبادلة الى المنافسة ولا شك ان ذلك يتوقف على قدرة اقتصاد هذه الدول على التحمل خاصة ان الصناعات التى كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض لمشكلات كبيرة، وتثير الشراكة تساؤلات حول آفاق وحدود اسهام الاتحاد الاوروبى فى تطوير القدرة الانتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى بعض شركاء اليوم وحيث تواجه المنتجات الزراعية مشكلات كبيرة بسبب التحرر الكامل للمبادلات وقد رفضت المانيا وهولندا السماح للمغرب بتصدير 4 آلاف طن من الزهور عام 96 كما قامت بلجيكا بإنقاص حوالى 100 الف طن من جملة الصادرات المغربية من الطماطم حماية لزراعتها وذات الشىء بالنسبة للبرتغال التى اثارت موضوع الصادرات المغربية من السردين وطالبت البرتغال بتعويضات مالية من الاتحاد الاوروبى لصناعاتها فى مقابل التنازلات التى ستعطى للصادرات المغربية من السلع المصنعة.

ولاشك ان الدول العربية وهى تواجه اتفاقيات الشراكة وهى تنقسم الى مجموعة دول الخليج وسلعتها البترول، ودول المغرب وهى المغرب وتونس والجزائر، كذلك دول المشرق مثل مصر وسوريا ولبنان والاردن، كذلك الدول العربية الافريقية، وهذه الدول ترتبط بدول الاتحاد الاوروبى من خلال اتفاقيات لومى.

لا شك ان هذه المجموعات تمثل ثقلا كبيرا لما فيها من موارد وثروات وسكان ـ ويمثل التجمع العربى قوة جبارة يصل عدد سكانه 225 مليون نسمة تصل نسبتهم الى العالم 4.4٪ ويصل عدد العاملين به 76 مليون عامل يصل الناتج المحلى الاجمالى له 529 مليار دولار وتبلغ نسبة احتياطى البترول الى الاحتياطى العالمى 62٪ كما تبلغ نسبة احتياطى الغاز الطبيعى للعالم 5٪ كما تبلغ نسبة انتاج



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البترول الخام للعالم 28٪ وتصل صادرات السلعية 123 مليار دولار بنسبة 3٪ والواردات السلعية 125 مليار دولار بنسبة تصل 2.5٪ ومن ذلك فان حجم هذا السوق كبير للغاية ويمكن لهذا السوق الكبير ان يتعامل كوحدة واحدة أفضل من هذه التجزئة التي تفقده الهوية العربية وقد اشار الى ذلك «المستر شيسون» وزير الخارجية الفرنسية الاسبق والمسئول عن السوق الاوروبية سابقا فإن الدول العربية تضعف نفسها بهذا الاسلوب من التحاور عليها ان تتحرك كمجموعة واحدة للاستفادة بدلا من الاسلوب الثنائي.

ولاشك أن الفترة القادمة اعتبارا من عام 2007 حتى عام 2010 ستكون منعطفا لاحداث مهمة للمنطقة العربية منها انهاء الفترات الانتقالية المسموح بها للدول العربية فى اطار الجات، وقيام مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية والاتحاد الاوروبى فى أطار المشاركة وعدم انضمام البعض مما يعنى ان هذه الدول العربية اذا لم تدخل حلبة السباق مجتمعة فقد تكون الخاسرة.

وقد اعلن مؤخرا وزراء الاقتصاد والمالية العرب قيام منطقة تجارية حرة عربية خلال 10 سنوات تبدأ اعتبارا من العام القادم واقروا البرنامج التنفيذى لاقامة منطقة تجارة حرة عربية وذلك تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقد فى القاهرة خلال الفترة من 21/ 22 يونيو 96 بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع فى اقامة منطقة حرة.

ولاشك ان اسلوب الشراكة قديم فقد ارتبطت مصر والاتحاد الاوروبى منذ عام 77 بعلاقات متميزة ينظمها اتفاق للتعاون الشامل وفى عام 91 ـ تقدم الاتحاد الاوروبى فى اطار ما تقدم به الرئيس مبارك امام البرلمان الاوروبى لايجاد شكل جديد للتعاون الاوروبى ـ تم عرض اتفاقية الشراكة وفى هذا الاطار فان السلع المصرية عليها دخول سوق قوامه حوالى 350 مليون نسمة لافراد يزيد الدخل السنوى لهم على 20 الف دولار ومع الشراكة الثنائية قد تضيع بعض المصالح ويفقد هؤلاء هويتهم خلاف التعامل مع سوق عربية مشتركة قوية وذلك للتخلص من الحصص والاجندة الزراعية التى تفرض انتاج زراعة فى غير موسمها وهذا غير معقول! كذلك شهادة المنشأ ومشاكلها.

ومهما كان اللهث وراء الشراكة فان البديل الاهم هو التكامل وقيام سوق موحدة يتعامل ندا للند وبهذه المناسبة فاذا كانت الشراكة بين مصر واوروبا كانت بناء على التزام تعهدى بين الحكومات المصرية والاتحاد الاوروبى على اجراء خفض تدريجى للرسوم الجمركية من الطرفين فان المشاركة هى مبادرة من القطاع الخاص المصرى والامريكى دون تدخل الحكومات لتنمية التبادل التجارى بين الجانبين وقد تم تقديم مبادرات كثيرة من خلال المشاركة المصرية الامريكية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

عصمت عبدالمجيد رئيسا لمجلس الأمناء

د. جويلى رئيسا للمنتدى الاقتصادى العربى

خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى

اتخذ المنتدى الاقتصادى العربى اجراءات مهمة لاستكمال هيكله التنظيمى، وقد تم انتخاب الدكتور عصمت عبدالمجيد رئيسا لمجلس الأمناء الذى يضم مجموعة من صفوة العقول العربية، والذى تحددت مهمته - طبقا للنظام الاساسى للمنتدى - بانه يشكل عقل المنتدى لإعطاء المشورة والرأى والاتجاهات التى يسير مجلس الإدارة على هديها.

ويعد انضمام الدكتور عصمت عبدالمجيد مكسبا كبيرا للمنتدى بحكم تاريخه وثقافته وخبراته التى استمدها من العمل فى المجال الدبلوماسى والسياسى على مدى أكثر من نصف قرن.

كذلك تم انتخاب الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين رئيسا لمجلس إدارة المنتدى، بصفته الشخصية وعلى أساس انه عالم له مكانته ووزنه، وقد سبق انه مارس العمل فى المنظمات العربية وزار أكثر من بلد عربى وعلى صلة طيبة برجال الاقتصاد والمال والتجارة العرب.

وقد باشر الدكتور جويلى مهامه حيث التقى مع محمود مراد الأمين العام للمنتدى وبحث معه مسالة العضوية فى المنتدى، وكان قد إنضم إليه فى الفترة الأخيرة المهندس اسماعيل عثمان رئيس شركة المقاولين العرب، والدكتور حسين ثروت حجر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العامرية للصناعات الدوائية، والدكتور هشام ثروت حجر نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للصناعات الدوائية، والمهندس احمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عز، والدكتور فهد


د. عصمت عبدالمجيد

الراشد (من الكويت) رئيس مجلس إدارة البنك العربى الأفريقى، والدكتور فؤاد العابد (من الأردن) رئيس مدارس العابد الخاصة، والسيد على الشرفا (من الأمارات) رئيس مجلس إدارة مجموعة الشرقية المتحدة، والمهندس أحمد إبراهيم رئيس مجموعة شركات بيشكو، كما اشتركت الغرفة التجارية الصناعية فى الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) ممثلة برئيسها الأستاذ عبدالرحمن بن على الجريسى، وهو أحد كبار رجال الأعمال والاقتصاد العرب، وذلك بالاضافة إلى مجموعة المشتركين السابقين.



د. أحمد جويلى

وفى الوقت نفسه بحث رئيس المنتدى مع الأمين العام اتخاذ خطوات عملية تجاه عقد «مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى» الذى نص عليه النظام الأساسى للمنتدى، وكان مقترحا ان يعقد فى يونيو القادم، ولكن رئى العودة الى الموعد الأول الذى كان مقترحا وهو شهر سبتمبر المقبل.

وتجرى الآن اتصالات للترتيب لعقد هذا المؤتمر حيث ستوجه الدعوة الى الوزراء المعنيين فى البلاد العربية والى الاتحاد العام للغرف التجارية، والى الغرف الوطنية، والى اتحاد المستثمرين والتجمعات الاقتصادية العربية فضلا عن القطاع الخاص وكبار رجا المال والأعمال.

كما تعكف مجموعة عمل لوضع ترتيبات عقد المؤتمر. والمعروف ان المنتدى أنشىء نتيجة للندوة التى عقدها «الأهرام» فى ١٢ اكتوبر الماضى تحت عنوان «الاقتصاد من أجل مستقبل عربى» والتى استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها عدد كبير من رجال الاقتصاد والمال والأعمال العرب.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اشراف : جمال فاضل

١٣ منظمة لم تنقذ العمل الاقتصادى العربى من الفشل المزمن



ترجمت مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك - عبر مايزيد عن نصف قرن - ادراكاً عربياً مؤادة:

«بان نجاح العرب فى مواجهة التحديات والاخطار التى تتهدد تقدمهم الاقتصادى وامنهم القومى انما يتوقف على العمل الاقتصادى العربى المشترك» سواء باتفاقيات ومشروعات لم تر النور أو تخرج الى حيز الوجود، او انها نفذت ولم تحقق ما استهدف بها من نتائج.

ويبلغ عدد المنظمات العربية التى تندرج تحت مؤسسات العمل الاقتصادى العربى الاقتصادى احدى عشرة منظمة وفق ورقة حوار أعدها د. أحمد حسن ابراهيم مستشار بمركز التخطيط العام لـ «دائرة حوار» المجلة المصرية للتنمية والتخطيط وتضمنت سبعة عشرة سؤالاً تهدف تحليل وتقييم الماضى وثلاثة عشرة تستشرف المستقبل.

اشار د. أحمد حسن ابراهيم ان ثمة انجاز حقيقى قائم غير انه دون الطموح ودلل على ذلك بمسالة التجارة الحرة التى بدء بها التفكير وحقق قرار السوق العربية المشتركة الذى اتخذ فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوات متقدمة فقد بدأت الخطوات بوضع مبدأ تحرير التجارة موضع التنفيذ بإزالة القيود والعقبات الادارية وتسهيل انسياب السلع. وعلى الرغم - يضيف من تجمد الاجراءات على مستوي التنفيذ الا ان الفكرة انت نظريا ناجحة فى تلك الفترة ولوضعها موضع التنفيذ تم التاكيد على مدخلين لتعزيز التكامل هما المدخل التجارى الذى يقوم على (نسبة الى التجارة) ايجاد ما من شانه ان يؤدى الى تحقيق انتاج قابل للتبادل والمدخل الانتاجى - وهو الثانى - وكان وراء انشاء مشاريع مشتركة واتحادات نوعية متخصصة وتحدث السفير بدرهمام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق

الكتاب: دائرة حوار

المؤلف: مجموعة مشاركين

الناشر: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

عرض: ج . ف

الاوسط عن التفاوت الصارخ بين الهياكل والبنى الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادى أو التنمية فى الدول العربية فهناك دول وفرة وماتزال تصنف كدول نامية ودول متخلفة سائرة على طريق النمو مما يجعل الاقتصاديات العربية رهينة لقيد الذى يعوق العمل العربى بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادى العربى المشترك بصفة خاصة وهو غياب أو ضعف الارادة السياسية المشتركة للاطراف العربية. وأن ارتباط السياسات الاقتصادية العربية بالقرار السياسى - كما يؤكد السفير بدر همام - امر يؤدى فى كل المراحل الى ما يشبه الشلل - وثمة امثلة على ذلك شديدة الخطورة فهناك الهيئة العربية للتصنيع التى تجمد عملها عشر سنوات وشركات الاتحاد الغربى للنقل البحرى وشركات صيد الاسماك.

ويرفض المستشار بمعهد التخطيط القومى محمود عبدالحى صلاح مايرى غير الحكومات العربية مدخلاً للعمل الاقتصادى العربى المشترك سواء من خلال اتفاقيات توقعها وتحترمها ومبادلات تجارية تعمل فى تنميتها مشيراً الى ان التمييز ضد العرب لصالح غير العرب فى ارض العرب اثر سلبا على العمل الاقتصادى العربى المشترك . ومن العوامل التى أضرت بالعمل الاقتصادى العربى المشترك غياب تنسيق الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية . وعلى سبيل المثال توجيه الاستثمارات فى بعض دول الخليج الى صناعـــات الى صناعات غير استراتيجية كصناعة الاحذية فيما تؤمن بروؤس الاموال تشييد صناعة كالسيـــارات مما يوحى بأن التصنيع مطلوب لذاته كغاية وليس كوسيلة الى غاية.

وهناك امثلة اخرى كإقامة صناعة للغزل والنسيج فى دول عـــربيـــة ذات مناخ صحراوى جاف غير ملائم لهذه الصناعة التى تحتاج لمناخ شديد الرطوبة وموقع قريب من مصادر المواد الخام.

وتســهم العـوامل الداخليـة - والكلام للدكتور سليمان المندرى مدير ادارة بجامعة الدول العربية كما تثبت التجارد بنصيب كبير من صنع ازمة العمل العربى المشترك ويغذى ذلك قوى في المجتمعات العربية تتمتع بنصيب كبير تنشط فى التجارب والاستثمار والتاثير الثقافى والفكرى والسياسى وتتضافر على العمل دون تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادى العربى.وبدورها اسهمت عوامل خارجية وماتزال تسهمم فى الحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربى وشركاتها متعددة الجنسيات فى مجالات التبادل والانتاج والمجالات المالية والصناعية والتكنولوجية ولخصت فادية عبد السلام المستشار بمعهد التخطيط القوم حصاد وتجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك منذ الخمسينات - حتى الآن - فى نسب التجارة البينية الحالية سواء على مستوى المنطقة العربية ككل او على مستوى التجمعات تحت الاقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربى وعلى مستوى تكامل اسواق عوامل الانتاج حيث لم تتجاوز نسبة التجارة البينية العربية ١٠٪ ولم تتجاوز ٦٪ على مستوى مجلس التعاون الخليجى و٤٪ على مستوى اتحاد المغرب العربى.

وفسرت فادية عبد السلام ظاهرة ضعف التجارة العربية البينية بإنها نتيجة اختلاف مستويات الحماية بين اقتصادات الدول العربية وعدم توفر نظام لتسوية المدفوعات . وازدواجية القرارات الصادرة على المجالس المختلفة بالاضافة الى عوامل تتعلق بالاطار القانونى والمؤسسى.

وعندما كانت حرارة المطابخ السياسية تسخن فى البلدان العربية ازداد الاقتراب من تجارب العمل العربى المشترك - وفق د. محمد سمير مصطفى المستشار بمعهد التخطيط القومى - ومن امثلة ذلك تجربة الوحدة المصرية السورية فى نهاية الخمسينيات والوحدة الاقتصادية بين مصر وليبيا وسوريا.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٧

وتجربة مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى بين العراق ومصر والاردن واليمن

وثمة عامل آخر اثر على مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وهو عدم ارتباط تجارية بقاعدة جماهيرية فلم تكن هناك مشاريع مشتركة يعمل بها عاملون عرب بفئاتهم المختلفة بالاضافة الى انقسام العالم العربى الى مجموعتين هما مجموعة الاغنياء ومجموعة الفقراء تضم الاولى دولاً يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بسبب عوائد النفط والثانية تضم دولا ينخفض فيها نصيب الفرد منه.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٤/١٩٩٧

الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرق أوسطى

قبل الكلام عن موضوع الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرق اوسطى نحاول ان نؤكد على بعض المفاهيم الاساسية التى تختص بالموضوع:

اولا: أن الامن الاقتصادى العربى، هو مكون اساسى من مكونات الامن القومى العربى بمفهومه الشامل، بل وفى موضع القلب منه، بدليل ان اسرائيل تريد أن تعجل بالسلام الاقتصادى قبل أن تتوافر شروط السلام السياسى بمفهومه المستقر والصحيح، لأنها تعلم أنها اذا اخترقت الامن القومى الاقتصادى العربى، سوف يسهل عليها اختراق الامن القومى العربى بكل مفاهيمه الاخرى. فهناك ارتباط وثيق لا ينفصم بين الامن القومى العربى بمفهومه الجماعى، كوحدة لا تتجزأ، وبين الامن الوطنى لكل دولة من الدول العربية.

ثانيا: ان الامن الاقتصادى العربى ينبثق من سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية والاقتصادية. وينبغى ان يستوعب هذا الامن الاقتصادى العربى بهذا المفهوم، متطلبات العصر ويستجيب لها، والتى تزخر بالتطورات والمتغيرات، التى يأتى على رأسها الاتجاه نحو التجمع والتكتل فى كيانات اقتصادية قوية كبيرة، تتجاوز الكيانات السياسية للدولة الامية، وقيام نظام تجارى عالمى جديد، ونشوء تحالفات اقتصادية/ استراتيجية على مستوى المؤسسات العالمية الكبرى والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيات.

ويشتمل الامن الاقتصادى العربى على عناصر جوهرية عديدة، من أهمها الامن التنموى والمائى والغذائى والتكنولوجي والاستثمارى والاجتماعى. ويستلزم دعم الامن الاقتصادى إقامة التجمع الاقتصادى العربى العملاق، الذى يكون قادرا على تجسيد الاهداف المشتركة وخدمة المصالح العربية العليا، ومواجهة المخاطر الراهنة والمستقبلية التى تهدد الأمن الاقتصادى العربى. وليكن واضحا إن قيام هذا التجمع هو الاداة الوحيدة لتحقيق ذلك.

ان النظام العربى، كان منذ الاصل والبداية، وبالتحديد منذ قيام جامعة الدول العربية، هو المشروع الاقليمى الوحيد المطروح، والقابل للبقاء، والقادر على الاستمرار والنمو. وإذا كان هذا النظام قد تراوح فى ظل الاستقطاب والنزاعات والازمات، إلا أنه ظل ينبض بالحياة دائما، كأمل شعبى ومطلب استراتيجى وضرورة مصيرية.

ان تطورات الصراع العربى/ الاسرائيلى قد طرحت ظروفا وأوضاعا جديدة فى المنطقة، هى بالضرورة زيادة التلاحم بين مفهوم الأمن العربى ومفهوم المشروع الاقليمى العربى، بالمعنى الشامل لكل منهما، من ناحية، وبين مفهوم الامن الاقتصادى العربى والمشروع الاقتصادى الاقليمى العربى بالمعنى الاكثر تحديدا وتخصيصا لكل منهما، من ناحية أخرى.

فاننا نحاول هنا تسليط الضوء على ما يسمى بالمشروع الشرق اوسطى، وذلك فى ضوء العوامل والتحديات الاربعة الاتية:

أولا: ظهور الفكرة تاريخيا وترديدها المبكر فى الادبيات والمحافل السياسية، والمحاولات الاولى للترويج لها أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

ثانيا: غموض المضمون الجغرافى لمصطلح (الشرق الاوسط)، فى استخداماته عبر هذا القرن، وتعرضه للتغير المستمر وفقا للظروف الدولية وأغراض الاستخدام، الى أن تحول الى مصطلح هلامى لا يعنى نطاقا جغرافيا او جيوبوليتيكيا واحدا مستقرا. وبذلك فإنه يظل يشير إلى فراغ أو محيط فضفاض مبهم بعكس المحيط العربى أو الكيان العربى الراسخ الاركان والمحدد المعالم.

ثالثا: ارتباط مشروع الشرق أوسطية بعملية السلام الدائرة حاليا، والتى بدأت فى إطار مفاوضات السلام تحت مظلة مؤتمر مدريد ثم اتخذ هذا المشروع، منحى الفصل بين مسارات السلام المختلفة، ثم الفصل بين محاور السلام السياسى والسلام الأمنى والسلام الاقتصادى.

- رابعا: التطلع والطموح الاسرائيلى والغربى، بدوافع مختلفة، إلى اقامة نظام أو مشروع إقليمى شرق اوسطى، تقوم مبرراته الظاهرية أو المعلنة على أنه اذا أمكن خلق مصالح متبادلة بين الأطراف المتورطة فى صراع ما، فإن هذا كفيل بتحقيق السلام الدائم فيما بينها.

من الواضح والمسلم به، أن نجاح العرب فى التعامل مع كافة التحديات التى تواجههم مثل (الشرق أوسطية) والمشروع الاقليمى الشرق اوسطى المتوسطى/الأوروبى، والتكتلات الاقتصادية الدولية، والنظام التجارى العالمى الجديد، إنما يتوقف

د. حسن ابراهيم

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

على قدرتهم على إخراج المشروع الاقتصادى الاقليمى القومى إلى حيز الوجود، لبناء التكتل الاقتصادى العربى، الذى عليه أن يتحمل مسئوليات صيانة وتعظيم المصالح العربية القائمة أو الكامنة وتنتظر من يحركها، الى جانب مسئوليات دفع المخاطر الماثلة والزاحفة، والتعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة والمتنامية.

فكيف يتسنى ذلك اذن؟ لقد كانت أول محاولة عربية جماعية ريادية جادة فى هذا السبيل هى (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) التى أقرتها الجامعة عام ١٩٥٧، ودخلت حيز النفاذ والتطبيق عام ١٩٦٤، بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقراره بإقامة السوق العربية المشتركة، كأول إنجاز له. والذى لا يزال يعمل لتحقيق الجواب الفاعل، وذلك فى اقامة التكامل الاقتصادى العربى.

وماذا حدث بعد ذلك؟ لقد حققت السوق العربية المشتركة، نجاحا واضحا فى السنوات العشر الأولى، انعكس على أرقام التبادل التجارى. وبرغم ما تعرضت له التجربة من سلبيات شملت العمل العربى المشترك فى جملته، فإن هذه (السوق) مازالت قائمة بين سبع دول عربية، ولكنها تحتاج الى التفعيل والتنشيط وإلى تقديم نموذج ناجح يقنع باقى الدول العربية بجدواها وبالانخراط فيها، حتى ولو لم تنضم الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وهذا هو المبدأ الذى أقره مجلس الوحدة مؤخرا، ويمكن ان يقنع باقى الدول بالانضمام للاتفاقية ذاتها فى مرحلة لاحقة، مما يؤدى الى توسيع دائرة المشاركة.

وماذا تمثل (السوق) من منظور التكتل والتجمع الاقتصادى العربى؟

إنها فى جوهرها منطقة تجارة حرة عربية صغرى، يكملها ويدعمها العمل الجارى فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على مختلف الأصعدة الأخرى للتكامل الاقتصادى. وبذلك فإن الأمة العربية لديها بالفعل اطار قانونى وهيكل تنظيمى، ممثلا فى هذه الاتفاقية ومجلسها، يمكنها من إسراع فى بناء مشروعها الاقتصادى.

وماذا بعد؟ الواقع أن مرحلة (منطقة التجارة الحرة)، هى أولى درجات التكامل الاقتصادى، الذى يمكن أن ينتقل بعد فترة زمنية قدرها عشر سنوات الى مرحلة الاتحاد الجمركى، ثم بعد سنوات أخرى إلى مرحلة السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادى ثم الاتحاد النقدى..

وهو أمر يمكن أن يستغرق من الدول العربية النصف الاول من القرن الحادى والعشرين، من أجل الوصول إلى المرحلة الأخيرة أو ما قبل الاخيرة منه، علما بأن الأمر يقتصر فى حالة المشروع العربى الجديد على قطاع أو مدخل واحد هو التجارة، والسؤال هو: هل يكفى ذلك لمواجهة طوفان التطورات المتلاحقة والمتغيرات المتسارعة فى الوقت الذى يتطلب الأمر استجابة عربية فورية للتحديات، تتمثل فى مشروع تكاملى شامل ومتعدد الابعاد والجوانب.

أعتقد أن الاستجابة العربية التى تتناسب مع حجم وطبيعة وخطورة التحديات، تتطلب تحركا اسرع وتيرة وأشد عمقا. وهذا الامر متاح وممكن على الساحة العربية، متمثلا فى تفعيل ودفع مسيرة السوق العربية المشتركة الحالية، ولو اقتصر ذلك فى هذه المرحلة الفورية على الدول السبع الاطراف فيها حاليا، مع توسيع نطاقها ليشمل دول المجلس الاربع الاخرى (ومنها فلسطين التى أعلنت بالفعل قرارها بالانضمام الى السوق). إن التحرير الفورى والكامل للتجارة، المدعوم بأنشطة تكاملية اخرى للمجلس، وبالتنسيق الوثيق مع الجامعة العربية، والمدعوم بإدارة سياسية عربية وعزم قومى حاسمين، كل ذلك يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق صحيحة وإجابة فورية على السؤال الكبير: اين يقف الأمن الاقتصادى العربى.. والمشروع الشرق أوسطى؟ ومن أين يبدأ التحرك الاقتصادى العربى؟



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٤ / ١٩٩٧

لبنان والسوق العربية المشتركة



أين القيود وأين الإيجابيات؟

بيروت - «الوطن العربي»

اتخذ المجلس الاقتصادي - الاجتماعي العربي الذي انعقد في القاهرة في شباط «فبراير» الماضي قراراً بإقامة منطقة تجارة عربية حرة في خلال عشر سنوات ووافق على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

القرار ليس جديداً ذلك أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد اتخذ قراراً بتاريخ ١٣-٨-١٩٦٤، بإنشاء السوق العربية المشتركة كصيغة عملية لتحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والتكامل بين الدول المتعاقدة، وأرسى القرار السوق العربية المشتركة على الأسس الأربعة السليمة التي يتشكل منها المفهوم النظري وهي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

بعيداً عن هذا المفهوم الشامل انتهت هذه السوق العام ١٩٧١ إلى ما يشبه المنطقة التجارية الحرة أو حتى إلى ما هو أدنى منها، إذ لم تترافق عملية تخفيض الرسوم الجمركية مع إلغاء العوائق الأخرى أمام قيام السوق العربية المشتركة. بدأت بمصر وسورية والعراق والأردن، والتحقت بالسوق فيما بعد ليبيا بينما جمدت عضوية مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

يذكر أن لبنان لم ينضم إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة العام ١٩٦٤ ولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية العام ١٩٥٧.

والقرار الأخير استقبله المسؤولون الرسميون والخبراء الاقتصاديون بالترحيب وإن كانت العبرة هي بالتنفيذ، وتفعيل الاتفاقات بين العرب أنفسهم قبل



مواجهة التكتلات الاقتصادية المتوسطية – الأوروبية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومع أنه حتى الآن لم يصار إلى رسم أية سياسة لبنانية حول هذا الموضوع وخصوصاً من المراجع اللبنانية الرسمية، فإنه يمكن التوقف عند مجموعة وقائع أبرزها:

١– تشكيل رئيس مجلس النواب نبيه بري لجنة من الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين لصياغة الرؤية البرلمانية العربية لإنشاء السوق العربية المشتركة لمناقشتها في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي المنوي انعقاده في القاهرة خلال شهر أيار «مايو» الحالي.

وتقول أوساط اللجنة إن الطرح اللبناني يتضمن بنوداً أساسية لجهة الإعداد للاندماج الاقتصادي العربي وتهيئة المناخات الاستثمارية والإقليمية له ودور القطاع الخاص ورجال الأعمال في عملية الاندماج، فضلاً عن موجبات هذه السوق، وأهمها مجابهة مشروع الشرق أوسطية الذي تقوده إسرائيل والولايات المتحدة.

وحول هذا الموضوع يقول وزير الاقتصاد والتجارة ياسين جابر إن لبنان يدعم بطبيعته كل الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق منطقة العمل الحرة وإزالة العقبات أمام انسياب السلع بين الدول العربية، وأن يكون لنا اتحاد اقتصادي عربي أسوة بالتكتلات الاقتصادية العالمية».

ويطرح الوزير جابر في هذا المجال مجموعة ملاحظات أبرزها:

– وضع روزنامة عربية شاملة كي توجه كل دولة سياساتها الزراعية وإنتاجها الوطني وتصديره إلى الدول العربية الأخرى.

– توضيح قواعد المنشأ المعتمدة للتبادل التجاري بطريقة محددة قبل المباشرة بتطبيق البرنامج التنفيذي لتسهيل التجارة الحرة.

٢– بين حسنات هذا الطرح أيضاً رسم الكتلة الاقتصادية العربية ضمن شروط اقتصادية دولية. وفي هذا مصلحة مباشرة للبنان للأسباب الآتية:

أولاً : لبنان سوق مفتوحة أكثر من أي بلد عربي كان، وبالتالي فإن تخفيف القيود بين البلدان العربية سيستفيد منه لبنان بصورة طبيعية.

ثانياً : لبنان يتكامل ومعظم الاقتصادات وهو يملك قدرات اقتصادية [illegible] غير موجودة في البلدان العربية الأخرى. فالهدف هو التكامل وليس التنافس بين البلدان العربية، والتنافس بين لبنان وإسرائيل يستعين لبنان فيه بتوسيع حجم تعامله مع العرب.

٣– إن أي تحرير في الرسوم الجمركية عبر الانضمام إلى سوق عربية مشتركة أمر مفيد بالنسبة إلى لبنان وخصوصاً في مجال استيراد المشتقات النفطية من [illegible] أساسي في تحريك المبادلات [illegible] بحيث يمكن للبنان أن [illegible] أكبر من حاجاته. إلا أن الفائدة [illegible] الأفراد بحيث تترافق حرية انتقال العمالة مع حرية انتقال السلع وتشجع بالتالي فرص العمل والاستثمار.

على هذا الأساس يتضح أن إقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التطبيع الاقتصادي بين العرب، والعرب لها الأسبقية نظراً لتطورين:

الأول: اتجاه العالم إلى تكتلات اقتصادية عملاقة تتشكل في الوقت الراهن من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان والصين للسيطرة على ثروات العالم والإمساك بمصائر الشعوب، ولا مجال بالتالي للأحجام الاقتصادية الصغيرة لمواجهة العولمة منفردة. ففي ظل السوق العربية المشتركة تحافظ كل دولة على سيادتها ودستورها ونظامها، وتضع فيما بينها أسس التعاون [illegible]

الثاني: المنطقة قادمة بعد إحلال السلام على مرحلة إلغاء أو تخفيف القيود بين إسرائيل والدول العربية [illegible] منافسة [illegible] قادمة [illegible]

وسيتأثر لبنان [illegible] غيره بهذه المنافسة [illegible]



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٤/١٩٩٧

مجمل أرقام [illegible]

رغم خفض الضريبة على الشركات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٤ / ١٩٩٧

رأى مصريات



يقدمها: محمد باشا

● هذه سطور مصرية ١٠٠٪ ليس وراءها إلا صالح مصر ومصلحة كل مواطن مصرى اليوم وغداً وبعد غد بإذن الله.

منطقة التجارة العربية الحرة.. فى الطريق..

.. قال التلميذ لأستاذه وهو يحاوره.. الحديث الآن فى العالم كله يدور حول العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة التى تتشكل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان والصين وغيرها، التى تستهدف فى النهاية السيطرة على ثروات العالم، ولن تسمح أبدا بمرور الدول الضعيفة والصغيرة من تحت سيطرتها.

● وسؤال لأستاذنا هو أين نحن العرب من كل هذا واقصد العرب ليسوا فرادى، ولكن جماعة او كتلة.. ؟

قال الأستاذ : لعظيم الأسف.. ليسوا فى الصورة رغم كل ما يملكونه من أدوات ومفردات تحقق لهم تكتلا اقتصاديا كبيرا، أو تكاملا اقتصاديا مشجعا لكى يدخلوا هذه العولمة

قال التلميذ : وماذا عن انشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الذى اتخذ مؤخرا.. وهل تكفى لهذه المواجهة ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٧

قال الأستاذ : بداية اقول لايكفى، وان كان يمكن اعتبارها جسرا يقود الى قيام السوق العربية المشتركة.. واستسمحك ياولدى فى أن نقصر حديثنا اليوم عن هذه المنطقة وأهميتها ولنخصص حوارنا المقبل للسوق العربية المشتركة نظرا لأهميته.

أما عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، فإنه طبقا لما أعلنه الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية فإنه تقرر تنفيذ هذه المنطقة ابتداء من يناير المقبل على ١٠ مراحل تنتهى عام ٢٠٠٧ كحد اقصى.. أى يتم التنفيذ على امتداد عشر سنوات وهى على حد تعبيره ليست بالكبيرة فى عمر الأمم.

وبالمناسبة اتخذ هذا القرار فى الاجتماع الأخير لوزراء المال والاقتصاد العرب، والذين أكدت الدراسات أن فرص نجاح هذه المنطقة كبيرة وتتمثل فى التالى :

● توافر كافة الخدمات والسلع الصناعية والزراعية والخدمية من الدول العربية

● امكانية زيادة ومضاعفة حجم الاستثمارات العربية والاجنبية التى توجه الى المنطقة العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء تفتيت المنطقة.

●حدوث زيادة كبيرة فى حجم التجارة العربية نتيجة للمزايا الجمركية والضريبية التى سوف تتمتع بها السلع العربية بعد انشاء المنطقة حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة فى جميع الدول العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها ١٠٪ كخطوة اولى يعقبها تخفيض مماثل سنويا اول يناير كل عام حتى التحرر الكامل لكل السلع العربية.

●أشار البرنامج التنفيذى للمنطقة بامكانية اختصار الفترة الزمنية المحددة لاقامة المنطقة لفترة اقل من العشر السنوات، كما اعطى للدول العربية الحق فى التقدم بخطوات إعفاء اكثر للجمارك من خلال الاتفاقيات الثنائية او متعددة الأطراف الاقليمية وغير الاقليمية، لأن هذه الاتفاقيات سوف تساعد على تحقيق الهدف.

● قال التلميذ : لكن يا أستاذى هل يمكن لهذه المنطقة ان تغنى عن إقامة السوق العربية المشتركة ؟

أجاب الاستاذ : المؤكد ياولدى هذه خطوة مهمة فى تاريخ العمل العربى المشترك، تستهدف التحرير النسبى للتجارة بين الدول العربية، مما سيكون له أثره الكبير فى تحقيق تعاون عربى مشترك اكثر، ويتضاعف ذلك بالتدريج حتى يتم الانتهاء من تحرير التجارة العربية بالكامل.

وهو الأمر الذى يرى الخبراء أنه يمثل خطوة لقيام تكتل اقتصادى عربى يستطيع أن يتعاون مع التكتلات العالمية الأخرى، لكنه بطبيعة الحال لايرقى الى ما نتمناه من قيام سوق عربية مشتركة.

●ويسأل التلميذ : وما هى الآمال لقيام هذه السوق العربية المشتركة وأسسها.. ؟

● أجاب الاستاذ : لنجعل ذلك موضوع حوارنا المقبل بإذن الله.

● قال التلميذ : لأن جيلنا نحن الشباب يدرك تماما أن جيلكم والأجيال السابقة لم يحققوا للوحدة العربية والتعاون العربى المشترك، أبعادا كبيرة، بل الخلافات العربية صفحة نقرأها نحن الشباب كل يوم للأسف الشديد، فإن لدى مخاوف من ايجاد عوائق لخطة منطقة التجارة الحرة العربية.. ؟

● أجاب الاستاذ : مع احساسي بمرارة سؤالك او بمعنى أدق الدافع اليه، وهى نفس المرارة التى تملأ حلوقنا جميعا، فإننى اقول لك دع التفاؤل ياولدى يسيطر عليك، ولأغذيه أنا بأن اقول لك ان قرار قيام المنطقة الحرة جاء بتأييد جميع الدول العربية الاعضاء فى المجلس الاقتصادى وعددهم ٢٢ دولة. وأن المجلس خلال دورته السابقة التى عقدت فى سبتمبر الماضى بالاسكندرية، انتهت الى تشكيل لجنة سداسية وزارية ضمت الأردن ومصر والسعودية وسوريا والامارات والمغرب ولديها صلاحيات كبيرة، وتم تكليف الأمانة العامة لمتابعة اجراءات التنفيذ طبقا للبرنامج الذى اتفق عليه بموافقة جميع الدول العربية التى اعلنت تأييدها فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى لقيام التكتل الاقتصادى العربى، والاجراءات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ٤/ ١٩٩٧

التى ستترتب على اقامة المنطقة الحرة.

كما ان قيام هذه المنطقة لن يحتاج الى قمة عربية، لأن قمة القاهرة الأخيرة اتخذت القرار السياسى بشأنها..

وينتهى الحوار بين الاستاذ وتلميذه على أمل استكماله الاثنين المقبل، للاجابة عن أهمية قيام سوق عربية مشتركة. أصبحت تمثل ضرورة قومية.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٧

الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة

قال بيتر سذرلاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية ان تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقال سذرلاند الذى يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس في مؤتمر عقد فى ابوظبى موخرا ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقدر الذى يمكنها.

وقال محللون فى موءتمر الخليج ٩٧ ان العوائق التجارية فى المنطقة تعنى ان نصيب الاسد من استثمارات رأس المال يتدفق الى اسواق صاعدة فى اسيا وامريكا اللاتينية على حساب الشرق الاوسط.

واشار سذرلاند الى الهند واندونيسيا وماليزيا كامثلة للتحرير الاقتصادى الذى ادى الى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التى بدأت تحرير التجارة والخصخصة واصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار الى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات فى محافظ اوراق مالية.

وقال سذرلاند الذى رأس منظمة التجارة العالمية «الجات سابقا» بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥ ان التغيرات فى الاقتصادات هنا ... بالغة الاهمية للتنمية المستقبلية والازدهار المتواصل للمنطقة.

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قدانضمت الى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٥ .وتقدمت المملكة العربية السعودية والاردن وسلطنة عمان بطلبات للحصول على العضوية.

وواوضح سذرلاند انه يجب ان تستمد الحكومات العربية بعض الارتياح من حقيقة ان الكثير من دول الاسواق الصاعدة الاخرى اجتازت بنجاح هذه الاساليب الاصلاحية.

وتسعى المملكة العربية السعودية اكبر منتج للنفط فى العالم للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كدولة نامية وهو ما سيمنحها فترة انتقالية خاصة لسن التشريعات واتخاذ الاجراءات التى تتماشى مع قواعد المنظمة.

وتشكو الشركات الاجنبية من الحواجز التجارية والتعريفات المرتفعة وقواعد الملكية المقيدة ونسب العجز المالوفة فى الميزانيات على انها عوائق امام التجارة الحرة فى الشرق الاوسط.

واثناء زيارة الاسبوع الماضى للرياض دعا وزير الاقتصاد الالمانى جونتر ريكسروت المملكة العربية السعودية الى توضيح هياكلها القانونية والادارية للمستثمرين الاجانب وتعديل اللوائح التى تتطلب الحاجة الى كفيل من ابناء البلد.

واعلنت الحكومة السعودية الشهر الماضى انها ستتخذ اجراءات لتشجيع الاستثمار الاجنبى ومن بينها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الاجنبية وتخفيف البيروقراطية.

واشارسذرلاند الي ان الدول العربية ستستفيد فعليا من التنوع الاقتصادى نموا اقتصاديا متواصلا واسرع معدلا وقدرة متزايدة على جذب استثمارات هامة.



الاقتصاديات العربية فى حاجة للتجارة الحرة

قال بيتر سذرلاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية ان تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقال سذرلاند الذى يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقدر الذى يمكنها.

وقال محللون ان العوائق التجارية فى المنطقة تعنى ان نصيب الاسد من استثمارات رأس المال يتدفق الى اسواق صاعدة فى اسيا وامريكا اللاتينية على حساب الشرق الاوسط.

واشار سذرلاند الى الهند واندونيسيا وماليزيا كامثلة للتحرير الاقتصادى الذى ادى الى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التى بدات تحرير التجارة والخصخصة واصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار الى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات فى محافظ اوراق مالية.

الجدير بالذكر ان مصر والبحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قدانضمت الى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٥وتقدمت المملكة العربية السعودية والاردن وسلطنة عمان طلبات للحصول على العضوية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٧

في مناقشات الشورى حول الصادرات الزراعية

المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية

طالب مجلس الشورى بضرورة قيام السوق العربية المشتركة في ظل سيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، حتى تتمكن مصر و الدول العربية الأخرى من مواجهتها والتقليل من آثارها المدمرة على اقتصادياتها. وذلك من أجل تنشيط التجارة البينية فيما بينهم خاصة في المجال الزراعي. جاء ذلك في التقرير الذي استعرضه المهندس أحمد عبدالآخر أمام مجلس الشورى في جلسته التي عقدها صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي حول الصادرات الزراعية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي.

وقد رصد التقرير عددا من المحددات التي تعوق عملية تصدير المنتجات الزراعية المصرية للخارج، سواء للدول العربية أو الأجنبية الأخرى، حيث أشار إلى انخفاض جودة المنتجات الزراعية ومواصفاتها عن الحدود التي تجعلها في حالة تسمح لها بمنافسة منتجات الدول الأخرى، مشيرا إلي أن أسواق الكتلة الشرقية كانت سببا مباشرا في عدم الاهتمام بتلك المواصفات، كذلك عدم توافر المعلومات الكاملة المنتظمة عن الأسواق العالمية، حيث انتقدت المكاتب التجارية المصرية بالخارج الكفاءة في جمع المعلومات ونقلها إلى الأجهزة التصديرية المصرية والتي كانت تعاني بدورها من نفس المشكلات البيروقراطية المؤدية إلى ضعف وبطء الاستجابة للتغيرات السعرية أو المنافسة الدولية. وأكد التقرير انخفاض الكفاءة الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية وانعكاسها على الأسعار، مشيرا إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة تتمثل في الأسمدة والمبيدات، مما أثر سلبا على قدرتها التنافسية وأسهم في ذلك أيضا انخفاض كفاءة التسويق الداخلي وارتفاع نسبة الفاقد التسويقي إلى نسب تراوحت بين ثلث ونصف الكميات المتداولة وفقا لدرجة قابلية السلعة للتلف. كما أشار الي مشكلات الشحن والنقل البحري وارتفاع نولونه بشكل يمثل عبئا إضافيا لم يكن ليعوض إلا برفع الأسعار المعروضة والذي طالما يحدث بعد التعاقد بما لا يشجع المستورد الأجنبي على معاودة التعاقد لمواسم أخرى، ومحصلة ذلك كله مزيد من ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري مهما تميزت بعض أصنافه.

وقد أوصى التقرير الذي استعرضه المجلس بضرورة تخصيص مساحات لإنتاج التصدير، مؤكدا أن التصدير هو أهم بواعث كثرة الإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية المصرية، فلا يلقى إنتاجها عناية مميزة عما هو موجه للاستهلاك المحلي أساسا ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية دقيقة لأذواق المستهلك الخارجي، ومواصفات السلعة التي يرتضيها ظاهرا وباطنا. ثم يتم تطبيق أساليب الإنتاج التي تحقق تلك المواصفات والحفاظ عليها حتى وصولها إلى المستورد الأجنبي.

كما أوصى المجلس في تقريره بحتمية وضع نظام أفقي متكامل للإنتاج والتصدير، مشيرا إلى أن هناك ثغرات وتضاربا وضعفا في المصالح في بعض حلقات السلسلة الخاصة بالإنتاج والتسويق، مما يتطلب وجود نظام أفقي متكامل بدءا من وحدات إنتاجية متخصصة للتصدير إلى وسائل تسويق محلي من نقل وتخزين وتعبئة وتجهيز حتى الشحن، وذلك مع وجود وحدات معلومات نشيطة وسريعة التوصل مع سرعة الاستجابة من الوحدات الإنتاجية التسويقية بما يساعد على انتظامها تحت قيادة إدارية واحدة.

وقال التقرير: إن تلك الأهمية تنبع من حتمية وجود استراتيجية لمواجهة محددات تنمية الصادرات الزراعية، سواء كانت الحيازات الصغيرة وهيئة المنتج الصغير ضعيف الإمكانات.

وجاء بالتقرير أيضا أنه من المحتمل أن تتغير طبيعة التركيب الحيازي نتيجة اعمال قوانين بيع وإيجار الأراضي الزراعية، كذلك نتيجة للسماح للمستثمرين بالدخول في هذا المجال مما يساعد على وجود الإنتاج المتخصص.

وطالب التقرير بضرورة وجود جمعيات للمصدرين أو جمعيات تعاونية تتولى القيام بالمهام التصديرية نيابة عن صغار المنتجين، كذلك تكوين بنوك خاصة للمعلومات التسويقية لرفع معدلات الأداء في تلك العمليات.

وفي الجلسة الثانية بدأ المجلس في مناقشة التقرير والتي تحدث في بدايتها النائب ابراهيم خليل هندي فقال ان الفترة الأخيرة الماضية قد شهدت تقدما كبيرا في كم الانتاج الزراعي مشيرا إلى زيادة محصول القمح الذي قلل من حجم الكميات التي كان يتم استيرادها كذلك القطن فقد زادت الكميات المنتجة غير انه من الواجب زيادة الاهتمام به.

وفتح الباب امام الفلاحين للحصول على سعر مجز لهم حتى يتزايد الانتاج.

تابع الجلسة

أحمد البطريق

يجب استثمار المشاركة الأوروبية في تحسين الإنتاج وزيادة الصادرات



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٧

وعن امكانية زراعة القطن في الأراضي الجديدة بمنطقة توشكى قال ان الفرصة متاحة لاستغلال هذه المنطقة في زراعة القطن بشكل اقتصادى يتيح فرصة زيادة الصادرات المصرية منه.

وقال المستشار فتحى رجب انه حين اقول ان هناك خطة للتصدير فأن هذا يعنى اننى قد حققت الاكتفاء الذاتى منه. وتصدير الفائض لصالح الاقتصاد القومي. وانتقد خلو التقرير من المنتجات الزراعية المصنعة واقتصر على المنتجات الطازجة.

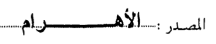
وطالب بضرورة وجود صناديق موازنة اسعار تفاديا للخسائر الرهيبة التى تصيب الانتاج الزراعى فى ظل عدم وجود الفرصة لتصديره ضاربا المثل على مايحدث بالنسبة للطماطم.

كما طالب بضرورة اعطاء المزارعين اعفاءات ضريبية كذلك المصدرون اسوة بما هو متبع فى المدن العمرانية الجديدة حتى يكون هناك فرصة لمنافسة الدول الزراعية الأخرى سعريا.

ثم تحدث المهندس أحمد عبد الآخر مقرر الموضوع فقال هناك رغبة لدى الاوروبيين فى تحجيم دور مصر الزراعى والتصديرى.

وتحدث الأمير سيف النصر فقال ان التقرير لم يحدد به مايشير إلى وجود اصابات بالعفن البنى بالنسبة للبطاطس.. وقال ان هناك مشكلات تحول دون تقدم عمليات التصدير.



المصدر : 
الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٧

دور للقطاع الخاص العربى فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة

تهتم برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بتشجيع القطاع الخاص، وتفعيل دوره ليقوم بدور اساسى فى عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يشكل تحولا مهما خاصة فى بعض الدول العربية التى سعت فى السابق الى تحقيقها من خلال القطاع العام وحده والامل كبير ان يضيف هذا التحول الانسجام والترابط الفعلى بين الاقتصاديات العربية بما يؤدى إلي ازالة الاختلاف بين انظمتها الاقتصادية الذى كثيرا ما مثل عائقا امام نشاط هذا القطاع.

وعلى الرغم من ذلك فلايمكن القول بأن القطاع الخاص العربى كان غائبا تماما عن العمل الاقتصادى العربى المشترك، فقد عايشه من خلال الجهود المتميزة للاتحاد العام لغرف الصناعة والزراعة والتجارة للدول العربية ومن خلال إنها بعض شركاته فى الاتحادات النوعية المتخصصة التى انشأها مجلس الوحدة الاقتصادية (كمساهمة شركة الصناعات الكويتية فى الاتحاد العربى للصناعات الهندسية) فى عقد السبعينيات ومن خلال مؤتمرات رجال الاعمال والمستثمرين العرب وبعض مؤتمرات اتحاد الغرف العربية خلال عقد الثمانينيات هذا بالاضافة الى عدة مشروعات خاصة انشئت بمبادرات فردية او جماعية، واذا كان العائد المادى لهذه الجهود قليلا جدا فان عائدها المعنوى كبير اذ برزت اتجاهات مهمة تؤكد تطلع القطاع الخاص الى الاسهامات الجدية فى تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحقيق توازن الجهود الانمائية العربية.

ومع تقدم مسيرة الاصلاح الاقتصادى فى معظم الدول العربية شهد ويشهد العقد الحالى مزيدا من الاتجاه لتعزيز مشاركة القطاع العربى الخاص فى العمل الاقتصادى العربى المشترك.

فقد نص اعلان دمشق عام ١٩٩١ على سعى اطرافه الى تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية على المشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونذكر ايضا الاقتراحات التى طرحها السيد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية . للاستفادة من سياسات الاصلاح الاقتصادى فى دعم العمل الاقتصادى ومشاركة القطاع العربى الخاص فى الشركات العربية المشتركة. كما شهد هذا العقد قيام القطاع العربى الخاص بانشاء الياته الخاصة او المشاركة العملية فى أليات اخرى، فاتحاد المستثمرين العرب والمنتدى الاقتصادى العربى ومجلس رجال الاعمال العرب.

ولعل من اهم أحداث هذا العقد اتجاه مؤسسات التمويل العربية كالصندوق العربى للانماء وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى دعم نشاط القطاع الخاص العربى خاصة بعد ان تزايدت إسهاماته (كنتيجة لسياسات الخصخصة) بصورة عامة فى تكوين رأس المال الثابت، فمثلا زادت فى مصر من حوالى ٣٣٪ عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٤٩٪ عام ١٩٩٦/٩٥ وفى سلطنة عمان من ٣١٪ عام ١٩٩١ الى ٣٣٪ عام ١٩٩٥ وفى الاردن من حوالى ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٨٨/٨٥ الى حوالى ٦٨٪ خلال الفترة ١٩٨٩/ ١٩٩٢.

ويوضح تقرير للاستاذ عبد اللطيف الحمد رئيس الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ان برامج الخصخصة (التخصيص) التى اتبعتها الدول العربية ستزيد من هذه المساهمة، وبالتالى من الحاجة الى مصادر تمويل اضافية، ويوضح التقرير ان الصندوق وان كان اهتم بمشروعات القطاع الخاص عن طريق استخدام خطوط الائتمان كوسيلة للوصول الى صغار المستثمرين فى بعض الدول العربية حيث قدم قروضا تبلغ قيمتها حوالى ٣٧٠ مليون دولار لبنوك عربية متخصصة بهدف اعادة اقراضها لصغار المستثمرين. فانه ازاء التصاعد الحالى والمستقبلى لدور القطاع الخاص العربى فان الصندوق العربى يدرس حاليا انشاء برنامج للإسهام فى التمويل المباشر لمشروعات هذا القطاع.

فحقيقة الامر ان الاستثمارات الخاصة لم تنل الاهتمام الذى لقيته مشروعات القطاع العام ولم يحصل القطاع الخاص العربى على القدر الكافى من الموارد الذاتية العربية التى تتناسب مع دوره المتنامى ويحدد الاستاذ عبداللطيف الحمد فى تقريره إن هذا البرنامج سيسهم فى تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الانمائية التى يقوم بها القطاع الخاص بما فى ذلك المشروعات المشتركة فى اكثر من دولة عربية وفى حفز واستقطاب التمويل من مصادره الاقليمية والدولية. وتقديم العون الفنى والخدمات الاستشارية.

ولاشك ان هذا البرنامج يعتبر صيغة عربية جديدة هدفها تشجيع القطاع الخاص على الإسهام فى مشروعات التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق التشابك بين مصالحه فى الوطن العربى، والامل كبير ان يخرج الى حيز التنفيذ قريبا.

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
مستشار اقتصادى سابق بمجلس الوحدة الاقتصادية



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٧

بهـــــدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سوق عربية واحدة.. كيف؟

[١] تكامل الثقافة.. وثقافة التكامل!

منذ بضعة شهور كتبت فى هذا المكان مقالا عن السوق العربية المشتركة وضرورتها للمستقبل العربى، باعتبارها واحدة من أهم الوسائل لمواجهة تحديات عصرنا ومايجرى فيه. ومنذ نشر المقال تلقيت العديد من رسائل القراء والأصدقاء تحثنى على استئناف الحديث حول القضية نفسها، وتعميق النقاط التى طرحتها بشأنها. كما أن التطورات التى تجرى فى المنطقة تجعل بدورها هذا الموضوع أكثر إلحاحا الآن.

فقد بات واضحا أن جميع المشروعات الإقليمية الأخرى قد فقدت مصداقيتها، لأنها استندت جميعا إلى استمرار عملية السلام وامتدادها بحيث تشمل المنطقة كلها، ولأن السيد بنيامين نيتانياهو تكفل بسياسته الخرقاء بتوجيه الضربة تلو الضربة إلى هذه العملية. فلقد جعل ذلك مختلف المشروعات المتصلة بها غير ذى موضوع.

وفى الوقت نفسه فإن يقينى لم يتغير فيما يتعلق بضرورة التكامل العربى، باعتباره واحدا من أهم أسس القوة العربية فى مواجهة التطورات العالمية من جانب والتطورات الخاصة بعملية السلام من جانب آخر. ولاشك عندى فى أن التصورات الخاصة بالتفكك العربى لاتزال تشكل أحد الأسباب التى يستند إليها رئيس الوزراء الإسرائيلى فى تعنته وتشدده.

وكنت قد أكدت فى مقالى السابق ضرورة الاستفادة من التجربة العربية السابقة فى التكامل، وكذلك الاستفادة من التجارب العالمية فى هذا الشأن. ومن كليهما استخلصت ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة إلى قاعدة سياسية صلبة يكون لها فضل المبادرة والمبادأة. ورشحت لها كخطوة أولى تجمع دول إعلان دمشق، كما استخلصت ضرورة الاعتماد على عدد من القطاعات الاقتصادية المحورية التى توصلت إلى أنها يمكنها تحقيق طفرة فى الاقتصادات العربية من جانب، وتصلح كذلك للتمهيد للسوق المشتركة دون تكاليف كبيرة على الدول العربية من جانب آخر.

وقد رشحت فى هذا المجال أربعة قطاعات هى: الثقافة العربية، والنفط والطاقة، والالكترونيات، والبنية الأساسية. وسوف أحاول فى هذا المقال، والمقالات التالية، طرح عدد من الأفكار التى قد تسهم فى تطوير الفكر حول هذه القطاعات، لعلها تصلح كبداية ترى فيها المؤسسات ومراكز البحث ما يعين على بناء خطة عملية للخروج بفكرة السوق العربية المشتركة من مجال الأفكار إلى ساحة الواقع والتطبيق.

وبادئ ذى بدء فإنى أقول إنه ما من أحد يستطيع الحديث حول أى مشروع للوحدة العربية، أو التكامل العربى، دون أن يتطرق إلى الثقافة التى يعتبرها معظم الداعين إلى الوحدة والتكامل المحور المركزى حجر الأساس لوجود الأمة العربية ذاتها.

من هنا فإن الطموح المشروع إلى حالة فعالة من التكامل العربى العام يستلزم بالضرورة أن يحظى التكامل العربى على الصعيد الثقافى بدرجة عالية من التركيز والاهتمام، بل إن البعض قد يذهب إلى القول بأن البداية يجب أن تكون به. والحقيقة أن إعطاء هذا الوزن الكبير للتكامل الثقافى العربى فى أى مشروع طموح للتكامل العربى العام له ما يبرره، لأن من بين مستويات عديدة للتفاعل العربى - العربى يظل المستوى الثقافى هو الأعمق والأكثر اتساعا فى كثافة وحجم هذه التفاعلات. وعلى ذلك فإن الدعوة إلى التركيز على تنشيط ودعم التكامل الثقافى العربى والبدء به تنسجم مع أى تفكير عملى فى موضوع التكامل العربى العام، إذ تسعى إلى الاستفادة من واقع حقيقى موجود حولنا فى جميع البلدان العربية يؤكد أن أسس التكامل الثقافى العربى قائمة بالفعل ولا تنتظر سوى تشييد البنيان عليها.

من جانب آخر فإن الإصرار على أهمية التكامل الثقافى العربى وبنائه بالاستفادة من مقوماته الموجودة لا ينسجم فقط مع النهج العملى فى التفكير بل أيضا مع النظرة الواقعية للعالم الجديد الذى نعيشه اليوم وما ينتظره من تطورات مذهلة فى السنوات المقبلة، خاصة فى القرن الحادى والعشرين.

فالقرية الصغيرة الواحدة التى كنا نسميها العالم أصبحت مرتبطة من جميع جوانبها عبر شبكات الكمبيوتر والمعلومات والأقمار الصناعية التى لا تتوقف ثانية واحدة عن بث واستقبال الصور والمعلومات. وفى خلال سنوات قليلة منذ تحولت شبكة «الإنترنت» الشهيرة إلى الاستخدام العام ولم تعد مقصورة على المؤسسة العسكرية الأمريكية التى أقيمت أساسا لخدمة أغراضها، تزايد عدد مستخدمى الشبكة والمتصلين بها من عدة آلاف إلى ما يزيد على ستين مليون مستخدم الآن. ومع قدوم العام الثانى من القرن الحادى والعشرين يتوقع الخبراء فى هذا المجال أن يصل عدد مستخدمى «الإنترنت» إلى أكثر من مائة مليون شخص فى مختلف أنحاء العالم، ولم يكن التزايد فى عدد الأقمار الصناعية المخصصة للاتصالات والمحطات التليفزيونية الفضائية والأشخاص الذين يشاهدونها فى خلال السنوات نفسها أبطأ تسارعا مما حدث فى مجال «الإنترنت» والاتصالات الالكترونية عموما.

وكما هو معروف فإن كل هذا التطور التكنولوجى فى مجالات الاتصالات والإعلام والمعلومات يظل فى النهاية فى خدمة السلعة الأساسية التى يتم تبادلها بين البشر عن طريقه وهى الثقافة والمعلومات، فما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحافة وما تتناقله شبكات الاتصال الالكترونية من مواد مختلفة الشكل والمضمون



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٥/١٩٩٧

تظل فى نهاية الامر ضمن حدود دائرة الثقافة بتعريفها الواسع. فالثقافة هى ذلك المجال الواسع الذى يضم كل ما يتعلق بالفن والعلوم، والإنتاج العقلى والذهنى للبشر. وهى بذلك تشكل مجموعة المعارف المكتسبة التى تسمح للإنسان بتنمية حسه النقدى وتذوقه، وأحكامه التقويمية، والأشكال المختلفة لسلوكه فى المجتمع الذى يعيش فيه.

وفى ظل الوجود الكثيف لمحطات البث والإرسال الالكترونى والتليفزيونى والإذاعى فى الدول الغربية المتقدمة، فإنه من الطبيعى أن تكون المواد والمعلومات المختلفة التى يتم بثها وإرسالها من أى مكان محملة بالخبرة الثقافية لهذه المنطقة من العالم.

ومن الطبيعى فى ضوء ذلك الوضع أن يتسع مجال انتشار الثقافة الغربية ويزداد عدد المنضمين إلى نماذجها، وأن ترتفع فى الوقت نفسه أصوات متعددة فى مصر والعالم العربى تحذر مما تسميه «الغزو الثقافى» الذى يجتاح فى طريقه الثقافة العربية.

ومن المسلم به انه كما أن للتقدم الهائل فى مجالات الاتصالات والمعلومات فوائد ومزايا كثيرة لعالمنا العربى فإنه يحمل أيضا قدرا من المخاطر والتحديات التى يجب التنبه لها، وتطوير الوسائل والأدوات العربية لمواجهتها. واستنادا إلى وجود ثقافة عربية متميزة عن غيرها من ثقافات الشعوب والأمم الأخرى فإنه لابد - من قبيل تأكيد الهوية العربية والشعور العميق بها - أن نطالب بتأكيد هذه الثقافة والدفاع عنها ضد موجة الغزو الثقافى الذى يحمله الأثير إليها من جميع الجهات. وبالتالى فإن التخوف على مصير الثقافة العربية من التدفق المذهل للرسائل والمعلومات والصور المستقاة من الثقافة الغربية عبر وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة يعد من الأمور المشروعة التى يمكن تفهمها.

إلا أن مايصعب فهمه أو التعاطف معه حقا فهو الاكتفاء بإدانة «الغزو الثقافى» الغربى، وتدبيج المقالات والقصائد فى سمو الثقافة العربية وتدهور الثقافة الغربية، دون التحرك بصورة عملية وجادة لتطوير ثقافتنا الخاصة وإقامة جسور للتفاعل بين شعوبنا العربية من خلالها. ومن هنا تاتى ضرورة الدعوة إلى فتح حوار واسع وجاد بين المثقفين والمسئولين العرب حول طرق ووسائل تطوير وتدعيم التكامل الثقافى العربى.

وحتى لا نضيع مزيدا من الوقت والجهد فى إثارة مناقشات قديمة حول أولوية التكامل الثقافى بالنسبة للتكامل العربى على المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فإننى أرى أن يتركز الحوار المقترح على الوسائل والطرق العملية التى يمكن بها تحقيق ذلك التكامل الثقافى، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك حوارات أخرى مفتوحة حول التكامل العربى على المستويات الأخرى دون أى تعارض بين جميع هذه الحوارات.

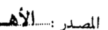
والحقيقة أن المجالات الثقافية التى يمكن اقتراح وسائل وطرق عملية لتحقيق التكامل العربى فيها كثيرة ومتنوعة. وفى مقدمة تلك المجالات - وهو المجال الذى يمكن اعتباره القاعدة التى تقوم عليها الثقافة بل والمستقبل العربى كله - مجال التعليم. وفى هذا المجال، سواء فى التعليم الأساسى أو الثانوى او الجامعى، يكمن الإمكان الحقيقى لتطوير وعى عربى مشترك بين أبناء الجيل الذى سيقود العالم العربى فى القرن القادم. وتظهر الحاجة الملحة فى هذا الإطار إلى إعادة صياغة برامج ومناهج التعليم العربية المختلفة، لكى تكون من ناحية مواكبة للتطورات العلمية المذهلة التى يعرفها العالم، ومن ناحية ثانية دافعة إلى مزيد من تعميق المعرفة والوعى لدى أبناء كل بلد عربى بما يحدث فى الدول العربية الأخرى.

ولن يمكن تحقيق الهدف الأول بدون تأكيد مناهج التعليم الجديدة - فى كل دول العالم العربى - على الروح النقدية والعلمية، وتشجيع الابتكار والمبادرة العلمية فى إطار القيم الدينية والاجتماعية العامة التى تقوم عليها المجتمعات العربية، وبالتوازى مع بث تلك الروح الجديدة فى مناهج التعليم العربية، فمؤسسات التعليم - فى مستوياتها المختلفة - ستكون بحاجة إلى مزيد من الإنفاق عليها من أجل توفير الإمكانات والأدوات والمعامل التى بدونها لن تكون هناك أية فائدة من تطوير تلك المناهج، فلابد من الانتقال من مرحلة الأفكار النظرية إلى مرحلة الاختبار والتجريب العملى لهذه الأفكار.

اما الهدف الثانى: وهو تعميق الوعى والمعرفة العربية لدى التلاميذ والطلاب العرب، فلن يتاتى بغير صياغة مناهج عربية واحدة أو مشتركة فى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من تاريخ وجغرافيا وآداب واجتماع وغيرها، فبمثل هذه المناهج يمكن إعادة التعريف الحقيقى بالعالم العربى كوحدة تاريخية وجغرافية لأبناء الجيل الجديد الذى سيكتشف عند ذلك - عبر العلم وليس الدعاية - أنه ينتمى إلى أمة واحدة فعلا. ويمكن فى هذا الإطار اقتراح إضافة مادة جديدة للتعليم العربى فى مستوياته المختلفة يكون موضوعها - هو - التكامل العربى بمستوياته المختلفة مع دراسات مقارنة لتجارب التكامل والوحدة الناجحة فى الأقاليم الأخرى من العالم مثل أوروبا وآسيا، بصفة خاصة. وحتى لاتظل قضية التكامل العربى مجرد منهج دراسى يتم تلقينه للطلاب والتلاميذ ليؤدوا الامتحان فيه فى نهاية العام، فإنه يمكن جعله موضوعا مفتوحا للبحث والاقتراح من جانب هؤلاء الطلبة بحيث يتقدمون فى دراساتهم السنوية عنه بتصورات عملية لتحقيقه فى ظل الأوضاع والإمكانات الواقعية الموجودة فى كل بلد عربى.

ولتحقيق مزيد من التفاعل والتكامل العربى فى مجال التعليم على وجه خاص، والثقافة عموما، فإن تدعيم التبادل بين مؤسسات التعليم العربية، خاصة الجامعات، سيكون له دور كبير فى ذلك المجال. ويمثل تبادل مدرسى الجامعات وأساتذتها المستوى الأول المهم فى ذلك المجال لما ينقله من خبرات تعليمية وثقافية مهمة بين الدول العربية. والحقيقة أن لمصر دورا أساسيا وقديما فى إمداد المؤسسات الجامعية والعلمية العربية بخبرات ابنائها من أساتذة ومدرسى الجامعات. ففى خلال عشر سنوات من عام ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١/١٩٩٢ ارتفع عدد المعارين من هؤلاء إلى جامعات خارجية من ١٣٥٨ إلى ٣٣٨٣ أستاذا ومدرسا يمثلون نحو ١٦٪ من إجمالى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وفى السنوات السابقة جميعا لم تقل نسبة المعارين من الجامعات المصرية إلى الدول العربية - من إجمالى المعارين - عن ٩٨٪ منهم، فى حين ذهب الباقون إلى جامعات دول أجنبية أخرى. ولاشك فى أن استكمال مصر لدورها الريادى فى ذلك المجال يعد أحد أهم شروط تحقيق التكامل التعليمى والثقافى العربى، وإن كان يحتاج إلى مزيد من التعاون والدعم العربى لكى يصل إلى المستوى المطلوب منه.



المصدر : 

التاريخ : ٢ / ٥ / ١٩٩٧



بقلم: **إبراهيم نافع**

ويمثل تبادل الطلاب ـ خاصة فى مرحلة التعليم الجامعى ـ المستوى الثانى المهم لتدعيم التكامل التعليمى والثقافى العربى، وتاتى اهمية ذلك التبادل من الدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء الطلاب كوسطاء بين مجتمعين: مجتمع البلد العربى القادمين منه، ومجتمع البلد العربى المضيف، وذلك فى عملية تفاعل يجرى خلالها التعرف الشخصى المباشر بالمجتمع المضيف من جانب هؤلاء الطلاب الذين سيمثلون فيما بعد مجتمع النخبة فى بلادهم.

وعلى هذا المستوى أيضا برز دائما الدور المصرى الرائد منذ إنشاء جامعة القاهرة فى بداية القرن الحالى واستقبالها الدائم للطلاب العرب، وقبلها جامعة الأزهر التى استقبلت دائما طلابا عربا ومسلمين من مختلف الأقطار منذ مئات السنين.

وفى خلال الأعوام الدراسية من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩٤/١٩٩٥ لم يقل عدد الطلاب الوافدين من جميع الدول العربية فى الجامعات المصرية عن عشرة آلاف طالب كل عام.

ولاشك ـ أيضا ـ فى أن تدعيم ذلك المستوى للتبادل الطلابى يستلزم دعم الجامعات العربية، وإمدادها بالإمكانات والوسائل التى تجعلها مقصدا للطلاب العرب بدلا من الجامعات الأجنبية التى يذهبون إليها بحثا عن التعليم الأفضل. كما أن ذلك يستلزم تسهيل الإجراءات الإدارية لتبادل الطلاب العرب بالجامعات وتيسير بعض الشروط المادية المغالى فيها، والتى تعوق فى كثير من الأحيان سيولة هذا التبادل.

وبالإضافة إلى التعليم، كمجال أساسى لتدعيم التكامل الثقافى العربى، فإن هناك مجالات أخرى يجب الالتفات إليها وإعطاؤها قدرا أكبر من الاهتمام العملى، فمجال اقمار الاتصال الصناعية أصبح يمثل اليوم الوسيلة التى لاغنى عنها لتطوير أى تبادل حقيقى وفعال بين الدول العربية فى مجال الاتصال عموما والبث التليفزيونى خصوصا، ويحتاج ذلك المجال إلى تنسيق عربى كبير ومستمر من أجل تطوير التكنولوجيا العربية المشتركة فيه، لكيلا تظل المنطقة العربية خاضعة فقط للأقمار الصناعية الدولية، ولها بالطبع أولوياتها التى كثيرا ما لا تتطابق مع الأولويات الاتصالية بين البلدان العربية. ولاشك فى أن تجربة القمر الصناعى العربى «عربسات» كانت حافلة بالدروس التى يمكن الاستفادة منها فى تطوير مشروع عربى مشترك فى هذا المجال يكون على مستوى التحديات، ويحقق قدرا من الآمال التى نعلقها عليه. كما أن تحقيق قدر من التنسيق بين المحطات الفضائية العربية ـ التى يزيد عددها حاليا على ٢٠ محطة، خاصة فى مجالات الإنتاج المشترك ـ يمكن أن يوفر لتلك المحطات مساحات واسعة من المواد الإعلامية العربية التى تقوم ببثها بدلا من الاعتماد المبالغ فيه على المواد الغربية، والتى قد لا تتوافق مع القيم والعادات والتقاليد العربية.

وفى مجالات الأدب والإعلام والسينما والمسرح يظل لا بديل أمام العرب الطامحين لخلق تكامل ثقافى عربى حقيقى سوى إبداع مزيد من قنوات التواصل والمشاركة فى تلك المجالات. فتكوين شركات عربية مشتركة للنشر ولإعادة نشر وتوزيع الأعمال الأدبية والمسرحية العربية فى مختلف البلدان العربية بأسعار اقتصادية فى متناول الجمهور العادى يبقى دائما إحدى أهم الوسائل فى ذلك الإطار، ولاشك فى أن مثل تلك الشركات ستكون ـ لدى قيامها ـ فى حاجة إلى دعم من الدول العربية حتى تستطيع الوقوف على قدميها وتتحول إلى مجال اقتصادى مربح يجذب إليه بعد ذلك رؤوس الأموال الخاصة. ولا يختلف الحال كثيرا عن ذلك فى مجال الإعلام المطبوع الذى حقق ـ ولاشك ـ فى السنوات الماضية تقدما واضحا عبر الطبعات العربية، والمطبوعات ذات الطابع العربى العام التى تصدر الآن عن مختلف المؤسسات الإعلامية العربية، وفى مقدمتها «الأهرام» فى مصر. إلا أن ماتحقق منها حتى الآن يظل بحاجة إلى التطوير والتدعيم عبر مشروعات اكثر طموحا للتعاون بين المؤسسات الإعلامية الكبيرة فى

مختلف البلدان العربية.

وربما تمثل السينما المجال الأبرز للدور المصرى الرائد فى التكامل الثقافي العربى طيلة الأعوام المائة الماضية التى هى عمر السينما المصرية، ولايغيب عن أحد أن الأزمة العميقة التي تمر بها السينما المصرية منذ سنوات لم ينحصر تاثيرها فى مصر فقط بل امتد كذلك ليشمل الدول العربية الأخرى. ومن هنا فإن إيجاد حلول عملية لهذه الأزمة وإعادة إنهاض السينما المصرية لا يمثل فقط مهمة مصرية بل هو ايضا مهمة عربية يجب تضافر الجهود فيها، وإنشاء الهيئات وصياغة الأشكال المختلفة الكفيلة بتحقيقها.

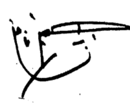
ويبقى أخيرا مجال الاتصالات الالكترونية بما يضمه من مستويات ضرورية للتعاون العربى نحو تحقيق التكامل الثقافى المنشود. والتعاون فى هذا المجال يجب أن يشمل ثلاثة مستويات - لا يمكن بغيرها معا تطويره - للحاق بالتطورات المذهلة التى تحدث فيه عالميا.

فهناك أولا: مستوى صناعة الحاسبات الآلية وتطويرها عربيا بما يؤدى إلى خفض أسعارها ونشرها على أوسع نطاق فى المجتمعات العربية المختلفة.

وهناك ثانيا: مستوى تطوير البرامج والوسائل التى يتم استخدامها فى تلك الحاسبات.

وهناك ثالثا: مستوى الاتصال بين الدول العربية، والذى يشمل الهواتف والأقمار الصناعية التى يتم عبرها ربط الحاسبات الآلية ببعضها البعض فى شبكات سريعة للاتصال.

وفى تلك المجالات الثلاثة لا مفر من تأسيس شركات عربية مشتركة، ولا بديل عن قيام الدول العربية بإعطاء أولوية للإنفاق على تطويرها، لأنه لن يمكن تحقيق الربط الالكترونى العربى - العربى بغير ذلك. وهذا المجال الأخير للتكامل الثقافى العربى يحتاج إلى مزيد من الأفكار والجهود من جميع العقول العربية المتخصصة فيه - وهى بالمناسبة كثيرة - حتى نستطيع الدخول إلى القرن الحادى والعشرين ومواجهة تحدياته.





المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشهد جامعة الدول العربية يوم 11 الحالى ولمدة يومين اعمال المؤتمر السنوى السابع للاتحاد البرلمانى العربى والذى يعقد تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك لمناقشة أوضاع السوق العربية المشتركة ودور البرلمانيين العرب فى دفع التعاون الاقتصادى العربى.

اجتماعاتهم تبدأ 11 الحالى

البرلمانيون العرب يناقشون أوضاع السوق المشتركة

■ **كتب ـ خالد حسن:**

وأشار الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادى إلى ان الوقت قد حان لإخراج المشروع الاقتصادى القومى للأمة العربية إلى حيز التنفيذ فى ظل عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى الذى حلت فيه التكتلات الاقتصادية محل الاقتصادات الصغيرة واصبحت تواجه الوطن العربى تحديات كبرى يتعين عليه التعامل معها ومواجهة اثارها حفاظا على مصالحه العالية والمستقبلية وتعظيما لها وأوضح أنه تم طرح موضوع السوق العربية المشتركة على ساحة مؤتمر البرلمانيين العرب ليتيح الفرصة المناسبة لبلورة ودفع هذا الموضوع ولكى يحظى بدعم ومساندة ممثلى الشعوب والمجالس التشريعية العربية لاعطائه الاهتمام والاولوية التى يستحقها على صعيد السياساث العليا واتخاذ القرارات التنفيذية على كل من المستوى القومى والقطرى على السواء. وأضاف الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان هناك بالفعل سوقاً عربية مشتركة مصغرة قائمة قانونيا منذ عام 1965 استنادا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وبمقتضى القرار رقم «17» الصادر عام 64 والقرارات اللاحقة المكملة له عن مجلس الوحدة الاقتصادية وتعمل فى نطاقها 7 دول عربية هى مصر والاردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق فى يناير 1970 وأشار الى انه قد تم فى اطار هذه الاتفاقية التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الاطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وترتب على ذلك نمو التجارة البينية للدول الاطراف بمعدلات عالية وصلت خلال السنوات العشر الاولى من بناء السوق «70 – 1980» إلى نسبة 1359٪ من 9705 ملايين دولار إلى 1,326 مليار دولار. واكد الدكتور حسن ابراهيم ان المشروع الذى اقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى دورته التاسعة والخمسين فى فبراير 97 فى صورة برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لايمثل سوى حد ادنى من التوافق ونقطة بداية متواضعة لتحرير التجارة بين الدول العربية. وقال ان البرنامج لا يستطيع تلبية متطلبات التكامل والتكتل الاقتصادى العربى بمفهومه الشامل لاسباب عديدة منها طول فترة الانتقال المجددة لمراحل التحرير «10 سنوات» اعتبارا من يناير 98 وضالة نسب التخفيض الجمركى 10٪ سنويا والسماح باستثناءات واسعة من التحرير للسلع الزراعية خلال مواسم الانتاج المحلى تمتد لنهاية فترة الانتقال وتحددها كل دولة بإرادتها المنفردة بالاضافة إلى تراجع البرنامج التنفيذى عن التحرير الكامل الذى سبق إقراره للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية. كما لاينص البرنامج على كيفية الاستفادة من التحرير الذى تحقق او سوف يتحقق فى اطار الاتفاقيات شبه الاقليمية والثنائية. وأشار الى ان البرنامج لا يفتح الباب لتطوير منطقة التجارة الحرة مستقبلا إلى اتحاد جمركى ثم سوق مشتركة عامة عكس السوق العربية المصغرة القائمة بالفعل والتى يمكن توسيع نطاقها وقاعدة عضويتها حيث ان الباب مفتوح للمشاركة فيها للدول العربية الاخرى عن طريق آلية للانتساب دون الالتزام لاى دولة بالانضمام مسبقا



يناقش المؤتمر السنوى السابع للاتحاد البرلماني العربي في إجتماعه المقبل الذي سينعقد بالقاهرة في ١١ - ١٢ مايو تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك موضوع السوق العربية المشتركة ودور البرلمانيين العرب في تعزيز التضامن العربي ودعم الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية.

وأعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقريرا شاملا لإستعراض مداخل اقامة السوق العربية سيتم مناقشته خلال المؤتمر كما يتضمن التقرير إستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للسوق العربية المصغرة «القائمة حاليا» وضروريات السوق العربية للأمن الاقتصادى العربي مع إستعراض تطور تجربة السوق العربية واتجاهات تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة.

المؤتمر السنوى السابع يناقش:

كيفية تفعيل السوق العربية المشتركة



كتب - خالد حسن

في البداية يشير الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام للمجلس إلى وجود سوق عربية مشتركة مصغرة قائمة قانونيا وفعليا منذ عام ١٩٦٥ إستنادا إلى إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وبمقتضى القرار رقم ١٧ الصادر عام ٦٤ والقرارات اللاحقة كمكملة له عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتعمل في نطاقه وتضم سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير ١٩٧٠ وتم في إطارها التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيودغير الجمركية وقد ترتب على ذلك نمو التجارة البينية للدول الأطراف بمعدلات عالية وصلت خلال السنوات العشر الأولى من بناء السوق في الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ إلى نسبة ١٣٥٩ من٩٧,٥ مليون دولار إلى ١٣٢٦ مليون دولار ولكن أدت مجموعة من العوامل السلبية العربية القطرية والجماعية إلى التباطؤ في تطبيق قواعد السوق، ومن ثم تراجع معدلات النمو في التبادل التجاري حتى عادت إلى التصاعد من جديد إبتداء من عام ١٩٩٤ ومع صدور قرار القمة العربية المنعقدة بالقاهرة في يونيو ٩٦ بالاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية لاصدار «برنامج تنفيذي» لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف اقامة منطقة التجارة العربية على مدى عشر سنوات اعتبارا من يناير ١٩٩٨ كما دعا مجلس الاقتصادية العربية الأطراف في السوق إلى الالتزام بالتحرير الكامل للتبادل التجاري لتفعيل آليات السوق العربية المشتركة مع دعوة الدول العربية الأخرى الاعضاء في المجلس والأمارات - فلسطين - الصومال - السودان، إلى الأنضمام للسوق وفتح الباب أمام كافة الدول العربية الاخرى غير المنظمة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للمشاركة الكاملة في السوق عن طريق آلية جديدة للانتساب إليهما بمقتضى بروتوكول خاص يعقد مع كل دولة على حدة دون الأنضمام لاتفاقية الوحدة وهو ما يحقق هدف توسيع قاعدة العضوية في السوق دون الحاجة للانتظار ٥ سنوات أخرى لتحقيق مجرد منطقة حرة للتجارة لاتستطيع تلبية المتطلبات الراهنة للتكامل الاقتصادي العربي الآن

ويؤكد الدكتور حسن إبراهيم ان تفعيل هذه السوق القائمة ومنحها الفرصة الكاملة للتوسع والانطلاق يوفر للدول العربية إطارا جاهزا وفرصة مؤكدة ومزايا واضحة لتدعيم العمل الاقتصادي القطري والقومي وكل ما يتطلبه الامر هو توفير إدارة سياسة حاسمة لدعم وتوسيع نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإتفاقية وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة باتاحة الأمكانيات المادية والفنية له

حيث وصل الناتج المحلي الاجمالي لدول السوق في غام ٩٥ إلى ٢٠٤ مليار دولار بنسبة ٣٨,٦٪ من إجمالي الناتج العربي ويصل عدد المستهلكون في هذا السوق ١١٩,٢ مليون نسمة بما يمثل ٤٧٪ من إجمالي سكان الوطن العربي وتصل صادرات دول السوق إلى ١٩,٤ مليار دولار بنسبة ١٣,٧٪ من اجمالي الصادرات العربية كما تبلغ الواردات لدول السوق ٢٨ مليار دولار بنسبة ٢٢٪ من إجمالي الواردات العربية.


د. حسن ابراهيم

ويوضح د/ حسن إبراهيم ان قطاع الزراعة والصيد والغابات لدول السوق يساهم ٦٤,٨٪ من إجمالي الأنتاج العربي كما تصل قيمة ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية إلى ١٦,٢ مليار دولار بنسبة ١٦٪ من إجمالي الأنتاج العربي علاوة على مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بدول السوق بـ ٢١ مليار دولار في الناتج العربي بنسبة ٣٧,٦٪

ويشير رئيس مجلس الوحدة الاقتصادي إلى أن مصطلح السوق المشتركة علميا وتطبيقيا يعد مرحلة محددة متوسطة من مراحل التكامل الاقتصادي الأقليمي تقع قبلها مرحلتان هما منطقة تجارة الحرة والاتحاد الجمركي وتأتي بعدها مرحلتان هما الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي وأن ما تحقق في إطار السوق العربية المشتركة القائمة حاليا هو صيغة منطقة تجارة حرة من الناحية الفنية بين سبع دول عربية لم تتطور بعد لمرحلة السوق ولكنها كانت تتجه إليها من خلال محاولات مختلفة تم تقنينها بقرارات إتخذت ولم تنفذ بعد لتوحيد الرسوم الجمركية «وهو جوهر مرحلة الاتحاد الجمركي»



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحول أهم العقبات التى تحول من الناحية العملية دون التطور التصاعدى للسوق العربية المشتركة يشير الدكتور حسن ابراهيم إلى وجود تصور عربى خاطىء بقيام تعارض أو تناقض «وهمى» بين المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة ومن ثم تغلبت الدول العربية للنظرة قصيرة الأجل للمصالح القطرية على حساب المصالح المؤكدة طويلة الأجل التى يمكن أن تتولد عن التكامل الاقتصادى الشامل والتى من شأنها تدعيم المصالح القطرية والقومية معا فضلا عن مراعاة مصالح الدول الأطراف الأقل نموا عبر مراحل بناء التكامل الاقتصادى حيث تتم معالجته بمجموعة من الإجراءات التى تؤدى لتضييق فجوة النمو فيما بينها.

ويؤكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية التى تضم سبع دول عربية تعد فى طبيعتها وجوهرها منطقة تجارة حرة عربية صغرى وتمثل المدخل التجارى أو التبادلى للتكامل والتكتل الاقتصادى العربى الذى هدفت اليه إتفاقية الوحدة الاقتصادية فهى لم تنشأ من فراغ ولكنها منقطعة الصلة بالمراحل اللاحقة للتكامل الاقتصادى الشامل إذ يمكن تطوير هذا السوق «منطقة التجارة الحرة العربية المصغرة» فى زمن معقول إلى إتحاد جمركى عربى يحقق للمبادلات التجارية العربية البينية درجة من الحماية وتوحيد تكلفة المدخلات لانتاج المستورد بما يسمح لنمو منافسة عربية سليمة داخل سوق عربية واحدة وكذلك إستخدام التعريفة الجمركية الموحدة كأداة للسياسة التجارية فى التفاوض وإدارة التعامل التجارى العربى الجماعى مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى القائمة والمنتشرة فى العالم اليوم

واوضح التقرير ان السوق العربية «المنطقة المصغرى» الحالى يتوافق مع قواعد منظمة الجات التى تعالج إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وتقدم لها الفرصة للبحث والاعتماد وقد لقى مشروع السوق عام ١٩٦٥ كل الترحيب والتشجيع للتكامل الاقتصادى العربى

ويشير ان الامن الاقتصادى العربى بما يتضمنه من أنماط كالأمن التنموى والمائى والغذائى والتكنولوجى والاستثمارى والاجتماعى يتطلب إقامة التكتل الاقتصادى العربى الشامل العملاق ليكون مظلة لهذه الانماط ما هو قائم منها وما يستجد مستقبلا بفعل التطورات.

كما يعد الأمن الاقتصادى العربى أحد المكونات الاساسية للأمن القومى العربى بمفهومه الشامل والدليل على ذلك أن إسرائيل تريد التعجيل بالسلام الاقتصادى قبل أن تتوافر شروط ومقومات السلام السياسى إذ أن اختراق الأمن الاقتصادى للوطن العربى يسهل عليه إختراق الأمن القومى العربى بمفهومه الكلى ■■

المصدر : الحيــــــاة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/٥/١٩٩٧

البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة

رغيد الصلح *

■ عندما تنعقد مؤتمرات اتحاد البرلمانيين العرب، فإن دائرة المعنيين بهذا الحدث قد لا تتعدى عادة من ينخرط بصورة عملية في تحضيرها وتنظيمها، هذا فضلاً، بالطبع، عن الوفود التي تشترك فيها. بيد ان المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب جدير بأن يحظى باهتمام خاص. هذا الاهتمام لا ينبع من ازدهار الحياة البرلمانية العربية؛ ولكنه يرجع الى ما يتردد عن احتمال تبني المؤتمر، فالاتحاد لقضية السوق العربية المشتركة. والمقصود بالتبني هنا هو ليس فقط اتخاذ قرار بدعم السوق ذلك ان هذا القرار كان قد اتخذ سابقاً في مناسبات عديدة منها الندوة البرلمانية العربية الرابعة التي انعقدت في ليبيا في صيف عام ١٩٨٩ ودعي فيها الى «دعم منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والانضمام الى الاتفاقيات الجماعية، وكذلك الدعوة لتشكيل شعبة في البرلمانات العربية، لمتابعة العمل الاقتصادي المشترك، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي». الا انه هناك رغبة في تجاوز مجرد تكرار مثل هذه القرارات والعمل على تفعيلها. وقد عبر عن هذه الرغبة كل من السيدين فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، ونبيه بري رئيسي مجلس النواب اللبناني. وقد جاب السيد بري بعض الأقطار العربية بقصد الحصول على تاييدها لفكرة احياء السوق العربية المشتركة وتجديدها فوجد لديها استعداداً للتجاوب مع هذا المسعى ما قد يؤمن نجاحه في المؤتمر. ولكن هل يعني ذلك ان المؤتمر، حتى ولو وافق بالاجماع على المسعى المصري - اللبناني المشترك وعلى ما تتضمنه ورقة العمل اللبنانية حول «وضع الآليات الضرورية لانشاء هذه السوق»، سيكون قادراً على إلزام الاتحاد بقراراته؟ واذا التزم الاتحاد بهذه القرارات، فإلى أي مدى سيكون قادراً على الزام الحكومات العربية بها. إن قيام اي تكتل اقتصادي أو سياسي يضم عدداً من الدول يبدأ، حسب تقدير المؤرخ البريطاني كار، بشعور النخب الحاكمة في هذه الدول بان الأرباح التي تحققها من جراء هذا التكتل هي أكبر بكثير من الخسائر التي تتكبدها في حال مشاركتها فيه. لا يهم هنا اذا كان هذا الشعور مستمداً من أسباب حقيقية ام واهمة وانما المهم ان يكون موجوداً وبمقدار ما تشعر النخب الحاكمة بانها قادرة على تحقيق الأرباح، بهذا المقدار - لا اكثر ولا اقل - فإنها تنخرط في عملية التعاون والتكتل. التصريحات الصادرة عن النخب الحاكمة في مصر ولبنان، وعن القيادات المؤثرة في الرأي العام تدل على وجود اقتناع بان الفوائد المتأتية من تحقيق تعاون اقتصادي عربي حقيقي هي أكبر من الخسائر الناجمة عنه. ففي مناسبات عدة، دعا الرئيس المصري حسني مبارك الى تحقيق السوق المشتركة، وكذلك الرئيس اللبناني الياس الهراوي، هذا فضلاً عن السيدين سرور وبري. ولقد تكررت هذه المواقف على السنة المسؤولين الى درجة توحي بأن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة أو بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يعد مجرد فكرة عارضة انما سياسة يؤمل ان تحقق بعض النجاح. ولا ريب ان لهذا الاهتمام مقتضيات مصرية ولبنانية عامة.

ان نمو الاقتصاد في مصر ولبنان يعتمد على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى تطور علاقات البلدين بالأقطار العربية الاخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الاشارة هنا الى اهمية الاستثمارات العربية في مصر، وكذلك الى عائدات المصريين العاملين في الأقطار العربية. اما لبنان فإن نهوضه الاقتصادي يتأثر الى حد كبير باوضاع المنطقة وتتطور علاقاته مع الدول العربية وتنمية صادراته اليها. ولقد بين تقرير بنك عودة (الربع الاخير من عام ١٩٩٦) ان صادراته الى أربع دول عربية فقط بلغت ٥٧ في المئة من مجموع الصادرات لعام ١٩٩٦ (الامارات ٢٨ في المئة، السعودية ١٤ في المئة، الكويت ٨٠ في المئة، سورية ٧٠ في المئة). ولا ريب انه اذا رفعت العقوبات عن العراق، فإن مجمل الصادرات اللبنانية الى الأسواق العربية سوف ينمو بصورة كبيرة. ان هذه المعطيات تجعل المسؤولين في البلدين يدركون ان ترشيد العلاقات الاقتصادية العربية وايجاد القواعد والاطارات الملائمة لتطورها سوف يعود على البلدين، ومن ثم على النخب الحاكمة فيها بفوائد كبرى.

من الارجح ايضاً ان المسؤولين في مصر ولبنان، يدركون ايضاً ان الاتجاه الجاد والحثيث



الى بناء كتلة اقتصادية عربية سوف يساعد البلدين على احتواء الضغوط التي تمارس عليهما بحكم مجاورتهما لاسرائيل ودورهما في المنطقة ومن ثم في الصراع العربي – الاسرائيلي. ان تلكؤ مصر في قبول الرؤية الاسرائيلية للعلاقات الاقليمية بما في ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع أنروا الفلسطينية وتهميش دور القاهرة في المنطقة، كل ذلك يثير حفيظة أصدقاء اسرائيل وأنصارها في الأوساط الدولية. ومن بين هؤلاء، قام قادة ووجوه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بتصعيد حملتهم في الآونة الأخيرة ضد مصر. وشارك في هذه الحملة بنجامين غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، وكذلك ابي فوكسمان، رئيس رابطة مناهضة التشهير، والمنظمة الصهيونية الاميركية وقد طالبوا بتخفيض المساعدات الاميركية لمصر. ويسعى هؤلاء الى تحقيق هذا المطلب بحيث يكون ذلك اشارة الى المستثمرين الدوليين لكي يبتعدوا عن توظيف أموالهم في مشاريع مصرية. أما في لبنان فإن الضغوط تتخذ شكلاً أكثر حدة كما شهدنا في عدوان «عناقيد الضغب» الذي قام به الاسرائيليون ضد لبنان واستهدف تدمير بعض المرافق الاقتصادية اللبنانية الحيوية. وسواء كان المقصود بهذا النمط من السلوك وضع حد لنشاط المقاومة اللبنانية أو عرقلة مشاريع لبنان لاستعادة دوره الاقتصادي الاقليمي، فإنه يدفع اللبنانيين الى التفتيش عن وسيلة للحد من مضاعفاته ويجعل العديدين يعتقدون، ومن بينهم السيد بري مع فريق من أهل الاقتصاد والسياسة بان قيام تكتل اقتصادي عربي يساعد البلدين على احتواء الضغوط الاسرائيلية والصهيونية. ولا ريب ان هذا الاقتناع متوفر ايضاً في عدد من الاقطار العربية الاخرى، وان المسؤولين في هذه الاقطار يؤمنون ايضاً، كما أثبتت التجارب الملموسة في مناطق اخرى من العالم، ان التكتلات الاقتصادية تحقق المنافع للمنخرطين فيها على أكثر من صعيد. ولكن هل يعني ذلك ان النخب العربية كلها مقتنعة بفوائد السوق العربية المشتركة وانها على استعداد لاخراجها فعلاً الى حيز الوجود؟

الارجح ان هناك تفاوت في درجة الاقتناع بأهمية المشروع وفوائده وان بعض الحكومات العربية قد تجدد تأييدها له من حيث المبدأ فتوافق وفودها الى المؤتمر على مشاريع المقررات التي يتقدم بها وفد مصر أو وفد لبنان أو الوفد القطري الذي سيقدم ورقة عمل بهذا الصدد، ولكن دون أن ينعكس هذا التأييد في المتابعة الحثيثة لهذه المقررات. عندئذ نعود الى نقطة الصفر، اي الى منتصف الستينات عندما تشكلت السوق العربية المشتركة وانضمت اليها سبع دول عربية ولكن دون ان تتمكن من الاقلاع. هذا الاحتمال ليس غائباً عن السيد بري، بدليل انه يدعو إلى انشاء آليات التنفيذ. ومن البديهي انه، اذا نجح اقتراح رئيس مجلس النواب اللبناني، ان تخرج هذه الآلية من المؤتمر نفسه، وان تكون جسماً يشبه الشعبة البرلمانية التي اشير اليها في قرارات الاتحاد السابقة. ولكن من اجل زيادة فاعلية هذه الآليات، فإنه من المستحسن ألا تقتصر على البرلمانيين العرب فقط بل ان تتجاوزهم لكي تشمل الجهات التالية:

أولاً: المنظمات والهيئات العربية الاقليمية الرسمية وشبه الرسمية المعنية بتطوير العلاقات البينية العربية ومنها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ان هذه الهيئات تملك خبرة لا يستهان بها في مجال العمل الاقليمي العربي يمكن توظيفها في خدمة فكرة إحياء وتجديد وتفعيل السوق العربية المشتركة.

ثانياً: المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية ومؤتمر المستثمرين العرب ورابطة أصدقاء جامعة الدول العربية والاتحادات المهنية. وحبذا لو اشرف الاتحاد البرلماني العربي على تنظيم مؤتمر لهذه المنظمات يكون الغرض منه تنظيم مساهماتها في آليات التنفيذ وإبداء رأيها في السبل المفضلة لتفعيل السوق العربية المشتركة والمبادرة المصرية – اللبنانية معاً.

إن توسيع التحرك الذي بداه وفدا مصر ولبنان ألى مؤتمر البرلمانيين العرب لا يوفر الضمانات الكافية لانطلاق السوق العربية المشتركة ولكنه جدير برفع درجة الاهتمام العام بهذا المشروع العربي العام والحيوي حتى تصل الحكومات العربية الى قناعة مبنية على معطيات حقيقية بأن فوائده اكبر بكثير من سلبياته.

---

* كاتب وباحث لبناني.



عبد المجيد يطالب بإقامة قاعدة اقتصادية لدعم الموقف العربي فى عملية السلام

كتب عماد السويفى:

شهدت جامعة الدول العربية أمس اجتماعاً موسعاً لرؤساء المنظمات والمجالس العربية المتخصصة برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى اطار اعمال الدورة رقم ٢٨ للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك. أكد الأمين العام على ضرورة تطوير منظومة العمل العربى بما يتوافق مع التوجهات المستقبلية للمنظمات العربية المتخصصة واهمية اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص فى ضوء إقامة منظمة التجارة العالمية التى خلقت واقعاً اقتصاديا عالميا يؤثر فى جميع الدول الاعضاء وغير الاعضاء. ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد فى كلمته أمام الاجتماع إلى ضرورة إقامة قاعدة اقتصادية عربية قوية لدعم الموقف العربى فى عملية السلام. وانتقد عبد المجيد مراوغات الحكومة الاسرائيلية ومحاولات افراغ عملية السلام من مضمونها وفرضها لسياسة الامر الواقع وهو ما ادى إلى وضع منطقة الشرق الاوسط بكاملها على حافة الخطر ومن جانبه أكد بكر محمود رسول مدير عام منظمة العمل العربية ضرورة تقديم مقترحات عملية لإزالة السلبيات التى تعترض مسيرة العمل العربى المشترك.


عصمت عبد المجيد

واكد الاجتماع فى ختام اعماله على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع فى المشاريع القومية والاقليمية وتضمينها فى برامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الانشطة التى تنظمها كل منظمة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/ ٥/ ١٩٩٧

بهـــدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سوق عربية مشتركة كيف؟

[٢] النفط العربى.. ونقطة البداية!

لايزال النفط على الرغم من جميع التطورات التى شهدها الاقتصاد فى المنطقة ، يمثل عصب الاقتصاد العربى من حيث الوزن الذى يحتله فى حجم الصادرات العربية، أو باعتباره المصدر الرئيسى للنقد الأجنبى . لكننا فى هذا المقال نحاول أن نوضح حجم وأهمية النفط العربى، كمصدر للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى، فى حقبة تفرض علينا السعى بكل السبل لتنظيم التعاون الاقتصادى العربى، والتطلع لبناء أسس حقيقية للتكامل العربى يستفيد منها الجميع، وتكون بمثابة طوق النجاة فى عالم تزداد فيه أهمية التكتلات الإقليمية الكبرى، سواء فى تحقيق مصالح الدول من أعضائها، أو فى إجراء عمليات التفاوض التاريخى مع بقية التكتلات الأخرى .

والحقيقة الأولى - التى تجعلنا نرشح النفط العربى ومايرتبط به من صناعات أساسية كعامل رئيسى فى رفع درجة التعاون الاقتصادى العربى، كما فعلت أوروبا فى بداية تجربتها للتكامل والوحدة الاقتصادية مع قطاعى الصلب والفحم - هى المكانة المهمة التى تشغلها الدول العربية فى الساحة الدولية، بما تمتلكه من احتياطيات من هذه المادة الاستراتيجية .

فوفقا لأحدث الإحصاءات، فإننا نجد أن العالم العربى يضم فى أراضيه مايتجاوز ٦٢٪ من حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام . وهنا فإن لنا عدة ملاحظات الأولى هى أن الدول العربية تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث هذه الاحتياطيات والعمر المتوقع لنضوب النفط فيها، ولاجدال أن دول الخليج العربى تأتى على رأس الدول العربية فى هذا المقام. إذ تأتى المملكة العربية السعودية على رأس القائمة باحتياطيات تبلغ مايزيد على ٢٦٠ مليار برميل، ومن المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع - لهذا الاحتياطى وفقا لإنتاج يبلغ نحو ١٠ ملايين برميل فى المتوسط - نحو سبعين عاما [رفعنا من حجم الإنتاج وفقا لتوقعات سنذكرها لاحقا].

وفى المقابل يبلغ الاحتياطى النفطى فى كل من الكويت والإمارات نحو ٩٨ مليار برميل لكل منهما، ومع وضع إنتاج [illegible] يبلغ ٣ ملايين برميل، فإن العمر المتوقع لهذا الاحتياطى سيبلغ فى كل من البلدين نحو تسعين عاما . ويبلغ الاحتياطى فى العراق نحو ١٠٠ مليار برميل، وترى بعض المصادر أن حجم الاحتياطى يزيد على ذلك بكثير، إذا ماتم تكثيف الاستكشافات وتنمية بعض الاستكشافات التى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٧

تحققت، وهو الأمر الذى حرم منه العراق بحكم الأوضاع التى شهدها طوال الأعوام الستة الماضية، وعلى الرغم من ذلك واعتمادا على حجم إنتاج متوسط يبلغ ٤ملايين برميل بعد الرفع النهائى للعقوبات عن العراق فى المستقبل، فإن العمر المتوقع للنفط العراقى يبلغ نحو سبعين عاما ايضا .

من خارج منطقة الخليج تاتى ليبيا فى مقدمة الدول العربية الكبيرة نسبيا فى إنتاج النفط، ومن المنتظر أن يبلغ عمر الإنتاج النفطى فيها نحو سبعين عاما. أما بقية الدول العربية المنتجة للبترول، فإن عمر الإنتاج النفطى فيها إما متوسط مقارنة ببقية البلدان مثل: الجزائر وقطر واليمن التى يتراوح فيها هذا العمر بين ٢٥إلى ٣٥عاما، أو قصير نسبيا مثل: مصر وتونس وسوريا وعمان والتى يتراوح فيها العمر بين ١٠ إلى ١٥عاما فقط، وذلك إلى جانب الدول العربية الأخرى التى لاتتمتع باحتياطات أو اكتشافات يعتد بها حتى الآن مثل: المغرب والسودان والبحرين والأردن ولبنان وموريتانيا . والنتيجة الأولى المترتبة على هذا التفاوت فى توزيع الثروات النفطية هى: أنه لابد من تعزيز التعاون بالفعل، إما فى الإمداد بالنفط ذاته، أو بمحاولة تحقيق درجة أعلى من التنويع فى الصناعات النفطية، وهو الأمر الذى نجد له مثالا نموذجيا فى تصدير البترول السعودى إلى البحرين، ليتم تكريره هناك إما للاستخدام المحلى أو للتصدير . كما أن هناك نموذجا محتملا لذلك فى الاتفاق المصرى الليبى على مد خط أنابيب من ليبيا إلى مصر بتكلفة تصل إلى ٣٠٠ مليون دولارلنقل ١٥٠ ألف برميل نفط يوميا ليتم تكريرها فى المعامل المصرية، واستخدامها خلال السنوات المقبلة، خاصة أن عمر الاحتياطى فى مصر قصير نسبيا. إلا لو تم استكشاف مناطق جديدة واعدة. وياتى ذلك بالطبع إلى جانب خطوط الأنابيب الأخرى مثل خط سوميد الذى ينقل النفط الخليجى من منابعه فى الخليج لكى يتم تصديره من ميناء سيدى كرير المصرى ، أو خط الأنابيب العراقى إلى السعودية الذى يمثل رغم تعطله منذ حرب الخليج ، علامة على إمكانات الترابط النفطى الذى تتوافر بنيته التحتية، أو خط الأنابيب العراقى إلى سوريا. وهذا المستوى المباشر فى الحقيقة يعنى أن توزيع الإمكانات العربية فى هذا المجال يتيح الفرصة لتعزيز فرص التعاون فى المستقبل .

علاوة على ذلك، فإن الواقع الحالى يشير إلى أنه رغم امتلاك الدول العربية لما يزيد على ٦٢٪ من الاحتياطى العالمى من النفط، فإن نسبة الإنتاج العربى منه لاتتعدى ٢٨٪من الإنتاج العالمى . وياتى هذا نتيجة لأن العديد من الدول المتقدمة المنتجة للنفط تنتج بكميات كبيرة، لكنها فى أغلبها لن تكون منتجة للنفط بعد سنوات قليلة، فتبعا لحجم الاحتياطات والإنتاج فى كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، فمن المنتظر انتهاء الاحتياطات النفطية بها بعد أقل من عشر سنوات، والدولة الوحيدة التى ينتظر ان يطول عمر الاحتياطى فيها عن ذلك قليلا هى النرويج. ومن هنا فإن هذه الدول لن يكون بمقدورها فى السنوات القليلة القادمة ان تستمر فى الإنتاج بالمعدلات الراهنة نفسها، فالطاقة الإنتاجية القصوى ستتحقق هذا العام فى كل من النرويج وبريطانيا لتبدأ بعد



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٧

ذلك مسيرة انخفاض الإنتاج فى جميع الدول المتقدمة دون استثناء ابتداء من العام القادم . ولن يكون هناك منتجون كبار فى العالم إلى جانب بعض الدول العربية التى أشرنا إليها، سوى فنزويلا وإيران من بين دول منظمة الأوبك، بالإضافة إلى المكسيك ودول الكومنولث المستقلة، وبعض بلدان وسط آسيا . من هنا تتأكد توقعات ارتفاع حجم الطلب على النفط العربى، وبالتالى زيادة الإنتاج فى الدول العربية المنتجة الكبيرة للنفط فى بدايات العقد القادم . وفى هذا المجال تتوقع وكالة الطاقة الدولية التى تضم كبار المستهلكين للنفط فى العالم أن تزيد حصة منظمة الأوبك فى الانتاج العالمى من نحو ٣٧٪ حاليا إلى مايتجاوز ٤٧٪ فى عام ٢٠٠٠ أو نحو ٣٧ مليون برميل، وذلك فى مقابل مالايزيد على٢٧مليون برميل يوميا حاليا، واعتمادا على توزيع الاحتياطى العالمى، فإن معظم إمكانات تلبية الطلب العالمى ستقع على عاتق الدول العربية. ويرشح هذا الأمر مجالا جديدا للتعاون العربى - العربى يتمثل فى ضرورات تعزيز التعاون فى مجال الشحن والنقل واستخدام الطرق الملاحية العربية،و الأمر الذى يحقق المصالح المشتركة للعديد من الدول العربية .

والمدخل الثانى المهم فى هذا المجال هو احتياطات الغاز الطبيعى، فعلى الرغم من أن الدول العربية لاتتمتع فى هذا المجال بالأهمية نفسها، التى تتمتع بها فى مجال النفط حيث لاتزيد احتياطيات الغاز العربية على نحو ٢١٪ من جملة الاحتياطات الدولية، إلا أن الوضع هنا من حيث التفاوت فى توزيع هذه الاحتياطات يرتب نتائج بالغة الأهمية، فهناك أو لا تلك الاحتياطات فى الدول التى قد لاتتمتع بثقل بارز فى مجال النفط مثل قطر (أكبر دولة عربية من حيث احتياطات الغاز المؤكدة) والجزائر. وبذلك فإن هناك تعويضا نسبيا عن احتياطات النفط المحدودة، هذا إضافة إلى دول أخرى مثل مصر وسوريا واليمن التى لم تبدأ فى تطوير عملية استكشاف الغاز سوى مؤخرا. وفى هذا المقام تتوافر فرص أخرى للاستفادة عربيا من توزيع هذه الاحتياطات وعملية نقلها وتسويقها، فمن المؤكد مثلا استفادة المغرب وتونس من خطوط الغاز الجزائرية الموجهة للدول الاوروبية المستهلكة، إلى جانب الأهمية الكبرى التى تتمتع بها الدول العربية كميزة نسبية عند استخدام الغاز الطبيعى كمدخل فى عمليات التصنيع كما سيتضح بعد قليل .

أما المجال المهم الذى يعلو هذه الاستخدامات المباشرة لهذه الموارد الاستراتيجية العربية، فهو الامكانات الهائلة التى تتيحها فى عملية التصنيع. فإلى جانب الصناعة المباشرة التى تقوم على النفط والغاز مثل: عمليات التكرير والإسالة فإن هذه الموارد تتيح كذلك عمليات تكامل صناعى هائلة على مستوى الدول العربية. ونود ان نشير على سبيل المثال، إلى صناعات كثيفة الطاقة من حيث الاستخدام مثل: الألومونيوم والاسمدة وغيرها التى تجعل عملية الإنتاج فى الدول العربية منافسة إلى حد بعيد للصناعات المماثلة فى الدول الأخرى ، فالغاز كمدخل أساسى فى هذه الصناعات يتيح الاستفادة المباشرة مما تمتلكه الدول العربية منه دون تصديره فى صورته الخام، حيث تعتمد الصناعات المنافسة فى أغلب دول العالم على استيراد الغاز الذى تحتاج إلى تسييله أولا، ثم نقله إليها ليتم من جديد تسخينه ليستعيد صورته الغازية الأصلية، وهذه التكلفة الإضافية تجعل هذه الصناعات من الصناعات ذات المزايا الكبرى فى عملية تكامل الدول العربية من الناحية الصناعية، إضافة إلى ماتتيحه من إمكانات تحقيق قفزات تكنولوجية محسوسة مع اكتساب الخبرة فى عمليات التصنيع، وهو الأمر الذى تم فى مصر مثلا فى مجمع الألومونيوم بنجع حمادى، حيث توصل الفنيون المصريون إلى فنون إنتاجية تحقق توفيرا كبيرا فى مجال الطاقة لما يزيد من المكاسب المحققة من المشروع، إضافة إلى ذلك فإن هناك صناعة البتروكيماويات، ورغم جميع المصاعب التى واجهتها هذه الصناعة خاصة فى منطقة الخليج، فإن التكامل هنا أوسع منه فى



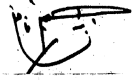
المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٥/١٩٩٧

أى مجال آخر، حيث تقوم صناعة البتروكيماويات على تكسير النفط الخام للحصول على النافتا، أو استخدام الغاز الطبيعى للوصول إلى المواد البتروكيماوية أو مايسمى باللدائن، ومن أهم المشتقات البترولية الإيثيلين الذى يعد أساسا أوليا فى العديد من الصناعات مثل البلاستيك والألياف الصناعية والبويات، وكذلك البيولتين الذى يدخل فى صناعة المطاط الصناعى. ومن أهم البتروكيماويات غير العضوية الأمونيا التى تستخدم فى إنتاج الأسمدة الكيماوية وأعلاف الماشية .

من هنا فإن هذه الصناعات التى تدخل بصورتها المباشرة فى المنتجات الصناعية المختلفة، او باعتبارها بدائل مهمة للعديد من المواد الطبيعية تقدم فرصا هائلة لإمكانيات تحقيق الدول العربية لقفزة صناعية هائلة، فى حالة إقامة نوع من التنسيق بينها فى توزيع هذه الصناعات، كما أنها تقدم فرصة هائلة أمام زيادة حجم التبادل التجارى، والتعاون المتبادل فى حالة قيام الدول العربية بسد حاجات بعضها البعض مباشرة من هذه المواد. ويقدم التعامل المصرى . السعودى نموذجا متقدما فى هذا المجال، حيث زادت التجارة بين البلدين خلال العامين الأخيرين زيادات هائلة نتيجة لزيادة الصادرات السعودية من المنتجات البتروكيماوية، وعدد من المصنوعات الأخرى لمصر، مقابل استيراد العديد من المنتجات الصناعية من مصر. والواقع انه رغم أن السوق الأوروبية قد وضعت العديد من العوائق أمام الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات، إلا أن صمود هذه الصناعة وتوافر أسواق جديدة أمامها خاصة فى دول آسيا مع تزايد حاجاتها للنفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية، أو الصناعات التى تقوم عليها مثل الأسمدة تجعل منها صناعة ذات مستقبل طيب، بشرط ان تستند اولا إلى سوقها المحلية العربية وبشرط تحقيق درجة أعلى من درجات التنسيق والتكامل الصناعى بين الدول العربية .

ويدفعنا كل ذلك إلى الاعتقاد بان هذا القطاع ربما يمثل القطاع العربى المماثل لبدء التكامل الأوروبى بقطاعى الفحم والصلب. ورغم أن الأوضاع تسير الآن على نحو افضل من السابق فى العديد من الدول العربية بعد المضى بثبات على طريق الإصلاح الاقتصادى، مما ترتب عليه بعض النهوض فى مجال التبادل التجارى العربى البينى، إلا أن عملية التكامل الحقيقى هى قبل كل شئ عمل إرادى يحاول أن يعظم المصالح المشتركة باستناده إلى الإمكانات المتوافرة فى الواقع الفعلى، ومن هنا تاتى دعوتنا إلى تجمع العرب حول الاستفادة الجيدة من ثروات النفط والغاز العربية، وإدماجها فى عملية التعميق الصناعى التى تمهد الطريق العربى لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى، وربما الوحدة الاقتصادية العربية فى المدى البعيد.



في ندوة عقدها مركز الابحاث العربية

مشروع منطقة التجارة الحرة العربية: الفكرة جيدة لكن التحديات كثيرة

□ لندن -
من رؤوف قبيسي:

■ بحثت ندوة عقدت أول من امس في العاصمة البريطانية موضوع منطقة التجارة الحرة العربية. وكانت الآراء بين مؤيد ومتحفظ ومتسائل ومشكك.

حضر الندوة التي اشرف عليها مركز الابحاث العربية (مقره لندن)، الوزير المصري المفوض للشؤون التجارية الدكتور اسماعيل رشدي والباحث الاقتصادي المصري ابراهيم نوار والمسؤول في وزارة التجارة والصناعة البريطانية نيكولاس آرمور ورئيس جمعية الشرق الأوسط جون غرندن والصحافي البريطاني في صحيفة «فايننشال تايمز» ديفيد غاردنر. وترأس الجلسة رئيس مركز الدراسات العربية الدكتور عبدالمجيد فريد.

وكانت فكرة منطقة التجارة الحرة العربية ظهرت في شباط (فبراير) ١٩٩٧ في اجتماع عقده في القاهرة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية تقرر فيه تعجيل انشاء المنطقة الحرة بموجب البرامج والجداول التي تم الاتفاق عليها والمتماشية مع قوانين منظمة التجارة الدولية ومبادئها. ويدعو البرنامج الى اكتمال منطقة التجارة الحرة في غضون عشر سنين ابتداء من ١-١-١٩٩٨، علماً أن مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية سيشرف على عملية تبني البرامج وسيكون مسؤولاً عن تنفيذ الأجراءات لتذليل العقبات القائمة أمام تطبيق هذه البرامج وايجاد الحلول للخلافات وانشاء الادارات واللجان التي سيعهد اليها تنفيذ البرامج.

وتولي منظمة التجارة الدولية التجمعات الاقليمية اهتماماً خاصاً، كما تعطي بعض البلدان فرص الدخول في مفاوضات مشتركة بهدف التعاون الاقتصادي. وتضم المنظمة ١٣ دولة عربية سبع منها بعضوية كاملة والست المتبقية قدمت طلبات انتساب. وكان اتفاق برشلونة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) دعا الى تاسيس منطقة تجارة حرة بحلول السنة ٢٠٠١ بين دول حوض البحر الابيض المتوسط الشمالية والجنوبية مما سيوجد معطيات جديدة تؤثر في النظم الاقتصادية في العالم العربي وتفرض على المسؤولين العرب النظر في الفوائد من هذه الأوضاع الجديدة.

ويرى الدكتور عبدالمجيد فريد انه يتعين على الدول العربية تحقيق نظرة اقتصادية موحدة لتطوير التجارة في ما بينها لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، مشيراً الى أن هذا المشروع سيكون خطوة لتوسيع التجارة بين الدول العربية وتطويرها ووسيلة لتحسين مستوى الأعمال وتجاوز المعوقات الناجمة عن التعامل الجمركي وفي حقل المواصلات وكذلك المعوقات المالية والتجارية الخاصة بين الدول العربية.

من جهته، قال ابراهيم نوار إن التغييرات التي شهدها العالم في الاعوام الماضية، مثل تفكك الاتحاد السوفياتي وأنظمة أوروبا الشرقية، اثرت في طبيعة التجارة العربية بعدما كانت الدول العربية في الخمسينات والستينات وفترة من السبعينات: «تتاجر بكميات كبيرة مع الاتحاد السوفاتي ودول أوروبا الشرقية». واضاف ان «انحسار المد الشيوعي عن تلك الدول جعل المصدرين العرب يبحثون عن اسواق جديدة وحتم عليهم اعتماد سبل مختلفة للتعاطي مع هذه الأسواق».

واشار الى ان العالم يشهد



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٥/١٩٩٧

ظهور اتحادات إقليمية في أوروبا وأميركا والشرق الأقصى وآسيا وبين نيوزلاندا وأستراليا، مشيراً الى أن هذه الاتحادات الأقليمية تعني تقليدياً مناطق تجارة حرة وتعاون على صعيد التعرفات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات النقدية وغيرها.

ثقة التجار الأجانب

وعن فوائد منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة الى المصدرين والمستثمرين الأجانب قال أرمور إن إنشاء هذه الدول منطقة تجارة حرة في ما بينها سيحسن علاقاتها التجارية مع الخارج، مشيراً الى أن الشركات البريطانية وحتى التجار الصغار في بريطانيا يفضلون التعاون مع مناطق مستقرة. واعتبر أن على العرب أن يحرروا اقتصاداتهم لاجتذاب التجار الأجانب والاستثمارات الأجنبية. الا أنه تساءل عن المغزى من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً: «هل هي لتدعيم فكرة العروبة أم لتحفيز التجارة بين الدول العربية؟»، داعياً الى تقديم تفسيرات عن معنى هذا المشروع والأغراض المتوخاة منه «لأن التاريخ يثبت دوماً أن الأفكار العامة لا تنتج شيئاً».

من جهته، توقع جون غرندن معوقات أمام تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً إنه حتى مجلس التعاون الخليجي المتجانس يواجه ولا يزال مصاعب كثيرة بين دوله وبينها وبين المجموعة الأوروبية و«أعتقد أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو اذا كان هناك مقدار كاف من التكامل بين هذه الدول لانشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها، علماً أن التجارة القائمة بين بعض الاتحادات الاقليمية ليست حرة مئة في المئة». وأشار الى أن انشاء منطقة تجارة حرة ما لا يعني بالضرورة تعزيز القدرات الاقتصادية للدول المشاركة في هذه المنطقة.

وتطرق الى منطقة التجارة الحرة العربية فتساءل عن حجم الثقة بين الدول الساعية الى تنفيذ هذا المشروع، قائلاً إن حجم التجارة بين الدول العربية الساعية الى انشاء هذه المنطقة لا يتجاوز ٨ في المئة، الأمر الذي يثير التساؤل خصوصاً أن تاريخ التجارة بين الدول العربية غير مشجع.

شكوك في المشروع

وكان في حديث ديفيد غاردنر شيء من التحفظ بلغ حد الشك في امكان نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية في الشكل الذي تطرحه الجامعة العربية، مشيراً الى انه في الاعوام الخمسين الماضية ظهرت ٦٠ منظمة عربية على نطاق العالم العربي، بعضها ضمني وبعضها معلن وتطرقت الى بعض جوانب التعاون الذي تدعو اليه فكرة منطقة التجارة الحرة العربية «في حين أن حجم التجارة بين الدول العربية ضئيل ولا يشكل أكثر من واحد من عشرة من حجم التجارة بين الدول الصناعية وواحد من سبعة من حجم التجارة بين بعض مجموعات دول نامية». واعتبر أن الجدوى قد تكون أعم لو قامت اتحادات إقليمية ضمن العالم العربي (سورية ولبنان مثلاً).

وتطرق الدكتور رشدي الى المشروع فقال إن على العرب أن يتاكدوا من أنهم سيجنون فوائد منه لتبرير مواجهتهم تحدياته. كما دعا الى النظر في الأسباب التي أدت الى تراجع مشاريع اقتصادية عربية سابقة أو فشلها في الخمسينات والستينات. وأشار الى أن الدول العربية كانت تولي الاعتبارات السياسية والشعارات العقائدية الأهمية على حساب المصالح الاقتصادية، وأن ذلك كان يحصل ضمن الأقطار أو على نطاق العالم العربي كله، كما أشار الى أنه في كثير من الحالات اللاحقة رأت بعض الدول العربية أن بامكانها تطوير نفسها بمعزل عن الآخرين، خصوصاً التي كان لديها الوفر المادي والقدرة على استيراد العمالة الأجنبية «في حين كان بعض الدول العربية يعتبر انتسابه الى مؤسسات أو صناديق على مستوى العالم نوعاً من الهدية وليس واجباً أو التزاماً».

وتطرق الوزير المصري الى الوضع الراهن فلاحظ وجود مظاهر ايجابية تجعل الوضع الحالي أنسب من أي وقت مضى لتقبل المشاريع العربية المشتركة، كما لاحظ وجود تطور مستمر في حجم الصادرات العربية وفي مشاريع البنى التحتية والاستثمارات العربية في الدول العربية في الاعوام الأخيرة قائلاً: «إن ذلك مهم ليس لإنشاء منطقة التجارة الحرة فحسب ولكن ايضاً لتدعيم أي برنامج يدعو الى الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية». ورأى أن انشاء منطقة تجارة حرة عربية اهم خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن الدول العربية اعتمدت اجراءات كثيرة لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات وان بعضها أصبح عضواً في الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) ويطبق برامج إقتصادية تستوحي مبادىء العولمة.

وأشار الى ان الدول العربية صارت أكثر إدراكاً لاهمية المفاهيم الاقتصادية ولواقع أن لا قوة سياسية من دون قوة اقتصادية. واعطى مصر مثلاً وكيف ان وضعها افضل من السابق وكيف أن تجارتها توسعت مع الدول العربية خصوصاً السعودية، اذ نما حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة في الاعوام الثلاثة الماضية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٧

لماذا نجحت الدول الأوروبية المتنافرة الاعراق والعقائد والمختلفة اللغات فيما نفشل فيه «عربيا» رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا؟

وفى البداية هل حلم الوحدة العربية حلم صحيح؟!

نافذة على الغد

أين نحن من حلم الوحدة العربية؟

كلنا حلمنا يوما بوحدة عربية، أو اسلامية، يتجمع فيها شتات شعوبنا المستضعفة، وتنهى حالة الفرقة التى خلقتها تقسيمات الدول الاستعمارية المختلفة، على مدى القرون الثلاثة الاخيرة، التى شكلت عمر عصر الصناعة. ومازال الحلم يتراءى لنا بين يوم وآخر كلما لمسنا ضعفنا فى مواجهة الدول الكبرى القوية، أو خزينا إزاء الاستفزازات التى تقوم بها اسرائيل، وعجزنا عن مواجهتها بما تستحقه نتيجة لمساندة أمريكا لها.

وفى كتاباتنا ومؤتمراتنا نكيل اللوم لقيادات الدول العربية والاسلامية المتناحرة، والتى تعوق قيام أى وحدة من أى نوع. بعضنا يتصور أننا كنا على وشك تحقيق الحلم فى حياة جمال عبد الناصر، وأنه بالامكان معاودة المحاولة لو ظهر بيننا ذلك الزعيم القوى القادر على تحقيق الوحدة.

وبين الحين والآخر، كلما سمعنا أو قرأنا عن خطوات تحقيق الوحدة الاوروبية، ثرنا على أوضاعنا، وتساءلنا: كيف تنجح هذه الدول متنافرة الاعراق والعقائد مختلفة اللغات، فيما نفشل فيه رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا؟!. من المسئول عن هذا الوضع؟

الزمن هو المسئول

حتى نفيق من هذه الاحلام، ونسقط المشاعر السلبية التى تعوق الفهم السليم للواقع البشرى المعاصر تمهيدا للتحرك فى السبيل الاقوم، استسمح القارىء فى أن أضع أمامه بعض الحقائق، التى قد تبدو للوهلة الأولى استفزازية، ثم أحاول تفسيرها بعد ذلك.

أولا: منذ منتصف القرن الحالى، لم يعد ممكنا لأحد، لا عبد الناصر ولا غيره، أن ينجح فى اقامة شكل من اشكال الوحدة الاندماجية، على نسق ما قام به بسمارك فى المانيا، وغاريبالدى فى ايطاليا.

راجى عنايت

ثانيا: فى إطار التغيرات الكبرى التى يشهدها الجنس البشرى، يتغير معنى كل شىء فى حياتنا، ومن بين هذا معنى الوحدة. اندماج الدول يتناقض مع الواقع الحالى والقادم، والارجح أننا نمضى إلى تفكيك وشرذمة وتجزئة الوحدات الكبرى التى تشكلت فى بداية عصر الصناعة. أو نحن نمضى - على الاقل - إلى اعادة بناء تلك الوحدات على أساس جديد تماما.

ثالثا: إن محاولات الوحدة الاوروبية الحالية، لو بقيت خاضعة لعقليات الزعماء السياسيين الذين مازالوا يعيشون الواقع التاريخى لعصر الصناعة، من أمثال هلموت كول، فإن مصيرها الفشل، والمشاكل الأخطر.

توضيح هذه الحقائق سيقنعنا أن المسئول عن عدم قيام الوحدة العربية هو الزمن والعصر.

الوحدة الاندماجية، لماذا قامت؟

الوحدة الاندماجية والاستعمار، هما ابنان شرعيان للاقتصاد الصناعى. وحفيدان للإنتاج الجماهيرى على نطاق واسع، الذى اتاحته الآلة البخارية. ما أن ظهرت المصانع الكبيرة، وبدأت انتاجا تدفق من السلع النمطية، بالآلاف والملايين، حتى ظهرت الحاجة إلى التوزيع والتسويق الجماهيرى على نطاق واسع. ومن هنا، استعرت المنافسة الاقتصادية، التى اقتضت التجمع فى وحدات اقتصادية كبيرة تصمد فى وجه هذه المنافسة،وقد اقتضى الكيان الاقتصادى الكبير، كيانا سياسيا وإداريا كبيرا يحميه، وهكذا، بدأت فى أنحاء العالم الصناعى عمليات الاندماج، وظهرت «الدولة - القومية» الكبرى، والتى مازالت تسود حياتنا السياسية حتى الآن. لم تتم عمليات الوحدة الاندماجية لمجرد تحقيق حلم الوحدة القومية، بل العكس هو الصحيح. قامت الدولة القومية لتلبية حاجات الاقتصاد الصناعى. وسخرت من أجل ذلك جميع الاحلام القومية، وايقظت ابطال التاريخ القومى من قبورهم، بل وأعادت صياغة التاريخ نفسه، لخدمة هذه الدولة الجديدة.

انسحاب أسس المجتمع الصناعى

ومنذ منتصف القرن الحالى، ظهرت تكنولوجيات جديدة، ترسى اسسا اقتصادية جديدة، وتستلزم اشكالا جديدة للدولة، بل وتطرح منطقا جديدا لحياة البشر يختلف تماما عن المنطق الصناعى. وهنا أيضا، بدأت القصة بتحول فى طبيعة الانتاج الاساسى. قضت التكنولوجيات المعلوماتية المتطورة، وبالتحديد الكمبيوتر والروبوت، على أهم ركن فى الانتاج الصناعى، الانتاج الجماهيرى على نطاق واسع. أصبح من الممكن إنتاج تنوع من السلعة الواحدة، بمجرد ضغط زر أو تغيير سطور فى برنامج الكمبيوتر، تلبية لتنوع رغبات الجماهير، وبنفس تكلفة انتاج السلع النمطية المتطابقة بالملايين. قاد هذا التغيير المهم، إلى تغيير أهم، هو انقضاء أسطورة الحجم الكبير، وانتهاء اعتباره السبيل إلى المزيد من الربح والقدرة التنافسية. إنقضت هذه الاسطورة بالنسبة للشركة والمؤسسة والحكومة أيضا.

الصغير أقدر وأكفأ

نتيجة التغير المتسارع، أصبحت الوحدة الصغيرة أقدر على تلمس التغيير والتكيف معه والاستفادة منه وخلفت وراءها المؤسسات الضخمة المترهلة تتعثر فى بيروقراطياتها، عاجزة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٧

عن فهم التغيير ومواكبته بالسرعة المطلوبة. واضطرت الكيانات الاقتصادية الضخمة إلى أن تعيد بناء نفسها، على هيئة وحدات صغيرة شبه كاملة الاستقلال، أقرب ما تكون للشركات الصغيرة التى تنافسها. الذى يهمنا فى هذا، ونحن نتكلم عن الوحدة الاندماجية، هو أن مبرر وجودها التاريخي قد انقضى. واصبحنا نمضى إلى انقسام الكيانات السياسية الكبرى، وإلى انسلاخ الاجزاء عن الكل، فيما عدا الحالات التى تعمد فيها هذه الكيانات الكبيرة إلى اعادة بناء ذاتها على أسس جديدة تنسجم مع التغيرات الجذرية التى تفرضها مرحلة التحول الحالية من الصناعة إلى المعلومات .. اعادة البناء اقتصاديا واجتماعيا وإداريا وسياسيا وثقافيا.

وهذا هو السر فى قولى، ان حلم الوحدة العربية الذى آمن به عبد الناصر، كان مستحيلا فى وقت ظهوره. وربما لو كان قد ظهر قبل ذلك بنصف قرن، لوجد حلمه ممكنا.

الذين مازالوا يحلمون حتى الآن بالوحدة الاندماجية مستندين إلى ما يجرى اليوم تحت شعار الوحدة الاوروبية، يحسن بهم أن يتبينوا حقيقة ما يجرى، واحتمالاته المستقبلية.

ماستريخت والجهود البائسة

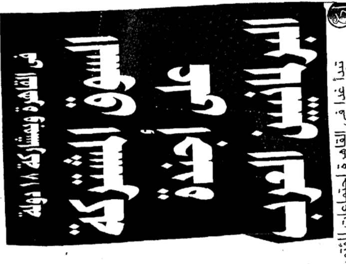
خلال مارس الماضى، نشرت صحيفة «الأوروبى» اللندنية مقالا بعنوان «مسيرة ارغامية إلى لا مكان» يتحدث عن مستقبل الوحدة الاوروبية وتوحيد النقد. المقال يتضمن حوارا مع الكاتب المستقبلى الموهوب الفين توفلر حول هذا الموضوع. يقول المحرر فى بداية مقاله، «بينما تعمد الدول الاوروبية، إلى تضييق الاحزمة فى جهد يائس لتلبية اهداف ماستريخت فيما يتصل بالوحدة النقدية، يحذر المتشككون من أن كل هذه التضحيات قد تكون بلا فائدة، لأن محاولة بناء



سوق واحدة، تقوم على نماذج اقتصادية فقدت معناها. ويقول إن توفلر من بين هؤلاء المتشككين فى هذه المسيرة الارغامية إلى لا مكان، ويورد أفكاره فى هذ الصدد. يقول توفلر، يحاول القادة الاوروبيون تقليد نجاح اقتصاد الموجة الثانية «يقصد عصر الصناعة» فى الولايات المتحدة فى الوقت الذى قد بدأت فيه أمريكا، وغيرها من الدول الديناميكية، الاندفاع إلى الموجة الثالثة «يقصد عصر المعلومات»، إلى أن يحذر قادة أوروبا قائلا «إذا كنتم تسعون إلى اعادة خلق أمريكا الأمس، فامضوا فى سبيلكم»!

ماليزيا تسبق أوروبا!

يقول توفلر، أن اقتصاد الموجة الثالثة البازغ لا يقوم على الافتراض الساذج، الذى يفيد أن المشروعات الاقتصادية الكبيرة تثبت بالضرورة أنها رابحة. التصرف الذكى حاليا، هو تصغير الحجم، والتنويع واقامة الهياكل غير البيروقراطية. إلى أن يقول، «اعتقد أن ماستريخت تخلق شيئا أكثر مركزية وجمودا من الولايات المتحدة الاوروبية. وانطباعى أن هذا يعكس رغبة التحكم فى ميزانية كل دولة وفى رأيه، أن أوروبا تتخلف عن الولايات المتحدة الامريكية ودول آسيا، نتيجة تخصيصها موارد ضخمة للزراعة وصناعات المداخن، على حساب صناعات عصر المعلومات، وهو يتساءل، «لماذا تستورد أوروبا أجهزة الكمبيوتر بشكل أساسى؟، ولماذا تخطط ماليزيا لإقامة مشروع فائق لإنتاج الوسائط المعلوماتية المتعددة، خارج كوالالمبور، يضع مراكز التكنولوجيا المعلوماتية الاوروبية فى وضع مخجل؟ وفى الوقت الذى يواصل فيه الاوروبيون التمسك ببناء المصانع ذات المداخن، يتمسك الأسيويون بالتكنولوجيات ذات التوجه المعلوماتي، وبالاندفاع فى سبيلها. لكن هذه ليست دعوة إلى اليأس. وإذا كنا نسعى لأن نستفيد من تراكم القدرات العربية، فلابد أن نبحث عن الاشكال المستجدة فى تجميع الطاقات العربية، والتى لا تكون من بينها الوحدة الاندماجية وفهم هذه الاشكال الجديدة يتطلب، ما أنادى به دائما، الفهم الاعمق لطبيعة عصر المعلومات الذى نمضى إليه، تلك الطبيعة التى تختلف عن معظم ماتزلنا نأخذ به.



البرلمانيون العرب على أجندة السوق المشتركة

في القاهرة وبمشاركة ١٨ دولة

تبدأ غدا في القاهرة اجتماعات المؤتمر البرلماني العربي السابع، الذي تشترك فيه برلمانات ١٨ دولة عربية، بخصوص المؤتمر هذه الدورة لمناقشة موضوعين هامين هما: دعم التضامن العربي، وإنشاء السوق العربية المشتركة، يصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته توصيات تعبر عن إرادة الشعوب العربية، لتكون عونا ودعما للحكومات العربية، للسير قدما نحو مزيد من التضامن العربي، ونحو تنفيذ خطوات جادة في مجال السوق العربية المشتركة.

تقرير: فؤاد سعد



المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٧

فى البداية يشير الدكتور فتحى سرور - رئيس مجلس الشعب المصرى، ورئيس الاتحاد البرلمانى الدولى - إلى أهمية توقيت المؤتمر، حيث ينعقد فى ظل ظروف بالغة الدقة، فيأتى أولا فى ظل الموقف العربى الموحد تجاه سياسات إسرائيل المتعنتة فى القدس.. وثانيا فى أعقاب مؤتمر القمة العربى الأخير، الذى انعقد فى القاهرة العام الماضى، وثالثا بعد التحركات السياسية الإيجابية، التى قام بها مؤخرا الرئيس حسنى مبارك فى بعض الدول العربية الشقيقة، لتحقيق مزيد من التضامن العربى حول القضايا السياسية الراهنة.

ويضيف الدكتور سرور أن أهمية المؤتمر تتضح أولا من الناحية السياسية، بالنظر إلى الامتحان الصعب الذى تمر به الأمة العربية، حول قدرتها وإمكاناتها لتحقيق سلام عادل شامل. وثانيا: بدأت التكتلات السياسية تنتشر فى العالم.. فبالإضافة إلى التكتل الأوروبى، هناك أيضا حلف الأطلنطى، وبدأ العالم تحكمه سياسة القطب الواحد، وظهر اتجاه صينى - روسى لمقاومة هذه السياسة، ووسط هذا الخضم من التكتلات السياسية، وارتباط العالم بالمحاور السياسية، لابد أن يكون للعالم العربى وحدته وكيانه، حتى يكون موضع الاعتبار والتقدير من مختلف الاتجاهات السياسية.

ثالثا: ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية فى أوروبا، وآسيا، وأمريكا، ثم ظهور منظمة التجارة العالمية «الجات»، مما يهدد بوجود تكتل اقتصادى عالمى، وما لم يواجه هذا التكتل العالمى بتكتل اقتصادى عربى، فإن مصالح الدول العربية سوف تكون معرضة لخطر شديد، هذا بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول العربية إلى التعاون مع هذه التكتلات الاقتصادية عن طريق المشاركة، وغيرها من وسائل التعاون التى يجب أن تتم بصورة لا تمس التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

رابعا: إذا كان التضامن العربى هو الشكل السياسى للوحدة العربية، فإن التكامل الاقتصادى هو الشكل الاقتصادى لهذه الوحدة، والمؤتمر إذ يبحث التضامن العربى والسوق العربية المشتركة، فإنه يبحث كلا من الشكل السياسى والاقتصادى للوحدة العربية.. وهى ليست مجرد وحدة مصالح، وإنما هى وحدة مصير.

خامسا: إن أعضاء المؤتمر هم برلمانات الدول العربية، التى تمثل الشعوب وإرادتها هى الإرادة الشعبية التى تعبر عن الشعوب، وهذه الإرادة بجانب إرادة الحكومات، تدعم الموقف العربى وتقوى صلابته، وتفتح آفاقا رحبة العربى المشترك.

أهمية التضامن العربى

وفى معرض تأكيده لأهمية التضامن العربى، يقول الدكتور فتحى سرور: إن الأحداث والتطورات قد أثبتت أن قوة الأمة العربية تنبع من تضامنها، وأن الطموحات العربية لا تعرف طريقها إلى التحقيق، إلا فى مناخ يتسم بالوحدة والتعاون الجاد بين الدول العربية، وقد شهدت الأمة العربية، أعظم فترات فى تاريخها الطويل، فى ظل الوحدة والتماسك العربيين، وليس أدل على ذلك من انتصار أكتوبر العظيم، الذى كان ثمرة رائعة للتضامن العربى.

ويستطرد الدكتور سرور قائلا: إن البرلمانات العربية عموما تؤمن بأن التضامن العربى يجب أن يقوم على عدد من الأسس والمبادئ، فى مقدمتها:

● احترام استقلال كل دولة من الدول العربية وسيادتها وسلامة أراضيها، ونظام الحكم فيها، وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، و التعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

● الأمن العربى وسيلة الحفاظ على الأمة، وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها..

● تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، أو التحريض عليها، من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى.

● الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، فى إطار جامعة الدول العربية.. بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق، أو التحكيم، أو لجان المساعى الأخوية التى تشكل وفقا لظروف وطبيعة كل نزاع.

● الالتزام بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والموجهة، من شن الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى.

ضرورة السوق العربية

وحول مفهوم السوق العربية المشتركة، يقول الدكتور سرور: إن الدعوة اليوم إلى إقامة سوق عربية مشتركة، ليست دعوة إلى الانكفاء، لأن ذلك مستحيل فى هذا العصر، وإذا كنا نتخذ من تجربة الاتحاد الأوروبى نموذجا لسوق بدأت نشأتها مع بداياتنا، وتطورت أكثر منا، فإننا يجب ألا نعيش على الماضى، أو نتجاوز حدود التطور الراهن، وإنما يجب أن نطور نموذجا ينطلق من منطقتنا، ويأخذ فى الاعتبار أوضاعها وخصائصها، من حيث درجة التطور والتنمية.

وحول دواعى إقامة السوق العربية المشتركة، يؤكد الدكتور فتحى سرور، أنه إذا كانت إقامة السوق العربية ضرورة تدعو إليها اعتبارات التاريخ والجغرافيا و المصالح ، فإن إقامة السوق ضرورة تدعو إليها اعتبارات أمنية واستراتيجية متجددة.

وإذا كان لنا أن نحدد بعض تلك الاعتبارات، فإننا



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٧

نستطيع طرحها على النحو التالي:

● اعتبارات عالمية: فالعالم الراهن يشهد انفجارا فى صيغ التعاون الاقتصادى والسياسى، سواء على مستوى الاتفاقات التى تنظم حركة الاقتصاد بين الدول أو سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة، وقد تنتهى هذه التحولات الجديدة إلى تقسيم خريطة العالم إلى دول فى فقر شديد، وأخرى فى غنى فاحش. دول متقدمة ، وأخرى شديدة التخلف.. دول مستقرة آمنة، وأخرى تستبد بها الصراعات والحروب، وسوف يكون الفرق بين دول العالم كبيرا إلى حد يصعب تصوره!

● اعتبارات عربية.. حيث مازالت الدول العربية ـ رغم ثرواتها الهائلة ـ تصنف جميعها فى عداد الدول غير المتقدمة «دول الجنوب»، وهى فى داخلها أيضا تحتوى على تناقضات شديدة.. فهناك دول عربية تتمتع بالغنى، ودول أخرى تعانى مشاكل الفقر، وجانب من المسئولية عن ذلك يقع على الدول العربية ذاتها، حيث إنها لم تستطع أن تستثمر مواردها الاستثمار الأمثل، ولم تستطع أن تتبنى نموذجا للتعاون الاقتصادى العربى.. فمعدلات التجارة بين الدول العربية مازالت عند حدود دنيا، لاتزيد على ١٠٪ من مجمل التجارة العربية.

● اعتبارات إقليمية.. ذلك أنه فى مقابل تدنى مستوى التعامل الاقتصادى العربى، فإن هناك إحياء لمشروع التعاون الاقتصادى، فى إطار الشرق الأوسط، وقد يتسع هذا الإطار أو يضيق عن استيعاب دول عربية، لأن فحوى إطار الشرق الأوسط، هو جعل مضمون العلاقات الإقليمية وجوهرها، التنافس الاقتصادى، وتجاوز الانتماءات السياسية، ويجد هذا الإطار تأييدا دوليا واسعا، فى حين تختلف المواقف العربية منه، وإلى الآن تم عقد ثلاثة مؤتمرات للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط: فى الدار البيضاء «١٩٩٤»، وفى عمان «١٩٩٥»، وفى القاهرة «١٩٩٦».

وحول الدور الذى يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية فى هذا الصدد، يقول الدكتور فتحى سرور: نحن كبرلمانيين عرب نتصور أن بإمكاننا القيام بما يلى:

العمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومن ذلك مثلا: أن نتبادل ما نصدره من تشريعات جديدة، وتكون مجالات للتدارس والحوار.

التوصل إلى نقاط اتفاق بينان بشأن أهداف السوق العربية وأهميتها، وسبل تحقيقها، وآليات تنفيذها، وهذا هو دورنا فى ترشيد القرار السياسى وإثراء النقاش حوله.

إثراء الحوار الشعبى، وداخل البرلمانات العربية، بشأن الوضع الأمثل للسياسات الاقتصادية العربية.

العمل على إزالة العراقيل التشريعية التى تقف فى طريق إقامة السوق المشتركة.

مساعدة الجهات التنفيذية على إزالة المعوقات البيروقراطية والإدارية.

معاونة الحكومات العربية من خلال طرح صيغ جديدة للتعاون العربى، وإعمال الفكر بشأن المقترحات المطروحة.

الحرص على الاجتماع الدورى بالبرلمانات العربية، وتنشيط دورنا على الصعيد الدولى، من خلال دعوة برلمانيى الدول الأخرى إلى تفهم سياساتنا الاقتصادية العربية. ■



المصـدر : الأخبـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـخ : ٢٦ مايو ١٩٩٧


د . عصمت عبد المجيد

منذ ٣٢ عاما قامت سبع دول عربية هى مصر والأردن وسوريا والعراق واليمن وموريتانيا وليبيا بتوقيع اتفاقية لقيام سوق عربية مشتركة بين هذه الدول.. ومنذ هذا التاريخ والدعوة مازالت قائمة لتوسيع قاعدة السوق واشتراك باقي الدول العربية فى التعاون الاقتصادى الجماعي.. لكن كل هذه الدعاوى ذهبت هباء!! لم يكن لها اى صدى الى ان جاءت قنبلة السلام مع اسرائيل ولم يستوعب انفجارها عالم السبعينات فتفرغ العرب لقضايا جانبية لإحياء الصراع «العربي. العربي» بدلا من السعى إلى مواكبة الاتحاد الاوروبى الذى بدأ التفكير فيه مع بداية السبعينات اى بعد حوالى ٨ سنوات من قيام السوق العربية.. والعجيب أن الاوروبيين جاءوا بالنمط العربى والمقترحات الاقتصادية التى نص عليها اتفاق السوق العربية وبداوا فى تطبيقها وبنفس القواعد.

هل ينجح البرلمانيون العرب فى اعادة الروح للسوق العربية المشتركة؟

لماذا تأخر قيام السوق المشتركة ٣٢ عاما؟

تحقيق يكتبه .
بدر الدين أدهم

فى عام ١٩٩٥ وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على قيام جامعة الدول العربية وجه الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه للأمة العربية بهذه المناسبة الدعوة للقادة العرب بضرورة السعى نحو أحياء السوق العربية المشتركة باعتبارها الكيان الاقتصادى العربي الذى لابد من وجوده فى ظل عالم يتكتل ويحقق مصالحه من خلال التجمعات وفى العام الماضى «يونيو ١٩٩٦» استطاعت القمة العربية الشاملة ان تترجم دعوة الرئيس مبارك الى خطوة عملية حين اصدرت قرارها بقيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتكون نواة للسوق العربية المشتركة الموسعة التى تضم كل الدول العربية وهو القرار الذى بذلت مصر جهودا ضخمة فى اصداره عن القمة حتى تلتزم به كل الدول العربية. واليوم هل ينجح البرلمانيون العرب فى اعادة الروح الى السوق العربية المصغرة وتوسيع دائرتها لتشمل كل الدول العربية من المحيط الأطلسى الى الخليج العربى؟!

دعوة فى توقيتها

يجيب على هذا التساؤل الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حينما يؤكد ان دعوة الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الى عقد هذه الدورة للبرلمانيين العرب فى جامعة الدول العربية تأتى تاكيدا لأهمية الجامعة العربية باعتبارها بيت العرب وكذلك فإن اختيار السوق العربية المشتركة محورا رئيسيا من محاور مناقشات المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب جاء فى توقيته المناسب لخدمة مصالح الأمة العربية بأسرها. ويؤكد الدكتور عبدالمجيد انه رغم المحاولات الاقليمية لاخافة الأمة العربية فإن السعى الى قيام التكتل الاقتصادى العربى له اهميته البالغة حيث لن يكون هناك مجال للتعاون الفردى او القطرى بل ستكون لغة التعاون القائم هى لغة التجمعات الاقتصادية.

تعاون ثم تكامل

ويستكمل رئيس اتحاد البرلمانيين العرب د. جلال السعيد فيؤكد ان اختيار المؤتمر السابع لموضوع السوق العربية المشتركة يعكس مدى أهمية التعاون العربى العربي ويؤكد على رغبة البرلمانيين العرب فى السعى لبلورة صيغة واحدة للتعاون المشترك بين كل الدول العربية ايمانا منهم بان الطاقات والامكانيات العربية فى الوطن العربى قادرة على تحقيق التعاون فى المرحلة الحالية ثم التكامل فى المرحلة القادمة. ويتفق رئيس اتحاد البرلمانيين العرب فى ذلك مع ما جاء به رئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحى سرور الذى اكد فى أكثر من تصريح له على ضرورة مواجهة المحاولات التى تستهدف تفتيت الاقتصاد العربى بقيام الكيان الاقتصادى العربى الواحد واعتبار السوق العربية هى الصيغة الأمثل واطار شامل يحقق مصالح الحكومات العربية وكذلك مصالح رجال الأعمال والمستثمرين ويضمن عودة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربى.

١٣٥٩٪ زيادة فى التجارة لماذا؟

اما الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية والذى تخرج السوق العربية من تحت عباءة مجلسه فأكد ان السوق هى الصيغة المناسبة الوحيدة التى تتفق مع اتفاقية التجارة العالمية «الجات» ومن خلال تفعيل السوق لن تتضرر المصالح العربية بل ستتحقق المصالح العربية العليا وتبدأ سلسلة من التكامل الاقتصادى الحقيقى ويكفى ان اعطى مثلا.. ان التجارة البينية فى سبع دول عربية موقعة على اتفاقية السوق المشتركة قد زادت فى عشر سنوات منذ ١٩٧٠ - حتى ١٩٨٠ حوالى ١٣٥٩٪ أى من ٩٧,٥ مليون دولار الى ١٣٢٦ مليون دولار بما يؤكد ان السوق العربية المشتركة تحقق مصالح الأمة العربية فى اقامة الكيان الاقتصادى الواحد الذى سيضمن قوة الامة.

التعجيل بقيام السوق

ويؤكد الوزير المفوض التجارى فاروق حسنين مخلوف المستشار الاقتصادى لأمين مجلس الوحدة الاقتصادية انه لابديل عن التعجيل باخراج السوق العربية كمشروع اقتصادى عربى الى حيز الوجود واقامة التكتل الاقتصادى العربى الواحد انطلاقا من السوق المشتركة الحالية المصغرة وهى القائمه بالفعل بين ٧ دول عربية كنواة وقاعدة للسوق الموسعة ومن خلال هذا الكيان العربى يمكن للعرب التحرك من مركز ثقل جماعى اقوى فى مواجهة اى مشروع اقليمى يستهدف تذويب الاقتصاديات العربية. واقترح الوزير المفوض مخلوف ضرورة التحرك العاجل لحين قيام السوق الموسعة من خلال تنسيق المواقف واتخاذ سياسات جماعية وقيام آلية عربية وانشاء لجنة وزارية عليا عربية واختيار منسق عربى يرتبط بالأمين العام للجامعة العربية تكون مهمته الاتصال بهذه الكيانات لسرعة العمل على انجاز هذا المشروع القومى العربى.

دراسة تحتاج قرارات

وبعد فإن البرلمانيين العرب لديهم الفرصة كاملة لاصدار قرارات من شأنها تدعيم القرارات السابقة الخاصة بالسوق العربية خاصة انه سيعرض على المؤتمر دراسة مهمة نرى أن نعرض منها السلبيات التى تعترض السوق والمقترحات التى تطرحها الدراسة لعودة الروح الى السوق العربية أما السلبيات فهى:



● تباطوء تطبيق قواعد السوق وتوقف الدعوة لها منذ نهاية السبعينات حتى قيام مصر بمبادرتها التى جاءت فى خطب الرئيس مبارك وتصريحاته ولقاءاته بالقادة العرب.

● تباطؤ مؤسسات الاستثمار، النقد، التنسيق، التعاون الانمائى العربى فى القيام بمشروعات مشتركة.

اما الايجابيات فنراها فى عدة مقترحات اهمها :

● منح التأييد الكامل من الاتحاد البرلمانى لفكرة وهدف السوق العربية المشتركة.

● دعوة الدول غير الأعضاء فى السوق العربية المصغرة للاسراع للانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.

● تشكيل شعبة للبرلمانيين العرب للسوق العربية لمواصلة العمل فى دفع مسيرة السوق.

● انشاء لجنة دائمة للسوق فى اطار الاتحاد البرلمانى العربى.

● تنسيق العمل مع البرلمانات العربية وتزويدها بقاعدة بيانات ومعلومات.

وبعد.. فلعل البرلمانيين العرب يفعلونها ويصدرون قرارا بعودة الروح للجسد العربى .

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٧

في اجتماع الوفود البرلمانية العربية بقاعة مبارك بمجلس الشعب:

مناقشات موسعة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة



د.فتحي سرور ورؤساء البرلمانات العربية في طريقهم إلى قاعة مبارك بمجلس الشعب تصوير: محمد لطفي

أشاد الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المغربي بالدور الرائد الذي تلعبه مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك من أجل الدفاع عن جميع القضايا العربية.

وقال في الاجتماع التحضيري الذي عقده مساء أمس رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية الذي تم بقاعة مبارك بمبنى مجلس الشعب انه لايعني الا ان أوجه الشكر للدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب على حفاوة الاستقبال والامكانات والتسهيلات التي تم توفيرها لنا لانجاح أعمال المؤتمر البرلماني العربي الذي يبدأ أعماله التحضيرية اليوم «الاثنين».

وقال ان لدينا اقتناعا تاما بأن المؤتمر سوف يكون ناجحا ويحقق أهدافه بفضل مجلس الشعب المصري بقيادة د. أحمد فتحي سرور مشيرا الى ان هذا الاجتماع الذي يتم بين رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية انما هو من أجل تبادل الرأي حول مختلف الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال.

وكان رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية قد عقدوا اجتماعا مساء أمس وفي بدايته رحب الدكتور سرور بالوفود المشاركة مشيرا الى ان الموضوعين المطروحين على المؤتمر يتعلقان بالوحدة العربية والتضامن العربي والسوق العربية المشتركة.

وأعرب د. سرور عن ثقته في ان أواصر الأخوة والتضامن التي تربط بين شعوبنا سوف تمدنا بالامكانات كي ينجح مؤتمرنا ونصل الى النتائج التي تأملها شعوبنا.

وعلم المحرر البرلماني «للأهرام المسائي» أنه دار في هذا الاجتماع مناقشات موسعة حول القضايا التي سوف يناقشها هذا المؤتمر وبصفة خاصة التضامن العربي والسوق العربية المشتركة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٧

المؤتمر البرلماني يبدأ أعماله غدا بالجامعة العربية

مصر تتقدم بورقتى عمل حول تعزيز التضامن العربى والسوق العربية المشتركة

يعقد بجامعة الدول العربية غدا المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي بمشاركة ١٥ رئيسا لبرلمانات الدول العربية بهدف تحديد خطة التحرك البرلماني الدول المساند للتحرك العربي الرسمي خلال المرحلة المقبلة على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ويناقش المؤتمر أهم القضايا العربية الراهنة على الصعيدين السياسي والخاص بالتضامن العربي، والاقتصادي الخاص بانشاء السوق العربية المشتركة.

ويسبق المؤتمر اجتماع يعقد اليوم للدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد ورئيس مجلس النواب المغربي لمناقشة دور البرلمانيين العرب فى تعزيز التضامن العربى والرؤية البرلمانية لانشاء السوق العربية المشتركة.

وقد طالبت مصر بوضع استراتيجية عربية موحدة للعمل على ضوئها خلال الفترة القادمة بما يحقق تضامنا عربيا يواكب جميع التحولات والتطورات العالمية والعربية.

وأكدت الشعبة البرلمانية المصرية فى ورقة العمل المقدمة التى تقدم اليوم للدورة حول التضامن العربي أن الفترة الأخيرة شهدت بعض المؤشرات الايجابية على الساحة العربية فى مقدمتها انعقاد القمة العربية العام الماضى واجتماع مجلس الجامعة الأخير وماصدر عنهما من قرارات ايجابية تتناسب مع طبيعة المرحلة الحاسمة التى تمر بها الامة العربية فى الوقت الراهن وخاصة فى ضوء المنعطف الخطير الذى تمر به عملية السلام.

وأكدت الورقة المصرية أن نقطة البدء فى احياء التضامن العربى واعادة صياغة مفهوم الأمن القومى العربى فى الظروف الراهنة تتمثل فى التحول من المواجهة العربية العربية إلى المصالحة التاريخية بين الاقطار العربية، وخاصة قبل الدخول النهائى فى مصالحة شاملة مع إسرائيل.

كما تقدمت الشعبة البرلمانية المصرية بمشروع قرار حول موضوع التضامن العربي، يؤكد ان التحدى الرئيسى الذى تواجهه الأمة العربية فى الآونة الراهنة هو المنعطف الخطير الذى تواجهه عملية السلام العربي الإسرائيلى الذى يمكن ان ينسف عملية التسوية بالكامل نتيجة موقف الصلف المتشدد الذى تتخذه حكومة بنيامين نيتانياهو ازاء القضايا الأشد حساسية وخسما، وهى القدس والمصير النهائى للكيان الفلسطينى والانسحاب من ارض الجولان السورية والانسحاب من الجنوب اللبنانى.

كما أعدت الشعبة البرلمانية المصرية مشروع قرار حول موضوع السوق العربية المشتركة لمناقشته فى المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى، الذى يبدأ أعماله غدا بمقر الجامعة العربية.

وقد استقبل الدكتور احمد فتحى سرور أمس رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة فى أعمال الدورة السابعة لاتحاد البرلمانات العربية.

وأكد الدكتور سرور فى هذا اللقاء ترحيبه بعقد هذه الدورة للاتحاد فى القاهرة، مؤكدا ثقته فى أن علاقات الأخوة والتضامن التى تربط الشعوب العربية، سوف تكون عونا لممثليها حتى يحققوا الأهداف التى تصبو اليها شعوبهم على طريق التضامن وحماية الحق العربى.



الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب مع رؤساء وفود اتحاد البرلمان العربى داخل قاعة مجلس الشعب

[تصوير: محمد لطفى]



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/٥/١٩٩٧

بدء أعمال الدورة الـ٢٨ لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى:

رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة

بدأت أمس بمقر الجامعة العربية أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى باجتماعات اللجنة السياسية والاقتصادية التى ستناقش تشكيل اللجنة المالية ودراسة خطة عمل الاتحاد لعام ٩٧ والحساب الختامى لعام ٩٦ والتقديرات الأوليةالموازنة عام ٩٨.

متابعة:
عبدالجواد على
أحمد البطريق
نصر زعلوك
محمد مبروك

وعلم مندوب الأهرام ان ورقة العمل التى تقدم بها المغرب تتركز فى الرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة وسبل تعزيز قيامها من حيث تشجيع الدول الأعضاء على تطوير التبادل التجارى العربى بشكل مباشر، ودون وصاية وتحرير التبادل التجارى والرسوم والقيود المختلفة، وتسهيل تجارة العبور المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الأعضاء.

وتركز الورقة كذلك فى الحصول على أفضل المزايا التنافسية فى اطار المعاملات المتبادلة والعمل على تحقيق التعاون الاقليمى الداخلى بما يحقق خفض الاستيراد الى ادنى حد ممكن وتوسيع مجالات الاستثمار الداخلى لبناء قاعدة صناعية عربية كبرى.

كما تقدمت العراق بثلاثة مشاريع قرارات حول التضامن العربى والحصار المفروض على العراق

والرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة، واقترح المجلس الوطنى العراقى تشكيل لجنة دائمة من ٤ مجالس نيابية عربية تحت تصرف رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى للاسهام فى تقريب وجهات النظر وتسوية المنازعات عبر المفاوضات السلمية والتنسيق المسبق حول القضايا القومية المصيرية.

كما حذر العراق فى مشروع قراره الثانى من العرقلة والتأخير المتعمد

لتنفيذ عقود الغذاء والدواء التابعة لاتفاق التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والاخذ فى الاعتبار ان العراق أوفى بالتزاماته القانونية تجاه قرارات مجلس الأمن. ورفض المشروع العراقى استخدام العقوبات

الاقتصادية كسلاح سياسى للتجويع والابادة وطالب برفع الحصار عن العراق فورا ودون ابطاء كما تقدمت سوريا بورقة عمل حول الرؤية السورية للسوق العربية المشتركة، ودارت مناقشات اللجنتين السياسية

والاقتصادية فى جو ساده شبه توتر بسبب خلافات بين الوفدين العراقى والكويتى حول المشروع المقدم من العراق برفع الحصار، كما اجتمع أمس د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب بقاعة مبارك بمجلس الشعب مع رؤساء الوفود والبرلمانات العربية عقب لقائهم بالرئيس مبارك لتنسيق المواقف والخروج برؤية عربية موحدة حول السوق العربية المشتركة، وبدأت أيضا مساء أمس الاجتماعات الأساسية للدورة الـ ٢٨ على ان تبدأ صباح اليوم الجلسة الرسمية للمؤتمر فى التاسعة صباحا بكلمة للدكتور عصمت عبدالمجيد، يليها كلمة للدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلمانى العربى، تليها كلمة للدكتور فتحى سرور، ثم كلمة الرئيس حسنى مبارك الذى يقام المؤتمر تحت رعايته.

ثم تبدأ فى الثانية عشرة ظهرا جلسة العمل الأولى التى يتم فيها اقرار بنود جدول الأعمال وانتخاب رئيس وأمينى سر مكتب المؤتمر كما يتم مناقشة تقرير الرئيس لعام ٩٦ والاستماع الى كلمات رؤساء الوفود ثم تشكيل اللجان السياسية والاقتصادية ولجنة الصياغة العامة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٥/١٩٩٧

مبارك لرؤساء الوفود المشاركة فى المؤتمر البرلمانى العربى:

السوق العربية ضرورة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية

تعنت الموقف الاسرائيلى عقبة فى طريق السلام

التقى الرئيس حسنى مبارك أمس بمقر رئاسة الجمهورية مع رؤساء المجالس النيابية العربية المشاركة فى المؤتمر البرلمانى السابع للاتحاد البرلمانى العربى. حضر اللقاء رؤساء مجالس نواب ورؤساء وفود مصر والأردن والامارات والبحرين وتونس وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين والدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلمانى العربى. حضر اللقاء الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية.

صرح الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب عقب اللقاء بأن الدكتور محمد جلال السعيد القى كلمة فى بداية اللقاء حيا فيها الرئيس مبارك ودور مصر فى تحريك عملية السلام. وقال ان الرئيس مبارك تحدث بعد ذلك حيث عرض الخطوات الجارية لتحقيق السلام والصعوبات التى تواجه عملية السلام بسبب تعنت الموقف الاسرائيلى. ودار الحديث حول اهمية التضامن العربى والتركيز على انشاء سوق عربية مشتركة فى الوقت الذى يركز فيه العالم على الكيانات الاقتصادية ولذلك فان السوق العربية المشتركة ضرورة لابد منها.

واعرب الدكتور محمد جلال السعيد عن سعادته وسعادة رؤساء الوفود بهذا اللقاء مع الرئيس مبارك.. حيث كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر الشقيقة لاعمال المؤتمر ورعاية الرئيس مبارك له.

وقال: ان كلمة الرئيس مبارك خلال اللقاء تركزت على موضوعين هما فى جوهرهما موضوع واحد هو التضامن العربى سواء كان هذا التضامن سياسيا أو اقتصاديا يهدف إلى التغلب على الخلافات والتصدعات التى عاشتها الأمة العربية. وهذا هو التضامن السياسى العربى. اما التضامن الاقتصادى العربى فيتمثل كما قال الرئيس مبارك فى انشاء سوق عربية مشتركة تجعل كل العرب يستفيدون من الخبرات العربية بدلا من ان تكون المبادلات الاساسية كما نلاحظ من خارج الوطن العربى.

وأشاد بالقيادة المصرية فى مجهودها لتحقيق السلام وتحرير الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا وجنوب لبنان.

نائب بالكنيست: مبارك له المكانة الأولى

القاهرة: أ. ش. أ:

أكد طلب الصانع عضو الكنيست الاسرائيلى عن الحزب الديموقراطى العربى ان الرئيس مبارك يحظى بالمكانة الاولى بين السياسيين العرب وهذا نابع من التحرك السياسى الذى تقوم به مصر كرائدة للدول العربية.. وقال فى حديث لاذاعة صوت العرب امس ان مساندة الرئيس مبارك للفلسطينيين عامل مهم جدا فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها عملية السلام وان الجماهير العربية تنظر باحترام كبير للدور المصرى.



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٥/١٩٩٧

د. عبدالمجيد يبحث

مع وزير خارجية النرويج:

دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام

التقى أمس الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية وبيورن جودال وزير خارجية النرويج الذى يزور مصر حاليا فى بداية جولة له فى المنطقة تشمل: سورية، والاردن، واسرائيل، وفلسطين.

تناولت المباحثات تبادل وجهات النظر حول تطور فى منطقة الشرق الاوسط، والتحرك المطلوب لدفع عملية السلام التى تمر بموقف صعب من جراء تكثيف اسرائيل لمستوطناتها فى الاراضى العربية المحتلة.

عقب المباحثات اعرب الوزير النرويجى عن صعوبة الوضع فى المنطقة، والذى يتطلب بذل المزيد من الجهود بشكل جماعى لاعادة عملية السلام الى مسارها الصحيح.

من جانبه صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد ؛ان الوزير النرويجى كان مهتما للاستماع لوجهة النظر العربية بشأن عملية السلام، وقد استفسر الوزير عن قرار الجامعة العربية الاخير بشأن وقف التطبيع مع اسرائيل، وقال الامين العام انه اكد للمسئول النرويجى ان دوافع الدول العربية وراء هذا القرار هى الحفاظ على عملية السلام وحمايتها وانقاذها وان القرار رسالة واضحة لإسرائيل، لتدرك حرص العرب على حقوقهم وتحقيق السلام. واعرب الامين العام عن امله فى ان تنتهى التهديدات الحالية لعملية السلام من قبل اسرائيل، موضحا ان الموقف النرويجى تجاه هذه التهديدات كان ايجابيا وبناء، واضاف الامين العام، انه عبر للوزير النرويجى عن تقدير الجامعة وشكرها لتقديم النرويج الدعم للسلطة الفلسطينية بما يمكن الشعب الفلسطينى من تثبيت اركانه ودعمه من النواحى الاقتصادية والفنية خاصة ان النرويج من الدول المراقبة لاتفاق الخليل وايضا من الدول المانحة لميزانية السلطة الفلسطينية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/٥/١٩٩٧

الرئيس يستقبل وزير خارجية النرويج

بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام

استقبل الرئيس حسنى مبارك أمس بيورن تورا جودال وزير خارجية النرويج.

حضر المقابلة عمرو موسى وزير الخارجية وسفير النرويج بالقاهرة.

اعرب الوزير النرويجى عقب المقابلة عن امتنانه للقاء الرئيس مبارك لبحث تطورات عملية السلام.. التى تواجه العديد من الصعوبات أكثر من أى وقت مضى منذ مدريد وأوسلو.

وقال ان التعاون بين مصر والنرويج قد يسهم فى بعض الخطوات التى ستتخذ فى الاسابيع القادمة.. مما قد يؤدى لاستئناف المفاوضات.. لكننى لست متفائلا جدا ولكنى فقط اتبادل وجهات النظر. والأمر يحتاج لبذل جهود كبيرة لاعادة عملية السلام لمسارها الطبيعي.

وردا على سؤال حول تصوره للدور الأوروبى خلال المرحلة القادمة قال: الاتحاد الاوروبى وأمريكا والدول العربية يلعبون دورا هاما جدا. والنرويج رغم انها ليست عضوا فى الاتحاد الاوروبى لكن علينا ادوار مختلفة نقوم بها.

وقال ان هناك حاجة لكى تقوم اسرائيل والسلطة الفلسطينية بجهود اكبر لاعادة عملية السلام لمسارها. لان البديل اسوأ.

وصرح عمرو موسى بأن المقابلة تناولت دور النرويج فى عملية السلام وانقاذها والعلاقات الثنائية بين البلدين والوضع فى منطقة الشرق الأوسط ككل.

وأشار إلى ان الوزير النرويجى سيتوجه إلى دمشق ثم إلى اسرائيل ثم إلى فلسطين لاستكمال محادثاته. وان هناك رغبة وعزما لدى النرويج للمساعدة فى انقاذ عملية السلام.

وقال ان النرويج دولة مانحة للمعونات والمساعدات على رأس قائمة الدول التى تقوم بذلك للسلطة الفلسطينية.

واضاف: فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية فإن النرويج تساهم فى عملية انشاء مكتبة الاسكندرية وعدد اخر من المشروعات ولذلك فإن العلاقة بين البلدين قوية.

وقال: ان الوزير النرويجى سبق ان اكد ان بلاده ترى ان الاستيطان لا يتفق مع عملية السلام، وانها سياسة معوقة يجب ان تتوقف تماما حتى تستمر عملية السلام.

وأكد ان المحادثات التى أجراها الوزير النرويجى كانت لتبادل وجهات النظر.. ولم تقدم النرويج اية اقتراحات بشأن عملية السلام.



المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٣

القمة الافريقية في زيمبابوى ٢ يونيو القادم

كتبت عواطف شرباش:

تبدأ فى زيمبابوى يوم ٢ يونيو القادم اعمال مؤتمر القمة الافريقية فى دورتها العادية رقم ٣٣ وتستمر ٣ ايام.. وتعقد يوم ٢٥ مايو الحالى اجتماعات تحضيرية على مستوى السفراء لاعداد جدول الاعمال تستمر يومين، تعقبها اجتماعات لمدة يومين يومى (٢٨ و ٢٩ مايو) لوزراء الخارجية لمراجعة جدول الاعمال ورفعه الى مؤتمر القمة. يناقش مؤتمر القمة الافريقية قضايا القارة وفى مقدمتها البحيرات العظمى وليبريا والصومال وقضية الشرق الاوسط والمفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. صرح بهذا السفير اشرف راشد مساعد وزير الخارجية وقال ان المؤتمر سيناقش ايضا التعاون الاقتصادى بالقارة.



لبنان يدعو إلى منطقة للتبادل الحر

■ القاهرة - «الحياة» - وصل الى القاهرة مساء اول من امس رئيس المجلس النيابي السيد نبيه بري على رأس وفد للمشاركة في اعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يبدأ اعماله غدا في مقر جامعة الدول العربية.

واعرب بري، في تصريحات صحافية فور وصوله، عن أمله في ان «يستطيع ممثلو الشعوب تحريك حكوماتهم لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة الذي طالما تمناه العرب».

ويحمل رئيس المجلس معه ورقة عمل الى المؤتمر تؤكد أن «تحقيق الاهداف يستلزم تحرير الارادة السياسية العربية من الهواجس والمخاوف التي تثار حول صيغ العمل العربي المشترك وفي طليعتها السوق العربية كهدف مستقبلي». وتشدد على أن «تعزيز القدرة التنافسية العربية تجاه الدول الاقليمية غير العربية يتطلب تخفيف القيود على المبادلات الاقتصادية بين العرب ما يقي الجانب العربي الطموح الاسرائيلي للسيطرة التكنولوجية - الاقتصادية على العرب في حال قيام السوق الشرق أوسطية التي ينادي بها بقوة كل من الولايات المتحدة واسرائيل». وتدعو الى «اقامة منطقة تبادل حرة عربية تسمح بحرية انتقال الاشخاص أصحاب المشاريع وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية الاستثمار الداخلي في الاقطار العربية أو المشترك بين بلدان المنطقة وفقاً لسياسات متدرجة تحقق تعزيز فكرة تنوع الانتاج وتنميته».



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

التكتل الاقتصادى .. قادم

كتب مازن محمود الشوا:

أكدت اللجنة الاقتصادية برئاسة البحرين على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة باجماع الآراء وقال المتحدثون أن الدعوة للكيان الاقتصادى العربى الواحد لابد ان تكون جادة لأنه لا مفر من قيام هذا التكتل فى ظل عالم التجمعات الاقتصادية.

وأشار الأعضاء إلى السوق الأوروبية المشتركة التى أسرعت الخطى وبدأ العمل بها.. وحيا الاعضاء قرار القمة العربية الاخيرة بقيام منطقة التجارة العربية الحرة اعتبارا من يناير ١٩٩٨ كنواة للسوق العربية المشتركة الموسعة ودعا الاعضاء إلى سرعة الانضمام لاتفاقية السوق التى تضمن السيادة الاقتصادية على الامكانيات والقدرات العربية وتوطين رؤوس الأموال.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

البرلمان العربى يناقش وقف التطبيع وإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عبد الفتاح فايد

تبدأ صباح اليوم بمقر جامعة الدول العربية اجتماعات الاتحاد البرلمانى العزبى برعاية الرئيس حسنى مبارك، حيث تختتم الجلسة الافتتاحية بكلمة له من المتوقع أن يلقيها نيابة عنه أحد المسئولين.

وقد علمت «الشعب» من مصادر مطلعة فى المؤتمر أن قضية القدس سوف تفرض نفسها على مناقشات المؤتمر التى تستغرق اليوم وغدا الاربعاء.

ومن المتوقع أن يتضمن البيان الختامى الذى يصدر عن المؤتمر قرارات مهمة تتعلق بتحقيق التضامن العربى وتاكيد مقررات القمة العربية التى انعقدت فى القاهرة عام ١٩٩٦، كما تتعلق بضرورة الاتجاه لإقامة السوق العربية المشتركة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وفى مواجهة خطر اتفاقية الجات على الاقتصاد العربى.

واضافت المصادر أن من المتوقع صدور قرار عن المؤتمر بتجميد التطبيع مع العدو الصهيونى بشكل كامل كرد عملى حاسم على الصلف والاستفزاز اللذين تمارسهما حكومة نتنياهو بتوسيع الاستيطان فى الأرض العربية المحتلة.

مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصاعب السلام ويؤكد ضرورة التضامن وإنشاء السوق العربية المشتركة

الرئيس يوجه كلمة اليوم فى افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى

البرلمانيون العرب يؤكدون أهمية اتخاذ موقف موحد لحماية القدس والعمل على رفع الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان

فى لقاء الرئيس حسنى مبارك أمس، بمقر رئاسة الجمهورية، مع رؤساء المجالس البرلمانية، والوفود المشاركة فى الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى ومؤتمره السابع، استعرض الرئيس الخطوات الجارية حاليا لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، والمصاعب التى تواجه العملية السلمية بسبب تعنت الموقف الإسرائيلى، وركز الرئيس على أهمية التضامن العربى، وطالب بإنشاء السوق العربية المشتركة، مشيرا إلى أن العالم يركز على الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ومن الضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة.

وصرح الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ـ عقب اللقاء ـ بأن الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلمانى العربى ورئيس مجلس النواب المغربى، ألقى كلمة فى بداية اللقاء حيا فيها الرئيس مبارك، ودور مصر فى تحريك عملية السلام.

كما أعرب الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلمانى العربى عن سعادته وسعادة رؤساء الوفود لهذا اللقاء مع الرئيس مبارك، ووصفه بانه كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر الشقيقة أعمال المؤتمر، ورعاية الرئيس مبارك له، وقال إن الكلمة التى ألقاها الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركزت على موضوعين وهما فى جوهرهما موضوع واحد هو التضامن العربى، سواء كان هذا التضامن سياسيا أو اقتصاديا، بهدف التغلب على الخلافات والتصدعات التى عاشتها الأمة العربية، وهذا هو التضامن السياسى العربى.. أما التضامن الاقتصادى فيتمثل ـ كما قال الرئيس مبارك ـ فى إنشاء سوق عربية مشتركة، تجعل كل العرب يستفيدون من الخبرات العربية، بدلا من أن تكون المبادلات الأساسية ـ كما نلاحظ ـ من خارج الوطن العربى.

وأشاد بالقيادة المصرية فى تحقيق السلام وتحرير الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين، وسوريا، وجنوب لبنان.

وسيوجه الرئيس مبارك صباح اليوم، كلمة إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى، الذى يعقد بمقر الجامعة العربية، حيث تبدأ جلسة العمل الأولى ظهرا لإقرار جدول الأعمال.

ومن المقرر أن يختتم المؤتمر أعماله غدا بإعلان مشروع البيان الختامى.

وقد بدأت أمس بمقر الجامعة العربية اجتماعات الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى، التى يشارك فيها ١٥ رئيسا لمجالس النواب والبرلمانات العربية.

وفى اجتماع اللجنة السياسية الخاصة بالدورة، والذى عقد أمس برئاسة إسماعيل عبد الغنى عضو مجلس الشعب السورى، أكدت الشعبة البرلمانية المصرية أن التضامن العربى من الممكن أن يتحقق بداية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة. وخلال المناقشات، أكد ممثلو الشعب البرلمانية العربية أهمية اتخاذ موقف عربى موحد فى مواجهة التعنت الإسرائيلى، وحماية المقدسات الإسلامية فى القدس، والعمل على وقف الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الهوية العربية للأراضى الفلسطينية بجانب العمل على رفع الحصار المفروض على العراق، وليبيا، والسودان.

وقررت اللجنة السياسية تشكيل لجنة للصياغة تخرج بتقرير موحد حول التضامن العربى، بعد الاستماع اليوم إلى كلمة الرئيس مبارك.

وفى اجتماع اللجنة الاقتصادية، برئاسة عبد الرحمن محمد سيف عضو مجلس الشورى البحرينى، تم التوصل إلى مشروع قرار بشأن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٥ / ١٩٩٧

مجلس الوحدة الاقتصادية يعدل اتفاقية السوق العربية

□ كتب بهاء الدين علي:

انتهى مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية من تعديل اتفاقية السوق العربية المشتركة في مسعى لاعادة احياء وتنشيط الاتفاقية بعد الجمود الذى اصابها طوال السنوات القادمة. وقرر المجلس عرض التعديلات الجديدة في صورة مشروع قرار على الاتحاد البرلماني العربي المقرر عقده بالقاهرة في منتصف الشهر القادم لحث جميع الدول العربية على الانضمام لاتفاقية السوق المشتركة وتضمنت التعديلات الجديدة 7 بنود اهمها ايجاد آلية انتساب للسوق للدول العربية غير الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية دون اشتراط انضمامها لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.

وتشمل التعديلات انشاء آلية دقيقة وملزمة لاستئناف تطبيق الدول السبع الاعضاء بالسوق لعمليات تحرير التجارة وحث السودان والامارات والصومال على سرعة الانضمام للسوق استنادا لعضويتها في مجلس الوحدة الاقتصادية.



وهو نفس ما تفعله معظم دول النمور الآسيوية.

ويوضح د. أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى أن تدفق الاستثمارات الخارجية لا يتطلب تهيئة المناخ الصالح للاستثمار فقط وإنما يتطلب أيضاً تحقيق الأمان والاستقرار لهذه الاستثمارات وحسن التعامل مع المستثمر باعتباره شريكاً جاداً وأميناً فى الاسهام فى عملية التنمية كما انه حريص على تحقيق مصلحته .. ويضيف أن الاستثمارات الأجنبية لها دور مهم ليس فقط فى التعاون مع رأس المال الوطنى فى جهود التنمية بمجالاتها المختلفة وإنما أيضاً لما يمكن أن تمدنا به من خبرة تكنولوجية متقدمة وإدارة علمية متطورة يمكن أن تسهم فى دفع عجلة التنمية والإسراع بتحقيق أهدافها.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل يفعلها البرلمانيون العرب؟

السوق المشتركة تواجه غياب الإرادة السياسية والألغام التشريعية

يعقد المراقبون والاوساط الاقتصادية العربية آمالا عريضة على الاتحاد البرلماني العربي لدخول اتفاقية السوق العربية المشتركة حيث إن التنفيذ بعد ٤٠ عاما من الانتظار. وتأمل الأوساط الاقتصادية في قيام البرلمانات العربية بالعمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، وذلك من خلال تبادل ماتصدره من تشريعات وتكون مجالا للتدارس والحوار. وكذلك التوصل إلى نقاط اتفاق بشأن اهداف السوق العربية، واهميتها وسبل تحقيقها وآليات تنفيذها، ويمكن للبرلمانات العربية إزالة العراقيل التشريعية التي تقف في طريق اقامة السوق المشتركة.

عاطف عبد الله

ودعا حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى احياء مشروع النظام القانوني العربي الموحد للشركات العربية المشتركة السابق إعداده في نظام المجلس وتطويره بما يتناسب والتطورات في السياسة الاقتصادية العربية، وذلك بالتعاون مع اتحاد المستثمرين العرب والمؤسسات العربية المشتركة ذات العلاقة. وقال ان التطورات الدولية تحتم على الامة العربية ان تسارع إلى تحديد موقعها وتقويم المتغيرات الدولية وتحديد انعكاساتها على مصالح الأمة العربية.

واشار إلى أن فتح وتوسيع السوق العربية أمام المنتجات القابلة للتصدير والتبادل تمثل مطلبا ملحا لجميع الدول العربية . وأضاف ان ذلك يتطلب اتخاذ خطوات وإجراءات معينة من قبل الدول العربية الاعضاء في السوق المشتركة لتحديد وتقويم خطوات التنفيذ ووسائل دفع العمل بها.

ومن جانبه خلص الامين العام للغرف التجارية العربية د. برهان الدجاني إلى أن العوائق الرئيسية لقيام تكتل اقتصادي عربي هي على المستوى السياسي، عدم توافر الارادة السياسية لتحقيق التكامل لاسباب كثيرة، وعلى المستوى الاقتصادي اعتماد التجارة العربية على سلعة او من ثم عدد قليل من السلع تصدر إلى الدول الصناعية وعلى مستوى الاعمال الحساسية تجاه المنافسة السوقية التي لابد ان تحصل في داخل سوق مشتركة والتي تتيح مجال تحرك السلع بحرية كاملة تصديرا واستيرادا على اساس من التنافس في الجودة والاسعار. وبالنسبة لتلكؤ الارادة السياسية قال الدجاني انه ادى إلى الانقسامات العربية الظاهرة ومظاهرها التي بلغت حد الحروب الاهلية والدولية ما اتاح للاجنبي فرص الاستيلاء والابتزاز ، وتحميلها ثمنا يتجاوز كل طاقاتها. وفيما يتعلق باعتماد التجارة الخارجية على سلعة واحدة، فانه لم يكن يشكل عائقا



برهان الدجاني — د . حسن ابراهيم

حقيقيا لقيام تكتل عربي لان تصدير هذه السلع كان عبارة عن تحويل لها من ثروة عينية إلى ثروة نقدية حرة تستطيع ان تشتري بها ماتشاء من اين تشاء وتستثمر من اين تشاء.

وبالتالي كان بالامكان فتح فرص التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية على اساس الافضلية ، فهذا الذي اعتبر عائقا كان في الحقيقة عنصرا مساعدا لو توافر العنصر الأول من عناصر الممانعة وهو الارادة السياسية المتلكئة والمتحيرة والمضطربة.

وفيما يختص بقطاع الاعمال العربي، فقد تسود هذا القطاع احيانا فكرة تظن ان سوقا مشتركة هي منفذ لقطر ما للوصول إلى اسواق قطر اخر دون انفتاح مماثل ومقابل عليه. وهذا ناجم عن الحساسية من المنافسة التي تبلغ حد الوسواس احيانا لكن هناك اجوبة كثيرة لاستبعاد المخاطر الناجمة عن المنافسة وتلطيف اثارها واستيعابها في اطار منشآت عربية اممية. واشار إلى أن اوروبا ذات الاقتصادات والانتاجات المتشابهة استطاعت ان تحل هذا العقد في اطار من المكاسب الجماعية الكبرى ومن التعويض الجماعي عن الخسائر العبورية. واكد ان المنافسة ظاهرة إيجابية وضرورية ولاغنى عنها ، فضلا عن ان سوقا عربية مشتركة تقام الآن من شأنها ان تلطف المنافسة الوافدة بالضرورة من الانفتاح الذي تفرضه اتفاقية الجات وتضع بدلا منها منافسة اقل حدة تنطلق من داخل السوق المشتركة وتؤدي في النهاية إلى ترشيد المنشآت وتنسيق نشاطاتها.



حمادى: السوق المشتركة هدف المرحلة القادمة

قال سعدون حمادى رئيس الوفد البرلمانى العراقى: ان التضامن العربى وانشاء السوق العربية المشتركة يجب ان يكون هدفنا جميعا فى المرحلة المقبلة، وهو يحتاج الى ازكاء روح العمل الجماعى العربى لإقامة التنمية المستقلة من أجل الانسان العربى، ونحن نؤمن بالوحدة العربية الشاملة اقتصاديا وسياسيا وبشكل تدريجى .

وأشار الى ان العراق تعرض لسلسلة طويلة من القرارات الدولية التى تفرض الحصار عليه، وهى قرارات سياسية تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية لإبادة الشعب العربى فى العراق، وهو مايحتم وقفة عربية قوية لرفع هذا الحصار الظالم عن العراق الذى التزم بتنفيذ جميع القرارات الدولية ولم يف المجتمع الدولى حتى الان بالتزاماته المقابلة وهو لايزال يخضع لتأثير الدور الامريكى فى فرض الحصار على العراق. وأكد ان العراق يرفض سياسة التعنت الاسرائيلى وسياسة الحكومة الاسرائيلية الرامية الى وقف مسيرة السلام، وتطالب العراق بانسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية، وحذر من الهجمة الثقافية الإسرائيلية الغربية التى تريد ضرب الثقافة العربية لتجريد العرب من هويتهم الثقافية حتى يسهل السيطرة على مقدراتهم واستغلال ثرواتهم، وأكد ان العراق سوف يخرج من أزمته قويا نصيرا لقضايا أمته العربية على طريق تحقيق الوحدة والتقدم.



مبارك لرؤساء تحرير الصحف فى الطريق إلى المغرب

قيام السوق العربية المشتركة يعنى الرفاهة والتقدم والمشروعات الكبرى لجميع الدول العربية

لافتور فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية وهى فى أفضل حال

أكد الرئيس حسنى مبارك مجددا، خطورة سياسة الاستيطان، التى تنتهجها إسرائيل، على عملية السلام، وقال إن العالمين العربى والإسلامى، مرتبطان ارتباطا وثيقا بالقدس، وإن أحدا لا يستطيع أن يفرط فى الحقوق العربية والإسلامية فى المدينة المقدسة، وهو ما عبرت عنه القمة الإسلامية فى إسلام أباد، واجتماعات لجنة القدس. ولذلك فإنه من الخطأ الفادح أن يتصور أحد، إمكان قبول الفلسطينيين، بناء مستوطنة أبوغنيم فى القدس.

وأكد الرئيس مبارك، أنه من الصعب استئناف مفاوضات السلام، دون موقف واضح من الحكومة الإسرائيلية، بشأن وقف سياسة الاستيطان.

جاء ذلك فى تصريحات أدلى بها الرئيس مبارك لرؤساء تحرير الصحف المصرية المرافقين له، فى أثناء رحلة الطائرة التى أقلته إلى الرباط.

وقال مبارك: إن مصر رفضت المشاركة فى اجتماع حول موضوع الاستيطان، تشارك فيه أمريكا وإسرائيل وفلسطين، وذلك بسبب غموض الموقف الإسرائيلى، وعدم إعلانه وقف سياسة الاستيطان.

وشرح الرئيس ـ فى تصريحاته لرؤساء تحرير الصحف ـ أبعاد زيارته للمغرب، وانعقاد الاجتماع الأول للجنة العليا المصرية ـ المغربية المشتركة على مستوى القمة، وقال إن ذلك قد يكون بداية طيبة لقيام السوق العربية المشتركة التى لابد أن تتحرك الجهود العربية بجدية، من أجل إقامتها وجعلها حقيقة واقعة.

وأضاف الرئيس، أنه يجب المثابرة والعمل الجاد دون يأس، حتى تنجح الفكرة، لأن قيام السوق العربية المشتركة، لا يخدم بلدا عربيا بعينه، وإنما هى لمصلحة الجميع.

ومضى قائلا: إنه من المؤسف، أن يكون حجم التجارة بين الدول العربية هو ٨٪ فقط، بينما حجم تجارتها مع بقية دول العالم ٩٢٪.

وأوضح الرئيس أن قيام السوق العربية المشتركة، يعنى المزيد من الرفاهة والتقدم، وإيجاد فرص عمل طيبة للعاطلين، كما يعنى إقامة مشروعات كبرى وتطورا اقتصاديا لبلداننا العربية.

وذكر الرئيس أن الأمور فى بداياتها دائما صعبة، ولكن سرعان ما تذلل هذه الصعاب، مادامت هناك جدية ومثابرة وعمل. وضرب على ذلك مثلا بيوم توليه المسئولية فى مصر عام ١٩٨١، حيث كانت الصورة مظلمة، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية متعددة، سواء من ناحية الكهرباء أو الصرف الصحى أو المياه أو الإسكان، أو المواصلات. واليوم ـ كما نرى جميعا ـ الصورة مختلفة تماما، لأننى لا أهرب من المسئولية، وتحملت الصعاب، من أجل حل مشاكلات المواطن المصرى.

وتحدث الرئيس مبارك عن ضرورة عدم قيام أحزاب على أساس دينى، وقال إن قيام مثل هذه الأحزاب من شأنه أن يمزق الدول، وينشر العنف ويدمر المجتمعات.

وأضاف الرئيس فى هذا المجال قائلا: إن أمامنا دروسا صعبة من الدول التى سمحت بقيام مثل هذه الأحزاب، حيث انتشرت أعمال العنف والإرهاب والصراعات الداخلية، ولذلك فإن مصر ترفض ذلك تماما، لأن الجميع مصريون لا فرق بين مسلم ومسيحى، لأن حرية العقيدة يكفلها القانون والدين لله وحده.

وأوضح الرئيس مبارك ـ فى تصريحاته لرؤساء تحرير الصحف ـ أن الدولة سائرة فى مشروع الدلتا الجديدة بكل قوة وعزم، بصرف النظر عن الاستثمارات الخارجية، مؤكدا فى الوقت نفسه، إقبال العديد من المستثمرين الأجانب على الاستثمار فى مصر، وقال: نحن حريصون جدا على تجنب الاقتراض من الخارج، إلا فى حالات الضرورة القصوى، التى تتعلق بالخدمات الأساسية، التى يكون فيها السداد مضمونا، ولذلك جعلنا الاقتراض الخارجى بقانون، بحيث تكون جهة السداد معروفة ومضمونة.

ونفى الرئيس مبارك، ما يتردد من وقت إلى آخر، حول وجود فتور فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية، بسبب تعثر عملية السلام، وقال إن هذه العلاقات طيبة وعلى أحسن ما يكون.

وأضاف الرئيس أن سياسة مصر الخارجية، تقوم على مبدأ حماية المصالح العليا لمصر، وحرصها على علاقات طيبة مع الجميع.

وأشار الرئيس حسنى مبارك، إلى استقباله أخيرا لوزير خارجية إيران، الذى قدم له الدعوة للمشاركة فى القمة الإسلامية المقبلة فى إيران، وقال إنه على الرغم من وجود خلافات فى وجهات النظر، فإن مصر كانت من أوائل الدول التى بادرت بإرسال طائرتى إغاثة، لمساعدة منكوبى الزلزال الأخير فى إيران، كما أنه بعث ببرقية عزاء للرئيس الإيرانى رافسنجانى فى ضحايا الزلزال.

مؤتمر البرلمانيين العرب يختتم أعماله اليوم

حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع

فى حضور نصف وزراء الحكومة المصرية يرسم أكثر من 500 شخصية اقتصادية بارزة من 32 دولة وبقيادة الغرفة التجارية الأمريكية صورة مصر السوق الصاعدة وفرص الاستثمار ومراكز جذب المستثمرين إليها، فى المؤتمر الضخم الذى بدأ أعماله أمس «الثلاثاء».

ويقول محمد شفيق جبر إن مصر الآن على خريطة الاستثمار العالمى، ودور الغرفة التجارية الأمريكية والتى تتشرف بتنظيم هذا المؤتمر بين مسئولى الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات المالية بهدف إلقاء الضوء على الانجازات الاقتصادية التى تمت فى برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يجرى تنفيذه.

ويأتى هذا المؤتمر الضخم بعد نحو اسبوع من اقرار البرلمان المصرى لقانون حوافز الاستثمار الذى يهيىء مناخاً استثمارياً مناسباً للاستثمارات الأجنبية.

وترسم جلسات المؤتمر الثمانى عشرة خريطة مصرية جديدة أمام المستثمرين فى جميع المجالات وتناقش تحول دور الحكومة من مالك إلى منظم للاستثمارات وكيفية إزالة المعوقات التى ماتزال قائمة أمام المستثمرين حتى الآن.

وحول أهمية دور القطاع الخاص فى المرحلة الحالية والمستقبلية يؤكد د. محيى الدين الغريب وزير المالية أن التوجه الاستراتيجى للتنمية يستهدف أن يضطلع القطاع الخاص بما يزيد على 80٪ من اجمالى الاستثمارات المقدرة لتحقيق أهداف التنمية وهو عبء يتطلب تكثيف كل الجهود على كل المحاور فى جميع المجالات والاتجاهات للوفاء به، وهناك من الدلائل ما يشير إلى امكانات واعدة للقطاع الخاص للإضطلاع بهذا الدور وخصوصاً أن عدد المشروعات التى قدمت للمحافظات خلال عام 96 بلغت أكثر من 4 آلاف مشروع فى المجالات السياحية والصناعية والزراعية وبلغت استثماراتها أكثر من 78 مليار جنيه فى سنة واحدة.

ويقول ظافر البشرى وزير التخطيط إن قدرة القطاع الخاص فى تمويل مشروعات التنمية قد تواجه فى المستقبل القريب الطموحات المستهدف تحقيقها الأمر الذى يجعلنا نهتم بجذب الاستثمارات الخارجية من الدول الشقيقة والدول الصديقة لسد الفجوة بين الاستثمارات التى تتطلبها عملية انطلاقة التنمية وبين المدخرات المحلية.



المصدر : الرسالة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٧

اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلماني العربي توافق على مشروع قرار حول السوق المشتركة

توصيات المؤتمر تدعو إلى وقف التطبيع مع إسرائيل

كتب مجدى عبدالرحمن :

وافقت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى على مشروع قرار بشان السوق العربية المشتركة وسيتم رفعه للمؤتمر لاقراره .

يتضمن مشروع القانون مقدمة موجزة عن التجارب العربية الاقتصادية الماضية وايجابياتها وسلبياتها والمتغيرات الاقليمية والدولية ودور البرلمانيين العرب فى التكامل الاقتصادى .

يؤكد ان نجاح العرب فى مواجهة التحديات والاخطار التى تهدد تقدمهم الاقتصادى وامنهم القومى يتوقف على دعم وتعزيز جهود العمل الاقتصادى العربى المشترك والذى يقوم بالاساس على اقامة تكتل اقتصادى عربى حقيقى من خلال تدعيم منطقة التجارة الحرة والتدرج بها وصولا للسوق العربية الموسعة التى ترتكز حاليا على السوق المصغرة القائمة فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

يدعو مشروع القرار الى تنقية وبلورة ماتم اتخاذه من قرارات عربية بشأن التكامل الاقتصادى وتحديث ماصدر من اتفاقيات اقتصادية جماعيه ودراسة المداخل المختلفة للتكامل الاقتصادى لتخيير افضلها والتركيز على تنويع وتخصيص الاستثمار الانتاجى بين الاقطار العربية ووضع اساليب واستراتيجيات فعالة تحكم حركة الاستثمارات وزعوس الاموال العربية والوطن العربى ودعم الدور الاقتصادى للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية واثارة الوعى الشعبى العربى بأهمية جدوى العمل الاقتصادى المشترك .

ويصدر المؤتمر الليلة قراراته وتوصياته برئاسة د . فتحى سرور .

ويأتى فى مقدمة هذه القرارات تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية.. ودعوة الدول العربية إلى وقف التطبيع مع اسرائيل لاجبارها على وقف اقامة المستوطنات اليهودية فى الاراضى المحتلة وعلى رأسها القدس وضرورة الانسحاب من الجولان السورية والجنوب اللبنانى . ويطالب المؤتمر بترجمة القرارات العربية الصادرة بشأن القدس الى واقع ملموس للحفاظ على هويتها العربية ومكانتها الدينية .

كما يدعو المؤتمر الى رفع الحظر المفروض على ليبيا وتجنيب الشعب الليبى المزيد من الاضرار .. ورفع المعاناة عن الشعب العراقى واتخاذ جميع الاجراءات لانهاء موضوع الاسرى والمفقودين الكويتيين مرحبا باقتراح تشكيل لجنة برلمانية عربية لتقصى الحقائق حول هذا الموضوع . يؤكد المؤتمر ان الاتفاق العسكرى التركى الاسرائيلى يشكل تهديدا للامن القومى العربى . ويخالف قرارات منظمة المؤتمر الاسلامى .
كما يؤكد المؤتمر سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث . بالخليج ويدعو الى حل النزاع حولها بالطرق السلمية . كما يدعو اسبانيا الى الانسحاب من مدينتى سبتة ومليلية المغربيتين .



المصدر : الأخبار

للـ... والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٧

كمال الشاذلى فى كلمة مصر بالمؤتمر:

مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى

التضامن والسوق المشتركة ضرورة لحماية كيان الأمة العربية

دعا كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى ورئيس وفد مصر فى المؤتمر البرلمانى العربى السابع الى اعطاء اولوية مطلقة فى الفترة القادمة للاتفاق على اعمال اليات السوق العربية المشتركة مع مراعاة التدريج فى تنفيذ اتفاقيات التعاون المهيئة للسوق. كما دعا الشاذلى الى اعداد اعلان برلمانى عربى حول اقامة السوق وعقد مؤتمر قمة اقتصادى يضع الأسس لميثاق اقتصادى عربى. وطالب بأهمية تحييد العمل الاقتصادى وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة. كما طالب بتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.

جاء هذا فى كلمة الوفد المصرى امس التى أكد فيها الشاذلى أن مشروع السوق العربية المشتركة هو الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة.

وأشار الى ظاهرة ارتباط العديد من الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية فى اطار اتفاقيات شراكة أو فى اطار التكامل الاقتصادى العربى مع القوى الدولية. وأكد أن كل الصيغ المطروحة لن تحقق غاياتها إلا إذا اتخذت الدول العربية موقفا جماعيا لأن الدخول فى شراكات متعددة يؤدى الى توسيع نطاق التباين بين الاقتصادات العربية مما قد يقلل من فرص امكانيات قيام السوق المشتركة.

وأكد كمال الشاذلى ان التطورات الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربى المشترك نحدد على ضوئها متطلباتنا الاساسية. وقال ان التصرفات الفردية لم تعد تتلاءم مع خصائص المناخ الدولى القائم على نظام التجمعات الكبيرة.

وطرح كمال الشاذلى وجهة نظر الشعبة البرلمانية المصرية فى هذا المجال وقال ان هذه المرحلة تتطلب ان نطوى خلافاتنا ونقتلع كل العوامل المهيئة للنزاع والتشتت وان نشرع فى بناء رؤية مشتركة لأسس تضامن عربى فعال يواجه المستقبل بقوة وادراك.

المؤتمر البرلماني العربي يطلب:

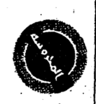
تحويل القمة العربية لمؤسسة دائمة والإسراع بإنشاء السوق العربية

دعا المؤتمر البرلماني العربي السابع - في ختام أعماله أمس - إلى تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية لرسم سياسة عربية مشتركة، ووضع الخطط اللازمة. وجدد المؤتمر تكليف رئيس الاتحاد البرلماني العربي بالاتصال بالقادة العرب، بهدف الإسهام في تنقية الأجواء العربية، وإزالة الخلافات بين الدول العربية، وحمل المؤتمر إسرائيل مسئولية إفشال عملية السلام، وطالب المؤتمر الحكومات العربية بضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين.

ودعا المؤتمر الحكومات العربية الى ربط خطوات التطبيع مع إسرائيل والتعامل معها بالتوازي مع التقدم في مسارات السلام.

كما طالب المؤتمر برفع الحظر المفروض على ليبيا، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، ودعا العراق إلى تخاذ جميع الإجراءات لإنهاء موضوع الأسرى الكويتيين.

وفي الجانب الاقتصادي، دعا المؤتمر إلى الإسراع بتفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة، كأساس لنظام عالمي عربي متكامل.



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

المؤتمر البرلمانى العربى يطالب ببذل الجهود لإنشاء السوق المشتركة
الوفود ترفض السياسات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس

تابع المؤتمر :
محمد المختار
محمود نفادى
مصطفى عبد الغفار

اختتم المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى اعماله مساء أمس حيث عقد جلسته الختامية بمقر جامعة الدول العربية.

وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات هامة حول الموضوعين الاساسيين المعروضين على المؤتمر وهما التضامن العربى وانشاء السوق العربية المشتركة.

وكان الدكتور فتحى سرور رئيس المؤتمر قد عقد اجتماعا مغلقا لجميع رؤساء الوفود المشاركين فى المؤتمر استمر لمدة (٤) ساعات متصلة تمت خلاله تصفيات الخلافات بين الوفود البرلمانية حول عدد من القضايا.. ثم عقد المؤتمر فى المساء جلسته الختامية التى اعلن فيها توصيات المؤتمر والتى من ابرزها.

● ان التضامن العربى يمثل اطارا عاما للتعامل بين الدول العربية وقيمة عليا تحكم علاقاتها.

● يؤكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة الصف العربى وعدم استبعاد اى دولة من دوله والالتزام الصارم بعدم تدخل اى بلد عربى فى الشئون الداخلية لبلد عربى آخر.

● يدعو الى ضرورة انعقاد القمة العربية بصورة دورية منتظمة

● يقرر تشكيل لجنة برلمانية برئاسة رئيس الاتحاد ويراعى فى تشكيلها شمولية التمثيل لمتابعة ما يتخذ من خطوات لانشاء السوق العربية المشتركة واعداد تقارير وتوصيات بهذا الشأن توزع على البرلمانات والحكومات العربية وتنشر على الرأى العام العربى.

وقد شكلت اللجنة من مصر والمغرب وسوريا ولبنان والكويت.

وحول عملية السلام فى الشرق الاوسط.

● يؤكد المؤتمر أن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق سلام عادل وشامل.

هو هدف وخيار استراتيجى يتحقق

د. أحمد فتحى سرور

فى ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزاما مقابلا له تؤكده اسرائيل دون مواربة من اجل استكمال مسيرة السلام وفق الأسس التى عقد بموجبها مؤتمر مدريد وهى مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ ـ ٣٣٨ ـ ٤٢٥.

● يؤكد ايضا ان تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط يستوجب انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية وتمكين الشعب العربى الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره وأقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس كما يستوجب انسحاب اسرائيل من الجولان السورى المحتل الى حدود الرابع من حزيران سنة ٦٧ والانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربى الى الحدود المعترف بها دوليا ولاسلام بدون ذلك.

حول الوضع الاقتصادى:

● اكد المؤتمر على ضرورة العمل على انجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاسراع فى تحقيق البرنامج التنفيذى وضرورة منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة المصغرة والمبادرة الى تفعيل وتعميق (السوق) المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية وتوسيع نطاق المشاركة فيها تحقيقا للتحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول العربية كمدخل حيوى وأساس للتكامل والانتقال بها نحو اقامة الاتحاد الجمركى تنفيذا لقرارات المجلس الصادرة فى هذا الشأن وصولا الى مرحلة السوق العربية المشتركة الكاملة بحيث تكون السوق الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة واعتبار هذا التطوير والتفعيل طريقا يؤدى الى دعم الاقتصاد القومى وتكثيف وتنويع الانتاج العربى.

● أهمية وضع خطة عمل واضحة المعالم وجدول زمنى لمدد محددة للاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة الكبرى تمهيدا للوصول الى الوحدة الاقتصادية.



رأى الأهرام

السوق العربية المشتركة.. ضرورة قومية

أصبح لابديل عن اقامة السوق العربية المشتركة اذا اراد العرب ان يكون لهم مكان تحت الشمس وسط النظام العالمى الجديد الذى يتشكل هذه الايام والذى يعتمد اساسا على مناطق التكتل والتكامل الاقتصادى والمناطق التجارية الحرة المفتوحة على عدد من الدول تجمعها مصالح وسياسات متشابهة.

واذا كان فى العالم كله منطقة تستحق ان تأخذ بزمام المبادرة وان يكون لها دور بارز فى تشكيل النظام العالمى الجديد بما فيه من تكتلات اقتصادية، فهذه المنطقة لابد ان تكون المنطقة العربية بما لها من تاريخ وتراث وثقافة مشتركة وبما لها من وتحديات مستقبلية مصرية ،،احدة وبما لها من حاضر ارادة شعبية على مستوى الوطن العربى كله تؤكد ضرورة التكامل الاقتصادى كخطوة اساسية نحو التكامل السياسى والتضامن العربى الذى لايعتمد على الشعارات فقط ولكن على المصالح المشتركة لجميع الشعوب.

وقد كان هذا هو المعنى أكده عليه الرئيس حسنى مبارك خلال الايام الماضية سواء فى حديثه الى تليفزيون ابو ظبى أو فى حديثه لرؤساء تحرير الصحف المصرية او فى كلمته الى المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب، وهو ايضا ما أكدت عليه مناقشات ومداولات الدورة الثامنة والعشرين للاتحاد العربى للبرلمانيين العرب ومؤتمرها السابع، وهى المداولات التى تعبر عن اراء الشعوب العربية مثل هذه القضية المصيرية.

وتدخل فى هذا النطاق مباحثات القمة التى تعقد فى الرباط حاليا بين الرئيس مبارك والملك الحسن الثانى فى إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والمغرب، حيث ان اى تقارب اقتصادى بين أى دولتين عربيتين يسهل فى النهاية التوصل الى المنطقة التجارية الحرة التى ستكون مقدمة ضرورية للسوق العربية المشتركة.



